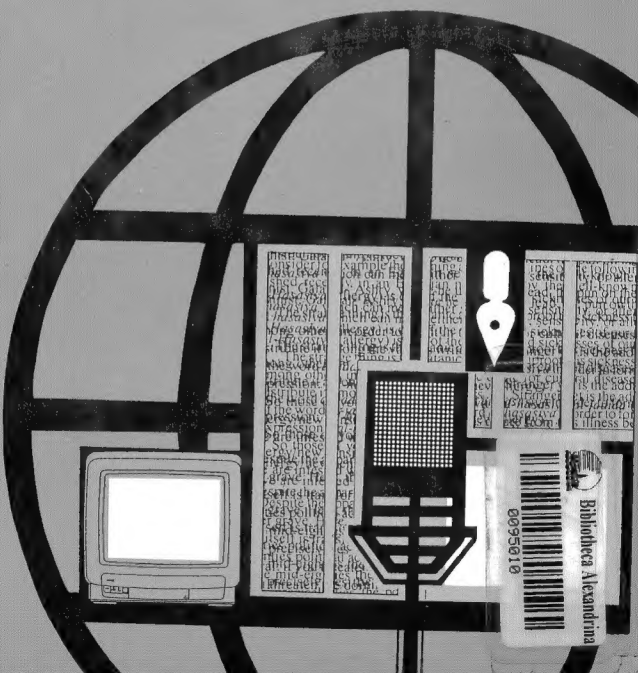


# وسائل الإعلام والسياسة الخارجية

تحرير: سيمون سيرفاتي

ترجمة: محمد مصطفى غنيم





وسائل الإعلام  
والسياسة الخارجية



# وسائل الإعلام والسياسة الخارجية

تحرير  
سيمون سيرفانتى

ترجمة  
محمد مصطفى غنيم



الناشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ - جاردن سيتى - القاهرة

THE MEDIA AND FOREIGN POLICY edited by Simon Serfaty. Copyright ©  
1991 by Foreign Policy Institute.  
All RIGHTS RESERVED.

ISBN 0 - 321 - 06498 - 5

## حقوق النشر

الطبعة العربية الأولى (١٩٩٥): حقوق الطبع والنشر © محفوظة للنشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل - جاردن سيتي - القاهرة

لا يجوز نشر أى جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أى نحو أو بأى طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدماً.

سيمون سيرفاتى

وسائل الإعلام والسياسة الخارجية / تحرير سيمون سيرفاتى؛ ترجمة محمد مصطفى غنيم... الطبعة ١... جاردن سيتي، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٥. ترجمة لـ The Media and Foreign Policy ١. عنوان ١. الإعلام - الاحوال السياسية الولايات المتحدة ٢. الولايات المتحدة علاقات خارجية - ١٩٤٥ - ٣. علاقات دولية

95-950432

رقم الإيداع ٩٥/٣١٧٥

مطبع الكتب العربي  
ARABIAN BOOK PRESS  
٢٢١١٠٧٩ - ٢٢١١٠٧٢ - ٢٢١١٠٧٣

## المحتويات

الصفحة	
٩	شكر وامتنان .....
١١	نبذة عن المساهمين في الكتاب .....
	تصدير
١٧	مارفن كالب .....
٢٣	مقدمة .....
	وسائل الإعلام والسياسة الخارجية
٢٧	سيمون سيرفاتي .....
٤٧	الجزء ١ : من يضع جدول الأعمال؟ .....
	١- مبادرة الدفاع الاستراتيجي: قصة الرئيس
٤٩	فيليب ل. جايلين .....
	٢- ليبيا: قصة حكومة
٦٧	ر. جريجوري نوكنس .....
	سجل الدبلوماسية في عصر التلفزيون: أخطار ديمقراطية الاتصالات
٨٣	دينيد ر. جيرجن .....
	سجل الكونجرس ووسائل الإعلام: قوى في الصراع على السياسة الخارجية
١٠٥	روبرت ج. كيرل .....
١٢٣	الجزء ٢: من يقول ماذا؟ .....
	٥- مسربو الأخبار، الإرهابيون ، صانعو السياسة والصحافة

١٢٥	جون ب. والانتش .....
	٦- الإرهاب، تغطية وسائل الإعلام واستجابة الحكومة
١٤١	روبرت ب. أوكلى .....
	٧- الحرص ومعالجة حالات التسرب
١٥٧	روبرت ج. ماكلوسكى .....
	٨- أسرار
١٧٣	مايكل أ. ليلين .....
١٨٩	الجزء ٣: هل تهم وسائل الإعلام؟ .....
	٨. وسائل الإعلام الخيرية والأمن القومي
١٨٩	ريتشارد ر. بيرت .....
	١٠. تناول الصحافة للرقابة على السلع: غير واف بصورة يؤسف لها
٢٠٩	كنيث ل. أديلمان .....
	١١- المخابرات الأمريكية: مشكلات حالية من منظور تاريخي
٢٢١	وليم إم. أودوم .....
	١٢- رؤية من السلطة التنفيذية
٢٣٣	روبرت سي. ماكفرلين .....
٢٤١	الجزء ٤: الطريق الدائري .....
	١٣- السياسة الخارجية والصحافة الإقليمية
٢٤٣	تشارلز و. بيلي .....
	١٤- الفتح التورمندی: حرية الصحافة في بريطانيا وأمريكا
٢٥٧	هارولد ليفانز .....
	١٥- الصحافة الإيطالية ومسألة مورو
٢٧٣	جون ل. هاريز .....
	١٦- تكنولوجيا الاتصالات الجديدة والعملية السياسية الدولية



٧ للحريات

٢٩٣	..... ديفيد ويست
	لا بطل ولا شريعة
٣٠٥	..... سيمون سيرفاتي
	في الخليج: حروب الصحافة
٣١٩	..... ستيفن س. روزنفيلد
٣٣٩	..... فهرس



## شكر وامتنان

يود المحرر ان يعترف بالشكر والامتنان لإسهامات كل من جيم أندرسون، وليم بادر، جون باري، وليم بيتشر، بيتر بريستروب، هارولد براون، هونج كارتز، روبرت دونوفان، ميل إلفين، بات إيليس، جون و. فينى، مايكل جيتلر، جورجى آن جاير، جون ماكسويل هاملتون، ريتشارد هيلمز، ستيفن هيس، ليس چانكا، برنارد كالب، فريد كيمبى، مورتون كوندريك، ريتشارد لوجار، جون ماكويش، فيليب ميريل، جوديث ميلر، مايكل موسيتج، دانيال باتريك مونييهان، لارس - إريك نيلسون، هيرمان نيكل، دون أوبردورفر، جوان أوماتج، روبرت بيروينت، جودى باول، تشارلر روبرتس، موريس روزنبرج، توماس روس، روبرت سيمز، هلموت سونيفلت، ناد سزولك، جون تراتنر، وروبرت وودوارد، الذين بدون مشاركتهم الجادة فى اجتماعاتنا، وتعليقاتهم التى تنسم بالفكر العميق على البحوث المنشورة هنا، لكان هذا الكتاب أقل كثيراً مما هو.

وقد أصبح عملنا ممكناً بفضل منحة من مؤسسة جون ومارى ر. ماركل. كما نود ان نوجه الشكر إلى مسئولى وأوصياء المؤسسة على مساعدتهم السخية.



## نبذة عن المساهمين فى الكتاب

كنيث ل. أديلمان Kenneth L. Adelman : كان مديراً لوكالة الرقابة على التسليح ونزع السلاح من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٧. وكان نائباً للممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٣. وهو مؤلف لكتاب «العناق العالمى الكبير» (١٩٨٩)؛ ونائب رئيس معهد الدراسات المعاصرة فى واشنطن العاصمة؛ والمحرر القومى لمجلة «واشنطنيان». ويقوم الدكتور أديلمان بتدريس شكسبير بجامعة جورج تاون، وسياسة الأمن بمدرسة بول هـ. نيتزى للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.

تشارلز و. بايلى Charles W. Bailey : عمل مراسلاً لصحيفة «مينيابوليس تريبيون»، بواشنطن من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٧٢، ثم رئيساً للتحرير حتى عام ١٩٨٢. ومن عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٧ تولى رئاسة تحرير مجلة الإذاعة القومية العامة فى واشنطن، وكان رئيساً لمركز الصحافة بواشنطن من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٩. وهو مؤلف كتاب «تضارب المصالح: مسألة أخلاقيات صحفية» (١٩٨٤) وشارك فى تأليف كتب عديدة أخرى، من بينها رواية «سبعة أيام من مايو» (١٩٦٢).

ريتشارد ر. بيرت Richard R. Burt : كان سفيراً للولايات المتحدة فى مفاوضات الشئون النووية والفضاء ( محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ) ستارت و محادثات الدفاع والفضاء) فى جنيف بسويسرا. وكان مديراً لمكتب الشئون السياسية العسكرية بوزارة الخارجية ( ١٩٨١ - ١٩٨٢ )؛ ومساعداً لوزير الخارجية للشئون الأوروبية والكندية (١٩٨٢-١٩٨٥)؛ وسفيراً لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية

(١٩٨٥ - ١٩٨٩). وقد عمل السفير بيرت مراسلاً لصحيفة «نيويورك تايمز» لشئون الأمن القومي قبل أن ينضم إلى إدارة ريجان.

هارولد ليفانز Harold Evans : هو رئيس تحرير مجلة «كونديه ناست ترافلر Conde Nast Traveler». وكان رئيساً لتحرير صحيفة «سانداي تايمز» (لندن) من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨١ ورئيساً لتحرير صحيفة «التايمز» (لندن) عام ١٩٨١ - ١٩٨٢. كما قام السيد ليفانز بالتدريس في جامعة ديوك في عام ١٩٨٣، ومديراً لتحرير صحيفة «يو. إس. نيوز أند وورلد ريبورت» U. S. News & World Report من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٦. وهو مؤلف كتاب «أوقات طيبة وأوقات رديئة» (١٩٨٣).

ديفيد ر. جيرجن David R. Gergen : انضم إلى صحيفة «يو. إس. نيوز أند وورلد ريبورت» في عام ١٩٨٥، وتولى رئاسة التحرير منذ عام ١٩٨٦. ومن عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٣ كان مساعداً خاصاً للرئيس ريجان لشئون الاتصالات، كما عمل في وظيفة مماثلة في إدارتي نيكسون وفورد (١٩٧١ - ١٩٧٧). وكان السيد جيرجن زميلاً مقيماً لمعهد المشروع الأمريكي، ومديراً لتحرير مجلة «الرأي العام» لمعهد المشروع الأمريكي من عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨١، كما كان زميلاً بمعهد جون ف. كينيدي للعلوم السياسية بجامعة هارفارد من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٥.

فيليب ل. جايلين Philip L. Geyelin : محرر مقيم بمعهد جونز هوبكنز للسياسة الخارجية منذ عام ١٩٨٠، وكان محرراً للصفحة الافتتاحية بصحيفة «واشنطن بوست» من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٩. عمل في صحيفة «وال ستريت جورنال» من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦. والسيد جايلين هو مؤلف كتاب «ليندون ب. جونسون والعالم» (١٩٦٦) ومقالات أخرى عديدة. وقد فاز بجائزة بوليتزر عن كتاباته الافتتاحية في عام ١٩٧٠.

جون. ل. هاربر John L. Harper : أستاذ مساعد للدراسات الأوروبية والسياسة الخارجية الأمريكية بمركز مدرسة بول هـ. نيتزى للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز في بولونيا ( إيطاليا ). وهو مؤلف كتاب «أمريكا وإعادة بناء إيطاليا ١٩٤٥ - ١٩٤٨» الذي فاز بجائزة مارارو من جمعية الدراسات التاريخية الإيطالية في عام ١٩٨٧.

روبرت ج. كيرز Robert J. Kurz : أمضى عشر سنوات تقريباً كأخصائى للسياسة الخارجية يعمل مع الكونجرس، وهو حالياً أستاذ زائر بمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، ورميل بمجلس شئون العلاقات الخارجية الدولية، وأستاذ مساعد لدراسات الأمن القومى بجامعة جورج تاون. وهو يود الإعراب عن شكره لما أسهم به ستيفن هيس، وتوماس إ. مان، وجارى سى. مارفن، ومارك روزنبرج.

مايكل ا. ليدين Michael A. Ledeen : عالم مقيم بمعهد المشروع الأمريكى في واشنطن العاصمة، ورئيس لشركة ISI في تشيفى تشيز، ماريلاند. وعمل مستشاراً لوزير الخارجية الأمريكى من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٢، كما كان مستشاراً لمجلس الأمن القومى من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٦. وهو مؤلف لكتب عديدة، من بينها «عالم جديد خطير» (١٩٨٤) و«فن الحكم الخطير» (١٩٨٨).

روبرت ج. ماكولوسكى Robert J. McCloskey : رئيس تحرير مجلة «مديترنيان كوارترلى» Mediterranean Quarterly. ويعد خدمته في السلاح البحرى خلال الحرب العالمية الثانية، تقلد ماكولوسكى مناصب مختلفة، شملت عامين كصحفى قبل أن يلتحق بوزارة الخارجية فى عام ١٩٥٥، حيث عمل سفيراً لدى جمهورية قبرص (١٩٧٣ - ١٩٧٤)؛ ومساعداً لوزير الخارجية لشئون العلاقات مع الكونجرس (١٩٧٤ - ١٩٧٦)؛ فسفيراً لدى هولندا (١٩٧٦ - ١٩٧٨)؛ ثم سفيراً لدى اليونان (١٩٧٨ - ١٩٨١). وفى عام ١٩٨١ التحق للعمل بصحيفة «واشنطن بوست» كمحقق للشكاوى ضد موظفى الدولة، ومن عام ١٩٨٤ - ١٩٨٩ كان نائباً لرئيس خدمات الإغاثة الكاثوليكية.

روبرت سي. ماكفرلين Robert C. McFarlane : كان مستشاراً للأمن القومي للرئيس رونالد ريغان من عام ١٩٨٣-١٩٨٦. وقد تخرج ماكفرلين من الأكاديمية البحرية للولايات المتحدة في ١٩٥٩، وحصل على درجة ماجستير في الدراسات الاستراتيجية من معهد الدراسات الدولية العليا في جنيف. وخلال خدمة حكومية لمدة ثلاثين عاماً تقريباً، كان مساهماً أساسياً في السياسة القومية، وخدم مع ثلاثة رؤساء خلال تسع سنوات مع هيئة العاملين بالبيت الأبيض.

ر. جريجوري نويس R. Gregory Nokes : يعمل مساعداً لمدير تحرير صحيفة « ذي أوريغونيان» The Oregonian في بورتلاند بولاية أوريغون. وكان كاتباً دبلوماسياً وكبيراً لمراسلي وكالة الأسوشيتد برس بوزارة الخارجية في واشنطن العاصمة من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٦. وكواحد من أبناء ولاية أوريغون حصل على ليسانس الآداب من جامعة ويلاميت في مدينة سالم بولاية أوريغون في عام ١٩٥٩. وكان زميلاً بجامعة هارفارد في عام ١٩٧١-١٩٧٢.

روبرت ب. أوكللي Robert B. Oakley : كان سفيراً للولايات المتحدة لدى باكستان منذ سبتمبر ١٩٨٨، ومديراً لمكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٦، كما عمل مساعداً خاصاً للرئيس لشئون الأمن القومي، ومديراً للشرق الأدنى وجنوب آسيا وشمال أفريقيا من ديسمبر عام ١٩٨٦ حتى أغسطس عام ١٩٨٨. والمقال المنشور في هذا الكتاب الذي يمثل الآراء الشخصية للسفير أوكللي، كتب خلال إجازة بمنحة من معهد كارنيجي للسلام الدولي.

وليم إي. أودوم William E. Odom : هو مدير دراسات الأمن القومي بمعهد هدسون في مدينة الإسكندرية بولاية فيرجينيا، وأستاذ مساعد للعلوم السياسية بجامعة ييل. وقد حصل الجنرال أودوم الذي تخرج في وست بوينت وعمل ضابطاً عسكرياً محترفاً على درجة الماجستير ( ١٩٦٢ ) والدكتوراه ( ١٩٧٠ ) من جامعة كولومبيا. وقبل أن يتقاعد من الجيش برتبة فريق عمل مديراً لوكالة الأمن القومي ( ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ).



ستيفن س. روزنفيلد Stephen S. Rosenfeld : نائب محرر الصفحة الافتتاحية وكاتب عمود صحفي لصحيفة «واشنطن بوست». وقد انضم إلى هيئة تحرير صحيفة «بوست سيتي» Post City في عام ١٩٥٩، ثم انتقل إلى قسم التحرير في عام ١٩٦٢، وعمل مراسلاً في موسكو عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥، ثم عاد إلى الصفحة الافتتاحية. وقد اشترك مع زوجته في تأليف كتاب «العودة من الميدان الأحمر» وهو تقرير عن روسيا نشر في عام ١٩٦٧، ومؤلف كتاب «وقت احتضارهم» وهي ذكريات نشرت في عام ١٩٧٧.

سيمون سيرفاتى Simon Serfaty : المدير التنفيذي لمعهد جونز هوكينز للسياسة الخارجية، وأستاذ بحوث السياسة الخارجية الأمريكية بمدرسة بول هـ. نيتزى للدراسات الدولية المتقدمة. والدكتور سيرفاتى مؤلف كتب عديدة عن السياسة الخارجية الأمريكية، وتشمل: «بعد ريجان: بدايات رافعة وفرص ضائعة، وبدايات جديدة» (١٩٨٨)، و «السياسة الخارجية الأمريكية في عالم معاد» (١٩٨٤)، وهو محرر كتاب «مستقبل العلاقات الأمريكية السوفيتية: عشرون مبادرة أمريكية لجلول أعمال جديد» (١٩٨٩).

جون ب. والاش John P. Wallach : محرر الشؤون الخارجية لصحيفة «هيرست». وقد حصل على جائزتين لنادى الصحافة عبر البحار، هما جائزة إدوارد فانيتال لنشر الأخبار الدبلوماسية، وجائزة إدوين هود، وهي أعلى تقدير لنادى الصحافة القومي عن الكتابة عن السياسة الخارجية. وقد أسس السيد والاش مؤمراً تشوتوكوا حول العلاقات الأمريكية السوفيتية وشارك في تأليف كتاب «الاصوات الصغيرة الصامتة: القصص الإنسانية التي لم تذكر وراء العنف في الضفة الغربية وغزة» (١٩٨٩).

ديفيد ويستر David Webster : زميل قديم لبرنامج آنتبرج واشنطن في دراسات سياسة الاتصالات، ورئيس كل من مشروع آنتبرج الدولي لاتصالات الكوارث،

والحوار عبر الأطلنطي حول الإذاعات الأوروبية. وكان السيد ويستر عضواً بمجلس إدارة هيئة الإذاعة البريطانية من عام ١٩٧٧ - ١٩٨٥، كما كان زميلاً مقيماً لمنحة كارنيجي للسلام الدولي في واشنطن العاصمة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٧.

## تصدير

### مارفن كالب

قال الممثل هزلى يوماً: «إن الوقت يطير عندما تكون مرحاً». ولقد مر أكثر من ثلاث سنوات منذ عقد ثلاثة أصدقاء بالاشتراك مع معهد السياسة الخارجية بجامعة جونز هوبكنز - هم سيمون سيرفاتي، وفيليب جاكيلين، وجوزيف فروم - الحلقة الدراسية الافتتاحية لدراسة جديدة حول «وسائل الإعلام والسياسة الخارجية». وكنت يومئذ في التاسعة والعشرين من عمري أعمل مراسلاً دبلوماسياً لهيئة إذاعة كولومبيا، وهيئة الإذاعة القومية، عندما سألتوني عما إذا كنت أرغب في المشاركة في تجربة، أو فكرة أو اثنتين مع مجموعة متميزة من الصحفيين، والدارسين، ومستولين حكوميين، بينهم كثير من «السابقين» مثل هارولد براون، الذي كان وزيراً للدفاع في وقت ما، وريتشارد هيلمز، الذي كان يوماً ما مديراً لوكالة المخابرات المركزية. وهكذا بدأت سلسلة من الحلقات الدراسية المتأصلة في عقود من الخبرة الصحفية والحكومية، كوست لدراسة العلاقة المتبادلة للصحافة (وتعني الصحف اليومية)، والمجلات، والإذاعة والتلفزيون، وصنع السياسة الأمريكية الخارجية. وقد اكتملت الدراسة الآن لحسن الحظ، بل والأفضل أنها من وجهة نظر صحفى تحول إلى أكاديمي، أصبحت كتاباً جاهزاً للنشر.

إن دراسة «علوم السياسة الصحفية» تعتبر صناعة نمو في عدد متزايد من الجامعات في أنحاء البلاد، بما في ذلك جونز هوبكنز وهارفارد. ويجري إنشاء المزيد من المراكز بصورة متزايدة. وأخذ الأكاديميون الآن في تقدير ما عرفه ساسة ناجحون طوال عقود - وهو أن الصحافة لاعب أساسي في عملية الحكم. وحتى الصحفيون أنفسهم، الذين يقدرون إلى حد بعيد قيمة استقلالهم، ويمتنون «بالتعديل الأول»،

يفهمون أهمية دورهم، وخاصة في السنوات الأخيرة. تصور حملة رئاسية بدون تليفزيون! لقد أصبحت الصحافة متشابهة بصورة لاسبيل للخلاص منها في كل ناحية من السياسة الداخلية والخارجية، حتى إن السناتور ريتشارد لوجار الجمهوري من ولاية إنديانا يشير إلى لعبة السلطة الجديدة بأنها «الوسطية»، ويسمىها ديفيد جيرجن الذي خدم الرئيسين فورد وريجان كمدير للاتصالات «ديموقراطية الاتصالات».

والمنافسة على الأسماء والألقاب من أعراض الرأي الواسع الانتشار بأن الصحافة هي وإن لم تكن تماماً ما وصفه دوجلاس كاتر بأنه «السلطة الرابعة للحكومة» (وهي عبارة أشعلت نيران الغضب بين المتزمتين الدستوريين)، وكانت يومئذ على الأقل جزءاً حاسماً ولا مهرب منه من الحكم، والذي لم نعد نواجهه بالاختيار الكتيب الذي طرحه توماس جيفرسون منذ ٢٠٠ عام تقريباً - وهو: إما حكومة بدون صحف، أو صحف بدون حكومة - ولكن الأصح حتماً: حكومة مع صحف، مع التعقيد الكلي لصحافة العصر الحديث. إننا نعيش في حلقة عملاقة من التكنولوجيا الرفيعة التي تحيط بالكرة الأرضية، تلتغى الزمان والمكان، بينما تربط عوالم الصحافة والسياسة.

وكان البيت الأبيض خلال سنوات ريجان يصل إلى حالة توقف صارخ في السابعة مساءً، حتى يستطيع كل واحد أن يشهد برامج الأخبار المسائية، ليرى في المقام الأول ما إذا كانت إدارتهم لمسرح الرئاسة قد ترجمت بنجاح إلى لغة التليفزيون. وذكر مايكل ليدين، وهو علامة وكاتب ومساعد سابق لـالكسندر هيج، خلال إحدى الندوات أن من ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من وقت العاملين في البيت الأبيض كان ينفق في القلق بشأن الصحافة. ومنذ سنوات غير قليلة، تقوم كاميرات التليفزيون بتغطية مداولات مجلس النواب ومجلس الشيوخ. كما تنقل الكاميرات اجتماعات مجلس العموم البريطاني. وتعتبر مشاهدة شبكة سي. إن. إن شيئاً أساسياً في وزارة الخارجية السوفيتية، وفي القنصليات - والفنادق - حول الكرة الأرضية. وكان الرئيس السوفيتي جورباتشوف يتمتع بسمعة غير عادية في الخارج، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه كان طبيعياً في مداعبته علمات التليفزيون خلال رحلاته الكثيرة. وفي الواقع فإن الزعيم الأجنبي الأحمق فقط هو الذي يمكنه بعد ذلك أن

يتحمل الإقatal من شأن قوة الأخبار التلفزيونية. لقد تعلمت الأنظمة الدكتاتورية أن تمنع تغطية الأحداث للحرية، تثبت مرة أخرى أن القول المأثور القديم «البعيد عن النظر، بعيد عن الذهن» لا يزال صحيحاً. وتستطيع الصحافة الإلكترونية أن تكون حليفاً أو عدواً، ولكن لا يمكن تجاهلها.

وقد اعتاد توماس ب. «تيب» أونيل رئيس مجلس النواب السابق أن يقول إن «كل السياسات محلية». والآن، بسبب جيل جديد من التكنولوجيا - التليفونات الممكن نقلها، وأجهزة الفاكس، وأقمار التليفزيون، وأطباق الاستقبال العالية والمنخفضة، وآلات التصوير المصغرة ٨ ملليمتر، والطائرات النفاثة التي تتفوق سرعة الصوت - فقد أصبحت السياسات العالمية أيضاً محلية. وبينما لا يزال هناك مراسلون مقيمون في الخارج، فإن النوع المعروف من «المراسلين الخارجيين» أخذ في الانقراض. وأصبح صنف خبرته أو خبرتها الآن هو الصفة المميزة للمصحف الجيد غير المتخصص، أو منسق الأخبار.

وكان هناك وقت، يتحدث فيه المراسلون الخارجيون لفة البلد الذي يعمنون فيه ويعرفون تاريخه. فقد كانوا دارسون في «مناطق مطر». وكانت برقياتهم، التي تدرس بعناية ويعد بحثها، ترسل بواسطة البرق أو بالتليفون على خط مشوش بسرعة، ثم يعاد كتابتها على الآلة الكاتبة بواسطة شخص ما في المكتب الموجود في الوطن. وكان هناك وقت لإعادة النظر في فكرة ما أو رأى. ولم يعد هناك شيء من ذلك. فالاتصالات الآن فورية. ولم تعد لدى المراسل والدبلوماسي أيضاً فرصة لإمعان الفكر. فكلهما جزء من حلقة جديدة وعالمية من المعلومات، تتشابك حظوظهما. وهما يواجهان ضغطاً لرد فعل سريع، وفي بعض الأحيان مباشر «على الهواء». إن الحكم يرسل على عجل. والنسخة تترجم، والبرقيات تملأ بأقصى سرعة. والتأثير على المشاهد أو القارئ لا يكاد يذكر. فقد أصبحوا معتادين على مشاهدة أخبار «حية» من أي مكان في العالم، من بكين، موسكو، أو سفينة تجاه سواحل مالطة، حتى أنهم أصبحوا غير مباينين. وإذا كان العالم وكأنه حديقة منزلهم الخلفية، يمكن الوصول إليه على الفور بنقرة على مفتاح، أو طرفة عين، فإن كل شيء يكون عندئذ محلياً. وإذا كان كل شيء «محلياً»، فهناك إذن خطر، في هذا التسرع في

الحكم، والتشويه، وسوء الفهم، والخطأ وخلط القيم. وكانت الدعاية التي اعتادوا ترديدها في هيئة الإذاعة القومية، هي أنه إذا كانت الشبكة تستطيع فقط الحصول على كفيل، فإن الحرب التالية في الشرق الأوسط سوف «تنتقل إليك على الهواء».

ومن الأمور البلهية الآن عن العصر الحديث للسياسات أن الحدث لا يكون هاماً حقيقة، ويستحق الانتباه، إلا إذا كان منسقو أخبار الشبكة موجودون هناك شخصياً لكي يقوموا بتغطيته. وقد بدأ كل من مقدمي التلفزيون الرئيسيين، مصحوبين بجيش صغير من المنتجين، والمصورين، والباحثين والمديرين التنفيذيين، تغطية مؤتمرات القمة بين الشرق والغرب في أكتوبر ١٩٨٥، عندما اجتمع الرئيسان ريجان وجورباتشوف في جنيف في أول قمعهما الأربع الذي خصص، كما تبين، للفرن الحرب الباردة. إن وجود منسقى الأخبار ضمن الإذاعة على الهواء وكذلك إحساساً بالآبهة والجلو المسرحي الذي لا يستطيع زعماء العالم مقاومته ببساطة. فهم بالتمثيل أمام الكاميرات، لا يمثلون لشعوبهم فقط، بل لجمهور عالمي — أي بشكل حرفي تماماً إلى مئات الملايين من الناس في نفس الوقت. وإذا كانت لديهم رسالة يريدان بيعها، فإن منسقى الأخبار هناك لتهيئة رواق مزدحم بمشترين محتملين. والصراع للمنافسة على جزء شديد الخصوصية من شريط مسجل أو حديث يكون صراعاً ضارباً، ويضحى أحياناً بالمعايير الصحفية على مذبح التقديرات التلفزيونية أو طموحات الصفحة الأولى. لقد كانت ضربة موفقة لهيئة إذاعة كولومبيا عندما كان دان رادر في ميدان تيانانمين في بكين لتغطية مذبحة الطلبة الصينيين، بل وأكثر من ضربة موفقة لهيئة الإذاعة القومية التي كانت لها تقديرات أكثر انتخافاً، عندما كان توم بروكاو في برلين في الوقت الذي اتهار فيه السور. وقد هرع الألمان الشرقيون الذين كانوا يشاهدون تلفزيون ألمانيا الغربية لمدة عشر سنوات، من خلال الفجوات المختلفة لكي يفضوا الصورة التلفزيونية للشئ الحقيقي. وليس هناك شك كبير في أن أخبار التلفزيون شجعت التحركات نحو إضفاء النظام الديمقراطي في أوروبا الشرقية. وتساعد الصحافة على تشكيل مظهر ومحتويات السياسة الخارجية، غالباً من وضع معاد تقليدياً.

وكان هناك وقت، قبل فيتنام، وقبل ووترجيت، كان الصحفيون فيه يميلون

إلى تصديق ما تذكره حكومتهم عن الأحداث. وكان يبدو لى فى موسكو خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات أننى أنا وزملائى نتعاون بوجه عام مع السفارة الأمريكية، حيث نشاركها المعلومات، ونتقبل تفسير السفير لسياسة الكرملين. ولم يكن هناك أى شك يمكن رؤيته فى ذلك. وفى أواسط الستينيات كانت فيتنام قد أخذت تحدث تآكلاً فى هذا الموقف، ويحلول منتصف السبعينيات تحولت وترجيت إلى سخرية بغضبة ظلت مستمرة إلى اليوم. ولكن عدداً من الصحفيين المفكرين، ومن بينهم أنطونى لويس من صحيفة «النيويورك تايمز» يعتقدون أنه خلال سنوات ريجان، بل والآن، وإن كان ذلك إلى حد أقل، أصبح ممثلو الصحافة فى البيت الأبيض «قطعة ودبة» مرة أخرى، فقد قلت شكوكهم بشأن متابعة الأخبار وانتقاد الإدارة. وكما لاحظ أغلب النقاد، أنه لم يكن مخبر صحفى فى البيت الأبيض هو الذى فجر قصة إيران - كوتترا أو فضيحة «هاد» Hud، ولكن لابد أن يذكر أنه ليس من عمل المخبر الصحفى فى البيت الأبيض القيام بمهام تحقيق. إذ أن مخبر البيت الأبيض يقرم فى أغلب الأحيان بتغطية القصة اليومية الرئيسية فقط: ماذا يقول الرئيس؟ ماذا يفعل الرئيس؟ ومتى؟ وأين؟

ومع ذلك، فإنه إذا كان هناك خط أحمر يجرى من خلال العلاقة بين الصحافة والسياسة وخاصة فى البيت الأبيض، فإنه فى هواجس الحكومة بشأن تسرب المعلومات. فقد احتفظ الرئيس جورج بوش بسر قمة مألطة عن الجميع، باستثناء حفنة من مستشاريه المقربين، حتى إنه استبعد منها ريتشارد تشبثى وزير دفاعه، لأنه كان يساوره القلق حول احتمال تسرب السر. وكان يريد أن يثبت لجورباتشوف أن إدارته، على عكس الإدارات السابقة، كانت جادة بشأن الأسرار. وعندما نشرت صحيفة «واشنطن بوست» القصة قبل الوقت المحدد لإفصائها، أحس الروس بارتياح، إذا صدق المرء ما قاله إدوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتى، ولكن الرئيس بوش استبد به الغضب الشديد وأصدر أمراً شديداً القسوة بوجوب إبلاغ المكتب الصحفى للبيت الأبيض بكل الاتصالات التى تجرى مع الصحف ابتداء من ذلك الحين.

وقد وجه مايكل جيتلر محرر الشؤون الخارجية «للواشنتون بوست» سؤالاً فى

إحدى الندوات، قال فيه: « إن سؤالي هو ما هي حالات تسرب الأخبار التي أضرت بالأمن القومي؟ » ومن الطريف أن مسئولى الحكومة، وكذلك عدد من المسئولين «السابقين» لم يستطيعوا - أو لم يذكروا حالة واحدة ثبت فيها أنها كانت ضارة بأمن الأمة. إن حالات تسرب الأخبار محرجة، وربما تكون مثيرة للغضب، إن كنت فى الحكومة، ولكنها نادراً ما تكون ضارة. وإذا كانت لدى الحكومة أدلة على عكس ذلك، فإنها ستؤدى خدمة حقيقية للصحفيين والدارسين إذا قدمت مثل هذا الدليل إلى الجمهور.

إن سيمون سيرفاتى الذى أشرف على نشر هذه المجموعة المختارة من المقالات، ينتهى إلى الحكم بأن الصحافة « ليست بظلة ولا شريعة ». وطالما أن الصحافة تؤدى وظيفتها بدون مراعاة الإساءة إلى المسئولين أو تملقهم، فإن هذا هو كل ما يمكن أن يطلبه المرء من مثل هذه المجموعة المتنوعة المتنافسة الموهوبة من المحترفين. والآن بعد أن أصبح العالم مجاورة واحدة للجميع، وليس هناك أى حدث بعيد عن عيون الكاميرا، فإن الصحافة تكون أكثر حيوية لناخين حسمى الاطلاع وأحرار.



## مقدمة

أصبح الجمهور الأمريكى ومستولو الحكومة وأعضاء الصحافة خلال العقدين الماضيين غير واثقين من احتياجات وحقوق ومسئوليات كل منهم: « حاجة » الجمهور لأن يعرف، ولكن ماذا ومتى؛ و « مسئولية الحكومة » لحجب الحقائق والسياسات التى يضر الإفشاء بها بمصلحة الأمة، ولكن أيها، ولماذا؛ و « حق » وسائل الإعلام فى أن تنشر الأخبار للجمهور بصورة تامة، ولكن كيف، وبترخيص من من ؟

وقد ارتبطت هذه الأسئلة التى شكلت أموراً غير متحقق منها، والجندل الناجم عنها، أولاً بدور الصحافة، والوسائل التى يتم بها القيام بهذا الدور، مهما كان محدداً أو مفهوماً، بواسطة الصحفيين، واستيعابه بواسطة الحكومة (وخاصة السلطة التنفيذية) وقبلها الرأى العام. وتشمل هذه الأسئلة : من يضع جدول الأعمال.. وسائل الإعلام أم الحكومة؟ وإلى أى حد تؤثر وسائل الإعلام على جوهر السياسة القومية، المنفصلة عن أسلوب تقديمها؟ وهل تغطية وسائل الإعلام لأحداث وقضايا السياسة الخارجية مشوهة أو حتى متحيزة؟ وهل تحمل ضغوط المنافسة وسائل الإعلام تعمل بصورة غير مسئولة بشأن مسائل الأمن القومى الحيوية، مثل الإرهاب أو الرقابة على التسليح؟ وهل العلاقة المناوئة لوسائل الإعلام مع مسئولى الحكومة أمر ضار؟ وماذا يمكن عمله أو ينبغى عمله لجعل هذه العلاقات بناءة بشكل أكثر؟ وهل إيجاد قانون للسلوك أمر مطلوب لآى من الجانبين أو كليهما ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فمن الذى يضعه... والأهم.. من يطبقه؟

وفى سبتمبر ١٩٨٦ بدأ معهد جونز هويكنز للسياسة الخارجية لمدرسة بول هـ. نيتزى للدراسات الدولية المتقدمة برنامجاً مدته ثلاث سنوات، خصص لاستعراض وتحليل بعض هذه الأسئلة البائرة. وقد حظى مشروعنا منذ البداية بالكثير من الحماسة من مجموعة رائعة ومتنوعة للغاية من المخبين الصحفيين، والمسؤولين الحاليين والسابقين وأعضاء الكونجرس والخبراء الأكاديميين. وكانت كل البحوث المقدمة فى الكتاب تقريباً معدة بوضوح لهذا البرنامج، وهى حقيقة تظهر وحدها

الحماسة والجدية التي تابعت بها مجموعتنا مهمتها. علاوة على أن كل من قدموا البحوث لهذا الكتاب تقريباً، قد تم إعدادهم بصورة محددة لهذا البرنامج، بمساعدة لجنة متفانية بشكل غير عادي من النقاد، وقد ساعدت مشاركتهم التي لا تقدر بثمن في مناقشاتنا لتوجيه الجهود وتحسين البحوث التي قدمها مؤلفونا<sup>(١)</sup>.

وهناك دين خاص من عرفان الجميل لكل من فيليب جايلين، الزميل المقيم بمعهد جونز هوبكنز للسياسة الخارجية منذ ١٩٨٠، وجوزيف فروم، الزميل منذ ١٩٨٥. وف. جايلين كاتب العمود الصحفي والحائز على جائزة بوليتزر، وكانت كتاباته في السياسة الخارجية تثقف القراء في أنحاء البلاد وفي الخارج لسنوات طويلة. أما فيما يتعلق بروبرت سيمز (وهو مشارك مخلص في اجتماعاتنا) فقد كتب في دراسته الممتازة «مخبرو البتاجون»، إن جوزيف فروم كان عبر السنين «واحداً من أكثر الكتاب الذين يغطون الشؤون الخارجية خبرة وثقة». وأشعر أنني كنت محظوظاً للمشاركة في توجيه هذا البرنامج مع كليهما، وأشعر بامتنان بالغ للدور الذي قاما به في قيادته حتى مرحلته الأخيرة.

وقد كسب هذا الكتاب أيضاً من إسهامات مايكل كلارك مدير التحرير بمعهد جونز هوبكنز للسياسة الخارجية، ومارك إس. ماهاني، رئيس التحرير الحالي لمجلة مدرسة بول هـ. نيتزي للدراسات الدولية المتقدمة. كما أنه انتفع أيضاً من المساعدة التي قدمها طلبة المدرسة: أودرى أبراهام، وماثيو بوم، وهاريسون وادزويرث. ولم يكن من الممكن إعداد الكتاب بدون مساعدة مؤسسة جون وماري ر. ماركل، التي ساعدت متحتها السخية على مساندة أنشطتنا. ولكل هذه المساهمات، وكثيرون آخرون لم تذكر أسماءهم، فإننا نشعر بالامتنان العميق.

سيمون سيرفاتي

## ملاحظة

١- بين سبتمبر ١٩٨٦ ومارس ١٩٨٩ قدم معهد السياسة الخارجية ثلاثين بحثاً، وعقد عشرين اجتماعاً لتناول القضايا العريضة لوسائل الإعلام والسياسة الخارجية. وقاد هذه الاجتماعات وفقاً للترتيب الزمني كل من: مارفن كالب، وروبرت

اوکلی، جریجوری نوکس، جون والانتش، روبرت ماکلوسکی، تشارلز ییلی  
وفیلیپ جایلین (۱۹۸۶-۱۹۸۷)، ریتشارد هیلمز، ولیم اودوم، دیفید ویستر،  
ریتشارد بیرت، مایکل لیدین، هارولد ایفانز، کنیث ادیلمان و ریتشارد لوجار  
(۱۹۸۷ - ۱۹۸۸)؛ وروبرت ماکفرلین، روبرت وودوارد، دیفید جیرجن، هوارد  
سیمونز، ودانیل باتریک موینیان (۱۹۸۸ - ۱۹۸۹).



## وسائل الإعلام والسياسة الخارجية

سيمون سيرفاتي

كانت الصحافة فى الولايات المتحدة على مر السنين تعتبر قوة هامة تؤثر على كل من جوهر السياسة القومية، والعملية التى تصاغ بها. وقد ساعد هذا التأثير على دفع قضية الحقوق المدنية إلى موضع الصدارة فى وعى الأمة، وساعد على فرض نهاية للتوتر الأمريكى فى حرب فيتنام، كما ساعد على إسقاط رئيس الدولة خلال فضيحة ووترجيت، وإلى بلوغ المدى الذى جعل أزمة الرهائن فى إيران سبباً هاماً فى فشل الرئيس كارتر فى إعادة انتخابه لمنصبه مرة ثانية، كما قامت تغطية أجهزة الإعلام أيضاً بدور هام فى إسقاط رئيس ثان للدولة فى نوفمبر ١٩٨٠. وفى عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨ تغلبت شعبية الرئيس ريجان فى ذلك الحين والتى لم يسبق لها نظير، على أثر الجدل المرير حول بيع الأسلحة الأمريكية لإيران.

يبدو أن تأثير وسائل الإعلام كظاهرة مستقلة ليس ظاهرة أمريكية فحسب. فقد شهدت الأعوام العديدة الماضية تغيرات عميقة فى مجال ومدى الصحافة الدولية، وفى الطريقة التى تدير بها منظمات الأخبار أعمالها، وربما كان أكثرها بروزاً فى علاقة وسائل الإعلام بالحكومات الوطنية فى أنحاء العالم، فقد حولت التكنولوجيا

الصحافة، بزيادة تدفق المعلومات الممكن الحصول عليها وحجمها معاً للمخبرين الصحفيين. فالمعلومات التي كانت في يوم ما دائرة اختصاص للحكومات وحدها، يجرى فحصها الآن بدقة بشكل روتيني في الوقت المناسب - أو ما يعادلها وظيفياً، في نفس اليوم الذي تصل فيه الأخبار - بواسطة كادرات من المهنيين المدربين والمستقلين. وكما شرح ديفيد ويستر، الذي كان عضواً لسنوات عديدة في مجلس إدارة هيئة الإذاعة البريطانية فإن تأثير التغيير التكنولوجي أكثر وضوحاً في التلفزيون، وإن لم يكن مقصوداً عليه، فهو يستطيع الآن أن يرسل الصور على الفور من أي موقع على سطح كوكبنا بالفعل، ومن ثم «فهو يخلق تخیلات فورية عبر الحدود من الصعب تقييمها ومن المستحيل السيطرة عليها» وذلك عبر الحدود وفيما بينها أيضاً. ويضيف ويستر قائلاً: «إن الاضطراب الفوري لعمل وتفاعل التلفزيون أمر حقيقي ولا بد من التعامل معه، وإن كان من الممكن أن يكون مضللاً».

إن استغلال وسائل الإعلام الخبيرة للتكنولوجيا، بالتالي، قد شجع وأسهم في تحويل منظمات الأخبار إلى تكتلات أعمال دولية مترامية الأطراف، تشتبك في منافسة ضارية على الأسواق العالمية. وأكدت أرقام التوزيع، والتقديرات وغيرها من المؤشرات عن أرباح الشركات، تأثيرها الشديد على صنع القرار التنظيمي، بل والتحرير أيضاً. وبينما كان التنافس على «القصة» قد أخذ يزداد حدة بسبب ضرورات البقاء الاقتصادي، فإن ميل المخبرين الصحفيين الطبيعي لاستكشاف كل طريق للحصول على «خطبات صحفية» ممكنة، جعل وسائل الإعلام معادية بعناد للمجهود المختلفة لتنظيم أو تقييد أنشطتها.

وأخيراً، فإن منظمات الأخبار الأمريكية، مثل الشركات التي تعمل عبر الحدود، كانت تقاوم بوجه عام المصالح المحلية وما يشغل بال الحكومات الوطنية الأجنبية، التي كانت يثارتها الداخلية قد أصبحت دولية تبعاً لذلك. وفي هذا المحيط، أصبحت الوسائل التي يستخدمها الصحفيون الأمريكيون تعتبر بصورة متزايدة في الخارج نموذجاً يحاول الصحفيون الأجانب محاكاته للتغلب على القيود المفروضة عليهم من حكوماتهم أو تقاليدهم الوطنية. وخلاصة القول أن وسائل الإعلام الأمريكية قد برزت في السنوات الأخيرة كعامل هام يتجاوز الحدود القومية بمحض إرادتها.

وعندما ينظر إلى هذه التغييرات في مجموعها، فإنها تحدث تأثيراً جديداً في السياسات الدولية: شبكة اتصالات دولية هامة وقوية قادرة على أن تروغ من سيطرة أية حكومة وطنية، وتساعد على أيديولوجيتها الخاصة العاملة. وهذه الظاهرة الجديدة، التي أطلق عليها السناتور الأمريكي ريتشارد لوجار بكاء شديد اسم «الوسطية» كانت تواجه مديحاً أو لوماً، تعزيزاً أو إحباطاً، وفقاً لأهداف رجال الدولة والسياسيين، ولكن سواء كانت بشيراً بالخير أو نذيراً بالشر بالنسبة لحكومات وطنية معينة، فإن «الوسطية» تمثل قوة يعرض الزعماء السياسيون أنفسهم للخطر بتجاهلها.

فكيف أدى النمو في مدى وتأثير وسائل الإعلام إلى تعقيد عمليات صياغة السياسة الخارجية وإدارتها؟ وما الذي يمكن ويجب عمله، إن كان هذا صحيحاً؟ إن البحوث التي جمعت في هذا الكتاب لم تحاول أن تضيف إلى عدد التحليلات المختصة المتاحة الآن عن تأثير هذه التغييرات التكنولوجية، وهيكل الصناعة والبيئة السياسية، على وسائل الإعلام. وبدلاً من ذلك فإنها تركز على النقطة الحساسة، حيث تتقاطع مصالح رجال الدولة والصحفيين بشكل أكثر حدة - وهي السياسة الخارجية. والمقالات التالية يوحدها بينها اهتمام مشترك لتحليل وتقييم تأثير تحول وسائل الإعلام الحبرية على كل من صياغة وتنفيذ السياسة، وأيضاً تقييم التدابير المقترحة لحل أو احتواء الخلافات التي أخذت تنمو بين الصحفيين ومسئولي الحكومة.

وإذا كان لابد أن يكون صانعو السياسة حساسين، بل وخائفين من التغطية التي يحصلون عليها في وسائل الإعلام، فهو أمر يمكن فهمه، وإن لم يكن جديداً تماماً. فقد كان صانعو السياسة في كل الأوقات يعالجون القضايا على أساس أسئلة ليس لها علاقة كبيرة بالسياسة بمعناها الصحيح، مثل: «كيف أبدو في مرة الرأي العام؟ هل أبدو فعلاً، قوى العزيمة، وطنياً متحدياً، مفعماً باليقظة اللازمة تجاه أحوال الحكومات الأجنبية؟» وقد سبق هذا التصوير الذي قدمه جورج كيتان للعملية السياسية للجدالات الجارية حول دور وسائل الإعلام في السياسة الخارجية بأكثر من خمسين عاماً. كما صور كيتان استجابة صانع السياسة الذي يتوقع ظروفاً جارية أيضاً بقوله: «إذا كان الأمر كذلك، فإن هذا هو ما أفعله أنا، حتى ولو ثبت أنه لا معنى له، أو حتى غير

متج عندما يطبق على حقائق الموقف<sup>(١)</sup>.

هكذا كان الأمر يومئذ ، وهكذا هو الآن . وقد كتب ديفيد جيرجن مدير اتصالات البيت الأبيض خلال إدارتي فورد وريجان يقول : « إن ما يهم في الغالب هو كيف سوف تدار السياسة ، وكيف ستبدو الصور ، وهل سترسل الإشارات الصحيحة ، وما إذا كان الجمهور سوف يتأثر بسرعة استجابة الحكومة - وليس ما إذا كانت السياسة تعزز مصالح أمريكا على المدى الطويل » . ولاتخاذ موقف من هذه الاهتمامات - وهو جانب طبيعي وضروري وبناء في إدارة سياسة عامة في مجتمع مفتوح - فإن مسئولى الحكومة يكرسون تلقائياً الكثير من الوقت لشرح أهداف السياسة الخارجية ، والوسائل ، والقيود ، يصل إلى الثلث ، وذلك وفقاً لكينيث ل. أديلماني ، مدير وكالة الرقابة على التسليح ونزع السلاح خلال إدارة ريجان ، وهو الآن من كتاب الأعمدة الصحفية . ويضيف روبرت ماكفرلين ، الذى عمل مستشاراً للأمن القومى للرئيس ريجان ، إن توصيل الأساس المنطقي للسياسة العامة هو فى الواقع شرط أساسى لازم للمنصب العام .

غير أنه لبلوغ درجة قصوى ، فإن البحث عن صحافة « جيدة » يمكن أن يخلق ، كما يشير جيرجن ، علاقة « محرمة » تقريباً بين البيت الأبيض والصحافة . ويساعد العاملون لدى الرئيس على إخراج تغطية تليفزيونية عن طريق الإعداد لأفضل المشاهد الممكنة ( على سبيل المثال ، وقفة ريجان العاطفية فى المنطقة المتزوعة السلاح فى كوريا ، أو خطابه الباكي على شواطئ نورماندى ) أو بالإعداد لأحداث تحقق أقصى قدر من العرض التليفزيونى ( عن عودة نيكسون المتصمر من رحلته الأولى إلى الصين ) . والأكثر أهمية من ذلك ، أنه مع تحرك المعلومات بسرعة أكثر ، فإن مسئولى الحكومة غالباً ما يجدوا إغراءً فى الرد بشكل متدفع من أجل الاستجابة للضغط المصطنع للمواعيد النهائية للصحافة - قبل أن تكون للمعلومات الصحيحة قد جمعت ، وتم تقييم تضميناتها ، واستنباط السياسة المناسبة والاتفاق عليها . ومن ثم فربما كان الأمر كذلك ، إلى حد ما على الأقل ، بالنسبة للرئيس كارتر بعد الغزو السوفيتى لأفغانستان ، على سبيل المثال ، أو بالنسبة للرئيس ريجان بعد إسقاط السوفيت لطائرة ركاب مدنية تستخدمها شركة الخطوط الجوية الكورية .



غير أن الاعتراف بهذا التأثير لا يعنى الإيحاء بأن وسائل الإعلام تقرر أيضاً جوهر السياسة، أو حتى تسيطر على العملية التى تشكل السياسة، بما فيها صياغة جدول أعمال الأمة. ومن ثم فإن العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة فى رأى فيليب جايلين كاتب العمود الصحفى الذى ينشر فى صحف عديدة، هى علاقة بين خصمين، حيث «تكون للحكومة بشكل فطرى اليد العليا، فيما عدا حالات نادرة من الفضائح أو إساءة التصرف»<sup>(١)</sup>. ورغم وجود استثناءات قليلة، فإن جايلين يزعم أن وسائل الإعلام كثيراً ما تستخدم غالباً باعتبارها «ليست أكثر من مراقب - أو بوق» لنقل «مقترحات تريد الحكومة وضعها على جدول الأعمال، والجلد الذى قد تحدته مثل هذه المقترحات».

وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا ينبغي أن يكون مفاجأة: إن قدرة الحكومة على فهر وسائل الاتصالات مهينة حقاً. وكما يقول جايلين، إن افتراض المصدقية يعطى الرئيس وإدارته عادة ميزة الشك فى السياسة الخارجية - «إلا» إذا كانت «إدارته غير مكررة أو متفطرة إلى حد يكفى لتبديد مصداقيتها». وبالمثل، فإن احتكار الإدارة للمخابرات السرية والمعلومات السرية، والتى تستطيع أن تليقها عندما يكون ذلك مناسباً، تركها مع التسليم بسلطة لا تستطيع التقارير الصحفية وحدها أن تغلب عليها بسهولة. ومع مزيد من البحث، نجد أن أكثر الاستثناءات اللافة للنظر تثبت القاعدة. فالشئ الذى أسقط ريتشارد نيكسون، على سبيل المثال هو شرائط مسجلة تعمل بواسطة الصوت صنعت فى مكتب الرئيس - وهو كشف لم يأت من تحقيقات أجرتها وسائل الإعلام، بل من عضو من موظفى البيت الأبيض، وذلك عند رده على أسئلة ذكية من أحد أعضاء لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ، قبل ظهوره العلنى أمام اللجنة، حيث كررها لكى يسمعها الجميع.

ووفقاً لما يقوله جريجورى نويس، المراسل القومى السابق لوكالة الأسوشيتد برس، والذى يكتب الآن لصحيفة «بورتلاند أوريجونيان» Portland Oregonian، أن الإدارة تسيطر على جدول أعمال الأخبار القومية «حوالى ٧٠٪ من الوقت... [فهى] تقرر متى يصبح شئ ما خبيراً، وإلى متى يبقى فى الأخبار». ويسلم نويس بأنه حتى بدون الحملة الواضحة للحكومة ريجان ضد معمر القذافى، فإن وسائل الإعلام كانت

ستستدرج ضد الزعيم الليبي. ولكن حفز ريجان واد اهتمام وسائل الإعلام، وبذلك اجتذب تغطية أكثر مما كان سيمعطي لها بغير ذلك بكثير. وعلى العكس من ذلك، فقد أبتت الإدارة مأساة الرهائن الأمريكيين في لبنان بعيداً عن العناوين الرئيسية في الغالب. وخلاصة القول أنه رغم التغييرات في مجال وامتداد وسائل الإعلام الخبرية، فإن السلطة التنفيذية للحكومة الأمريكية هي التي تضع عادة جدول الأعمال، وليست وسائل الإعلام.

ومع ذلك، فإن الصحافة قل أن تكون مجرد ناقل سلبي للمعلومات. فالصحافة الأمريكية بتحقيقاتها التلفزيونية التي تشاهد في كل أنحاء العالم، ومخبروها الذين كثيراً ما يستشهد بأخبارهم، مع نسبتها أو عدم نسبتها إليهم، تشكل همزة وصل لنظام اتصالات متكامل بصورة متزايدة، تستطيع أن تؤثر على مسيرة الأحداث الدولية، وهو ما تفعله أحياناً. وقد يوجد مثيل اجنبي تقريباً لقضية ووترجيت التي أطاحت بالرئيس نيكسون في زوال الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس: وقد حلزت وسائل الإعلام إدارة الرئيس ريجان في تلك الحالة من أزمة سياسية، كان يبدو أنها تتجاهلها، على الأقل علناً. وما لا ريب فيه أن قدرة الأخبار الأخرى في ذلك الحين ( وصفافة الرئيس ماركوس المستفزة ) ساعد أيضاً على الاحتفاظ باهتمام الصحافة. غير أنه من الناحية الدولية، وبخاصة الأمريكية، سرعان ما اكتسب الصحفيون نفوذاً بل ودورا مسيطراً في تشكيل الصورة وتمجيل خطى الأحداث السياسية في تلك الدولة. وأصبحت وسائل الإعلام التي استغلت في البداية كمثير ( كان ماركوس يتوقع استغلاله لفائدته، وهو ما يثير السخرية ) نصيراً متحمساً، لكي تبرر، وتنصب نفسها في النهاية مدافعاً عن ديموقراطية الفلبين، وتعجل يزوال عدوها وحماية النصر النهائي لمن وضعته تحت رعايتها.

كما أن تدفق المعلومات والتأثير ليس أحادي الاتجاه. وكما ذكر نوكس، « أن الأخبار في الخارج تصبح عادة أخباراً في الولايات المتحدة، وخاصة عندما تتعلق بمصالح أمريكية». إن مسألة إيران التي بدأت بمقال في صحيفة صغيرة في بيروت، قدمت أكثر الأمثلة إيلاًماً عن كيف يمكن أن يؤثر نشر الأخبار الاجنبية على صنع

السياسة الأمريكية. وظاهرة «الوسطية» تنتج تدفقات تزداد كبراً على الدوام لمعلومات أقل دقة تعبر الحدود الوطنية. ويستطيع رعاء كل الدول اللجوء إلى جموع المؤيدين لهم في دول أخرى بصورة مباشرة: وتستخدم الكلمات لكي تكفل «قصة ملفقة» تحطم الضوابط التنظيمية والحكومية؛ والصور التي وضعت فوق تلك التي غرست بواسطة الحكومات المحلية؛ وتكشف الأخبار المتسربة من مصادر مفوضة أو غير مفوضة، معاملات يمكن أن تخفى أو تحجب بعناية. وفحوى ذلك هو إدخال قوى جديدة، ولا يمكن التنبؤ بها غالباً، إلى العملية السياسية. وصور التلفزيون عن أعمال العنف والقمع يمكن أن تقدم بشكل مثير بحيث يجعل الضغط السياسي «لعمل شيء ما» أمراً لا يمكن مقاومته. ويمكن إظهار هذا الضغط عندئذ بوضوح في الصفحات الخلفية من الصحف المحلية، حيث تكون توصيات الراغبين في تولي مناصب وزراء الخارجية والدفاع قد زادت حدة بواسطة الصور التي ظهرت في الأيام السابقة. وأخيراً فإن الصحفيين يتقاسمون مع زملائهم الأجانب المعلومات التي لا يمكنهم نشرها في الوطن، متحايلين على القواعد التي فرضتها حكومتهم عليهم.

ورغم أن وسائل الإعلام لا تقرر عادة جدول أعمال السياسة الخارجية، فإنها تستخدم ببراعة ووضوح قدرًا كبيراً من التأثير. فهل يستخدم هذا التأثير بمسئولية، أم أنه تطفلي بحيث يكون مؤذياً للمصالح الوطنية؟ إن الحاجة إلى احترام قيود معينة على تدفق المعلومات أمر لا يمكن إنكاره أو تجاهله، من حيث المبدأ على الأقل. ويقول هارولد إيفانز (وهو رئيس تحرير سابق لصحيفة «التايمز» اللندنية) أنه «ليس هناك أي حق يمكن أن يعزز بالممارسة غير المسئولة». وعلى الرغم من أن مسئولى الحكومة والصحفيين يختلفون اختلافاً عميقاً (بل ويانفعلان) حول مدى انعدام المسئولية لدى وسائل الإعلام، فإنهما يتفقان على أن ضغوط المنافسة تشجع (وتكافئ) هذه الظاهرة. ويرى كثيرون من الصحفيين أن هناك أخطاراً، وخاصة في مجال سياسة الأمن القومي (سواء كان ذلك من حين لآخر، وفقاً للبعض، أو مراراً وفقاً لآخرين). ويذكر نوكس هذا القلق بإيجاز بليغ، فيقول: «ليس هناك أي عذر للتخلي عن الحذر لمجرد أن قصة ما ساخنة وعرضة للمنافسة؛ ولكن كثيرين من الصحفيين يفعلون ذلك، ونحن نفعله مرة

بعد أخرى « . والقضية، بطبيعة الحال، هي ما الذي ينبغي عمله؟ وحول هذه النقطة تكون الخلافات بين المسئولين والمخبرين الصحفيين حادة بصفة خاصة .

وتبرر في هذه المناقشة مشكلتان خاصتان: تسرب معلومات سرية، وتغطية وسائل الإعلام للأحداث الإرهابية. وبما لا يمكن إنكاره إن تعريف التسرب أمر غامض: فما قد يبدو تسرباً قد يكون في الواقع النتيجة النهائية لنشر تحقيق عمل يتسم بالجرأة. ولكن، مهما كان ذلك مفهوماً، فقد يثبت أن حالات التسرب فادحة الثمن عندما يجرى إفشاء معلومات ذات علاقة مباشرة بالأمن القومي. وهذه هي النتيجة التي توصل إليها علي الأقل وليم إي. أودوم، المدير الأسبق لوكالة الأمن القومي، الذي يقول: « لعل أصعب مشكلة تواجه جماعة المخابرات اليوم هي مشكلة تسرب المعلومات ونشر معلومات ضارة بعمليات مخابراتنا». وتهدد هذه المشكلة بصورة مباشرة سلامة عمليات للمخابرات. وكما يقول مايكل م. ليدن (المساعد الخاص السابق لالكسندر هيج وزير الخارجية الأسبق) إن القدرة على جمع معلومات حيوية للأمن القومي تعتمد على «حقها في الاحتفاظ بالأسرار... والحاجة إلى حمايتها». وبعبارة أوضح، فإن الجنرال أودوم يتساءل عما إذا كان «للمجتمع الديمقراطي في حاجة إلى مناقشات علنية تحوى معلومات [يمكن] أن توفق بينه وبين حاجته إلى السرية في إدارة سياسة فعالة للأمن القومي».

ترى كيف يمكن بالضبط أن تؤدي عملية نشر وسائل الإعلام للأسرار الحكومية إلى الإضرار بمصالح الأمن القومي الأمريكي إذا حدث ذلك؟ سيكون من الصعب بالتأكيد الجدل بأن النشر غير المسئول بواسطة وسائل الإعلام قد أضر بصورة مباشرة وهامة، إن لم يكن قد دمر، الأمن المادي للولايات المتحدة. غير أنه بدون مثل هذا الاهتمام الأساسي للأمن، فإن هناك مجالات محددة قد تعرقل تغطيتها قدرة السلطة التنفيذية للحكومة الأمريكية على تنفيذ أنواع معينة من السياسات الضرورية لحماية أرواح ورفاهية المواطنين الأمريكيين. وتعتبر «الحرب المنخفضة العنف» - أو بالتعبير الشائع، الإرهاب - أحد هذه المجالات. في هذه الحالة، قد تصاب قدرة وكالات المخابرات الأمريكية على متابعة أو اختراق منظمات الإرهاب الأجنبية، على سبيل المثال، بالعجز بسبب حقيقة أو المخاوف التي تترتب على ما يكشف في الصحافة

الأمريكية. وبعبارة أخرى، فإن نشر أسماء المصادر الأجنبية فى أى مكان يجعل من الصعب تشجيع إقامة علاقات مع منظمات المخابرات الأجنبية فى أى مكان والاحتفاظ بها.

ويوجه روبرت ج. ماكلوسكى - وهو محقق سابق للشكاوى فى صحيفة «واشنطن بوست» - الذى عمل أيضاً مساعداً لوزير الخارجية للشئون العامة - الأنظار إلى التكاليف التى تتحملها الحكومة بسبب تسرب الأنباء وهى: انفتاح أقل بين صانعى السياسة، وفقد السيطرة على جدول الأعمال بسبب الطبيعة التى لا يمكن التنبؤ بها لهذه التسريبات وعواقبها.

ولقد أدت مثل هذه التوترات فى علاقات وسائل الإعلام والحكومة نتيجة حالات التسرب، والضرر الذى يصيب مجتمعنا بسبب هذه التوترات إلى موقف معاكس، قد ينسب فيه رأى العام تصريحات مسئولين مجهولين، كانت تصريحاتهم الرسمية تقابل بال شك أو عدم التصديق بلا تحفظ. ويتهى ماكلوسكى إلى أن المجتمع « يمكن خدمته بشكل أفضل بعلاقات أقل احتكاكاً... يكون فيه للعالم السفلى المجهول لعمليات تسريب المعلومات دوراً أقل فى إطلاع الجمهور، وفى تقرير السياسة ».

ومن الطريف أن استنتاجات ماكلوسكى تتفق بوجه عام مع تلك التى توصل إليها أودوم وليدين. أودوم، الذى يخشى أن « الشلل » قد يتبع عن استخدام تسريب المعلومات باعتبارها « السلاح الرئيسى فى صنع السياسة »، وهو يجهد حوارة أكثر عمقا بين مسئولى الحكومة ووسائل الإعلام، وتعريفاً أضيق لنوع المعلومات التى لا بد من إيقانها سراً. ويحث ليدين على وضع « بعض التنذير لدعوة وسائل الإعلام إلى قدر أكبر من المساءلة »، ولكنه يقبل أيضاً نتائج سيادة شعبية ويعترف « بحق الجمهور فى أن يكون مطلعاً على العناصر الأساسية لسياستها الخارجية ».

فعلى من ينبغى أن يلقى اللوم بشأن حالات التسريب؟ « إن المصدر الأول للتسريب هو الحكومة » كما يقول أودوم - أى السلطة التنفيذية « أولاً وفى المقام الأول ». ويضيف قائلاً إن مثل هذه التسريبات « مسألة خطيرة » يجب أن تكون سبباً « لعمل سريع وفعال عندما تحدث ». غير أن أودوم يستطرد قائلاً، إنه حتى لو كانت الحكومة هى المخطن الأول، فإن المخبرين الصحفيين غالباً ما يكونون شركاء بإرادتهم

«من أجل محاولة انتزاع المعلومات البالغة السرية بلا هوادة. وعندما ينجحون في ذلك، فإنهم يلقون اللوم على الذين قاموا بتسريب الأخبار، ويرفضون تقبل أية مسئولية شخصية أو مهنية».

ومع ذلك، فإنه بالنسبة لجون والانتش، محرر الشئون الخارجية لصحف «هيرست»، فإنه يرى أن طبيعة حدوث التسريبات وكثرة وقوعها أقل أهمية من الأهداف التي ربما تكون مصادرها تسعى إليها. ويلاحظ والانتش «إن قدراً كبيراً من المعلومات الأكثر سرية يجري تسريته عن عمد بواسطة الحكومة في محاولاتها لاستعمال الأخبار أكثر مما يتم إفشاؤه بواسطة المخبرين وذلك على أساس مزعوم بأنها غير مرخص بها». ومن ثم، فإن والانتش يصر على حق للمخبرين الصحفيين في التأكيد من حقيقة القصص التي يبدو أن الإدارة هي التي رعتها، وهو يحث على أنه «سواء كان الاستخدام المتتلى للمعلومات التي يسريها كبار المسئولين تخدم مصلحة قومية، أو مصلحة سياسية للبعض» فإنها يجب أن تكون جزءاً من القصة.

وحول مسألة ما إذا كانت وسائل الإعلام تظهر ضبطاً كافياً للنفس في التعامل مع الأحداث الإرهابية، فإن روبرت ب. أوكللي، الذي كان يدير مكتب مكافحة الإرهاب خلال إدارة ريجان، وجون والانتش، كلاهما يدرك المآزق التي واجهتها الحكومة ووسائل الإعلام بسبب التزامات كل منهما، أو كما يقول أوكللي «للحفاظ على حرية الكلام وإشباع طلب الجمهور». وفيما يتعلق بالتليفزيون بصفة خاصة، فإن والانتش يعترف بأن الإرهابيين يحصلون «على ما يريدون بالضبط: وهو مسرح عالمي لإعلان مطالبهم». ويضيف أوكللي قائلاً إن وسائل الإعلام وهي تفعل ذلك تنهى إلى «أن تساعد خطط الإرهابيين». غير أنه مهما كان الأمر مثيراً للأسف، فإن النتيجة المحتملة للعمل الإرهابي ذاته هي التغطية الصحفية. وقد يهيئ تقديم مثل هذه التغطية قناة لمطالب الإرهابيين، ولكنها قد تشجع أيضاً طلباً للجمهور قد يخفف منه، أو تضخمه أعمال الحكومة ذاتها.

وهكذا فإنه منذ بدايه ما أطلق عليه فيما بعد «الكابوس الإيراني» بالذات كانت قرارات الرئيس كارتر نفسه هي التي حرضت على التغطية المثيرة والمستمرة التي أعقبت ذلك، وهو يؤجل زيارته الرسمية، ويلغى رحلاته المقررة، وتجنب عدم الظهور في

المناسبات السياسية. وكما كتب كارتر إن «البقاء على مقربة من واشنطن سرعان ما أصبح سياسة قياسية»، وفي الوقت ذاته، فإن البقاء على مقربة من «القصة» أصبح سياسة قياسية لوسائل الإعلام الخيرية أيضاً. ويضيف كارتر إن إطلاق صراح الرهائن الأمريكيين «أصبح في النهاية أمراً يستحوذ على كل أفكاره تقريباً». ولم يكن ذلك بالنسبة له فقط، بل وللأمة جميعاً أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ورغم صحة ذلك، فإن خطر استغلال الإرهابيين وغيرهم لوسائل الإعلام يجب تحمله «لعدم توافر ما هو أفضل منه» إذ أن محاولة فرض قيود إنما يؤدي إلى أخطار أكبر. فالقيود التي سمعت إليها مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، على سبيل المثال، لحرمان الإرهابيين من «أكسجين الدهاية» الذي يعتمدون عليه ستؤدي، حتى ولو قبلت طواعية، إلى المخاطرة بإعطاء الإرهابيين نصراً هاماً وذلك بحرمان الديمقراطية الهواء الذي يحتاجون إلى استنشاقه. واستدلالاً من تجربة مختلفة، فإن البروفيسور جون ل. هاربر يذكر أنه خلال قضية مورو، قررت الحكومة الإيطالية أنها «لن تقوم بمحاولة حقيقية للسيطرة على الصحافة، وأن المعلومات الخاصة بالقضية ستكون متاحة طالما أن الصحافة لن تضر بموقف الحكومة». وقد أثبتت الأحداث هذا التقدير. وينتهي هاربر إلى أنه «ليست هناك أدلة على أن نشر بلاغات [الإرهابيين] أكسبتهم أنصاراً أو متعاطفين معهم. وعلى العكس، فقد استطاعت أصمال [الإرهابيين] منذ البداية وحتى النهاية أن تثير الاشتزاز فقط، وساعدت على بدء حملة أدت إلى اعتقال وإدانة معظم الألوية الحمراء خلال السنوات العديدة التالية».

إن تحديد تأثير وسائل الإعلام شيء، وتقدير مدى ما يجب أن يكون لها من تأثير، وما هو الدور الذي يجب أن تقوم به شيء آخر، لأنه في النهاية، من الذي يحدد «المعايير» التي ينبغي أن تنظم الصحافة؟ فإذا لم تكن هي الحكومة، فهل يجب أن تكون الصحافة هي الجزء الوحيد من المجتمع الذي يبقى هو قاضيه الخاص بالنسبة لسوء التصرف مهما كان محدداً ومكشوفاً؟

وهناك محاولة للإجابة على تلك الأسئلة في مقال ديفيد ر. جيرجن. فقد كتب جيرجن يقول: «إن ديمقراطية الاتصالات» الأمريكية تربط الحكومة ووسائل الإعلام

معاً: «فلدى السلطة التنفيذية مسئولية محددة بوضوح بأن تشرح سياساتها وأفكارها، وأن تجيب على الأسئلة، وتكون خاضعة للمساءلة. كما أن لوسائل الإعلام دوراً مشروعاً وهاماً في الإصرار على تلك الشروح، وفي الضغط من أجل إجراء محاسبة علنية واضحة». ويستطرد جيرجن قائلاً: «ومن أجل تنفيذ سياسة ما، فإن الإدارة سوف تحتاج إلى بناء مساندة الجمهور والحفاظ عليها». وهذا بدوره يتطلب «حواراً مفتوحاً مع الصحافة حول أهدافها وتفكيرها». ومهما كان الشكل الذي قد يتخذه ذلك، ومهما كانت النوايا التي يعكسها، فإن إساءة عرض الحقائق بواسطة أى من الجانبين سوف يزيد من عدم ثقة الآخر، بل وقد يحول علاقة منوثة بطبيعتها وضرورتها، إلى علاقة مواجهة صاخبة بلا ضرورة.

والحفاظ على الثقة بين مسئولى الحكومة والصحافة أيضاً أمر ذا أهمية رئيسية لدى روبرت ماكلوسكى، الذى يرى أن «المعلومات سوف تسرب من الحكومة بنسبة مباشرة لمستوى السرية التى تحيط بالسياسة وصنع القرار». غير أن ماكلوسكى يضيف قائلاً: «إن الدرجة التى تسيطر بها حالات التسرب وتقود جدول الأعمال تكون بنسبة عكسية للمدى الذى ترد به الحكومة على استفسارات وسائل الإعلام بصورة علنية». وينتهى إلى أنه نتيجة لذلك فإنه ينبغي إشباع حاجة الجمهور إلى أن يعرف بشكل رسمى، بحيث يمكن أن تكتسب السياسة الاحترام الذى يترتب على الوضوح والثبات. وعلى العكس من ذلك فإن الأخبار التى تقوم على أساس المعلومات الخلفية تميل إلى التقليل من وضوح ومصداقية السياسة العامة.

غير أن هناك آخرين يتساءلون عما إذا كان من الممكن التوفيق بين مصالح الصحافة والحكومة. إذ أن دور الصحافة لدى أودوم ليس هو دور «محقق المشاكل غير المنتخب»، الذى لديه تفويض باستخلاص ونشر المعلومات عن أنشطة الحكومة. ويؤكد أودوم بأن هذا الدور «ليس له أى سند تاريخى أو قانونى... فالنظام الدستورى الذى نعيش فيه لا يتصور طريقة اجتماع المدينة ما لإدارة السياسة العسكرية القومية والسياسة الخارجية، بحيث أن كل قضية بغض النظر عن حساسيتها تقدم للجمهور لاتخاذ قرار فيها». وينتهى أودوم إلى أنه «فى مواقف معينة، فإن المصالح القومية يمكن بل ويجب أن تقيد ممارسة الحقوق الفردية المطلقة العنان، (مثل التعديل الأول فى الدستور)».



ويصف جون والانتش، من ناحية أخرى، دور وسائل الإعلام بأنه مثل دور «الحارس اليقظ» الذى يقوم « بدور حاسم » كحارس ضد إساءات استخدام السلطة الرسمية. ويرى والانتش إن « مخبرى الصحف يقدمون خدمة تشتد الحاجة إليها بكبح قدرة الحكومة على التلاعب فى تدفق المعلومات ». ويردد نوكس تأكيدات والانتش، مصراً على أن من أهم مسئوليات وسائل الإعلام هو « التأكد من حقيقة ما ينشر » وحماية المجتمع من « السلطة الضخمة » المتاحة للحكومة. ولا عجب أن كان كل من نوكس ووالانتش يعتقد أن هذا الدور الواقى يتم بشكل أفضل بواسطة صحافة مستقلة، تحكمها اهتماماتها ومعاييرها الخاصة.

غير أن الاعتبار الحاسم، مع ذلك، هو ما إذا كانت أية إجراءات للمحد من مسأوى الصحافة لن تؤدي هى نفسها إلى ضرر أكبر للجمهور وكذلك المصلحة القومية مما يحدث حالياً فى غياب أية إجراءات كهذه. ولورد على هذا السؤال، يقوم هارولد إيفانز بدراسة تنظيمات الصحافة فى بريطانيا <sup>(١)</sup>. وقد كتب قائلاً إن تنظيمات مثل «قانون الأسرار الرسمية» Official Secrets Act، و«إشعار - د» D-notice وقوانين الإزدراء والتثمان السر، استخدمت للإضرار بالحرية. ومن ثم فإنه يحلر من أية محاولة لجلب الوسائل البريطانية إلى النظام الأمريكى، باعتبار أنها «ستكون كارثة وغير دستورية أيضاً... وحتى فى مواجهة أكثر النداءات "الوطنية فصاحة"، فإنه لا ينبغي التصحية بالتعديل [الأول]».

ومع افتراض أن دور وسائل الإعلام هو حقاً العمل كحارس لمصالح الجمهور، فإلى أى حد يتم أداء هذا الدور بصورة جيدة؟ يبدو أنه من المعقول أن نفترض فقط أن علاقة المتناوأة بين الصحافة والحكومة تزداد تفاقماً بالضيوط التنافسية المتزايدة بين منظمات الأخبار. وهذه الضغوط تدعو مخبرى الصحف إلى البحث عن الأخبار التى ينفردون بها، وتزيد من جاذبية تسريب الأخبار، والتى هى بطبيعتها لا تتاح إلا للقليلين. وفى ذلك المحيط، قد ينفر رؤساء أقسام الأخبار من أن يتحكموا فى المخبرين الصحفيين، إذ أنه لا يمكن التأكد بثقة من تصرف رؤساء الأقسام الأخرى أو رد فعل الإدارة ذاتها. وكان مسئولو الحكومة سريعين فى اكتشاف واستغلال مزايا السماح للمعلومات بأن

تصبح علنية من خلال قنوات يمكنهم أن يتصلوا منها. وعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من أن التقرير المبدئي الذي نشر عن الأنشطة الأمريكية السرية في نيكاراغوا قد أثار الكثير من الالتماس في صحيفة «الواشنطن بوست» فإن وليم كيسى مدير وكالة المخابرات المركزية كان، وفقاً لبوب وودوارد «معتدلاً للغاية في اعتراضه... [بينما] كان البيت الأبيض متلهفاً تماماً للتفاخر بأن هذه العملية السرية كانت تجري لأنها كانت تحقيقاً لوعده كان في برنامج الحزب الجمهورى فى الحملة الانتخابية عام ١٩٨٠»<sup>(٥)</sup>. ومن الممكن أن يكون تأثير مثل هذا التواطؤ الضمنى، كما ذكر ماكولوسكى وجايلين وغيرهما، مزعجاً. إذ أن كل من محاسبة الحكومة ومسئولية الصحافة تتضاءل عند الهبوط إلى المصادر المجهولة التي يكتنفها اللجوء إلى الإنكار.

وفى السنوات الأخيرة بصفة خاصة، تعقدت العلاقات بين السلطة التنفيذية ووسائل الإعلام بشكل متزايد وذلك بتصعيد العداء التقليدى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة. وهناك، كما كتب روبرت ج. كيرز، الذى عمل مساعداً قانونياً للنائب ريتشارد جيفارت، «تناقض أساسى» بين «التسليم بالانفتاح» الذى حدث فى كونغرس لامركزى و«التسليم بالسرية» السائدة فى هيئة تنفيذية ذات نظام هرمى. وهذا الاختلاف وحده يميل إلى خلق تحالف طبيعى بين المشرعين والصحفيين: فهم «يشترون فى منافسة عامة ضد السلطة التنفيذية» لأنهم يسعون جميعاً إلى «كشف ما ستفعله السلطة التنفيذية، وكشف الأخطاء، أو فضح التناقضات التى تلازم السياسات أو تنفيذها». ويحصل كل جانب على «خطبات» من الآخر تترجم إلى عناوين رئيسية للأخبار، أو جلسات استماع فى الكونغرس، والتى تقدم مزيداً من العناوين الرئيسية للأخبار. ولكن كل جانب يستخدم الآخر أيضاً كدرع - لإضفاء الشرعية على قصة خيرية، أو استخدامه كقناة للهجوم على رئيس يتمتع بشعبية.

وفى حين أن الصحفيين يدعون أن عليهم مسئولية الاستعلام عن السياسة باسم مصلحة الجمهور - كما يحدث فى الكونغرس أيضاً - فإنهم عادة يتصلون من أى التزام لتعليم الجمهور عن الشئون الخارجية. غير أن وسائل الإعلام بعملها كوسيلة رئيسية للاتصالات بين الحكومة والمحكومين، ويتقديهما أهم مصدر للمعلومات والتحليلات

البديلة للجمهور بوجه عام، فإنها تعمل باعتبارها المعلم الأساسى للأمة عن مسائل السياسة الخارجية. ومن المناسب أيضاً فى هذا المجال التناول عن الطريقة التى تخدم بها الصحافة الصالح العام.

وقد اختص ريتشارد ر. بيرت، وكثي أديلمان تغطية وسائل الإعلام لقضايا الرقابة على التسليح والدفاع بالانتقاد. إذ أن بيرت، الذى عمل مخبراً بصحيفة «نيويورك تايمز» قبل أن يعمل فى إدارتى الرئيسين ريجان ويوش، ينتقد وسائل الإعلام لإسهامها «فى مناقشات فوضوية تتسم بالغموض وقلة المعرفة، والإفراط فى تبسيط الأمن القومى». ويضيف أديلمان قائلاً: «إن مخبرى الصحف، مثل أغلب الأمريكين يرتعدون لمجرد توقع تصنيف تعقيدات الأسلحة النووية - أو المغالية العظمى من المخبرين على الأقل. وبين حالات الفشل التى يذكرها بيرت، اعتماد الصحف على صحفيين ليست لديهم خبرة كافية فى موضوع يتطلب معرفة متمهقة، وتفصيل الحيطات الصحفية التى يصعب التحقق منها، وتكون غالباً غير دقيقة، ونتيجة لذلك تهمل التحليلات الأساسية.

غير أن مثل هذا الانتقاد يحتاج إلى أن يكون محدداً. فأولاً، لا يمكن إلقاء اللوم على الصحافة وحدها على التغطية غير الكافية أو التى لا تفى بالغرض. وكما يقول ماكفرلين، «إن السياسة الاستراتيجية هى أقل البنود المفهومة فى جدول أعمال أمتنا القومى، وذلك نتيجة لفشل السلطة التنفيذية لأكثر من ٤٠ عاماً فى الالتزام بتشجيع المناقشات العامة وفهم المسائل التى تتضمنها بشكل جاد». وثانياً، إن هناك صحفيين عديدين يظهرون خبرة عظيمة فى شئون الأمن القومى، ويشمل ذلك، فى حالات معينة، خبرة تعززت خلال خدمتهم العامة: فقد أخذ والتر بينكاس أجارة ليحث على لمدة ثمانية عشرة شهراً من صحيفة «واشنطن بوست» لكى يرأس العاملين فى لجنة للعلاقات العامة بمجلس الشيوخ للتحقيق فى دور مسرح الأسلحة النووية، وهو موضوع كتب عنه بإسهاب فى السنوات التالية. وليسلى جيلب الذى كان يكتب عن شئون الأمن القومى لصحيفة «نيويورك تايمز»، عمل فى قضايا تتعلق بها بوزارة الخارجية، وفى الكونجرس. وعمل وليم بيتشر، الصحفى فى «بوسطن جلوب»، بوزارة الدفاع. والواقع أن مؤهلات الصحفيين كثيراً ما تتجاوز تلك التى لدى خبراء

الأمن فى المجتمع الأكاديمى، الذين قد ينقصهم التعرض لتعقيدات وروتين صنع القرار<sup>(٦)</sup>.

وأخيراً، فإنه لا بد من ملاحظة أن العلاقة بين وسائل الإعلام والصحافة، كما يلاحظ بعض الذين أسهموا معنا، هى أيضاً تتوسطها مجموعة ثالثة - هى الجمهور بوجه عام. وقد جاءت هذه النقطة بتوسع فى دراسة جون هاربر. وعلى الرغم من الفروق الهامة بين وسائل الإعلام الأمريكية والإيطالية، فإن هاربر يؤكد بصورة مفيدة الاهتمام الذى كان لدى رؤساء التحرير والناشرين بمواقف الجمهور طوال قضية مورو. وهو يكتب قائلاً: «إن الصحف التى غطت الأزمة، كانوا يعتبرون أنفسهم شخصيات رئيسية لا مجرد مراقبين سلبيين». ويتهى هاربر إلى القول بأن إحساسهم بأن جمهور الرأى العام أيد سياسة الحزم نحو أسرى مورو، كان أحد العوامل - وإن لم يكن العامل الوحيد - الذى أدى بالصحف الإيطالية إلى أن تنافس بعضها بعضاً فى اتخاذ موقف متشدد ضد إجراء مفاوضات مع الالوية الحمراء.

وقد يمكن الإحساس بتأثير الجمهور بصورة مختلفة للغاية أيضاً. إذ أن عدم اكتراث الجمهور نحو بعض القضايا قد يستخدم لمنع تغطية أخبار بصورة أكثر بكثير من أى قانون للسلوك، وقد يحدد المصادر التى تصبح متاحة بواسطة رؤساء التحرير والناشرين. وكما كتب جيمس رستون كاتب العمود الصحفى الذى ينشر فى صحف عديدة منذ عدة سنوات يقول:

سوف نرسل ٥٠٠ مرسى إلى فيتنام بعد أن تندلع الحرب... ولكننا لن نرسل خمسة مخبرين صحفيين إلى هناك عندما يظهر خطر الحرب، وحتى إذا فعلنا ذلك، فإن تقاريرهم عن الخطر سوف تخفض إلى أدنى حد بواسطة رؤساء التحرير والمسؤولين على السواء، باعتبارها «تكهنات» ويجرى إخمادها فى الحلف بين إعلانات «الملابس الداخلية»، وذلك إن لم يتم حفظها فى الملفات.

ويقول رستون أنه بدلاً من ذلك، فإن القضايا تتطلب استكشافاً لدى ظهورها، لا بعد أن تعلن فقط.

ومع التسليم برأى رستون من الناحية النظرية، فإن مثل هذا النشر قد يجتذب عدداً محدوداً وغير كاف من القراء أو الجمهور. ويكتب تشارلز و. بيلي (رئيس تحرير سابق لصحفية «مينيابوليس تريبون»)، أنه رغم ذلك فإن الإقلال من قدر الاهتمام المحتمل للقراء غير المتخصصين في الشؤون الخارجية يعتبر قصر نظر من رؤساء التحرير والناشرين. ويرى بيلي أن على رئيس التحرير أن يخلق اهتماماً بتسويق الأخبار الخارجية بعد تحسينها. وهو يسأل: «ماذا تعني تلك القصة للأشخاص الذين يطالعون تلك الصحيفة ممن يكسبون قوتهم في ذلك المجتمع؟» ويشير إلى أن الرد على ذلك هو أن يضاف على الأخبار الخارجية «وجهة نظر محلية» تحول الأخبار الخارجية إلى أخبار محلية، مع تأكيد واضح على «التأثير الاقتصادي المحلي للتطورات الدولية». ويتهى بيلي إلى أن المخبرين ومنهجي الأخبار المحليين لديهم ميزات معينة في نشر الأخبار الخارجية «لأنهم جزء من المجتمع الذي يخاطبونه»، ولأنهم «ستكون لهم مصداقية أكبر على الأرجح من مندوبين معروفين على النطاق القومي».

وهناك تحذير أخير من المناسب ذكره، وهو أن أغلبية البحوث في هذا الكتاب تعتمد على تجربة الحكومة ووسائل الإعلام الأمريكية، وهو ما يؤدي حتماً إلى تشويه الطريقة التي يعرض بها الصراع بين الحكومة ووسائل الإعلام حول صنع السياسة الخارجية. فالصحافة تتمتع منذ وقت طويل بوضع متميز مقدس إلى أبعد حد باعتبارها صوتاً مستقلاً في الديمقراطية الأمريكية. وحيث أنها مضمونة بواسطة الدستور وتحددت في ذهن الشعب بحرية كل المواطنين، فقد تكون تجربة حرية الصحافة الملتمة في الولايات المتحدة فريدة في التاريخ، وقد تكيفت بلورها بواسطة تجربة معتدلة بصورة فريدة من الأمن القومي. وهذه الحقائق وحدها تجعل من الصعب التعميم من التجربة الأمريكية. والأمور الأكثر أهمية، هو أن تحول وسائل الإعلام جاء في الولايات المتحدة متوافقاً مع إجماع الرأي القومي حول كل من أهداف السياسة الخارجية ووسائلها. وبينما عبرت الصحافة عن السخط الشعبي على الزعماء السياسيين والذي استغلته في بعض الأحيان، فإن الاحتكاك الطبيعي بين وسائل الإعلام والجهاز البيروقراطي قد اكتسباً إحساساً متبادلاً بالتندر. وهكذا فإن الكثير من لهجة وفحوى المناقشات بين

مستوى الحكومة ومخبرى الصحف يعكس بصورة خاصة الاهتمامات الأمريكية التي أثّرت حول قضايا كانت تواجه بشكل أكثر انفعالاً في الماضي القريب. غير أن المشكلات التي تم تحليلها هنا لها مغزى أكثر عمومية، والقضايا التي تم بحثها هنا في محيطها الأمريكي إلى حد كبير، قد اتخذت روابط أكثر اتساعاً في أنحاء العالم. والوسطية هي ظاهرة لا تستطيع الدول أن تقاومها إلا بضمن فادح: أن الانقضاح الواسع الذي أعطى لإخلاء ميدان « تيانانمين » في بكين بطريقة وحشية في يونيو ١٩٨٩ ساعد على تهيئة المسرح لإعادة التوحيد السلمى الذى حدث في نقطة تفنّيش تشارلى بعد ذلك بأربعة شهور. وفي برلين وأوروبا الشرقية، كما في أماكن أخرى عديدة، وقضايا أخرى عديدة، ساهلت وسائل الإعلام في تجنب سفك الدماء، واحتواء القمع، ونزع فتيل حالات متفجرة محتملة. والواقع أن النجاح في نشر الاتجاه العالمى نحو الديمقراطية خلال الأعوام القادمة، قد يتوقف على كيف تتعلم حكومات أخرى إعداد المتطلبات لمناقشة عامة تفتحها صحافة حرة.

## ملاحظات

- ١- مذكرات جورج ف. كيتان، ١٩٢٥-١٩٥٠ ( بوسطن: ماساتشوستس: ليتل، براون، ١٩٥٧)، ص ٥٣. وكان كيتان يناقش حلقة في المفاوضات الأمريكية السوفيتية التي أجريت في نوفمبر ١٩٣٣. ويقول كيتان أن هذه الحلقة علمته « الدرس الأول من دروس عديدة. . . حول واحدة من أكثر السمات المستمرة التي لعلاج لها لفن إدارة شئون الحكم الأمريكية ».
- ٢ - كانت كيفية تطور العلاقة المناوئة بين وسائل الإعلام والحكومة عبر السنين، هي بؤرة تعليقات مارفن كالب في أكتوبر ١٩٨٦: « كان شعورى باعتبارى مراسلاً في موسكو في الخمسينيات والستينيات، هو أنني هناك باعتبارى أمريكياً. فقد كان أصدقائى المقربين وأفضل الأصدقاء هم العاملون في السفارة. ولم أكن أرى في ذلك أى خطأ. فقد كان هناك شعور بأننا جميعاً معاً في شئ ما - نحن إزاء هم. وسرعان بعد عودتى إلى واشنطن في عام ١٩٦٣، وقعت حادثة خليج تونكين. وكانت غريزتى من وجودى في موسكو قد جعلتنى أرتاب في أى شئ يكتب في صحيفة «البرافدا» أو

يقوله غروشوف، ولكنى لا أرتاب فى الحكومة الأمريكية... ورغم أنه كانت هناك إشارات تدل على أن ما يقال لنا لم يكن حقيقياً، فإننا كنا نصدق الحكومة». ويذكر كالب أنه بعد فيتنام « تغير موقفنا الجماعى، وموقف الحكومة من البراءة إلى حساسية مستمرة».

٣ - جيمى كارتر « الاحتفاظ بالثقة - مذكرات رئيس » ( نيويورك: كتب بانتام، ١٩٨٢ )، ص ٥٦٦، ٤٦٣ و ٥٩٤.

٤ - فى يوليو ١٩٨٥، طالبت مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا « بقانون اختيارى للسلوك، لا يقول [ الصحفيون ] بمقتضاه أو يظهرون أى شئ يمكن أن يساعد الروح المعنوية للإرهابيين أو قضيتهم ». ورغم أن طلب مسز ثاتشر كان يتعلق بوضوح بتغطية حوادث الإرهاب، فإنها كانت تسمى أيضاً إلى تطبيقه بصورة أكثر تعميماً على عدد من القضايا الأخرى.

٥ - يتذكر وودوارد أن بن برادلى، رئيس التحرير، اعتقد أن إدارة ريجان قد ترسل رجال مكتب التحقيقات الفيدرالى لاعتقالهما أو تفتيش مكنتيهما.

٦ - ومع التسليم بأن مثل هذه الأشياء المكروهة حيث يمكن أن توجد، تعرض الحقائق بصورة خاطئة حيثما يمكن اكتشافها، بل وبطريقة أكثر عنفاً.





## الجزء ١



من يضع جدول الأعمال ؟



## مبادرة الدفاع الاستراتيجي:

### قصة الرئيس

فيليب ل. جايلين

يطيب لي بعض الشيء أن يكون الجميع على ثقة من أنني لا بد أن  
أكون قد سمعت عنها - وأنتى لم أفكر فيها بنفسى قط. والحقيقة إننى  
أنا الذى فعلها .

الرئيس رونالد ريجان فى حديث  
مع مجلة «نيوزويك»، مارس ١٩٨٥ .

لا شيء مما قيل عن مبادرة الرئيس ريجان للدفاع الاستراتيجي يقدم تصويراً  
أفضل للدرجة التى تبين أن إطلاق الرئيس لمبادرته للدفاع الاستراتيجي بدون إنذار فى  
خطابه الشهير فى مارس ١٩٨٣ ، كانت فى الحقيقة عملاً شخصياً قام به بمفرده  
تقريباً. وليس هناك مثال أكثر وضوحاً لإظهار قدرة رئيس موثوق به على التغلب  
على وسائل الاتصال فى أكثر مجتمعات العالم انفتاحاً وحرية من مثال مبادرة الدفاع  
الاستراتيجي للرئيس ريجان. ومن ثم، فإن قصة بيع مبادرة الدفاع الاستراتيجي  
تكفل رداً قوياً على أحد الاسئلة الرئيسية لهذا الكتاب - وهو: من يضع جدول  
الاعمال؟

إنها دراسة حالة عن كيف أن رئيساً شديد الطموح، ليس لديه أكثر من حلم دافع للعمل، استطاع في مجرد بضعة مئات من الكلمات في التلفزيون القومي، أن يستولى على خيال الجمهور، ويعيد تشكيل جدل قومي. وينفس الضربة، حوّل بصورة جوهرية مسار مفاوضات الرقابة على الأسلحة النووية مع الاتحاد السوفيتي، ويثير أعمق تساؤل من الحلفاء والخصوم عن إمكان الاعتماد على ما كان يعتقد أنه مبدأ استراتيجي أمريكي راسخ ومقبول.

وقد أسهم عنصر المفاجأة بالتأكد في ضربة الرئيس، إلى جانب قدرة الحكومة لأعلى أن تبدأ الأخبار فحسب، بل وأن تدبّر عرضها بمهارة. ويشير السجل إلى أنه ما أن أطلق الرئيس مارد مبادرة الدفاع الاستراتيجي من القمقم حتى كان الجدل حولها وتغطية أخبار الجدل متوازيين تماماً. وكان ثقل الرأي الملم بالموضوع واضحاً ضد اقتراح الرئيس كما قدم في البداية، وظل كذلك إلى هذا اليوم حتى في ضوء التنقيح وإعادة التعريف الذي تلى ذلك بشأن ما كان يدور في ذهن الرئيس فعلاً. وأجريت تحقيقات ونشرت حول تأكيدات الرئيس ومستشاريه بجهد وإتقان. ولم يكن هناك حتى أبعد احتمال بأن النظام الدفاعي المقترح يمكن أن يعاد تشكيله أو حتى يستبعد بطريقة تعيد الوضع إلى ما كان عليه، ويتبدد الجدل الثائر حول المبدأ الاستراتيجي، ويوفق بين اقتراح الرئيس الأصلي والواقع.

إن الفشل في احتواء مضمون مبادرة الرئيس لا يكاد يعكس الافتقار إلى الجهد من جانب نقاده. ومع ذلك فإنها أقل من أن تكون حالة سمحت فيها «وسائل الإعلام» (وهي كلمة مخيفة أصبحت محصنة الآن في اللغة إلى حد أنه لا يمكن تجنب استخدامها) لأنفسها بأن تسيء الحكومة استخدامها. وكانت استحالة إعادة مارد مبادرة الدفاع الاستراتيجي إلى «القمقم» راجعة ببساطة إلى طبيعة العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام. فهي علاقة تحتل فيها الحكومة بشكل متأصل المرتبة العليا، باستثناء حالات نادرة من الفضائح وإساءة التصرف. أو بعبارة أخرى أن تفقد الحكومة المرتبة العليا في هذه العلاقة المعادية.

## الحكومة ووسائل الإعلام

لا ريب في أن ثورة الاتصالات في العقود القليلة الماضية قد رادت إلى حد كبير من تأثير، ونفوذ، وسلطة ووجود إذاعة الأخبار في كل أشكالها المعاصرة. وقد ادخلت تلك الثورة حتماً نوبة محمومة معينة تزداد شدة في المنافسة بين منافذ الأخبار المختلفة. ومع كل ذلك، فإن عمل الأخبار، مثل كل الأعمال الأخرى، عرضة لضغوط المنافسة، وتحقيق الأرباح، والنتائج الأخيرة. وقد أدى إدراك هذا الانفجار الخيري إلى ظهور الحكمة التقليدية بأن وسائل الإعلام أصبحت باللغة القوة؛ وأنها تحرف، وتبالغ وتضفي الإثارة بصورة متزايدة، أو أنها لا تدرك فقط ما تريد الحكومة قوله، أو ما يسعى إليه صانعو السياسة أو الوقوف ضده؛ وأنها تسعى استخدامها لمصادر غير منسوب إليها.

وهناك بعض الحقيقة في ذلك. ومع ذلك، فإنه ليس هناك أساس معقول أنه نتيجة لذلك، فإن توازن القوى بين وسائل الإعلام والحكومة قد تغير بشكل أساسي. إذ أن وسائل الإعلام وصانعي السياسة لم يتنافسوا قط على قدم المساواة. فقد كان مجال التفاعل يتسع بصورة جوهرية، ولكن القواعد، والشروط، والفرص، والموانع ظلت كما هي على كلا الجانبين. وفي كل ناحية هامة تقريباً، فإنها استمرت تحايي الحكومة بالسماح لصانعي السياسة، لا لخبري الصحف، بوضع جدول أعمال الأخبار.

وحتى مع التسليم بحقيقة أن جدول الأعمال في أغلب الأحوال لا يتحدد بواسطة الحكومة ولا وسائل الإعلام، بل بواسطة الأحداث، فلا بد من السؤال عن: أي من المؤسستين لديه القدرة الأكبر على التلاعب في الأخبار بوسائل تجعلها مواتية لأفراضه أو مصالحه؟ أو في حالة ما يمكن تسميته بالأحداث الداخلية، عندما تكون الحكومة ذاتها هي البادئ الأول ولكن النتائج خرجت عن سيطرتها، فإلى أي مدى يمكن لوسائل الإعلام أن تكون مسئولة عن النكبة المتفاقمة؟ وأخيراً، إلى أي حد تكون وسائل الإعلام مجرد ناقلة أو نافذة بوق لمقترحات تريد الحكومة أن تضعها في جدول الأعمال، وما قد تثيره مثل تلك المقترحات من جدل؟ إن سجل التاريخ يحتوي على بعض أدلة مقنعة على أن الحكومة تمسك بأغلب

أوراق اللعب. وهناك أسطورة تقول إن أصحاب الصحف من تجار الحروب قد ألهبوا مشاعر الجمهور، ودفعوا الولايات المتحدة إلى الحرب الأسبانية - الأمريكية. غير أن السجل يكشف عن أن تيودور روزفلت نفسه حرض أصحاب الصحف، بأن استغل، لأغراضه الخاصة، غرق البارجة «مين» في ميناء هافانا في ظروف كانت بعيدة عن قدرة الصحف على التحقق منها في ذلك الحين. ويصدق نفس التحليل على أحداث خليج تونكين الشهيرة، والتي استغلها الرئيس ليندون جونسون بصورة مماثلة لكي يتنزع من الكونغرس قراراً بمنحه سلطة جارقة لتوريط الأمة في الحرب الفيتنامية. وقد فشلت وسائل الإعلام في أن تثير في ذلك الحين بأية وسيلة أسئلة خطيرة مازالت بلا رد عما فعلته قوارب طوربيد الفيتناميين الشماليين بالضبط، إن كانت قد فعلت شيئاً لتبرير الضربات الانتقامية الأمريكية ضد فيتنام الشمالية.

وهناك أسطورة، ساعدت فيها هوليوود، جعلتنا نصدق مرة أخرى أن وسائل الإعلام هي التي أسقطت ريتشارد نيكسون. مع أن التحقيق الأوّل الذي نشرته صحيفة «الواشنطن بوست» لم يستخدم أكثر من «حجر الولاة» التي أشعلت الشرارات. ولكن النيران التي نتجت عن ذلك، كانت ستخدم تقريباً مهما كان نفخ وسائل الإعلام فيها شديداً، لولا أن قاضياً حانقاً، هو جون سيريك، قام بلوى القواعد لكي يستخرج الأدلة التي لم تستطع وسائل الإعلام كشفها بنفسها. وعلاوة على ذلك، فإن النيران التي استعرت لم يكن ممكناً أن تفرق رئاسة نيكسون بدون جلسات استماع ووترجيت، حيث نفخ جون دين في الصفارة، وقبل كل شيء، فإن الكشف المتفجر لآلكسندر باترفيلد عن وجود نظام للتسجيل يعمل بالصوت لدى الرئيس، جعل مثلى الاتهام قادرين على إقناع المحكمة العليا بأن تأمر نيكسون بتسليم شرافته. ثم وضعت اللجنة القانونية بمجلس الشيوخ النهاية لهذه العملية. ومن الممكن القول بأمان بأنه لو كانت القصة قد تركت لما نشره بوب وودوارد وكارل برنشتاين الواسعي الحيلة، لكان نيكسون قد أتم فترة رئاسته الثانية.

وأخيراً يبقى المثال الخاص بقضية «إيران - كونترا». فالصحف الأمريكية لم تكشف عن تجار حكومة ريجان في مبادلة الأسلحة بالرهائن مع إيران. وفي حين أن الجنرال إدوين ميس المدعى العام قد كشف الارتباط بجماعة الكونترا، فإن الفضيحة

العلمانية برمتها لم تكن لتنفجر في المقام الأول لو لم يفرس أشخاص مجهولون قصة في تلك «الجريدة البيروتية»، كما أسماها ريجان. وحتى رغم ذلك، كان من الممكن أن تموت القصة لو لم يؤكدها رئيس البرلمان الإيراني بعد عدة أيام. وكان المصدر النهائي للقصة والأحداث التي أثارها هي سياسة وضعت سرّاً في البيت الأبيض في عهد ريجان ومضت قدماً لمدة عام ونصف عام تقريباً دون أن تجتذب ملاحظة الجمهور.

ولا شك أن المرء يستطيع أن يذكر أمثلة حقيقية لوضع جدول أعمال بطريقة مشروعة بواسطة وسائل الإعلام - بعض تحقيقات أو إفشاء أسرار ركزت اهتمام الجمهور على مشكلات معينة، واضطرت الحكومة إلى القيام ببعض استجابات إيجابية على هذه الأشياء، مثل الظلم المنصري، والفساد الحكومي، أو إساءة تصرف طبي، والكرب الاجتماعي، والمجاعة في أفريقيا. فضلاً عن أنه ربما كانت هناك حالات تسريب أخبار أو إفشاء أسرار أثرت أو غيرت مسيرة عمل معين بواسطة الحكومة. غير أنه كانت هناك بوجه عام حالات مارست فيها وسائل الإعلام ضبط النفس تحت ضغط حكومي شديد (على سبيل المثال، موضوع خليج الخنازير، والقمر المستكشف جلومار، وقضية الجاسوس بلتون) أكثر من وجود حالات اندفعت فيها الصحافة بتهور في تحدٍّ للمصالح القومية. وهناك حالات أكثر بكثير أصابت وسائل الإعلام بصدمة، فيما يتعلق بالتدخلات العسكرية والمبادرات الدبلوماسية، وبهذه مشروعات كبرى. وخلاصة القول أن وسائل الإعلام كثيراً ما عملت باعتبارها محلزاً أو بوقاً لا أكثر.

وحول هذه النقطة الأخيرة، هناك مثال القرار الذي أصدرته إدارة ريجان بإعادة رفع العلم على إحدى عشرة ناقلة بترول كويتية. وقد أثار ذلك سخط وغضب أعضاء الكونجرس وكتاب افتتاحيات الصحف. وكشفت وسائل الإعلام كل الأدلة التي توحي بأن هذه الحركة ربما كانت مضللة وخطيرة. ومع ذلك فإن الالتزام بها، متى تم، كان مستحيلاً الرجوع عنه. وكان الكونجرس غير مستعد تماماً لتحمل المسؤولية عن نتائج نقض القرار بإصدار حظر تشريعي. فقد وضعت الحكومة الخليج العربي يعمل منفرد على رأس جدول أعمال السياسة الخارجية.

وقد فعل الرئيس دوايت أيزنهاور نفس الشيء في الشرق الأوسط بواسطة «مبدأ أيزنهاور» الذي كان يستهدف كفاءة الدعامات الدبلوماسية المهتزة لقراره بإنزال مشاة البحرية في لبنان عام ١٩٥٨. وكما وضع ريجان مسألة جرينادا على جدول الأعمال في عام ١٩٨٢، فإن ليندون جونسون وضع جمهورية الدومينيكان في عام ١٩٦٥. وفي كلتا الحالتين، كان الخطر الذي يهدد المواطنين الأمريكيين هو المبرر لاتخاذ إجراء هام ذي توجه جغرافي سياسي «جيوبوليتيكي». وقد وجدت وسائل الإعلام كل أنواع عيوب الأداء في الحالتين معاً، وفي التبريرات التي ذكرت لكلا العملين، ولكن بتأثير صغير على السياسة.

وبطبيعة الحال، فإن محاولة تعيين مسئولية وضع جدول الأعمال تُعد أكثر تعقيداً مما قد توحى به تلك الحادثة، وهي ليست أقل تعقيداً من محاولة إثبات أين، ومتى، وكيف ولدت فكرة معينة. وعرض المسألة باعتبارها صراعاً بين وسائل الإعلام والحكومة هي إفراط في التبسيط للعملية التي يتشكل بها الرأي العام ويُلهم. إذ أنها تستبعد دور المجتمع الأكاديمي، والمؤسسات الخاصة، وغيرها من منظمات تشكيل الرأي الأخرى. ويتجاهل مثل هذا الرأي المبسط أيضاً الانقسامات داخل وبين الشعب المختلفة للحكومة. ولكننا لكي نبدأ في توضيح حالات التبسيط هذه، فإن ذلك سوف يتطلب البدء في مهمة لا نهاية لها. ومن أجل التوضيح فإنه من المفيد أن نبين عند هذه النقطة أننا نعتني بالحكومة الرئيس، أو في الأغلب الشعبة التنفيذية للحكومة.

وهناك قليل من الملاحظات المتعلقة بالموضوع على السلطة التنفيذية تطرح نفسها. فاولاً، إن سيطرة الرئيس على المرتبة العليا مستمدة من الامتياز السياسي المتأصل للسلطة التنفيذية لكي يوجد ويبدأ سلطة أكبر بكثير من تلك التي للسلطين الآخرين للحكومة. وثانياً، إن أغلبية الأمريكيين تمنح الإدارة القائمة في الاوقات العادية ميزة الشك. وثالثاً، إن عيب الإثبات بأن هذه الميزة لا مسوغ لها تقع على وسائل الإعلام، إلا - كما حدث في حالات عديدة في السنوات الأخيرة - أن تكون الإدارة مهملة أو متفطرة إلى حد كاف لتبديد مصداقيتها.

وخلاصة القول، فإن التسليم بالسلطة والمصادقية أيضاً يعطى الحكومة عادة



المرتبة العليا. غير أن هناك ميزة أخرى فطرية للحكومة، وهي احتكارها للمخابرات السرية، والمعلومات السرية - وقلرتها على أن تقول، كما قال مسئولو الحكومة كثيراً للذين في وسائل الإعلام، شيئاً معناه العام هو: «لو أنكم تعرفون ما نعرفه نحن فقط». وفي أية مبادرة حكومية، فإن الحكومة هي التي تسيطر على التوقيت والظروف. ففي استطاعة الرئيس أن يطلب وقتاً على شاشة التلفزيون بكاملة تليفونية. وهكذا فإذا كانت الانطباعات الأولى ذات أهمية فمما لا شك فيه أن الحكومة تسيطر على الانطباع الأول. كما أن الحكومة تمارس تأثيراً ضخماً على تدبير الصفقات وعرض الأخبار. فهي ليست مجرد سلطة تضيء السرية على ما لا تريد أن يعرفه الجمهور، بل وفي إمكانها أن ترفع السرية عن الأخبار كلما كان ذلك مفيداً لأغراضها.

## مبادرة الدفاع الاستراتيجي

تساعد قصة نشوء برنامج ريجان لمبادرة الدفاع الاستراتيجي على إلقاء الضوء على العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة، لأنها تظهر الموارد الضخمة المتاحة للحكومة. كما تتحدث القصة أيضاً عن قدرة الحكومة المهيبة على التغلب على الصحافة بدون ميزة حدث وسيط، أو استراتيجية مدروسة بعناية، أو حتى الأبعاد الوعرة لسياسة ما.

وكان في متناول يد هارى س. ترومان كل أو أغلب هذه المقومات قبل أن يقدم جورج مارشال مبادرة أكثر السياسات الخارجية الأمريكية المفردة أهمية وثباتاً للسنوات الأربعين الماضية. وما يثير اهتماماً كافياً أن مارشال لم يكن يسمى أو يريد مساعدة وسائل الإعلام الأمريكية عندما طرح في فقرات قليلة فكرة مشروع الإنعاش الأوروبي الذي يحمل إسمه - كان يحتاج في المقام الأول إلى مساعدة قادة أوروبا وأجهزة إعلامها. أما في حالة مبادرة الدفاع الاستراتيجي، فقد كان ريجان يحتاج إلى استخدام وسائل الإعلام ببراعة، إذ لم يكن لديه بالتحديد إلا القليل جداً للعمل به غير إيمانه بفكرة عالم بلا أسلحة نووية. ولا داعي لأن نهتم هنا بنقاط القوة والضعف في مبادرة الدفاع الاستراتيجي. ومن أجل الحكم على الارتباط الوثيق بين

مبادرة الدفاع الاستراتيجي بقضية وضع جدول الأعمال، فإن المرء لا يحتاج إلا إلى تحليل الأسباب التي وراءها، ووسائلها ونتائج جهود إدارة ريجان لكسب تأييد الجمهور لمبادرته.

وهناك قدر معروف عن أصول مبادرة الدفاع الاستراتيجي كفكرة في ذهن رونالد ريجان. فقد ذكر ديفيد هوفمان في صحيفة «واشنطن بوست» في مارس عام ١٩٨٥، أن ريجان وهو يعد لحملة الرئاسية في عام ١٩٨٠ قام بجولة في القيادة الجوية لأمريكا الشمالية، حيث سأل أحد مرشديه عما إذا كان من الممكن عمل شيء لوقف صاروخ سوفيتي قادم. ويتذكر مارتين أندرسون الذي صحب ريجان في تلك الرحلة أن الرد كان مضمونه «لا شيء». ويستنتج هوفمان «أن هذا الحديث المبكر يعطى لمحة عن منشأ ما قد يكون أصعب قرار لفترة رئاسة ريجان».

وفي نفس العام كان إدوارد راووني، وهو جنرال متقاعد ومفاوض مخضرم في مفاوضات الرقابة على التسلح، أحد مستشاري حملة ريجان. وكان ريجان يسأل راووني بشكل منتظم عما إذا كان من الممكن وضع نظام دفاعي ضد الأسلحة النووية. وفي كل مرة كان راووني يخبره بأن هذه القدرة التكنولوجية لن تتحقق إلا بعد سنوات. وفي كل مرة كان ريجان يقول إنه لا شيء - في رأيه - بعيد عن قدرة علماء أمريكا. وكان واضحاً لراووني عندئذ أن ما أصبح معروفاً باسم مبادرة الدفاع الاستراتيجي لم يكن أكثر من حلم أو شطحة خيال في ذهن ريجان. كانت فكرة تستحوذ على أفكاره، وتزورها مجموعة ضئيلة من مستشاريه المحافظين، الذين يشاركون في معركة ريجان الأخلاقية مع مفهوم الرادع النووي، والفكرة الكلية عن الاعتماد الأمريكي والسوفيتي على التدمير المتبادل المؤكد.

وكان ريجان يجد إغراءً قوياً لجعل هذه الفكرة المستحوذة عليه، إحدى معالم حملته الانتخابية لعام ١٩٨٠. غير أنه وفقاً لما قاله هوفمان، فإن الاستراتيجيين السياسيين لريجان اعتقدوا أن هذا سيكون «انتحاراً سياسياً» - مع التسليم بطبيعته المثيرة للجدل وأحدث الاستراتيجيات المعروفة يومئذ. ولكن ريجان ظل متعلقاً بالفكرة وحملها معه إلى البيت الأبيض، حيث ضاعفت الأعباء الثقيلة ومسئوليات الرئاسة شكوكه في أخلاقية «التدمير المتبادل المؤكد». وفي عام ١٩٨٢ التقى إدوارد

تيلر بريجان لمناقشة الدفاع الاستراتيجي معه ومع وليم ب. كلارك مستشار الأمن القومي لريجان في ذلك الحين، وقال لهوفمان إن الرئيس «كان قاطعاً تماماً في سؤاله لتيلر عن هذه النظرية الدفاعية» والتي كان تيلر يدافع عنها بشكل نضالي.

وكذلك كان ريجان متأثراً بدخلاء آخرين من الجناح اليميني، وخاصة الفريق المتقاعد دانييل آر. جراهام، الذي كان مستشاراً لريجان في حملة عام ١٩٨٠، وقد رأس منظمة تدعى «الحدود العليا» التي كانت مكرسة للتهوؤ بتكنولوجيا الدفاع النووي. ولكن ضغط جراهام، رغم أنه كان يحظى بقبول حسن من الرئيس، لم يلق حماسة كثيرة من جورج أ. كيويرث الثاني والمستشار العلمي للبيت الأبيض. كما كانت الفكرة تحصل على استقبال فاتر أيضاً في البيتاجون من كاسير واينبرجر وزير الدفاع بصفة خاصة. وفي ٢٤ نوفمبر عام ١٩٨٢، قبل شهور قليلة من إعلان ريجان لمبادرته للدفاع الاستراتيجي إلى العالم، كتب واينبرجر رسالة إلى جراهام معرباً عن تقديره «لتفاوله» ولكنه قال: «إننا لا نريد أن نلزم هذه الأمة بمسيرة تتطلب أن نصبح قوى قلدة لا توجد في الوقت الحالي». وفيما بعد أصبح واينبرجر مؤيداً مخلصاً لمبادرة الدفاع الاستراتيجي. ولكن عندما طرح ريجان اقتراح مبادرة الدفاع الاستراتيجي لأول مرة، كان واضحاً أنه لم يحصل حتى على مساندة وزير دفاعه.

ولم يكن قلق البيتاجون أقل من ذلك، بغض النظر عن المشكلات التكنولوجية، إذ كان هناك خوف من أن البحث عن برنامج سريع لإيجاد نظام دفاعي سوف يمتص أموالاً لاسلحة هجومية. كما كان هناك خوف من أن يصبح هذا السيناريو أكثر احتمالاً إذا بدأت فكرة أن الولايات المتحدة يمكنها الحصول على الأمن بشن رخيص في تدبير دفاعي سريع كالمعجزة. ومن ثم فإنه من دواعي السخرية، أن تأتي القوة الدافعة لإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي من اجتماع في ١١ فبراير ١٩٨٣ ضم ريجان، وروساء الأركان المشتركة، وواينبرج، وروبرت س. ماكفرلين نائب مستشار الأمن القومي يومثل. وكان المفترض أن يكون الموضوع الرئيسي هو نظرة الكونجرس المتوقعة إلى ميزانية الدفاع. وكان إجماع الآراء مروعاً. فقد قيل لريجان أن الكونجرس لن يقر مرة أخرى برنامجاً جديداً لصواريخ عابرة للقارات، وأن برنامج الصاروخ إم. إكس الجاري مناقشته يواجه متاعب شديدة. وبطريقة ما، تم

تقديم مسألة الدفاع الاستراتيجى باعتبارها خياراً مطروحاً، وكان اهتمام الرئيس واضحاً. إذ قيل أنه سأل المشتركين فى الاجتماع قائلاً: «ألا يكون من الأفضل الدفاع عن الأرواح بدلاً من الانتقام لها؟»

وقد ذكر بعض الحاضرين فيما بعد، أنه كان لديهم إحساس بأن الرئيس كان يشير إلى شئ جديد وهام. وتبين أن الأمر كان كذلك تماماً. وبعد فترة قصيرة، كان أقرب مساعدى الرئيس يعدون خطاباً هاماً للأمة تقررت إذاعته فى أواخر مارس، ليكون عرضاً قوياً لميزانية الدفاع التى يقدمها الرئيس، وخاصة الصاروخ إم. إكس المثير للجدل. وقد اقترح أحد مساعدى الرئيس إدخال مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى الخطاب. وما كان معتقداً فى البتاجون بأنه فكرة خطيرة نظراً للأثر المعاكس لها على التأييد للإنفاق على الأسلحة الهجومية، أصبح فجأة فى عيون حفنة من مستشارى البيت الأبيض - والرئيس نفسه بطبيعة الحال - مادة لتحلية الدواء المر للإنفاق الثقيل الوطأة على الدفاع.

وقد قيل أن واينبرجر واصل الجدل حتى اللحظة الأخيرة بأنه سيكون من السابق لأوانه عقد مثل تلك الصفقة الكبيرة لمشروع لايزال فى مثل تلك الحالة التى لم يتم التثبت منها بعد. بل أنه لم تحدث استشارة للمخبراء المختصين فى البتاجون بشأنها. ورغم ذلك فإن الرئيس خصص سبع صفحات من خطاب فى ثمانى صفحات لتأييد الأسلحة الهجومية، وفجأة حول الرئيس الاتجاه فى الفقرات الثمانى الأخيرة.

وحتى فى هذه الفقرة الختامية الموجزة تسلل الرئيس إلى الذروة. وكان فى البداية حذراً بشأن التوقعات، وقد عنى تماماً بشرح صعوبات التحول من الردع النووى إلى نظام دفاعى بدون إخلال خطير بتراون القوى النووية، وبدون إثارة سباق للأسلحة النووية الهجومية. ومع ذلك فإن التلويحات النهائية كانت مثيرة. فقد كانت هناك «دعوة للجماعة العلمية التى أعطتنا أسلحة نووية... لكى تعطينا الوسائل التى تجعل هذه الأسلحة النووية شيئاً عقيماً وعتيقاً». ثم جاءت الأخبار القاسية عندما قال: «فى هذه الليلة... أشرف على دراسة شاملة ومكثفة لتحديد برنامج طويل المدى للبحوث والتنمية تمهيداً لتحقيق هدفنا النهائى لإزالة التهديد الذى

تطرحة الصواريخ النووية الاستراتيجية». وأخيراً جاء التصعيد التدريجى الحتامى: «أيها الرفاق الأمريكين، إننا نبدأ الليلة جهداً يشر بتغيير مسيرة التاريخ البشرى». وفى اليوم التالى، وصف لو كانون فى صحيفة «الواشنطن بوست»، والذى تمتد اتصالاته بحاشية ريجان إلى الأيام التى كان ريجان فيها حاكماً لكاليفورنيا، القاعدة التى صنعت لجعل تأثير الخطاب يصل إلى حده الأقصى فقال: «كان خطاب الليلة الماضية قد تم تنظيمه بعناية بواسطة مستولى البيت الأبيض، الذين أصبحوا حاسسين بشأن تسريب الأخبار والافتقار للتنسيق المسبق فى جهود الإدارة لتقديم الميزانية العسكرية فى ضوء إيجابى». وذكر أنه فى اليوم السابق للخطاب تم إبلاغ العديد من مراسلى الشبكات أنه ستكون هناك «أخبار هامة» فى خطاب الرئيس - «أخبار أخفيت عن كل من ديفيد ر. جيرجن مدير الاتصالات، ولارى سبيكس المتحدث باسم البيت الأبيض». وفى يوم إلقاء الخطاب، تم تسريب الأجزاء التى تتعلق بمبادرة الدفاع الاستراتيجى إلى بعض مخبرى هذه الشبكات نفسها «فى محاولة لإذاعة بعض القصة، وليس كلها، فى نشرات الأخبار المسائية». كما دعا البيت الأبيض شخصيات مرموقة متنوعة، تضم علماء نوويين بارزين، للعشاء ليلة إذاعة الخطاب.

ولناخذ صحيفة «نيويورك تايمز» كمثال جيد معقول لرد فعل وسائل الإعلام، فقد آتت استراتيجية البيت الأبيض ثمارها، على الأقل من حيث الانطباعات الأولى. وقد احتلت رواية ستيف وايزمان مقدمة الصفحة الأولى من «النيويورك تايمز»، ولم يكن من الممكن أن تكون الفقرة الأولى أكثر إرضاء للإدارة، حيث جاء بها: «لقد اقترح الرئيس ريجان الليلة، وهو يدافع عن برنامجه العسكرى، استغلال التقدّمات فى التكنولوجيا فى العقود القادمة، بحيث تستطيع الولايات المتحدة تطوير دفاع فعال ضد الصواريخ التى يطلقها الآخرون». واستطردت القصة تقول: «والواقع أن ريجان قد اقترح جعل سياسة الولايات المتحدة الحالية للاعتماد على الردع الواسع النطاق شيئاً عتيقاً... لمواجهة خطر أى هجوم نووى سوفيتى». ولم تتجنب القصة مناقشة الرئيس لمزيد من الإنفاق الدفاعى إلا فى الفقرة الثالثة. وعلاوة على ذلك فإن تشارلز موهر كتب داخل القسم الأول جزءاً تحليلياً، خصص كلية لمبادرة الدفاع

الاستراتيجى، جاء فيه «كان الرئيس ريجان يبدو أنه يسمى إلى البدء فى تغيير جارف طويل المدى فى المبدأ الاستراتيجى القومى».

ولكن انطلاقاً البيت الأبيض بحرية لم تستمر طويلاً. إذ سرعان ما تغير دور الصحافة من العمل كيقوق إلى دور المنلر - تتساءل، وتحلل، وتقدم منظورات أوسع وأكثر تقدماً حول خطة الرئيس، من النقاد والمؤيدين على السواء. وبعد الخطاب بيومين نشر ليسلى جيلب فى صحيفة «التايمز» الظروف التى أطلقت فيها مبادرة الدفاع الاستراتيجى، وقال: «إن الرئيس ريجان مضى قدماً باقتراح لإقامة دفاعات جديدة ضد الصواريخ، رغم أن مساعدين عديدين فى البيت الأبيض وبالتاجون أشاروا إلى أن هذه الفكرة لم تدرس جيداً». وقد نسب جيلب هذا الاستنتاج إلى «مسئولى الإحارة».

ومع ذلك فإنه من الممكن أن نفترض بأمان أن رد الفعل الانتقادى لم يصل إلى نفس التأثير، أو أى شئ يماثل حجم الدين استمعوا إلى اقتراح الرئيس الذى أذاعته الشبكات التجارية الثلاث للتليفزيون. وقد طالب الديموقراطيون بوقت مماثل، وحصلوا عليه، حيث وقع اختيارهم على السناتور دانييل إينويه نائباً عنهم. ومع أنه مازال من الممكن القول بأن حديثه لم يصل إلى مثل عدد المنازل التى وصل إليها خطاب الرئيس، فإن السناتور إينويه قد وجه ما كان يمكن أن يعتبر - فى ظروف أخرى - ضربة قاضية.

وقد ساعد إينويه على تحديد الاتجاه للخط العام الذى استخدمته فيما بعد مجموعة من النقاد التى لم تضم المعارضين السياسيين للرئيس فحسب، بل وخبراء دفاع مشهورين، وشريحة من الجماعة العلمية، وذلك باستغلاله الاستخدام الأول لاسم التذليل الذى أطلقه السناتور إدوارد كنيدي كما يبدو فى سخريه على اقتراح ريجان، وهو «حرب النجوم». وكان الخط العام للنقاد خليطاً من الاستهزاء والسخرية فقد وصفت مبادرة الدفاع الاستراتيجى بأنها خيال مستقبلى «لبك روجرز» - ومجاذلات على أسس منطقية. وأن الرئيس قدم فى عبارات علمية دقيقة شيئاً مراوفاً، لم يكن ممكناً الوصول إليه إلا ربما فى القرن الحادى والعشرين. وأضيفت إلى ذلك حجج خبراء فى استراتيجية الدفاع، والجغرافيا السياسية بأن الرئيس يلعب بالنار. وقالوا إنه بمجرد طرح الفكرة، هز ريجان ثقة الحلفاء الأوروبيين فى إمكان

الوثوق بالردع النووي، وخلق قلقاً عميقاً في الاتحاد السوفيتي (كما عكس عنف أول صرخة عالية من موسكو بأن الفكرة كانت «مجنونة»)، وأنها ستقود الدولة إلى منافسة مع الاتحاد السوفيتي تكلفها عدة تريليونات من الدولارات، لا على أنظمة دفاعية فحسب، بل وعلى أسلحة هجومية نووية جديدة وأكثر حدة. واحتج النقاد، لأن نظم معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ، مهما ثار الجدل حول تفسيرها، ستكون إحدى الضحايا الأولى؛ وأن احتمال إجراء مفاوضات للرقابة على التسلح قد تؤدي إلى تخفيضات متبادلة في القوات النووية الهجومية سوف تتضاءل إن لم تكن قد قضى عليها.

ويكشف استعراض للتغطية الخيرية لمبادرة الرئيس في ذلك الحين عن معاملة عادلة وغير متميزة. فقد أعطت مساحة وفيرة للمؤيدين والمحصول على السواء في صفحات الصحف، مع عرض كامل في ندوات مناقشة تليفزيونية. وكانت أية محاولة للتفوق في المناقشة موضوعية بالضرورة. ولكن من الصعب ألا نستنتج أنه كان لدى النقاد حجج أكثر إقناعاً، على الأقل لأن الرئيس كان يعرض بوضوح بالغ ثمرة بعيدة النال. وكان من الواضح أنها ثمرة لها شعبية. فقد كان الرئيس يقول للشعب الأمريكي بأنه في يوم من تلك الأيام أو العقود (والجدول الزمني يضع عادة في عمليات الإرسال) لن يساورهم القلق بشأن الحرب النووية. وقد ذكر البيت الأبيض أنه تلقى في اليوم التالي للخطاب سيلاً من المكالمات التليفونية وبرقيات التأييد التي بلغ مجموعها حوالي ٢٨٠٠ منها ٨٠٪ تؤيد المشروع. وقد وصفها مايكل ديفر، كبير مستشاري البيت الأبيض يومئذ بأنها «كانت أكثر الردود تأييداً لأي خطاب للرئيس منذ انتخابه». ولا يحتاج المرء لأن يقلل هذه المجموعة لكي يعرف أن الرئيس قد عزف حقاً على وتر شعبي كما أظهرت استطلاعات الرأي.

وكانت مرونة أحلام الرئيس تدين بالكثير أيضاً إلى شعبيته ومصداقيته، التي لم تكن قد تضعفعت بعد بقضية إيران - كويترا. غير أن أكثر العوامل حسماً وراء نجاح ريجان في تثبيت مبادرة الدفاع الاستراتيجي في جدول الأعمال، هو قدرة الرئيس على تعبئة وإدارة حملته بطريقة لم يكن نقاده غير المنظمين يستطيعونها. ومن الجدير بالذكر أنه بعد أربعة أيام من الخطاب، لم يعد واينريجر يجرجر قدميه.

وفي برنامج «واجه الصحافة» كان يقف في حزم على متن السفينة. وفي حين أنه لم يكن مستعداً تماماً لقبول فكرة معالجة أمريكية - سوفيتية مشتركة لمشكلة الدفاع الاستراتيجي، فإنه كان يعتقد فعلاً أنه «بالنسبة للوقت الحالي، فإن أفضل شيء يمكن أن نفعله سيكون محاولة تطوير التكنولوجيات التي يمكن أن تضمن أنه ستكون لدينا قدرة على حماية الشعب من سقوط الصواريخ السوفيتية على هذه الأرض».

وكانت الكلمات ذات التأثير الفعال هي: «إحموا الشعب». إذ أنه طالما كان ريجان قادراً على بيع حرب النجوم باعتبارها درعاً للشعب، فإنه سيحصل على مساندة الشعب. وقد غيرت الإدارة موقفها فيما بعد تحت ضغط النقاد، حيث تردد الحديث عن درع مرحلة أولى للوقاية من الأسلحة النووية الهجومية. وقد رد النقاد على ذلك بسرعة بأنه سيكون أكثر روعة للاستقرار منه كدرع على الإطلاق. ولكن هذه النقاط الدقيقة ضاعت إلى حد كبير بين جمهور ظل تأييده قوياً.

فكيف يوفق المرء إذن بين المعارضة المتزايدة للكونغرس واستمرار الحماسة المتقدة للجمهور؟ هناك تفسير واحد للسبب الذي جعل الكونجرس يخفض بشكل متظم مطالبة الرئيس باعتمادات متزايدة لمبادرة الدفاع الاستراتيجي، يرتبط بقيود تتعلق بالميزانية. غير أن أكثر الأسئلة إثارة للاهتمام هو، لماذا لم يقلل الكونجرس، مع افتراض مستوى شكوكه، تمويل مبادرة الدفاع الاستراتيجي بشكل أكثر عمقاً؟ والرد هنا يقول شيئاً عن قوة الصحافة فيما يتعلق بقوة الرئيس. إذ أنه منذ بدء مبادرة الدفاع الاستراتيجي، كانت وسائل الإعلام هي الخصم المعتاد لنفسها. ولم يكن الأمر يتعلق «بالتيوريوك تايمز» فحسب، إذ أنه بعد خطاب ريجان مباشرة، رعت صحيفة «أتلانتا كونستيتيوشن» Atlanta Constitution «أن [ريجان] يثارتته الاحتمال البعيد لدفاع من الخيال العلمي ضد الصواريخ السوفيتية، إنما يخاطر بزعزعة التوازن العسكري الأمريكي - السوفيتي، الذي كان ركباً بشكل خطير فعلاً». ووصفت صحيفة «شيكاغو صن تايمز» الخطاب بأنه كان «مؤذياً بشكل يثير الهلع». وانهمت صحيفة «ديترويت فري برس» Detroit Free Press بأن «حلم ريجان عن قرن حادي وعشرين تكون الولايات المتحدة فيه محكمة الإغلاق ضد كل هجوم نووي لا يقدم رداً على مشكلة كيف يمكن معالجة امتنا القومي بأفضل صورة الآن وفي العقدين القادمين».



وقد ترددت أصداؤه هذه المجادلات في مناقشات الكونجرس. غير أنه لا بد من التأكيد بأن الكونجرس لم يعرقل على الإطلاق نمو البحوث والتطوير للدفاعات الاستراتيجية، وإن يكن قد أبطأ معدل الزيادة فقط. وهناك سبب رئيسي لذلك، وهو إيمان ريجان الشديد بمبادرة الدفاع الاستراتيجي وحملته الى لم تكن قد انتهت بعد ليبيها للجمهور من فوق رأس الكونجرس. ووفقاً لاستطلاعات الرأي، فإن ريجان قد عاد من الارتباك الكلي لمفاوضات الرقابة على التسليح في ريكيافيك وهو بطل تقريباً في نظر الجمهور الأمريكي، مهما بدا شريراً في عيون المحسنين للرقابة على التسليح. فقد عاد بطلاً لأنه لم يساوم على حرب النجوم - حتى على حساب انهيار قمة ايسلندا. والواقع أن ريجان سرعان ما خاض حملة انتخابات الكونجرس مع اعتبار مبادرة الدفاع الاستراتيجي بنذاً رئيسياً للحديث. وقد استقبل الرئيس في اجتماعات الحملة من أنصار الحزب الجمهوري وهم يرددون الحروف الأولى من عبارة مبادرة الدفاع الاستراتيجي S-D-I Strategic Defense Initiative. وكانت رأسه مليئة بالفتيلات لوصف رؤيته لعالم خال من الأسلحة النووية. وقد شبه مبادرة الدفاع الاستراتيجي بإنتاج بريطانيا للرادار قبل الحرب العالمية الثانية، وارتجف عندما فكر فيما كان يمكن أن يحدث لو كان تشمبرلين قد تخلى عن الرادار مثلما فعل بنشيكوسلوفاكيا في محادثات ميونيخ.

وفي مناسبة أخرى، ذكر ريجان أنه قال لجورباتشوف في قمة ريكيافيك إن مبادرة الدفاع الاستراتيجي تشبه «الاحتفاظ بالأقنعة الواقية من الغازات، رغم أن دول العالم حظرت الغازات السامة عقب الحرب العالمية الأولى». وقال ريجان مراراً خلال محادثاته الشهيرة مع والتر مونديل في مناظرات حملة ١٩٨٤ إنه بمجرد أن تنشئ الولايات المتحدة نظامها الدفاعي الخاص، فإنها ستجعل الاتحاد السوفيتي شريكاً فيه، «حتى نستطيع أن نغشى معاً عبر السنين دون أن يشك أحد منا في الآخر».

هذا هو ما كان يسمعه الجمهور، وهذا ما كان يصدقه الجمهور، مع أن شخصيات الإدارة الأقل شأنًا كانوا يصرون لوقت طويل علناً على أن المظلة التي لن تنفذ منها الصواريخ النووية لم تكن موضع تفكير قط. وفي عام ١٩٨٤ قال اللتنتانت جنرال جيمس أبراهامسون، مدير مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجي للجنة

الاعتمادات بمجلس النواب: «إننا لم نذكر في أى مكان أن هدف مبادرة الدفاع الاستراتيجى هو أن نصل إلى دفاع محصن ضد التسرب». كما أصر جورج كيويرث، المستشار العلمى للرئيس فى نفس العام على أن «مبادرة الدفاع الاستراتيجى لم تعد قط... بالكمال المطلق، والرئيس لم يقترح قط مثل تلك الخطوة الجريئة إذا كان الكمال وحده سوف يكفى».

والظاهر أن أبراهامسون وكيويرث قد نسبيا الاقتراح الاصلى للرئيس ريجان بجعل الأسلحة النووية «شيئا عقيماً». كما يبدو أيضاً أنهما نسبيا ما كان واينبرجر وزير الدفاع قد قاله فى برنامج «قابل الصحافة» فى مارس ١٩٨٣، بعد أربعة أيام من خطاب الرئيس، حيث ذكر: «أن النظم الدفاعية التى يتحدث عنها الرئيس لا تستهدف أن تكون شيئاً جزيئاً. إذ أن ما نحاول الحصول عليه هو نظام ينشئ دفاعاً موثوقاً به بصورة شاملة وكلية... ولا أرى ما يدعو إلى عدم إمكان عمل ذلك». والواضح أيضاً أن الرئيس يشارك فى هذا رأى. وقد فصل ميخائيل جورباتشوف مسألة مبادرة الدفاع الاستراتيجى والمسائل المتعلقة بها حول معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ عابرة القارات عن المفاوضات حول الصواريخ النووية متوسطة المدى فى أوروبا، وقد انكسرت المفاوضات بشأن الدفاع الاستراتيجى تدريجياً. وإن لم يكن من المحتمل أن تظل مبادرة الدفاع الاستراتيجى منفصلة عن مفاوضات الرقابة على الأسلحة النووية مع الاتحاد السوفيتى، إذ أن المفاوضين يركزون على موضوع الأسلحة الاستراتيجية ذات المدى الأطول.

وقد لا يمنع ذلك حكومة بوش من محاولة إنشاء مبادرة الدفاع الاستراتيجى بطريقة أو أخرى باعتبارها عنصراً ثابتاً دائماً. وكان مسئولون مختلفون بإدارة ريجان يعارضون نشر شئ - لا يعرف أحد ما هو بالضبط - سوف يقيم نوعاً من كتل البناء فى أماكنها والتى لا يستطيع أى رئيس أن يتجاهلها أو يزيلها. ومن الممكن تصور إمكان أن يخضع بوش لنفس الإغراء. غير أن التوقع الأكثر احتمالاً هو أن تتحد ضغوط الميزانية والقيود التكنولوجية لكى ترفض تحقيق حتى هذا القدر من حلم مبادرة الدفاع الاستراتيجى خلال رئاسة بوش. ولا يعنى ذلك استبعاد احتمال ألا تقوم الولايات المتحدة فى النهاية بإنشاء ونشر نظام دفاع نووى. بل يعنى فقط القول

بأن البرنامج سوف يحمي بخصي أكثر إعاقة. وكمعيار جيد لاي إحساس لدى بوش عن أهمية هذا المشروع، قراره في وقت سابق بإسناد مهمة بيع مبادرة الدفاع الاستراتيجي إلى دان كوايل نائب الرئيس.

غير أن التوقع الأكثر احتمالاً هو أن تتحد الميزانية والقيود التكنولوجية أيضاً لكي تمنع تحقيق حتى هذا القدر من حلم مبادرة الدفاع الاستراتيجي خلال رئاسة ريجان. ولا يعني هذا القول بأن العمل في نظام دفاعي نووي لن يسير قدماً، وأن الولايات المتحدة قد لا تقيم وتنتشر في النهاية نظاماً دفاعياً نووياً، أو أنه قد لا ينظر إليه في يوم ما باعتباره شيئاً مطابقاً تماماً لما كان الرئيس يتحدث عنه منذ سبع سنوات مضت.

ولكن هذه ليست النقطة الأساسية. فالمسألة هي أنه مهما استتبط في هذا الميدان الجديد من البحوث العلمية الجذرية، فإنه كان سيتحرك قدماً على أية حال على الأرجح خلال السنوات الأربع الماضية، بشئ يقارب نفس الخطى التي قطعها، ولكن بدون كل هذا الجدل، وتعطيل عمليات الرقابة على التسليح، والعلاقات غير المستقرة مع حلفائنا ومع السوفيت أيضاً. وإذا كان من الممكن أن تحتل «حرب النجوم» مركزاً مهماً في دول الأعمال القومي خلال السنوات الأربع الماضية، بالرغم من عدم وجود قاعدة راسخة تقوم عليها، فإن ذلك الأمر لا يمكن تعليقه إلا بقوة الفكر الإيجابي للرئاسة لتقرير ما يجب أن يفكر فيه الجمهور الأمريكي. إن مبادرة الدفاع الاستراتيجي هي نموذج طيب لسلطة الرئيس في وضع جدول الأعمال.



## ليبيا :

## قصة حكومة

١ - جريجورى نوكس

إن الحكومة، وليست وسائل الإعلام، هي التي تسيطر على جدول أعمال الأخبار القومية. فى الأغلب، يستطيع الرئيس وإدارته أن يقررا متى يصبح شئ ما خبراً، وإلى متى يبقى فى الأخبار. وهم يستطيعون أن يفعلوا ذلك بمجرد أن يعلوا اهتماماً لقضية ما أو عدم إعطائها الاهتمام.

ولا عجب فى ذلك، إذ أن نفوذ الرئيس على الصحافة يحدث بسبب المنصب القوى الذى يتقلده، ومن العسير تصور أنه لا يمارس سلطته من حين إلى آخر. غير أنه تبرز مشكلة عندما يساء استخدام هذا النفوذ. واحتمال إساءة الاستخدام كبير.

ويستطيع الرئيس وإدارته إدخال التصنيف المرغوب فيه على قصة ما من خلال إذاعة معلومات متقاة على الجمهور، والتأكيد على ما يريدون التأكيد عليه، ومنع المعلومات التى تتناقض معها. ولا يكون لدى مخبرى الصحف دائماً وهم تحت ضغط موعد نهائى للنشر وقتاً للحصول على الجانب الآخر من القصة.

ويمكن للإدارة الماهرة توقيت الأحداث أو الأنشطة بحيث تخدم جدول أعمالها

الهادفة. ويصدق هذا بوضوح على أحداث ذات مواعيد مقررة، مثل خطاب حكومة الاتحاد، وإعلان الميزانية الفيدرالية، واجتماعات القمة، ورحلات الرئيس الخارجية. ولا يلعب الرئيس إلى الخارج بدون سيل من الخطب المسبقة، والأحداث الصحفية، ومن يقدمون الخلفيات له ولمساعديه - وكلها تستهدف الدعوة إلى تغطية متوقعة لاجتذاب تسليط الأضواء. ولكن ذلك لا يصدق على مسائل أخرى أيضاً، مثل حملة لمكافحة المخدرات، أو سياسة جديدة ضد الإرهاب، ومساندة إدارة ريجان لجماعة الكونترا. وكما توحى هذه الأشياء، فإن سلطة الرئيس تمتد إلى ما وراء التوقيت: فالرئيس وهو يتحدث من المنبر العالي للبيت الأبيض، قد يضطر الصحافة إلى التركيز على قضايا قد لا تحظى لولا ذلك بتغطية في الصفحة الأولى. بل إنه يستطيع أن يجعل الصحافة تعطيه مزيداً من الاهتمام، باتهامها من وقت لآخر بأنها لا تعطيه الاهتمام الكافي.

وفن استغلال وسائل الإعلام لم يتكره إدارة ريجان. فقد أظهر الرئيس جميعاً كارتير أيضاً إدراكاً حاداً لسلطة وظيفته، وحاول على سبيل المثال تهدئة عصية أسواق المال والرأى العام بإعادة كتابة ميزانية عام ١٩٨٠، وعدها بين عشية وضحاها من عجز إلى فائض. ولم يكن أمام مخبري الصحف خيار غير نشر الأرقام التي روجعت، مهما قد تبدو فكرة «الفائض» شيئاً بعيداً عن الصواب. ومن الممكن أن تثار حولها أسئلة، وهو ما حدث في التحليلات الإخبارية التالية، ولكن مثل هذه المتابعات قل أن يكون لها نفس تأثير ما نشر في الصفحة الأولى في البداية.

وقد أثبت رونالد ريجان، حتى وهو مرشح، براعة خاصة في استخدام وسائل الإعلام القومية لتعزيز رسالته. وكان تأكيداً في حملته عام ١٩٨٠ على أنه سوف يوازن الميزانية القومية في ثلاث سنوات، مع مراعاة أولوياته الأخرى، شيئاً بعيداً عن الصواب مثل «فائض» كارتير. غير أن مخبري الصحف استطاعوا وضع هذه النقطة فقط في قصص المتابعة، ولكن بحرص فقط، إذ كانوا يسعون إلى تفادى اعتبار أنهم يلعبون على الجواز الفاتر في الحملة.

وقد تكون المحاولات المتعمدة للتأثير على تغطية وسائل الإعلام بناءة، في ظروف معينة، على شريطة أن يكون القصد صريحاً والهدف مشروعاً. فإذا كان

إدمان للمخدرات مشكلة يمكن إثباتها، وتؤكد الإدارة على ذلك حتى يمكن عمل شيء بشأنها، فالإدارة تعمل عندئذ بنية طيبة. ومن الممكن قول ذلك، على سبيل المثال، عن محاولات جورج شولتز وزير الخارجية لإقناع وسائل الإعلام الخيرية بإعطاء مزيد من الاهتمام إلى مشكلة الإرهاب العالمي. غير أن السلطة الضخمة التي لدى الحكومة للتأثير على وسائل الإعلام معرضة أيضاً لإساءة الاستخدام إلى حد كبير. إذ ليست هناك نظم تضمن عدم استخدام أية إدارة مصداقيتها بطريقة غير آمنة ومخادعة لتشكيل الأخبار من أجل غايات ليست هي المعلنة. ولعل أكثر ما يصور أخطار ذلك بوضوح مثل استغلال إدارة ريجان للصحافة في تقديم سياستها تجاه ليبيا.

### استفزاز القذافي

كانت إدارة ريجان، وليست وسائل الإعلام الخيرية، هي التي جعلت من معمر القذافي وليبيا قصة إخبارية. إذ أنه لولا جهود الإدارة لإبقاء ليبيا في الأخبار، لوجهت وسائل الإعلام إليها اهتماماً أقل كثيراً بالتأكيد. وما جعل معالجة الإدارة لهذه القضية أمراً يثير الاشتزاز، إنها ركزت سخطها على ليبيا لتحويل الأنظار عن فشلها في التعامل بصورة فعالة مع مشكلات إرهاب أكثر خطورة في أماكن أخرى. كما أن الإرهاب أصبح ذريعة لمعاقبة القذافي عن أنشطة أخرى لم تكن إدارة ريجان تحبها.

كان القذافي يمثل مشكلة للإدارة. وهذا أمر لا شك فيه. ولكن كانت هناك وسيلة أكثر فاعلية معه، وهي تجاهله، أو التعامل معه بهدوء من وراء الكواليس. وكانت تلك هي سياسة إدارة كارتر، وكذلك سياسة إدارة بوش.

وهناك نقطتان ينبغي ألا يغيبا عن البال. إحداهما، أنه رغم جهود إدارة ريجان لمدة ثماني سنوات لإراحته، فقد ظل القذافي في السلطة بليبيا مع وجود بعض الشواهد عن اعتداله يستحق عليها التقدير. والثانية، هي أن القذافي فشل في كسب أي تأييد بين الأمريكيين - لا بين الديمقراطيين أو الجمهوريين، ولا بين المحافظين أو الأحرار، ولا بين أعضاء وسائل الإعلام. وليس هناك من يتنازع في أن أنشطته كانت ضارة بمصالحنا القومية. والواقع أن البغض الإجماعي ضد القذافي هو الذي جعل منه

على الأرجح مثل هذا الهدف المغري والجذاب للإدارة. ولم تكن هناك حاجة لأن يساور المسؤولين أى قلق بشأن حدوث حركة احتجاجية عنيفة فى الداخل، حتى عندما تجاوزت أعمالهم ضده حدود الأصول والقواعد.

وكما قال سول لينوفيتز، مبعوث الرئيس كارتر إلى الشرق الأوسط، فى حديث صحفى<sup>(١)</sup> إن معاملة إدارة ريجان لرجل ليبيا القوى كانت حالة واضحة «لإدارة الأخبار». وشرح ذلك بقوله: «لقد وجدت الإدارة... أنه مما يلائم هدفها أن تجعل ليبيا تبدو باعتبارها «بيع» الشرق الأوسط، ورمزاً للإرهابى الشرير». وما يلفت النظر أن بعض كبار المسؤولين فى إدارة ريجان، كانت لهم أفكار ثانية عن سياسة القذافى. فعندما كان جون هيوز يعمل متحدثاً باسم وزارة الخارجية، على سبيل المثال، قال «إن القذافى يلجأ لأساليب غير قانونية وليست هناك أية مشكلة فى لفت الأنظار إلى تلك الحقيقة». غير أنه بعد أن ترك منصبه، قال فى حديث له: «كنت أعتقد فعلاً أن هناك تناقضات، إذ أن هناك خارجيين على القانون آخرين فى أنحاء العالم، ونحن لا نستخدم معهم نفس المعايير، وكنت أعتقد دائماً أنه كان نوعاً من عدم الإنصاف».

وكانت وسائل الإعلام تُستدرج لمهاجمة القذافى بطبيعة الحال بدون أى تشجيع من الإدارة. غير أن التغطية قد تكون استجابة لأحداث معينة بين حين وآخر. فإطلاق أحد موظفى السفارة الليبية النار على شرطية يمدان سان جيمس فى لندن، كان قصة صحفية هامة. وحوادث اقتحام الحدود داخل تشاد كانت قصة أيضاً، وإن لم تكن تصلح للصفحة الأولى على الأرجح. وكان القذافى سيحظى ببعض الاهتمام لاندماجه فى وحدة مع المغرب ثم انفصاله عنها فيما بعد. كما أنه ستكون هناك بعض التغطيات الصحفية لمحاولات اغتيال المنشقين على القذافى فى الخارج، وكذلك تغطية لدور ليبيا فى أعمال أخرى، وحتى لو لم تكن تقوم فيها بالدور الرئيسى إلا نادراً. ومع ذلك ورغم هذه الأحداث ومواقف القذافى فإن التغطية الشاملة لم تكن لتصل إلى مثل ما أصبحت عليه مع تحريض الإدارة.

إن ليبيا دولة صغيرة من حيث عدد السكان. وهى لم تقم بدور رئيسى فى النزاع العربى - الإسرائيلى، أو فى السعى من أجل السلام. وخلال سنوات الرئيس



كارتر كان القذافي يذيع قصصاً كبيرة من حين وآخر، ولكنها لم تكن قصصاً تبقى طويلاً. كما أن حكومة ليبيا لم تكن تضابق الأمريكيين الذين يعيشون هناك. وقد ظلت ترحب بالاستثمارات الأمريكية. ولم تعتقل أى رهائن أمريكيين كما حدث فى دول أخرى. والواقع أن تورط أمريكيين، مثل إدوين ويلسون العميل السابق لوكالة المخابرات المركزية، ووليم أ. ويلسون سفير الفاتيكان قد تكون القصة الوحيدة حول ليبيا التى لم تحظ بقدر كافٍ من النشر حقاً.

لقد بدأت إدارة ريجان تحريك الأحداث التى سوف تؤدى إلى الصراع مع القذافي وهى بعد فى أيامها الأولى فى منصبها. ففى خلال حفل استقبال للرهائن الذين احتجزوا لمدة ٤٤٤ يوماً فى إيران، أعلن ريجان «تغليراً للإرهابيين بأن سياسة أمريكا ستكون الرد الانتقامى السريع والفعال، عندما تنتهك قواعد السلوك الدولى». وبالمثل أكد ألكسندر هيج، وزير الخارجية، فى مؤتمره الصحفى الأول «أن الإرهاب الدولى سوف يحتل مكان حقوق الإنسان فى اهتماماتنا، لأنه يعتبر أقصى إساءة لحقوق الإنسان». وبمجرد أن أعلنت الإدارة مثل هذا الالتزام العلنى بالرد الانتقامى ضد الإرهاب، لم يكن من السهل عليها أن تراجع. فقد وضعت معايير تقيس بها الصحافة والجمهور ردعا على الاستفزات الإرهابية مستقبلاً.

وقد انتهت ليبيا إلى أن تدفع ثمن إحباطات الإدارة فى التعامل مع الإرهاب فى لبنان، وفى سوريا، وفى إيران، بما فى ذلك عمليات أخذ الرهائن التى حظيت بعلانية كثيرة، ووفاة المئات من مشاة البحرية. وكان تعرض ليبيا للانتقاد والهجوم، وعزلتها هى التى جعلت البلاد هدفاً مغرياً للقنصليات الانتقامية - أكثر من أعمال القذافي. وقد بدأت إدارة ريجان باتخاذ موقف عدائى فى خليج سدره، الذى أعلن القذافي من جانب واحد، إنه مياه إقليمية ليبية. وكانت واشنطن تريد مواجهة. وشرح جيفرى كيمب خبير الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى خلال السنوات الأربع الأولى من عمل الإدارة، فى حديث صحفى، لماذا وقع الاختيار على القذافي، فقال:

إن ليبيا هدف أسهل من إيران، وأعتقد أنه عقب الانتخابات مباشرة،

كان هناك شعور عام بأن الولايات المتحدة قد تعرضت للإذلال، وأنه لا بد من عمل شيء ما لإعادة بعض الإحساس بالوضع الأمريكى فى العالم، وأن توجيه ضربة عنيفة إلى إيران لم يكن أمراً وارداً بسبب مشكلات الإمداد والتموين والتدخل العسكرى. أما ليبيا فقد كانت، من ناحية أخرى، مستوفاة تماماً لحدوث رد أمريكى، وكانت هناك قضية جاهزة لذلك فى عملية المواجهة بخليج سدره.

ويقول كيمب عن العمليات المعقدة التى قامت بها السفن الحربية الأمريكية على مقربة من خليج سدره: «كانت بالتأكيد طريقة للوى الذراع واستفزازه، ولكنها من وجهة نظرنا، أن نضعه بشكل ما فى وضع خاطئ». ولم يوافق جون هيوز، فى حديث منفصل، على أن كل العمليات كانت استفزازات متعمدة، ولكنه اعترف بأنه «كانت هناك حالات أخرى عديدة، كنا نزحف فيها بعلمنا تجاه ليبيا، لنرى ما سوف تفعله».

وبالمثل، يصبر روبرت ساير، المدير السابق لمكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية، على أن القذافى يستحق ما يناله، ولكنه يضيف قائلاً: «كنت أود لو لم نشترك فى كل هذه المناقشات العامة بشأن ذلك». وقال إن اشتراك البيت الأبيض فى التعامل بنشاط مع الإرهاب كان خطأ على الأرجح، وكان من الأفضل ترك الأمر لوزارة الخارجية لكى تعالج الأمر بأسلوب أهدأ. وقال: «إننى اعتقد أنه حدث خلط بين الإرهاب وحقوق الملاحة فى الخليج».

ومراجعة تقارير أخبار وكالة «الأسوشيتد برس» لعام ١٩٨١، يجد المرء أنه فى خلال العام الأول من رئاسة ريجان، كان من النادر أن يمر أسبوع بدون قصة رئيسية تستند للقذافى، يكون مصدرها الإدارة. وكانت «الأسوشيتد برس» ومنافذ الأخبار الأخرى تبرز القصص فى أغلب الأحيان دون تساؤل كثير. وقد غطت القصص - بين أشياء أخرى - تهديد فرق الضرب الليبية فى هذه البلد، وطرد الدبلوماسيين الليبيين من هذه البلد، والقوات الليبية فى لبنان، وأحداث خليج سدره، وبحث الإدارة فرض عقوبات ضد القذافى، وحث الإدارة للأمريكيين على مغادرة ليبيا. وكان

بين هذه القصص سيل من الاتهامات ضد القذافي، تستهدف تأكيد وصف الإدارة بأن لييا دولة بلا قانون. وقد تبين أن قصة فرق الضرب التي تم تداولها على نطاق واسع مصحوب بالهستيريا في ١٩٨١، هي قصة مختلقة قائمة على أساس معلومات خاطئة للمخابرات. ولكن قبل أن يتم كبح القصة أخيراً، دفعها ريجان نفسه قدماً قائلاً إن لدى إدارته أدلة على أن القذافي أرسل فرقه الضاربة لقتل كبار المسؤولين الأمريكيين، مع أنه لم تكن لديها في الحقيقة مثل هذه الأدلة.

وقد أكد جون هيوز «إن لييا كانت موضوعاً جذاباً لدى شولتز لكي يطرقه. فقد كان مسئولاً عن مكافحة الإرهاب، وهذه دولة يستطيع أن يلقي عليها اللوم والمسئولية بصورة حاسمة... دولة يستطيع أن يعمل ضدها دون خوف كبير من أي رد فعل، أو دور انتقامي من السوفييت». وقد استشهد هيوز برد فعل نموذجي لوزارة الخارجية على الاقتحام الليبي داخل تشاد. وقال هيوز «عندما دخل الليبيون تشاد، شعرنا بابتهاج. حسناً، لم يكن ابتهاجاً، ولكن مع التسليم بحقيقة أن الليبيين قد فعلوا ذلك، فإننا قد انتهزنا تلك الفرصة. واعتقد أن مسألة تشاد قد أعطيت دعابة واسعة».

## تشويه المعلومات

ربما كان من الممكن فهم هذه الأعمال التي قامت بها إدارة ريجان إزاء لييا، وفي ضوء القيام بعمل ظاهري، لكي تعطى معنى حقيقياً لالتزامها بمكافحة الإرهاب، غير أنها في حماستها لمعاقبة القذافي، فعلت إدارة ريجان ما هو أكثر من توجيه ضربات إلى هدف مناسب عندما منحت الفرصة. وكما كشف لاري سيكس المتحدث السابق باسم البيت الأبيض في ٨ أكتوبر ١٩٨٦ في حديث مع صحيفة «نيويورك تايمز» إن الإدارة حاولت التأثير على الأحداث الخارجية، وتشكيل مضمون النشر في الداخل. وأكثر شيء جدير بالذكر، تلك الجهود التي تضمنت محاولة لتلقيح وسائل الإعلام بوقائع ملفقة عن الحكومة الليبية وزعيمها. وقد استشهدت قصة نشرت في صحيفة «وال ستريت جورنال» في ٢٥ أغسطس ١٩٨٦ بمصادر من المخابرات لم تذكر اسمها، تقول إن هناك دلالات على أن القذافي على وشك أن

يستأنف أعماله الإرهابية عقب فترة توقف بعد القصف الأمريكى لليبيا فى أبريل. وعلاوة على ذلك فإن المصدر أوحى بأن القوات الليبية المسلحة كانت تتأمر ضد القذافى. وذكرت الرواية إن الدولتين عادتاً مرة أخرى إلى «طريق صدام» مما يتضمن أن الولايات المتحدة سوف ترد بهجوم جديد مدمر. ولكن مخبرين صحفيين آخرين أثاروا أسئلة حول الرواية بعد أن أبلغتهم مصادرهم أن المعلومات من ليبيا تظهر العكس - وأن القذافى فى الحقيقة لا يزال يتجنب الأنظار، ويبدو أنه يسيطر تماماً على الأمور. غير أن لارى سيكس قضى على مثل هذه الشكوك، بالإصرار على أنه فى حين أن المعلومات كانت غير مرخص بها فإنها رغم ذلك كانت «رسمية». وقد وضع ذلك موافقة البيت الأبيض على نشر المعلومات، والجمهور الذى كان يصدق حكومته، ومن ثم فإنه يصدق أن القذافى يخطط لهجمات إرهابية جديدة، وأن وضمه فى وطنه كان مهتراً، وأن الولايات المتحدة تعزم أن تتأمر منه مرة أخرى.

ثم أكد الرئيس ريجان فى ٢ أكتوبر خبراً نشرته «الواشنطن بوست» بأنه أجاز حملة سرية لتشويه المعلومات ضد القذافى. ووفقاً لريجان فإن هذه الحملة تستهدف جعل القذافى «يذهب إلى فراشه كل ليلة وهو يتساءل عما قد نفعله» لردعه عن مساندة الإرهاب، ورغم أنه أصر على أن الاستراتيجية لم تكن تضمن نشر معلومات ملفقة من خلال الصحافة الأمريكية. وقد قال جورج شولتز وزير الخارجية من ناحيته «إنه لا يعرف شيئاً عن أى قرار يجعل الناس ينطلقون بقول أكاذيب لوسائل الإعلام، أما إذا كانت هناك وسائل تستطيع أن تثير بها أعصاب القذافى فلماذا لا نستخدمها؟ وبصراحة، ليست هناك أية مشكلات بشأن شن حرب نفسية ضد القذافى». وابتسج شولتز قولاً لاونستون تشرشل ذكر فيه أنه فى زمن الحرب يكون «الصدق ثميناً إلى حد أنه يجب أن يصحبه حرس من الأكاذيب». وأضاف شولتز قائلاً إنه «فيما يتعلق بالقذافى فإنه ليس لدينا إعلاناً بالحرب، ولكن لدينا شئ شبيه به إلى حد كبير».

وقد قوبلت حملة تشويه المعلومات بالاستنكار على نطاق واسع. إذ أن إعاء الإدارة بأنه لا مانع من تضليل الصحافة الأجنبية، طالما أنها لا تشوه المعلومات لوسائل الإعلام الأمريكية، يعتبر تفرقة لا معنى لها. إذ أن الاخبار التى تُلغى فى

الخارج تصبح عادة أخباراً في الولايات المتحدة ولا سيما إذا كانت تتعلق بمصالح أمريكية. إن خبراً ظهر في مجلة لبنانية مغمورة عن صفقة أسلحة مع إيران، لم يستغرق إلا أقل من ٢٤ ساعة لكي يتفجر في وسائل الإعلام الأمريكية. وبالتأكيد فإن أية مزاعم جديدة عن إعداد القذافي لمزيد من الإرهاب ضد الأمريكيين، وإن إدارة ريجان تستعد لرد عسكري، يحتمل أن تجد طريقها إلى الصحف الأمريكية. وهذا ما حدث فعلاً.

أما فيما يتعلق بإشارة شولتز إلى أن الكذب عن ليبيا كان له ما يبرره لأن الدولتين كانتا قريبتان من الحرب، فإنه تبقى هناك حقيقة أنهما لم يكونا في حالة حرب. والمفطر الحقيقي في جدال شولتز هو أنه يمكن أن يستخدم لتبرير تشويه المعلومات ضد أية حكومة يبتأ وبينها خلافات عميقة. وإذا كان الأمر حسناً بالنسبة لليبياء، فهل سيكون حسناً بالنسبة لنيكاراجوا، وبالنسبة لكوبا، وللاتحاد السوفيتي أو جنوب أفريقيا، أو بالنسبة للصين؟ وكيف يتسنى أن تعرف وسائل الإعلام في الداخل أو الخارج أن المعلومات المزعومة في مثل تلك الحالات صحيحة؟ ورغم ذلك فإن الإدارة لم تعترف بحملتها ضد القذافي طوعاً.

وبكل إنصاف ينبغي ألا يغيب عن البال أن إدارة ريجان لم تكن أول من اشتغل بنشر معلومات مشوهة. وربما لا يزال أغلب الأمريكيين الأكبر سناً يتذكرون أنهم كانوا يعتقدون أن فيدل كاسترو ومرافقوه كانوا يقومون بشي الدجاج على النار في غرفتهم بفندق هارلم خلال رحلة الثائر الكوبي إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٦٠، رغم أنه اكتشف بعد سنوات أن الخبر كان مختلفاً. وإن كان يبدو من الواضح أن الإدارة التي تريد أن يصدقها الجمهور ينبغي أن تقول الحقيقة.

وكثيراً ما يؤنب النقاد مخبري الصحف لأنهم يرتابون فيما يبلغهم إياه المتحدثون الحكوميون. وقد ذكر سبيكس نفسه هذه المسألة في حديث مع صحيفة «النيويورك تايمز» في ٢٦ يناير ١٩٨٧ حيث قال:

كان هناك في سلك الصحافة، منذ فيتنام، وتورجيت، افتراض يشكك  
ألى، في مرات عديدة بأن الحكومة تكذب. ويضطر المتحدث الحكومي

بين حين وآخر إلى إثبات أنه لا يكذب. وكثيراً ما يقتصر القول على: كيف يمكننا أن نجعلهم يقولون ما لا يريدون قوله؟ إننا فى حاجة بشكل ما إلى الإفلات من هذه الأعراض المرضية.

ولكن سيكس إنما كان يفترض صحة ما يطلب إثباته. فإذا كان لدى الإدارة سجل من حالات الخداع، مهما تلبو غير هامة، فإنها يجب أن توضع تحت فحص دقيق من صحافة مستقلة. وقد أوجدت حكومة ريجان مثل هذا السجل على قضايا كبرى، مثل حملة تشويه المعلومات ضد ليبيا، ومبيعات الأسلحة لإيران، وقضايا أصغر مثل إصرارها على أن قمة أيسلندا لم تكن مؤتمراً قمة.

## دوافع مختلطة

وقد مضت عمليات الخداع بشأن ليبيا إلى ما وراء الأحداث الملفقة والمعلومات الكاذبة، إلى أسباب ملاحقة القذافى فى المقام الأول. إذ بينما كانت الإدارة تقول أن دور القذافى فى الإرهاب الدولى هو المشكلة، كانت هناك مصلحة أخرى ربما كانت مهمة بنفس القدر. إذ كان القذافى يهدد المصالح والسياسات الأمريكية لفترة طويلة. وقد اعترف كيمب وهير وآخرون بأنه كانت هناك دوافع عديدة للتركيز على القذافى. وقال كيمب: «إذا تحدثنا بصراحة، فإن الناس لم يفهموا مسألة تورطنا مع ليبيا بسبب تشاد. إذ كان الإرهاب ومكافحة الإرهاب حدثاً داخلياً مبسطاً للغاية». فضلاً عن أن ريجان كان تحت ضغط شديد بأن يفعل شيئاً بشأن الإرهاب. وكان قد جلب الضغط على نفسه بطبيعة الحال عندما أعلن أنه سيتخذ موقفاً صارماً للغاية حياله، وذلك فى الفترة الأولى من إدارته. وفى عام ١٩٨٦ كانت الولايات المتحدة قد أصيبت بعدة نكسات كبرى على أيدي الإرهابيين، بلا «انتقام سريع أو فعال» كما كان ريجان قد وعد. حيث لقي أكثر من ٣٠٠ أمريكى حتفهم فى لبنان، واحتجزت رهائن هناك لفترات أطول مما عاناه الأمريكيون فى إيران، وكانت أعمال الإرهابيين الاستغزازية مثل خطف طائرة شركة الخطوط الجوية العالمية TWA فى بيروت، وحادث القتل على السفينة أكيلي لورو، قد روعت الجمهور الأمريكى. ومن

حسن حظ إدارة ريجان أن القذافي كان هناك للمساعدة فى وضعنا على الطريق الصحيح». وكما قال كيمب «أنا كنا قد وصلنا إلى النقطة التى يتعين علينا فيها أن نفعل شيئاً. وكان ريجان وراء منعطف السلطة فى هذا البلد».

وقد أسهم إحباط شولتز نفسه مع الإرهاب أيضاً فى سياسة الإدارة تجاه ليبيا. وكان شولتز قد أصبح يركز بصره واهتمامه على الإرهاب، بسبب ما كان قد حدث فى لبنان. وقد ذكر مسئول بوزارة الخارجية كان يشترك فى صنع السياسة يومئذ «أن شولتز كان قد انحرف عن الطريق الصحيح بسبب تجربة لبنان وخاصة حادث تفجير السفارة. كما كان يرى أن الإرهاب هو العامل الرئيسى الذى دمر الاتفاق الليبانى. وقد رأته غاضباً لهذا ويصوره شخصية، بحيث أثنى كنت واثقاً من أنه كان يصدق ذلك». ووفقاً لما قاله هذا المسئول فإن السعى وراء القذافي كان بمثابة «إثارة رخيصة للمشاعرة» جعلت الجميع يشعرون بتحسن، حتى وإن كان إنجازها قليلاً.

وربما كان هناك سبباً آخر لجعل القذافي هدفاً، وهو إظهار التضامن مع إسرائيل فى النضال ضد الإرهاب. وكانت إسرائيل وليست الولايات المتحدة - على الأقل حتى التورط الأمريكى فى لبنان - هى هدف أغلب الإرهاب القائم فى الشرق الأوسط. وقد جعلنا من نضال إسرائيل ضد الإرهاب الآن نضالنا نحن أيضاً.

## التكالىف

ماذا كانت تكاليف انشغال بالنا بليبيا؟ كان أهم اثنين منها على الأرجح هما تحويل اهتمامنا عن النزاع العربى - الإسرائيلى، والضرر الذى أصاب مصداقية أمريكا.

ومن الإنصاف القول بأنه بعد فشل مبادرة ريجان للسلام فى الشرق الأوسط فى عام ١٩٨٢، لم تمتح إدارة ريجان إلا اهتماماً قليلاً للغاية على مستوى كبير لعملية السلام العربى - الإسرائيلى، حتى الجزء الأخير من ١٩٨٨. ويعتقد كثير من المراقبين أنه لو كان شولتز وزير الخارجية قد توجه إلى المنطقة لشن حملة فعالة لمبادرة ١٩٨٢ بعد إعلانها مباشرة لكان قد كتب لها النجاح. ولكن التركيز على ليبيا والإرهاب جعل الإدارة تحول نفسها والصحافة والجمهور عن عملية السلام. وبذلك تم

تجاهل أهم مصالح أمريكا فى المنطقة.  
وقد أوضح سول ليتوفيتز هذه النقطة جيداً، إذ قال:

لقد توانيتنا، وسرنا فى خطوط متعرجة ولم نفعل شيئاً. وذبلت عملية السلام. وازداد العنف تفاقمًا، إذ لم يكن هناك أى جهد يبذل من أجل السلام. حيث يحدث ما لا مفر منه عندما تحمل أعمال الإرهاب من ليبيا موضوعاً رئيساً بحيث تقلل من الجانب الآخر الذى يتحرك نحو السلام. لقد أعطينا ليبيا مكان الصدارة والوسط وأحلنا عملية السلام إلى المحرقة الخلفية. ونتيجة لذلك لم يحدث شئ.

وقد عاب الرئيس المصرى حسنى مبارك أيضاً أولويات إدارة ريجان فى المنطقة. وقد شكّا مبارك ذات مرة إلى س.ل. سولزجر، فى حديث «للتيوريك تايمز» من أن السوفيت يوجهون لمصر اهتماماً أكبر مما تفعل الولايات المتحدة وقال: «إنكم.. تتجاهلوننا فعلاً. وفى حين أن إدارة كارتر قامت بدور نشيط هنا، فليس هناك شئ الآن. وقد جاء سيروس فانس وزير خارجية كارتر عدة مرات إلى القاهرة، بينما لم يأت جورج شولتز وزير الخارجية إلا مرة واحدة فى خمس سنوات». وكذلك شكّا المستولون الإسرائيليون علناً عما تخيلوه عدم اهتمام أمريكا بعملية السلام.

أما فيما يتعلق بفقد مصداقية إدارة ريجان، فقد كان ظاهراً تماماً. وكانت تتمتع بها فى البداية أكثر من أية إدارة سابقة. غير أن ليبيا كلفت الإدارة غالباً من حيث ثقة وسائل الإعلام. كما أنها قوضت أيضاً مصداقية الإدارة لدى الجمهور، ولدى حلفائنا. وبينما كان لفضيحة إيران - كوترنا بلا شك أكبر الآثار تخريباً على مصداقية الإدارة، فإن التجربة مع ليبيا هى التى ساعدت على تهيتة ذلك.

## بدائل

لقد قدمت سياستنا تجاه ليبيا، بما فى ذلك القصف فى ١٩٨٦ بعض الفوائد فعلاً. فقد أظهرت الولايات المتحدة استعدادها للعمل بشكل حاسم، وبذلك وجهت



إنذاراً للإرهابيين بأن صبرنا ليس بلا حدود. ولا ريب في أن سياستنا قد جعلت كل جماعات الإرهابيين أكثر حذراً. وما يقبل الجدل أنها أسفرت بالتأكيد عن تعاون أكبر بين حلفائنا.

وربما كانت هناك طريقة أقل تكلفة في التعامل مع الزعيم الليبي. ويقدم أسلوب إدارة كارتر نفسه كنموذج. وقد قال وليم كوانت خبير الأمن القومي لشئون الشرق الأوسط في عهد كارتر في حديث صحفي: إنه بدلاً من شن حملة دعابة دولية، فإن إدارة كارتر كانت تهرى اتصالات بهدوء، ولكن بطريقة مباشرة وحازمة، مع الرئيس الليبي. وذكر كوانت أن إدارة كارتر كان لديها معلومات في ١٩٧٧ و١٩٧٨ على أن ليبيا كانت تخطط لاختيال السفير الأمريكي في مصر هيرمان أيلتس. ووفقاً لما قاله كوانت، فقد كتب كارتر رسالة إلى القذافي معلناً أن لدينا مثل تلك المعلومات، وأنه إذا حدث شيء فإنه سيحمل القذافي المسؤولية شخصياً. وقد رد القذافي على كارتر بأنه لن يحدث شيء لأيلتس، وكانت تلك هي نهاية المسألة. ومن رأى كوانت أن القذافي كان يريد أن يعترف به كزعيم، وكان يشعر أنه صاحب سلطة ونفوذ، عندما كان الناس يوجهون اهتماماً إليه وأنه كان «لا يريد أن يكون موضع تجاهل».

وكما قال كوانت وآخرون، فإنه إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن توجه اهتماماً خاصاً إلى القذافي، فقد كان عليها أن تتحرك بقوة كافية لكي تحقق نجاحاً سريعاً. ولكن بدلاً من ذلك، فقد أدى أسلوب إدارة ريجان إلى أسوأ نتيجة ممكنة - فقد بقي القذافي في السلطة، وبدأت الولايات المتحدة عاجزة عن أن تفعل أي شيء حياله. والواقع أن القذافي، كما أصر سول لينوفيتز في حديث صحفي، ربما كان أكثر قوة في بلده مما كان قبل أن يشرع ريجان في إزالته. وفي الشهر التالي للقصف الأمريكي لليبييا، وكان القذافي لا يزال يواصل نشاطه في تشاد، وذلك وفقاً لكوانت الذي قال «من الواضح أن القذافي لم يتوقف عن أعماله، لانتنا لم نتجح في تخويله حتى يتراجع».

وربما لأن الولايات المتحدة أصبحت مشغولة بمسائل أخرى، فإنها بدأت تخفف من حدة موقفها حيال القذافي بعد إقضاء سر حملة تشويه المعلومات. وقد أرسلت

الإدارة فعلاً، بطبيعة الحال مساعدات إلى تشاد، ولكن بدون الهستيريا التى صاحبت بعض جهودها السابقة فى المنطقة. فضلاً عن أن الرئيس ريجان اعترف فى وقت متأخر من إدارته بما كان يتنهى الاعتراف به منذ البداية - بأن هناك أماكن مثل لبنان كانت القوة والنفوذ الأمريكى محدوداً فيها للغاية. ولو كان قد اعترف بذلك قبلاً، لما أحس بأنه مضطر إلى إضاعة كل هذا الوقت والطاقة.

## دور وسائل الإعلام

وهناك فى النهاية عدد من الأشياء لابد أن يقال عن كيفية معالجة وسائل الإعلام للقصة الليبية. ففى حين أن أغلب وسائل الإعلام تترك جهود البيت الأبيض فى معالجة الأخبار، فقد كان هناك تحدياً قليلاً لقصة الإدارة. فقد كانت الصحافة ببساطة ساذجة للغاية. وكانت تنشر بشكل عدوانى أية معلومات تختار الحكومة تقديمها فعلاً دون أى سؤال. ومع ذلك فقد كانت قصص ليبيا « تستحق النشر » إلى حد بعيد. وفى حين أن بعض مخبرى الصحف ربما شعروا أن وسائل الإعلام قد قصرت فى مسئولية التأكد من حقيقة ما ينشر، فقد كان من السهل اللجوء إلى كلمة رئيس شعبى للغاية، وتجاهل قصة يريد أغلب الناس قراءتها.

وكان أغلب الصحفيين يعربون أحياناً عن شكوكهم الخاصة فى تحليلات الأخبار. ومع ذلك فإن مثل تلك المقالات كانت تدفن دائماً تقريباً داخل الصحف اليومية. إن العناوين الرئيسية هى التى لها أكبر تأثير، وعندما يتعلق الأمر بليبيا، فقد كانت إدارة ريجان هى التى تسيطر عليها.

وقد سقط الصحفيون فى الشرك، كما يحدث غالباً، بالنشر الذى يتسم بعدم العناية والإهمال فى غمرة السعى وراء قصة ما. وفى حين أن قصة فرق الضرب الليبية قد أعطيت مصداقية بوساطة الإدارة، فإننا عملنا بوضوح على تجميلها بالخيال الذى كان النشر الأكثر حرصاً سوف يتفاداه. وليس هناك أى عذر فى عدم مراعاة الحذر لمجرد أن قصة ما ساخنة وموضع منافسة.

### ملاحظة

١ - ما لم يكن قد لوحظ غير ذلك، فإن الأحاديث المشار إليها في هذا المقال، قد أجراها المؤلف في العام الذي تم فيه إعداد هذا البحث، وهو عام ١٩٨٦  
-١٩٨٧.



## الدبلوماسية فى عصر التلفزيون:

### أخطار ديمقراطية الاتصالات

ديفيد ر. جيرجن

منذ أوائل السبعينيات، كان من الأمور البديهية أن التلفزيون يشكل قوة مستقلة فى الشؤون الدولية. وكان الرئيس ريتشارد نيكسون ينظم كل حركة بعناية للزيارة التى سيقوم بها للصين لكى تعرض فى أفضل وقت فى وطنه. كما انهمكت إدارة الرئيس جيمى كارتر فى مباراة «بنج بونج كلامية» مع طهران، حيث كانا الاثنان يبعثان الرسائل جيزة وذهاباً من خلال قنوات التلفزيون. وحوّل الرئيس ريغان «اختيار الصور» إلى علم فى رحلاته الخارجية. وحتى الرئيس بوش، وإن كان بصوت أكثر انخفاضاً، اختار مألظة كمكان لأول قمة مع السوفيت، باحثاً عن التأثير البصرى الأكثر إتقاناً.

### ثورة التلفزيون

إدراكاً لقوة الكاميرا، فقد حذا الزعماء الأجانب، والدبلوماسيون، والإرهابيون

حذوهم، بتكليف رسائلهم لجمهور مشاهدى التلفزيون فى أمريكا وكل مكان آخر. وكان أنور السادات رئيس مصر من أوائل الزعماء الأجانب الذين استأجروا خبراء الاتصالات الأمريكية؛ كما أن جبهة الساندينستا كانت فقط بين أكثرهم حداثة. ومنذ الذى سوف ينسى بسرعة الطلبة الصينيين فى ميدان تيانآنمين وهم يرفعون عالياً ألهمهم للحرية، أو الشبان والنساء وهم يرقصون فوق سور برلين، يبعثون رسالة ابتهاج إلى مشاهدى التلفزيون فى أنحاء العالم؟

لقد جعلت الأحداث المذهلة لعامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ العالم يدرك مدى ما يمكن أن تكون عليه إيجابية قوة التلفزيون فى المسائل الإنسانية. وقد برز على السطح مرة بعد أخرى أن صور التلفزيون القادمة من الغرب حافظاً لشعوب فى الدول الشيوعية فى الشرق لكى تضغط من أجل التغيير، كما استخدمت الشعوب الحاضعة للقمع هذا الوسيط لبناء تأييد هام لها فى الغرب. ولولا تكنولوجيات الاتصالات الحديثة - من التلفزيون إلى جهاز الفاكس - لم تكن الثورات الحديثة لتقع أبداً. وكانت الستان الماضيتان أكثر السنوات انتصاراً فى تاريخ التلفزيون القصير.

ومع ذلك فإن هناك سبباً للتساؤل عما إذا كان فى الأرض التى اخترعت صمام أشعة الكاثود، وهى الولايات المتحدة، مسئولون عامون يعلمون أن هناك أيضاً حدود للتلفزيون والدور الذى يجب أن يقوم به فى دولة ديمقراطية؛ لقد استبذل المسئولون الأمريكيون فى أغلب الأحيان فى السنوات الأخيرة قوة التلفزيون بدلاً من قوة تفكيرهم القائم على أساس منطقي؛ معتقدين أن السياسات الناجحة يجب أولاً وفى المقام الأول أن ترضى الإله العظيم للرأى العام. وهذا التأكيد على ديمقراطية الاتصالات يعتبر علامة على خروج خطير عن القواعد فى الدبلوماسية الأمريكية. وفى أغلب تاريخ الولايات المتحدة، كان الدبلوماسيون يسترشدون بتقديراتهم الخاصة، ولم يسأروهم القلق إلا فيما بعد بشأن رد فعل الجمهور والواقع أنه فى السنوات العشرين الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الدبلوماسية الأمريكية بتوقع مؤكد إلى حد ما بأن الرأى العام سوف يؤيدها. ووجد دانييل يانكلوفيتش، أنه كلما تحدث رئيس مثل أيزنهاور إلى الأمة من خلال التلفزيون، فإن نصف مشاهديه سوف يمنحونه قرينة الشك لصالحه بصورة آلية، فى أية قضية أجنبية، لمجرد

أنه هو المتحدث والنصب الذي يمثل، وكذلك كان الكونجرس شريكاً متأهباً. ومن المفهوم تماماً أن فيتنام حطمت إجماع الرأي حول السياسة الخارجية في أعقاب الحرب، مما أدى إلى أن يصبح الكونجرس أكثر إعاقة، وجعل السلطة التنفيذية تصبح أكثر اهتماماً بمساندة الجمهور لها. ومن المفهوم لدرجة أقل أن هناك تغييرات كانت تجرى أيضاً في تكنولوجيا التلفزيون، التي جعلت العالم داخل غرف المعيشة الأمريكية بصورة أكثر اكتمالاً. ففي خلال السبعينيات على سبيل المثال، أدخل التلفزيون آلات تصوير الفيديو التي يسهل حملها (أو الكاميرا الصغيرة) التي سمحت بإعداد طرق مختصرة. وسرعان بعد ذلك ما أطلقت الأقمار الصناعية عالمياً، وأقيمت محطات أرضية في أغلب الدول. وعند نهاية العقد، كان التلفزيون الأمريكي مستعداً لكى يذيع بصورة فورية من كل مكان في العالم تقريباً، وباتت «القرية العالمية» فوقنا.

وخلال الثمانينيات، اتخذ مسئولو الحكومة بصورة متزايدة يشكلون سياساتهم بقصد تكوين تغطية تلفزيونية إيجابية وفي الوقت المناسب، والحصول على موافقة الجمهور. وكان الشيء الذي يهم في أغلب الأحوال هو كيف سيكون «أثر» هذه السياسة، وكيف ستبدو الصور، وهل ترسل الإشارات الصحيحة، وهل سوف يتأثر الجمهور بسرعة استجابة الحكومة - وليس ما إذا كانت السياسة متمتزة بمصالح أمريكا على المدى البعيد؟

ومع مراعاة عدد الساعات التي يقضيها الأمريكيون أمام أجهزة التلفزيون، والحد الذي يعتمدون فيه عليها للحصول على المعلومات، فإنه من الممكن فهم مثل هذا الانشغال بقوة الكاميرا. فهي أداة قوية إلى حد غير عادي. وليست هناك أية تكنولوجيا أخرى في التاريخ أثرت على ثقافة ما إلى هذا الحد. ومع ذلك فليس هناك ما يدعو إلى أن يقع كبار المسئولين أسرى سحر التلفزيون والرأي العام أو تخويفهم بهما.

### حقائق التلفزيون

قبل أن يتقلب العالم رأساً على عقب في عام ١٩٨٩، كان أغلب الاتهام

الموجه ضد شبكات التلفزيون هو أنها تهمل الشؤون الدولية بشكل متظم لحساب الأخبار المحلية، والموضوعات الناعمة، والشخصيات. والواقع، كما أوضح مايكل موسيتج، وهو منتج سابق لشركة الإذاعة القومية، ويعمل الآن كاتباً لبرنامج «ساعة أخبار ماكنتيل - ليهر» للتلفزيون العام، أنه في أواخر الثمانينيات «تضاعفت المادة المكونة للأخبار الخارجية في البرامج المسائية بمعدل مرتين أو ثلاث مرات منذ عام ١٩٧٦... ومنذ عشر سنوات كانت تغطية الشبكات الأمريكية تتكون إلى حد كبير من أفلام طويلة محفوظة في الملب، وهى تدار الآن مثل وكالات الأنباء، حيث تعرض دورات صباحية ومسائية من الأخبار والصور الحديثة». وفي دراسة أجراها جيمس ف. لارسون عن إذاعات الأخبار المسائية خلال الفترة من (١٩٧٢ إلى ١٩٨١) وجد أن الشبكات قد خصصت في المتوسط عشر من دقائقها الاثنى والعشرين - أى ٤٠٪ - لتغطية المسائل الخارجية. وهى نسبة من الأخبار الخارجية لا تصل إليها إلا أكثر الصحف الأمريكية جدية؛ وأغلب الصحف الأصغر تعطى أقل من عشرة في المائة من مساحة أخبارها للشؤون الخارجية.

وعلاوة على ذلك فإن دراسة لارسون لم تضع في الحسبان تغطية الشؤون الخارجية بواسطة شبكات «بى. بى. إس» PBS، و «سى. إن. إن» CNN خلال الساعات غير المسائية. فبرنامج «خط الليل» مثلاً، ولد خلال أزمة رهائن طهران، واستمر يؤكد على القضايا الدولية مثل الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا. ولا تحمل عروض أخبار الصباح أنباء من الخارج فحسب، بل أنها تنقل عملياتها أحياناً بأكملها إلى دول مثل الصين وكوريا الجنوبية. كما أن شبكة «سى. إن. إن» لم تنشئ نظاماً مترامياً الأطراف للمراسلين فحسب، بل أنها تزيح بواسطة الأتمار الصناعية إلى مشاهدين من الصفوة فى دول عديدة أخرى. لذلك فإن المشكلة ليست فى عدم الاكتراث بالأخبار الخارجية.

والواقع أن المشكلة التى تلازم التلفزيون تكمن فى الوسيط نفسه. فالتلفزيون بطبيعته ذاتها أداة تبسيط فى عالم ملئ بالتعقيدات. ففي إذاعة خبر لمدة ٨٠ ثانية - هناك حوالى ١٥٠ كلمة على الأكثر - لا يستطيع مذيع التلفزيون أن يقدم سياقاً أو خلفية لها. ومهما كان عدد القصص التى يخصصها للشؤون الدولية، فإن إذاعة



أخبار لمدة ثلاثين دقيقة يجب أن تكون حلقة عنوان رئيسي أساساً. فهو لا يستطيع أن يكون تعليمياً، بل ولا يحاول أن يكون كذلك. وكان أحد الرؤساء السابقين لشبكة تلفزيونية واحد المخضرمين في الصناعة رافضاً للحديث عندما سأله ذات مرة عما إذا كان من واجب شبكته أن تتور بالجمهور. وكان رده هو: «إن علينا واجباً أن نقول الأخبار للناس - فقط». وكما يعرف كثيرون من القدامى في التلفزيون، إنهم يرون أن مهمتهم هي أن يوجهوا سؤالين أساسيين عن الأخبار هما: ألا يزال العالم آمناً اليوم؟ والألا تزال أسرتي في أمان اليوم؟ فإذا كان كل شيء علي ما يرام، فإنهم يشعرون أنه يسوغ لهم تماماً أن يقدموا فقرات الترفيه والتسلية.

وهناك قيد آخر، وهو أن التلفزيون لا يستطيع، ولا يقدم استمرارية في تغطيته للمسائل الدولية. فهو كوسيط إعلامي يعتمد على الدراما، يُجذب إلى الصراع والأزمات. وهو يتجنب الفترات الهادئة التي يعيش فيها أغلب الناس. وعندما أجرت السلفادور، مثلاً، انتخابات حاسمة في عام ١٩٨٢، هبّلت أطقم التلفزيون على ذلك البلد، وحولتها إلى مركز لاهتمام العالم. وتقاطر سيل من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين على المنطقة. غير أنه خلال ثمان وأربعين ساعة من إجراء الانتخابات كانت آلات التصوير قد رحلت لتغطية حرب فوكلاند. وبدا كأن الأضواء قد أطفئت فوق السلفادور، واختفى الصراع التالي للحفاظ على الديمقراطية في البلاد عن الأنظار. وبإتماد الكاميرات عن الانتظار، فإنها رالت من الأذهان بالنسبة للمشاهدين الأمريكيين. فالتلفزيون يحب الملاحم التي يفور فيها البعض ويخسر البعض، ويمقت القصص الطويلة المعقدة التي تثير الملل، ويتجاهلها عادة إذا أمكن.

ومن الواضح أيضاً أن لدى التلفزيون مناطق «عمياء». فقد وجد جيمس لارسون في دراسته أن الشبكات التلفزيونية نادراً ما تغطي أمريكا اللاتينية، وجنوب الصحراء الأفريقية، وجنوب آسيا أو استراليا. كما تكون كتلة محظوظة إذا وردت في الأنباء. وبدلاً من ذلك، كانت القصص تتركز بشدة على أوروبا، والاتحاد السوفيتي، والشرق الأوسط. وأشنع الأخطاء التي صنمها التلفزيون في الماضي كانت تتعلق بكمبوديا. وقد تبين من دراسة أجراها وليم آدمز خلال ذروة أسوأ

مذبحة في العصر الحديث، كانت فترة تغطية الأخبار المسائية عشر دقائق عن كمبوديا في المتوسط سنوياً فقط. وتم تجاهل هذه المذبحة الدموية فعلاً إلى أن فات الألوان لإثارة اهتمام العالم. وكذلك كان التلفزيون بطيئاً في إدراك مدى المجاعة في أفريقيا. إذ كان التلفزيون الأمريكي تواقاً إلى تغطية الصراعات العرقية في آذربيجان وأرمينيا، وهما بقتان ساختان في الاتحاد السوفيتي بشكل مثير؛ أما إذا ظهرت اضطرابات مماثلة في يوغوسلافيا فقد كان من المشكوك فيه أن يجتذب عُشر هذه التغطية.

ومن باب الإنصاف، فإن الشبكات غالباً ما تواجه العراقيل بواسطة قيود حكومية على التحرك والتغطية. وعلى سبيل المثال، فإن الغزو السوفيتي لأفغانستان كان ممكناً أن يسبب إثارة أكبر كثيراً لو أن التلفزيون الغربي قد دخل في وقت مبكر إلى مياين القتال. وهناك دول أفريقية عديدة تحجم عن منح تأشيرات للصحفيين، وكان الاتحاد السوفيتي حتى وقت قريب يستخدم قيوداً شديدة للغاية. وقد انتشرت القيود على التغطية التلفزيونية أيضاً إلى دول صناعية مثل جنوب أفريقيا وإسرائيل وبريطانيا. ويشير هذا النمط الانزعاج لأنه يبدو أنه يعمل لفائدة سياسية قصيرة الأجل للدولة التي تفرض الرقابة. ولو أنه كان قد رسخ لكان برنامج التلفزيون «نافذة على العالم» أكثر قتامة مما هو فعلاً.

## مجال للتحسين

جاء وقت كان المراقبون يعتقدون فيه أن ظهور تكنولوجيات جديدة سوف يجعل التلفزيون أكثر شمولاً واكتمالاً في تغطية العالم، ولكن أكثر المكتشفات العلمية الحديثة، مثل الكاميرات الصغيرة والأقمار الصناعية، كانت في حقيقة الأمر نسخة لجودة التغطية. ولأنه من الممكن الآن إرسال طاقم بطريق الجو إلى مسرح أزمة ما وبث المعلومات من هناك على الفور، فقد أصبح التلفزيون أكثر إيماناً لصحافة «الباراشوت» عن ذي قبل. وقال ريتشارد فاليرياني بهيئة الإذاعة القومية «لقد دمرت التكنولوجيا حياة المراسل الخارجي»، وأكد على مسألة أنه يبدو أن المراسلين يقضون وقتاً في الانتقالات أكثر من تركيزهم على حصة صغيرة من الدول. علاوة على أن

إرسال أخبار من منطقة ذات توقيت معين، بينما يرسل قصصاً إلى نيويورك وفقاً لتوقيت آخر يمكن أن يؤدي إلى أيام مرهقة ذات ١٨ ساعة عمل، وهو أسلوب حياة لا يؤدي إلى التأمل في الأخبار، كما يعترف فاليرياني وآخرون.

وقد بلغت تكاليف الاحتفاظ بعملية أخبار خارجية عنان السماء وخاصة بعد أن انخفضت قيمة الدولار عبر البحار. ووجدت بعض منظمات الأخبار أن الاحتفاظ بمراسل في طوكيو تتطلب أكثر من ٢٠٠ ألف دولار لمصروفات تكميلية لمواجهة نفقات المعيشة المرتفعة في تلك المدينة. وقد حدثت فعلاً تخفيضات في العاملين الأجانب في منظمات عديدة. فقد أظهرت بيانات مجلة «تايم» فيما بين ١٩٨٥ و١٩٨٩، على سبيل المثال، خفض عدد المراسلين في الخارج من ستة وثلاثين إلى ستة وعشرين. وزاد عدد الصحفيين الذين أرسلوا للتزاحم بالناكب عبر البحار زيادة حادة في عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠، ولكن هل سيظل الالتزام بالتغطية الدولية للأخبار بعد أن يهدأ العالم؟ هذا أمر غير مؤكد إلى حد بعيد.

إن التلفزيون يخدم بوضوح أغراضاً مختارة عديدة. غير أن من الخطأ أن نتوقع الكثير جداً من هذا الوسيط؛ وخاصة أن صانعي السياسة لا يستطيعون افتراض أن التلفزيون وحده سوف يخلق جمهوراً متنوراً ومطلعاً على المسائل الدولية. فالتلفزيون يستطيع أن يوقف اهتمامات الناس، ولكنه لم يصل بعد إلى القدرة على تعليمهم.

## حقائق الرأي العام

وكما أنه من المهم لصانعي السياسة تقبل حدود التلفزيون، فمن المهم بالمثل فهم وتقبل ثلاث حقائق قاسية بشأن الرأي العام على الأقل:

أولاً: إن الأمريكيين رغم أن تعرضهم للمسائل الخارجية قد ازداد، فإن لديهم جهلاً مطبقاً بوجه عام في فهم العالم. وقد أظهر عدد من استطلاعات الرأي خلال السنوات افتقاراً مذهلاً إلى المعرفة بين السواد الأعظم من الجمهور. ففي عام ١٩٨١، على سبيل المثال، وجه استقصاء أجرته صحيفة «الواشنطن بوست» وهيئة الإذاعة الأمريكية هذا السؤال: «واحدة من هاتين الدولتين، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، عضو فيما يسمى تحالف منظمة حلف شمال الأطلسي، فهل تعرف أيهما أم

إنك غير واثق؟» وعن طريق التخمين العشوائي - مثل قذف قطعة عملة في الهواء - كان ينبغي أن يعطى ٥٠ في المائة الإجابة الصحيحة. ولكن ٤٧٪ فقط أجابوا على السؤال فعلاً بالرد الصحيح. وفي نفس الاستقصاء سئل الجمهور: أى من الدولتين اشتركت في محادثات «سولت»؟ وكان ٣٧ في المائة فقط هم الذين عرفوا الإجابة. وفي تلك الفترة سأل استطلاع آخر للرأى الجمهور عن مكان السلفادور، فلم يعرف الرد غير ٢٥ في المائة. وقال بارى سوسمان من صحيفة «بوست» فى الحتام: «سواء كانوا يدركون ذلك أم لا، فإن الناس يتعلمون عمداً عن الشئون العامة. وليس لتخص الذكاء أى دخل هنا. إن أسئلة الاستقصاء الصغير للرأى لا يقيس الذكاء، فهم يقيسون اختزان قطع من المعلومات. ولا يحتاج الشخص إلى أن يكون ذكياً لكي يتجنب إيلاخ من يسأله - كما فعل أحدهم - أن السلفادور «فى لوزيانا، على مقربة من باتون روج».

ثانياً: إن الأمريكيين يظهرون قابلية قليلة لزيادة فهمهم للعالم. وعلى مستوى الصفوة أو صانعى الرأى، هناك اهتمام شديد لفهم المعلومات الجديدة عن العالم، وهن اليابان خاصة فى الوقت الحالى. وقد لقيت مجلة «إيكونوميست»، على سبيل المثال، أسرع نمو فى مبيعاتها فى الولايات المتحدة، وفاق توزيعها هنا مثيله فى المملكة المتحدة. ولكن تأمل تجربة حديثة لمجلات الأخبار الأمريكية الثلاث الكبرى، وهى «تايم»، «نيوزويك»، و«يو. إس. نيوز أند وورلد ريبورت». لقد نشرت هذه المجلات الثلاث على غلافها اجتماع القمة فى جنيف عام ١٩٨٥ بين الرئيس ريجان وجورباتشوف سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى، وهو حدث مثير اجتلب تغطية مشبعة بواسطة التلفزيون. وبطبيعة الحال، فإن للمجلات التى وصفت الأحداث التى حصلت على اهتمام واسع النطاق من التلفزيون يجب أن تسجل تحسناً على منصات بيع الصحف. غير أن غلاف جنيف على للمجلات الثلاث جميعاً كان أسوأ الأغلفة بيعاً فى تلك السنة. والأغلفة الأخرى عن الشئون الخارجية، ما لم تكن تتعلق بأزمات أو أمريكيين فى متاعب، تشترك فى مصير مماثل. ومن ثم فإنه أمر لا يثير الدهشة إن عدداً متواضعاً فقط من أغلفة المجلات يخصص لمسائل خارجية. وقد قدمت الأحداث الأخيرة فى أوروبا الشرقية أدلة أخرى على أن الجمهور لا يُجتلب

بسهولة إلى أحداث دولية هامة: وقد اتخفضت تقديرات برامج الأخبار القومية خلال الفترة التي كانت الشيوعية تتهاور فيها. وتوحى استطلاعات الرأي بأن الجمهور شعر بارتباك شديد لمراقبتها عن كثب.

ثالثاً: ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الرأي العام سيصبح أكثر إطلاوعاً. ففي أوائل عام ١٩٨٩ نشرت مجلة « ناشيونال جيوغرافيك » نتائج استقصاء مخيبة للآمال أجرته منظمة جالوب، يُظهر أن معرفة الأمريكيين للجغرافيا الأساسية أقل مما يعرفه المواطنون في السويد، وألمانيا الغربية، واليابان، وفرنسا، وكندا، وأقل إلى حد كبير مما كانوا يعرفونه منذ أربعين عاماً. والشئ الأكثر مدعاة للأسى، هو أن الأمريكيين بين سن الثامنة عشرة حتى الرابعة والعشرين يعرفون أقل من نظرائهم في تسع دول أخرى. وكانت أمريكا في الواقع هي الدولة الوحيدة التي يعرف فيها الشباب البالغ عن الجغرافيا أقل مما يعرفه الكبار الذين تبلغ أعمارهم خمس وخمسين سنة فأكثر. وكما يقول جيلبرت م. جروسفينور، رئيس الجمعية الجغرافية القومية، فإن هناك نقصاً مدهلاً في المعلومات الجغرافية في أنحاء أمريكا. وأظهرت استقصاءات عديدة أن معرفة اللغات الأجنبية منخفضة للغاية.

وهذه النتائج لا تؤيد الرأي القائل بأن الأمريكيين أكثر غباء من الشعوب الأخرى. وقد قيل بذلك أن على المرء ألا يبالغ في تقدير كمية المعلومات التي لدى الأمريكيين، كما أنه لا ينبغي أيضاً الإقلال من قدر ذكائهم. فقد أظهر الأمريكيون في مناسبات عديدة أحكاماً عامة صائبة. وتظهر استطلاعات الرأي الحديثة، على سبيل المثال، أنه في حين أن تقديرات القبول لجورباتشوف ارتفعت إلى أعلى في الولايات المتحدة، فمازال الجمهور يحث على الحرص في الثقة بالسوفيت وتقديم مساعدات مالية إليهم. والواضح أن الجمهور الأمريكي لم ينس الدروس التي كانت وراء فشل الوفاق الدولي. علاوة على أنه رغم المخاوف التي أعرب عنها البعض بشأن تصاعد النزاع، فقد أيد الأمريكيون الجهود التي بذلتها الحكومة مؤخراً في الخليج العربي، ورأوا بحق أنها كانت لمصلحة الوطن.

وقد أظهر الأمريكيون أيضاً أنهم متفتحون للاقتناع إذا أمكن تقديم قضية قوية لهم. فقد استطاعت إدارة كارتر، على سبيل المثال، أن تحول اتجاه الرأي العام بشأن

معاهدة قناة بنما. غير أن النقطة الأساسية الأكبر، هي أن الأمريكيين لا يوجهون اهتماماً كبيراً إلى المسائل الخارجية، حتى إذا كانوا يتعرضون لها كثيراً. وقد لاحظ والتر ليبمان في أوائل العشرينات، أن أغلب المواطنين يقضون أغلب أوقاتهم في التفكير في وظائفهم، وأسرهم، وجيرانهم ومجتمعاتهم. ولا يمكن، ولا يتوقع منهم أن يتابعوا كل تطور أو انعطاف في عالم سريع التغيير، لأن تلك هي وظيفة ممثليهم المنتخبين.

### دروس لصنع السياسة الخارجية والأمن القومي

يستطيع المرء أن يستخرج من هذه الحقائق دروساً معينة واضحة بشأن صياغة السياسة الخارجية. والأكثر أهمية هو أن القرارات الخاصة بالسياسة يجب أن تصنع بحيث تراعى أولاً وفي المقام الأول ما هو صحيح، وفي مصلحة الوطن، وليس بشأن ما هو شائع بشكل مؤقت في استطلاعات الرأي العام، أو ما سوف يحظى بانتباه سريع وتأييد على شاشة التلفزيون. ولا تستطيع الحكومة أن تصدر قرارات سليمة بشأن استخدام القوة العسكرية، على سبيل المثال، على أساس استثناء عام أو نظرية عن الديمقراطية المشاركة. فالجمهور لا يعرف ما يكفي عن العالم ليكون قادراً على إصدار أحكام سليمة على قضايا مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي، ومفاوضات «ستارت» أو معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ. بل أن من حقه أن يتوقع أن يتولى هذه القضايا المسئولون المنتخبون والمعينون، وأن تكون لديه الفرصة بعد ذلك لإبعادهم من مناصبهم إذا فشلوا. ولو أن السياسة الخارجية قد تم إملأها بواسطة الرأي العام وحده، فإن قرارات عديدة سليمة لن تتخذ قط. ولكان من المحتمل جداً مثلاً أن تلغى الولايات المتحدة برنامج مساعداتها الخارجية منذ وقت بعيد، ومن غير المحتمل للغاية أننا كنا سنبدأ مشروعاً لزم السلام قبل الحرب العالمية الثانية.

ومن نفس المنطلق فإنها ستكون غلطة خطيرة لو أن مسئولو السلطة التنفيذية وضعوا سياسة ما بسرعة من أجل الاستجابة للمواعيد الأخيرة للإذاعة. وعلى صانعي السياسة أن يحترموا قوة التلفزيون، وأن يتعلموا كيف يستخدمونه في إدارة السياسة. وينبغي ألا تخيفهم تهديداته. وعندما ننظر إلى الورا، نجد أن أعضاء رئيسيين في

إدارة كارتر اعتقدوا أنهم كانوا مخطئين في الرد خلال ساعات على الغزو السوفيتي لأفغانستان، وهو قرار كان يقوم إلى حد ما على احتياج واعي لإعداد أخبار المساء. فالسياسة الأمريكية ستكون أفضل نتيجة لمداوالات أكبر داخل الحكومة الأمريكية. وبالمثل فإن بعض أعضاء إدارة ريجان كانوا يعتقدون إنه من الخطأ الاندفاع لإصدار إدانة واسعة النطاق لحادث إسقاط السوفيت إحدى طائرات الركاب الكورية رحلة رقم (٠٠٧). فقد تبين أن بعض المعلومات التي كانت لدى الحكومة في ذلك الحين خاطئة. وبالتأمل فيما حدث في الماضي نجد أن الأمر كان سيكون أكثر فعالية إذا جاء بناء على عرض أكثر إحكاماً خلال فترة أيام، بحيث لا يمكن أن يقوض مصداقية القضية القوية ضد السوفيت. ويزعم المسئولون أحياناً أن الجمهور الأمريكي يطلب ردوداً سريعة من حكومته وخاصة في عصر التلفزيون. وليس هناك أى دليل يؤيد هذا الرأي. بل على العكس، فإنه يبدو أن الجمهور أكثر اهتماماً بالنتائج والعواقب منه بعناوين رئيسية عن ليلة واحدة.

ولدعم سياسة ما، يجب على السلطة التنفيذية أن يكون لديها تبرير واضح لما تفعله قبل أن تتخذ إجراءاتها. ولا يلزم الحصول على موافقة الجمهور مقدماً، ولكن إذا كانت هناك حاجة إلى مساندة الجمهور، فإن على الحكومة أن يكون لديها قضية مقنعة تصمد للزمن. فقد تخبطت إدارة ريجان مثلاً عندما فشلت في تكوين مبرر واضح لإرسال رجال البحرية إلى لبنان. وحيث لا توجد مهمة واضحة يمكن شرحها للجمهور، فإن مساندة هذا الإجراء قد انتهت وأدى بالتالي إلى سحب رجال البحرية. وبالمثل، فإن من الواضح الآن أن جهود الإدارة لمساندة الكونترا تعرضت لإعاقبة شديدة لافتقادها إلى مبرر واضح لهذه السياسة. وفي هذه الحالة فقد وقع ارتباطك للجمهور لأن الإدارة كانت تستقل من حجة إلى أخرى.

وبمجرد إقرار سياسة ما، تكون هناك أيضاً حاجة واضحة للإدارة لإجراء حوار مفتوح مع الصحافة حول أهدافها وفكرها. ومن الواضح أنه من أجل تنفيذ أية سياسة سوف تحتاج الإدارة إلى بناء تأييد جماهيري والحفاظ عليه. وقد أظهرت الإدارات السابقة أنه من الممكن الاحتفاظ بمثل هذا التأييد. وعلى سبيل المثال، فإن إدارة ريجان قد أثبتت فاعلية رائعة في إقناع

الجمهور الأوروبي بقبول نشر الصواريخ على أراضيه. غير أن هناك سبباً آخر مقنعاً إلى حد مائل لإجراء مثل هذا الحوار: فالحكومة فى النظام النيابى، والتى تتحمل مسؤولية صنع القرارات لابد أن تتقبل أيضاً قدرأ كبير من الخضوع للمساءلة عن أعمالها. فنحن لا نسمح للمحكمة العليا بأن تصدر أحكاماً عند صنع قرارات هامة. إذ أنه من المتوقع أن تصدر آراء مكتوبة بعناية لشرح تفكيرها على أساس منطقى. وبالمثل، فإن على السلطة التنفيذية مسؤولية عن شرح سياساتها وتفكيرها بوضوح وإيضاً الإجابة على الأمثلة، وأن تكون عرضة للمساءلة. ولوسائل الإعلام الأمريكية دور مشروع وهام فى الإصرار على تلك التفسيات، والضغط من أجل محاسبة عامة واضحة

## الدبلوماسية فى عصر التلفزيون الثانى: دروس بنما

إن هذه الاستنتاجات، قد يتقبلها بسهولة أغلب صانعى القرار، رغم أنهم لن يقبلوا الفكر المنطقى الذى تقوم عليه. ولكن هل ينبغى أن تستخدم نفس قواعد الحوار المفتوح فى الحالة القصوى لصنع قرار السياسة الخارجية - فى استعمال القوة العسكرية؟ إن الرد على هذا السؤال هو أن أغلب صانعى السياسة يريدون تلقائياً بالنفى. ومنذ فيتنام، أصبح من بنود الإيمان تقريباً بين العسكريين ومسئولى الدفاع، أنه لم يعد فى استطاعة أمريكا خوض أى حرب ليست سريعة وبلا دماء تقريباً، والتأكد من الانتصار الفعلى. وقد قيل أن أليستير كوك أبلغ الرئيس ريجان أن جمهور عصر التلفزيون لن يناضل بعد ذلك من أجل معركة «سوم» أخرى.

وقد بلغ من رسوخ هذا الفكر فى اللوائح الحكومية، أن كاسبر واينبرجر، وزير الدفاع، أعلن فى عام ١٩٨٤ علانية شرطاً مسبقاً لاستخدام القوة الاستراتيجية، وهو أن تتأكد الحكومة من أن الجمهور سوف يؤيدها. ونلاحظ أن واينبرجر لم يقل أنه من المهم كسب تأييد الجمهور بعد الواقعة، بل أنه أصر على وجوب تأكد القوات المسلحة من مثل هذا التأييد قبل أن تعمل. ومع أنه لم يسبق أن تحدث أى مسئول



عام آخر يمثل هذا الوضع علناً، فإنه يجب ألا يكون هناك أى شك فى وجود مشاعر مماثلة فى كل مكان آخر فى الحكومة.

وربما كان تصريح واينبرجر يستهدف بث الطمأنينة لدى القادة العسكريين الذين كانوا يشعرون بالقلق من احتمال تركهم يتحملون المسؤولية عن حرب بدأها الزعماء المدنيون ولكنهم لا يستطيعون تبريرها. وهذا بالتأكيد هو الدرس الذى خرج به كثيرون من كبار الضباط من التجربة الأمريكية فى فيتنام. ولكن ربما كان واينبرجر يشعر بالقلق من أنه بمجرد أن يبدأ أى تدخل، فإن كسب تأييد الجمهور أو الاحتفاظ به يصبح أكثر صعوبة. وهناك أسباب جديلة لعدم توقع التعاون التام بين الصحفيين والقوات المسلحة بمجرد أن يبدأ القتال.

وكانت الساعات العصيبة للاشتباك العسكى تأتى فوراً عند البداية، بالنسبة لكل من الحكومة والصحافة، عندما تنطلق الرصاصات الأولى خلال الهواء. فالضباط العسكريون ينهمكون مباشرة فى إدارة القتال، ويعتبرون مخبرى الصحف عادة مصدر ارتباك، إن لم يكونوا مبعث إزعاج لعمين. وكان رد الفعل النموذجى هو «لنعدوهم من هنا بحق الجحيم». ومن الناحية الأخرى، كان الصحفيون يريدون أن يكونوا على خطوط الجبهة عندما يتدلع القتال، تماماً مثلما هبطوا إلى الشاطئ مع القوات التى انقضت على نورماندى. وهم يعتقدون أن عمل القوات المسلحة هو خوض القتال لا إرسال الأخبار. كما أن أغلب الصحفيين القدامى لا يقبلون فكرة إبعاد العسكريين لهم عن طريق الأذى. فقد شاركوا فى كثير من الدشم العسكرية عبر السنين، وتركوا خلفهم رفاقاً صرعى فى ميدان المعركة.

وهناك سبب ثان لقلق القوات المسلحة، وهو الاحتفاظ بخططها سراً. ويفضل الضباط فى الميدان ألا يقولوا شيئاً للصحافة، وخاصة بشأن أية ضربة مفاجئة. بينما يصبر مخبرو الصحف على أن من الممكن الوثوق بأنهم لن يسربوا أى شيء للجمهور، ويشيرون إلى سلسلة طويلة من الأمثلة على ذلك. فعندما كان الأمريكيون يختبئون فى السفارة الكندية بطهران خلال أزمة الرهائن فى أواخر السبعينيات، على سبيل المثال، كان كثيرون من مخبرى الصحف الأمريكيين يعرفون ذلك، ولكنهم لم ينسوا بنيت شقة علناً. كما امتنعت الصحف عن نشر المعلومات عن أن وليم باكلى كان رئيساً لمركز وكالة المخابرات المركزية فى لبنان، وذلك عندما وقع أسيراً لحزب

الله. كما قال بارى رورثيان كبير المتحدثين الأمريكيين في سايجون أنه قد اتسم مخبرى الصحف الأمريكية على معلومات حساسة مسبقاً عن ضربة مفاجئة في مناسبات عديدة ونادراً كانوا يحرقونها. وعلى الرغم من مثل تلك الأدلة، فإن الشكوك كانت مستمرة بين القادة العسكريين بشأن إعطاء الصحفيين إشعاراً مبكراً عن أية مهمة قتالية.

وقد هاجت كل دواعي القلق هذه على السطح بغضب عندما شنت القوات الأمريكية هجوماً مفاجئاً على جرينادا في عام ١٩٨٣. فقد اتفق كل من ضباط القيادة في الميدان والبتاجون على إبعاد الصحافة عن الجزيرة خلال المناوشات الأولية، وقبل الرئيس ريجان توصيتهم بسرعة. وكانت الصحافة تعترف بحق الحكومة في إبقاء الغزو سراً، ولكنها أصرت على أن لوسائل الإعلام حقاً مماثلاً بأن تكون موجودة بمجرد بدء القتال. وقد اعترض الأدميرال جوزيف ميتكالف قائد العملية، ووجد حليفاً قوياً في ريجان، الذي كان يكره التخمين التالي للقوات المسلحة. وبدأت هيئة المساعدين داخل الإدارة تختار الجوانب التي تقف فيها بين القوات المسلحة والصحافة. وانتهت المشاعر. وفي النهاية أقتنع جيمس ا. بيكر الثالث، رئيس هيئة العاملين في البيت الأبيض الرئيس ريجان بأن القوات المسلحة تسيطر على الموقف إلى حد يكفي للسماح بالصحافة بالوصول إلى جرينادا. ولكن وصل أول مخبرى الصحف إلى مسرح الأحداث بعد ثمان وأربعين ساعة كاملة من بدء الغزو، وهي هفوة لا يمكن التسامح فيها وفقاً لمعاييرهم.

وقد ساورت الشكوك مخبرين كثيرين، بحق، في أن بعض المسؤولين أرادوا إبعادهم عن جرينادا للرد على ما حدث في فيتنام، ولمنعهم من تصوير الجرحى أو القتلى من الجنود الأمريكيين، مما قد تؤثر في تأييد الجمهور للعملية. كما كان البتاجون قد حذاً حذو مارجريت ثاتشر: حيث أبقت القوات البريطانية المسلحة الجميع عدا تجمع صحفى صغير على مسافة آمنة خلال النزاع على جزيرة فوكلاند، وقد حصلت الحكومة محصولاً سياسياً من تأييد الشعب لأعمالها. وفي جرينادا، كما أوضح لو كانون كاتب العمود الخاص في صحيفة «واشنطن بوست» فيما بعد، أنه حدث تسريب مسبق عن الغزو على أية حال، إذ أن نشرات الأنباء عن الضربة

الأمريكية كانت تذاع داخل كوبا الشيوعية قبل أن تصل إلى آذان المواطنين الأمريكيين. وبدا أن كيخ وسائل الإعلام الأمريكية لن يخدم أى فرض واضح غير مصلحة الحكومة.

وكانت ولولة الصحافة مرتفعة إلى حد كبير، وقصصهم عن جرينادا ضارة إلى حد أن إدارة ريجان أحست أنها مضطرة إلى إعادة التفكير فى قضية التغطية الصحفية فى الشهور التالية. ولم ينب عن السلك الصحفى أن الجمهور كان يؤيد فى البداية بقوة إبعادهم عن جرينادا، ولكن الإدارة لم ينب عنها أيضاً أن رأى العام بدأ يتحول أخيراً ضد الحكومة. وطلب كاسبر واينبرجر وزير الدفاع من وينانت سيدل، وهو ضابط متقاعد برتبة ميajor جنرال، كان يحظى باحترام داخل السلك الصحفى، أن يرأس لجنة للدراسة وتقديم توصياتها. وبعد أن اختيرت أفكار من مجموعة واسعة من الآراء، اقترحت لجنة سيدل فى عام ١٩٨٤ نظام التجمع، بحيث يحتفظ البتائجون بمجموعة صغيرة متناوية من مخبرى الصحف تكون مستعدة للاستدعاء بعد لحظة من إخطارهم (وكان من المتوقع أن يحملوا أجهزة تطلق إشارات الكترونية فى واشنطن، وأن تكون منظماتهم الخبرية على اتصال بهم، أو ترسل بدائل عنهم إن كانوا مسافرين). وكان على البتائجون أن ينبه التجمع عن أية عملية وشيكة، ثم يأخذهم مع أول دفعة. وفى حين أن القادة المحليين كانوا سيتولون السيطرة على تحركات المخبرين الصحفيين على الأرض، وإدارة مرافق إرسال النسخ، والأفلام وشرائط الفيديو، فإن التأكيد أن يكون ذلك على تغطية مفتوحة. وفى مقابل الحرية الكاملة للالتقارب، وعدت الصحافة بالسرية التامة، أو على الأقل كانت تلك هى الفكرة.

### نظام التجمع فى المعركة: بنما

لم يقبل واينبرجر التوصيات وأمر بتنفيذها فحسب، بل إنه اعترف بأن الإدارة كانت عنيفة فى جرينادا. وقد منح النظام الجديد اختباراً، إذا جاز القول، فى عملية الخليج العربى عام ١٩٨٧، وكان يبدو أن تجارب عديدة قد نجحت، ولكن أول تجربة جادة كانت فى غزو بنما فى عام ١٩٨٩. وقد فشلت فشلاً ذريعاً. لأنه عندما

اقتحمت قوات مشاة البحرية وداوريات «الرينجرز» بنما في ديسمبر ١٩٨٩، لم يذهب معها صحفي واحد لتغطية القتال. وكان البتاجون قد نظم فعلاً تجمعا من أربعة عشر عضواً، ولكنهم وصلوا إلى مسرح الأحداث بعد بدء القتال بأربع ساعات، وعجز التجمع عن إرسال أية برقيات لمدة ست ساعات أخرى. «والأسوأ من ذلك» كما ذكر ستانلى هـ. كلاود فى مجلة «تايم»، «أن تقارير التجمع الأولى لم تلق الضوء على الموقف العسكرى الذى يسوده الارتباك، والذى أدى إلى الاخبار التى تعتبر ضخمة بالكاد بأن جون بوشنل القائم بالأعمال الأمريكى فى بنما كان يشعر بقلق بشأن الضرر الذى يمكن أن يسببه الدكتاتور المخلوع مانويل نوريجيا». وشكا ستيفن كوماو عضو التجمع الصحفى عن وكالة «الأسوشيتد برس» قائلاً: «يبدو أننا قد أخفقنا فى الحصول على القصة».

وأخذ الشعور بالإحباط ينمو بين مخبرى الصحف بينما كان القتال يضى ببطء أطول مما كان متوقعا وكان الجنرال نوريجيا قد راغ أولا من أسره. وقد بدأ الغزو فى الساعة الواحدة من صباح الأربعاء ٢٠ ديسمبر. وبدأ البتاجون، وهو يسعى لإرضاء الصحافة، بالسماح بدخول أعداد قليلة من للخبرين الجدد يوم الخميس وسمح لطائرة نفثة من طراز «جامبو» مستأجرة تحمل ٢٠٠ صحفى بالهبوط فى ساعة مبكرة من يوم الجمعة. ولكن حراس الأمن الأمريكين المسلحين منعوا مخبرى الصحف من مغادرة المنشآت العسكرية الأمريكية بمفردهم حتى يوم السبت.

وكانت بلاغات الحكومة الأمريكية الموجزة تبدو غالباً أنها لا تبالى باهتمامات الصحفيين، كما أن الجولات المصحوبة بمرافقين والتى يديرها العسكريون كانت تأخذ مخبرى الصحف عادة إلى أماكن القتال الذى دار فى اليوم السابق، أو تتعقب ما تزعمه عن أسلوب حياة نوريجيا الغريب. وفى كل من واشنطن وبينما كان المسئولون الأمريكيون ينشرون قصصاً عن نوريجيا تصوره دكتاتورا فاسداً به مس من الجنون. وقد كتب أحد أعضاء التجمع، وهو كيفين ميريدا من صحيفة «دالاس مورنينج نيوز» Dallas Morning News يقول: «لقد ظللنا نوضح لمرافقينا أننا فى حاجة إلى رؤية الجنود فى مناورات القتال، والبوليس الحربي خلال دورياته، والجرحى من الجنود الأمريكين، والبناميين وهم يقعون فى الأسر، وكل ما يحدث

اليوم ولم ينشر أو يصور. ولم يكن المسئولون في القيادة الجنوبية يهتمون بعرض مشاهد على الصحفيين تحول أنظارهم عما يتبرونه نصراً عسكرياً ».

وبإضافة الإهانة إلى جرح المشاعر، فإن مخبري الصحف لم يستطيعوا العثور على طعام كاف، وكانوا في أغلب الأحوال ينتهي بهم الأمر إلى النوم على أرضيات خرسانية أو من المشمع. وكانت قاعدة هوارد للسلاح الجوي، حيث يأوى ٨٥٠ من أعضاء الصحافة، لا تستطيع أن تقدم إلا جهازى تليفون لإرسال القصص الصحفية، وحتى هذين الجهازين كانا يعملان بطريقة سيئة. وقد ساعدت القوات المسلحة فعلاً على تحسين دخول وسائل الإعلام خلال نهاية الأسبوع، ولكن بحلول نهاية الأسبوع، عندما تم إرخاء القيود الشديدة على الصحافة، كان لدى الكثيرين من مخبري الصحف ما يكفيهم وشرعوا في العودة للوطن - ولكنهم خسروا فقط رؤية دخول نورينجا المثير إلى دار القاصد الرسولى البابوى. وقد انتهى أحد المراسلين، وهو والتر روينسون من صحيفة «بوستون جلوب» إلى القول بأن حرية الصحافة التي بعثت من جديد في تغطية أحداث القتال الأمريكى «كانت في أغلبها مضللة».

وقد جمعت القوات المسلحة أيضاً قائمة من الشكاوى في بنما. وكان أكثرها حدة، هو أنه بينما كان يجرى تنشيط التجمع الصحفى في واشنطن، انتهك أحد أعضائه قاعدة جوهرية، وهى: عدم إبلاغ المخبرين الآخرين، وخاصة من الصحف المنافسة. وكما ذكرت مجلة «نيويورك» أن مخبراً من مجلة «تايم» أبلغ مراسل صحيفة يومية، الذى اتصل برؤساء محريره قبل بدء الفوز بساعات. وقد تبين أن الاستعدادات العسكرية الأمريكية كانت من الضخامة إلى حد أنها كانت لديها معلومات سرية عن الاستعدادات البنامية مهما يحدث، بحيث أنه لم يقع أى ضرر بواسطة الصحافة، ولكن تسرب المعلومات الذى ظهر أكد أسوأ مخاوف البتاجون. إذ كيف يتسنى لأى قائد عسكري أن يتق فى سرية أية مهمة فى المستقبل، إذا كان التجمع الصحفى قد أبلغ بها مسبقاً؟ إنه سؤال جيد ليس له أية إجابة جيدة. أما فيما يتعلق بسخرية المخبرين الزائرين بشأن عجزهم عن تغطية القتال، فقد أشارت القوات المسلحة إلى أن عدداً من منظمات الأخبار الرئيسية لديها فعلاً مخبرون أو مجموعة منهم تقيم فى بنما وفى إمكانهم التنقل بحرية. وقال الأدميرال المتقاعد ميتكالف،

قائد جرينادا الذى أثار غضب الصحافة: «لقد كان فى استطاعتهم اكتشاف الامر مسبقاً بأيام. فإذا لم يتمكنوا من استخدام غيائهم، فهذه هى غلطتهم الملعونة».

ترى هل أحدثت القيود على الصحافة فى بنما أى فرق فى تدفق المعلومات إلى الجمهور الأمريكى؟ فيما يتعلق بالخط الرئيسى للقصة، فالرد هو كلا: لقد قيل للجمهور القارئ والمشاهد بوضوح منذ البداية أن الولايات المتحدة تخوض أكبر عملياتها العسكرية منذ فيتنام، وأنها واجهت مقاومة أكثر مما كان متوقفاً، وأن مانويل نوريجيا ظل مطلق السراح، ولكن الولايات المتحدة لمجحت فى طرد الدكتاتور من السلطة. وفى واشنطن، كانت الإدارة متفتحة بشكل رائع بشأن العمليات - أكثر مما فعلت إدارة ريجان بكثير خلال أغلب مهامها العسكرية- بينما قام الرئيس بوش بإلقاء سلسلة من التصريحات العامة، وأجاب كبار مساعديه فى البيت الأبيض والبتاجون على أسئلة عديدة من الصحافة.

وحتى على الرغم من ذلك، كانت الصحافة عاجزة عن تغطية العناصر الحاسمة للقصة. فلم يكن لديها صورة واضحة عن مدى جودة أداء القوات الأمريكية فى القتال لأنها نادراً ما كانت على مقربة من القتال. وكانت النتيجة هى أنها اضطرت للاعتماد على مصادر ثانوية، كثير منها كان منحازاً للقوات المسلحة. كما أنها لم تستطع أيضاً تغطية تأثير القتال على المدنيين، حتى أنه بعد توقف القتال بأيام، كانت المعلومات لاتزال جزئية عن عدد القتلى، ومدى الخسائر التى أصابت المنازل، وعمليات المكاتب، ومن هو المستول. لقد قدر بعض المراسلين عدد الذين فقدوا منازلهم بخمسة وعشرين ألفاً، وألقت اللوم على المهاجمين الأمريكين؛ بينما ذكر آخرون أن الأرقام أقل كثيراً، وزعموا أن قوات الدفاع التابعة لبنما كانت تشعل الحرائق، وتنقل القتال بالقوة إلى الأحياء المدنية.

## ٧ حالات فشل الصحافة

إذا كانت التغطية الصحفية لغزو بنما قد جاءت ضعيفة فى مجالات عديدة هامة، فإنه لا يمكن إلقاء كل اللوم عند أقدام إدارة بوش أو القادة العسكريين فى الجبهة. وإذا سلمنا بالنجاح المبلى للغزو، وعجز الصحافة عن تغطية بعض جوانبها

الأكثر فظاعة، فربما لا يكون أمراً مثيراً للدهشة أن التغطية العامة في الأيام الأولى كانت لمصلحة الإدارة بشكل ساحق. فالكونجرس والجمهور اللذين يقفان عادة إلى جانب الرئيس خلال أوقات النزاع الدولي، قد تصافوا في تلك الحالة بحماسة وإجماع. وعلت التبرة الوطنية. غير أن رد الفعل من جانب الصحافة كان شرحه أكثر صعوبة. إذ بدت الصحافة في وجه هذا التأييد الواسع النطاق عارفة عن إثارة مسائل حيوية ولكنها مثيرة للإزعاج. وبعض الصحف التي ربما كان من المتوقع أن تثير الشكوك حول التدخل الأمريكي في نصف الكرة الغربي، مثل «النيويورك تايمز» و«لوس أنجلوس تايمز»، نشرت عروضاً مثيرة في افتتاحياتها. وعقب أحد مراسلي البيت الأبيض بصفة شخصية بعد بضعة أيام، بأن الصحافة شعرت أنها انتقدت الرئيس بوش بشدة بسبب تقاعسه خلال انقلاب أكتوبر الفاشل في بنما ولم يكن هناك خيار الآن إلا الرد بصورة إيجابية. وقد ساعد عداء الجمهور القوي تجاه نورييجا وما يقال عن اتجاره في المخدرات على دفع اتجاه التغطية الصحفية المبكرة.

وكانت أغلب منظمات الأخبار أيضاً قد وضعت غمامة على عيونها خلال الغزو: إذ أن تحديد المصادر جعلها ترسل كبار مراسليها إلى بنما، وانخفقت في نشر مخبريها في بقية أمريكا اللاتينية. وتنتج عن ذلك أنها فقدت تغطية رد الفعل الحاد المرير في هواصم نصف الكرة الغربي. وكان عداء أمريكا اللاتينية قد اعتبر أمراً مسلماً به، وقد وضع في الصفحات الخلفية. وبعد أن استسلم نورييجا فيما بعد فقط، بدأت الصحافة في التركيز فعلاً على التضمينات الدولية الأوسع للغزو. واعترف الرئيس بوش علناً، بأنه ربما أحدث ضرراً دبلوماسياً، وأمر نائب الرئيس كوايل بزيارة زعماء أمريكا اللاتينية - إشارة إلى أنه كان يعنى أخذ الأمر بشكل جاد، ولكن الزيارة قوبلت بانتقادات مختلفة من الصحف، التي صرف أغلبها النظر عن نائب الرئيس. ولما كانت كولومبيا وبيرو وغيرهما قد بدأت تظهر بعض الاعتراض على استخدام القوات الأمريكية للتدخل في مسائل المخدرات، فقد بدأت الصحف تثير الشكوك حول جوانب الغزو. ولكن التخمين التالي كان قد أصبح في ذلك الحين أمراً خارج الموضوع، وكان الجمهور كما يبدو قد قرر أن الغزو كان

انتصاراً أمريكياً لا يشويه شيء وأنه فوق النقد.

## دروس

ربما تكون إدارة ريجان قد حظيت بالغفران تقريباً، لاعتقادها أن غزو بنما كان بمثابة كتاب مدرسي عن كيفية إدارة صراع عسكري. اجعل القتال قصير الابد ومؤثراً؛ واستخدم قوة ساحقة؛ حدد أهدافاً واضحة يمكن الوصول إليها؛ ابعد الصحفيين إلى أن يتوقف القتال ويتوقف تدفق الدماء. جُمع كل ذلك معاً، وكما وصف لي آتواتر، رئيس المجلس القومي الجمهوري، بنما بأنها لا يمكن أن تكون بمثابة إحراز أكبر نجاح سياسي. بل أنها تستطيع أن تعيد انتخاب الرئيس، كما كان بعض الجمهوريين مقتنعون بنتائج أحداث بنما. ومن يهمهم إن كانت الصحافة متدمرة؟ فهم مجرد قطاع صغير، بجانب أنهم مشهورون بتصرفاتهم الغريبة.

غير أنه وفقاً للمعايير العادية للخضوع للمسائلة العامة، فإن معاملة الحكومة للصحافة في بنما - وكذلك ما نشرته الصحافة ذاتها - كان أمراً مخيباً للآمال بشدة. وينبغي أن تعيد الحكومة تنشيط لجنة سيدل لكي توجد طرقاً أفضل لإدارة نظام التجمع: وقد أعرب سيدل نفسه عن الإحباط حيال النتائج في بنما، وقال: «إن كنتم سوف تسمحون لوسائل الإعلام بالدخول، فقد كان عليكم أن تدعوها تفعل شيئاً». وكعرض عام، يبدو أن لجنة سيدل كانت على حق عندما أوصت بذهاب التجمعات الصحفية مع الموجة الأولى. ولكن القوات المسلحة أخفقت في اتباع تلك التوصية في بنما، ورغم الطاقة الضخمة التي تدفقت في التخطيط المسبق، فإنها كانت غير مستعدة للاستجابة إلى الاحتياجات المشروعة للتجمع الصحفي أو مئات المخابرين الذين جاءوا في أعقابهم. وكانت البلاغات الموجزة التي صدرت في واشنطن خطيرة إلى الامام في علاقات الحكومة بالصحافة، ولكنها لم تكن بديلاً للتغطية في مكان الأحداث في بنما. وكانت مسئولية إصلاح نظام التجمع تقع لا على قادة الميدان فحسب، بل وعلى سادتهم السياسيين في واشنطن.

ولنفس السبب، فإن على الصحف أن تستجيب لمعايير أعلى. فإذا انتهك مخبر صحفي قواعد التجمع بتسريب أخبار عن ضربة عسكرية وشيكة، فإنه قد يعرض



أرواحاً عديدة للخطر. ويبدو أن هناك رداً واحداً: وهو أن تفصله منظمة الأخبار التابع لها، وإذا كان هناك انتهاك ثان من تلك المنظمة، فلا بد من حرمانها من التجمعات. وينبغي على الصحافة ذاتها أن تسأل نفسها عما إذا كانت تابعت القصة بتزامة، كما يجب أن تفعل. وهل كانت مؤيدة للغزو بإفراط، لأنها كانت تستقد بإفراط رد الحكومة على انقلاب أكتوبر؟ وهل تشعر ببعض المسؤولية لأنها تحث الرئيس على القتال؟ وهل الكرامة الشديدة لنوريجا هي الدافع للتغطية؟ وهل التأيد الجماهيري الشديد جعلها أكثر مغالاة في التطرف؟ إنها أسئلة ليست سهلة.

ومع أخذ كل شيء في الاعتبار، فإن غزو بنما كان نصراً عسكرياً لا يمكن إنكاره، وانتصاراً للرئيس بوش في الولايات المتحدة، أما بالنسبة للصحافة، فإنه لم تكن هناك أية جوائز بوليتزر في الأفق. والشئ الأكثر أهمية، هو أن السيطرة الحكومية الصارمة على تدفق الأخبار من بنما خلقت مشاعر مجروحة بين الصحافة ومطالبة ملحة بإعادة إصلاح قواعد التغطية للقتال الأمريكي مرة أخرى. ولا يمكن للمرء في أعقاب النصر إلا أن يتساءل عما إذا كان الجمهور الأمريكي قد حصل على حساب كامل ومتوازن عن أكبر تعبئة للقوات الأمريكية منذ فيتنام.



## الكونجرس ووسائل الإعلام: قوى فى الصراع على السياسة الخارجية

روبرت ج. كيرل

ليس من الممكن أن يكتمل أى تحليل عن تأثير وسائل الإعلام الحزبية على السياسة الخارجية، بدون مناقشة الدور الذى تقوم به السلطة الرابعة فى التوسط، وأحياناً فى الإثارة، وغالباً فى استغلال الخلاف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى حكومة الولايات المتحدة. فالديموقراطية الأمريكية ليست نظاماً برلمانياً، بل هى شكل من أشكال الحكم النيابى، قسمت داخله السلطات بين شعب منفصلة ولكنها متساوية من الناحية الرسمية. وكان الحكم القومى للولايات المتحدة قد تم تصميمه للحد من سلطات الحكومة، حتى على حساب فعالية الحكومة. وكما قال جيمس ماديسون فى مجلة «فيدراليست» Federalist رقم ١٠، أن هدف الدستور أولاً هو «تمكين الحكومة من السيطرة على للحكومين، وفى المقام الثانى إلزامها بالسيطرة على نفسها».

ولا تيلد نواحى النقص أو الفضائل فى النظام الأمريكى بصورة أكثر ظهوراً أو حدة منها فى مجال السياسة الخارجية. فالدستور يمنح السلطة التشريعية سلطات

التصديق على المعاهدات، والمصادقة أو (الرفض) على كل التعيينات الرئيسية في السلطة التنفيذية - ويشمل ذلك كل الضباط العسكريين، وكذلك رؤساء الإدارات المدنيين، وربما أكثر أهمية من ذلك التفويض أو اعتماد كل المصروفات. ومن ثم فإن للكونجرس سلطة إدارة - أو إدارة صغيرة كما يقول البعض - السياسة الخارجية، وغالباً ما يفعل ذلك. كما أنه يستطيع - بين أشياء أخرى - أن يمنع تعيينات السلطة التنفيذية الرئيسية، والتحكم في مبالغ المعونة الخارجية، وأن يراجع أو يقتل المعاهدات، ويفرض تغييرات في توزيع القوات، أو حتى مجرد التهديد بأى من هذه الإجراءات، مما يفرض ضياع الفرصة على إدارة ذات جدول أعمال واسع. وكل ذلك يمنح الكونجرس وسائل ضغط ضخمة في الصراع لتوجيه وإدارة السياسة الخارجية. وإذا نظرنا إلى هذه السلطات من ناحية أكثر إيجابية، فإنها تؤكد أيضاً أن يكون للشعب صوت مسموع في صنع السياسة الخارجية، وفي كبح إساءة استخدام السلطة التنفيذية.

وسواء كان الكونجرس سيؤكد وجوده في إدارة السياسة الخارجية أم لا، وإلى أى مدى، وكيف يفعل ذلك، فإن تلك بطبيعة الحال أسئلة منفصلة. والرد على كل هذه الأسئلة قد يتفاوت إلى حد كبير كلما ازداد تأييد الجمهور لسياسات السلطة التنفيذية أو ضعف. وحتى في أواخر الأربعينيات والخمسينيات، أو كما سمى بالعصر الذهبي للسياسة الأمريكية الخارجية، عندما توقفت «السياسة على حافة الماء» وتراجعت الخلافات الحزبية إلى إجماع الرأى بين الحزبين، كان الكونجرس فيما ندر شريكاً طيعاً أو صامتاً. ولنفس السبب، فإن استعداد الكونجرس اليوم لتحمل مسئولية السياسة الخارجية يمكن المبالغة فيه بسهولة. فالكونجرس على الرغم من كل سلطته في أن يناقش، ويعارض، ويرفض، أو يؤخر، ويعترض على السياسة، لا يستطيع إدارة السياسة الخارجية، ومن ثم فإنه يتخلى عن المسئولية الأساسية لمفهوم وتنفيذ سياسة الأمن القومي بوجه عام للسلطة التنفيذية. ومع ذلك فإن تأثير السلطة التشريعية الأمريكية على إدارة السياسة الخارجية إذا قورن بمقاييس مجتمعات ديمقراطية أخرى يعتبر شيئاً غير عادى.

وهذا التأثير للكونجرس باعتباره سلطة مستقلة عن الحكومة، يعمل كموازن

للسلطة التنفيذية في السياسة الخارجية يضع وسائل الإعلام في دوامة علاقة أوسع بين الحكومة والمحكومين. وكما ذكر توماس مان في دراسته عن العلاقة بين الرئيس والكونجرس:

ليس هناك شك كبير في أن تغييرات الرأي العام بشأن السياسة الخارجية كانت هي السبب الجذري لإضعاف مركز الرئيس والصراع الزمن الذي بدأ بين السلطتين التنفيذية والتشريعية الذي بدأ في أواخر الستينيات. علاوة على أن الرأي العام استمر في أن يكون المقرر الرئيسى لمستوى التعاون أو الخلاف بين الرئيس والكونجرس. وعلى أية إدارة تبهر ضد تيار الرأي العام تشجع دوراً أكثر نشاطاً للكونجرس؛ والرئيس الذى ينجح فى تقديم سياسة الإدارة الخارجية والرأي العام فى تطابق أكثر - سواء بتعديل سياسة الإدارة أو إعادة تشكيل الرأي العام - سيكون أكثر نجاحاً فى نشر المعارضة فى الكابيتول هيل<sup>(١)</sup>.

وليست هذه أخباراً جديدة بالنسبة للرؤساء. فمنذ أكثر من مائة عام قال إبراهيم لنكولن: «إن حكومتنا تركز على الرأي العام. وكل من يستطيع أن يغير الرأي العام يستطيع أن يغير الحكومة بالفعل بمثل هذا القدر»<sup>(٢)</sup>. وتقوم وسائل الإعلام اليوم، كما كانت يومئذ، بدور رئيسى فى تشكيل الرأي العام. إذ أن الصحف تؤثر فى الهيئات الحكومية الحساسة بالضرورة للرأي العام بواسطة نشر الأحداث بطرق معينة، أو بالاختيار أو التأكيد على بعض الأحداث دون الأخرى، أو عرض الآراء. وكما يدرك الرؤساء قوة الصحافة، فإن أعضاء الكونجرس يدركونها أيضاً. وحيث أنه كتب على السلطتين التنفيذية والتشريعية بواسطة الدستور أن يكونا منافسين فى ممارسة سلطة الحكم، فإنهما يتنافسان على الفور باهتمام وسائل الإعلام. وحتى عندما يسعى كلاهما لاستخدام وسائل الإعلام لتوصيل رسائلهما إلى الشعب، فإن كل منهما مطالب بواسطة محكمة الرأي العام أن يرد على الآخر بشكل مباشر

ومن خلال وسائل الإعلام. والحوارات المتعددة التي تنتج عن مثل هذا التفاعل تتحدد إلى حد كبير بالفروق العميقة التي تفصل السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي تسهم بدورها في ضغوط وتوترات بين الشعبين الحكوميتين.

## اللامركزية إزاء النظام الهرمي

أحد المصادر الأساسية للاختلافات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وعلاقتها بالصحافة ينبثق من الطريقة التي ينظم بها الاختصاص بين السلطتين. فالسلطة التنفيذية منظممة بطريقة هرمية التسلسل. فالرئيس هو القائد الأعلى. وفي مجال الأمن القومي، فإن للرئيس رغم تقييده بضوابط دستورية، له سلطة استثنائية. سلطة على الأقل على قضايا شديدة الوضوح، تندفق تلقائياً من البيت الأبيض إلى أعضاء الوزارة المدنيين، ثم إلى إلى أدنى من ذلك من خلال الوكالات التنفيذية. ويتمتع الرئيس بقدرة لا مناس لها على تجاهل أى مسئول أو وكالة، أو توحيد السلطة التنفيذية إذا شاء أن يفعل ذلك. وأعضاء مجلس الوزراء ( وخاصة وزير الخارجية والدفاع ) في إمكانهم إذا شاءوا أن يرفضوا إرادتهم بقدر كبير ( أو على الأقل يتجاهلون ) على المعارضة داخل الجهاز البيروقراطي. غير أنه، وخاصة حول القضايا الصعبة والتي تثير الانقسام، عندما تكون هناك آراء مختلفة بين الوكالات التنفيذية، فإن الرئيس وحده هو الذى يضع القرار، ولديه القدرة على جعله ثابتاً. وقد لاحظ جون إرليكمان، كبير مساعدي ريتشارد نيكسون على سبيل المثال أنه: « عندما يقول الرئيس ( إقفزوا ) فإنهم يسألون فقط: إلى أى ارتفاع؟ »

ولايعنى ذلك القول بأن السلطة التنفيذية تعمل كآلة موحدة تماماً. وكما يشهد أى ممارس لسياسات السلطة التنفيذية، فإن هناك طرقاً عديدة للتصرف فى الأوامر من القمة. وقدرة الجهاز البيروقراطي أو الأسلحة العسكرية على أن تباطأ فى الحركة هى قدرة خرافية. فالتحريف، والتأخير، والتعويق، جزء من سياسات السلطة التنفيذية، بقدر ما هى فى سياسات الكونغرس. وتستطيع السياسات بين وداخل الوكالات أن تستنفد الحياة العملية لمستوى السلطة التنفيذية. وإى صانع سياسة أو سياسى من المعينين يتجاهل مصالح الجهاز البيروقراطي، يحتمل أن يجد القرارات غير المحبوبة

موضع تجاهل أو تعطى مرتبة ثانوية أو تخرب.

غير أنه حتى على الرغم من سلطة الجهاز البيروقراطي لدفع جدول أعماله الخاص وتبدير اتجاهه الخاص، فإن المعلومات، كقاعدة عامة في السياسة الخارجية، تتدفق إلى أعلى وأسفل على خط من القيادة. فهناك رئيس واحد للدولة، وما يقوله بشأن المسائل الرئيسية يُنقذ.

وعلى التقيض من ذلك فإن نظام الكونغرس لامركزي إلى حد بعيد. فلدى مجلس النواب ٢٦ لجنة كاملة ومختارة، مع عدد يبلغ مجموعه ١٤٠ لجنة فرعية. وفي مجلس الشيوخ ٢١ لجنة كاملة ومختارة مع ٨٧ لجنة فرعية. وهناك أيضاً أربع لجان مشتركة للنواب والشيوخ. وفي ساحة السياسة الخارجية، هناك على الأقل ثمانى لجان رئيسية للنواب والشيوخ تشكل إلى حد ما سلطة تشريعية أولية. كما أن هناك ١٤ لجنة فرعية بمجلس الشيوخ و ١٨ لجنة فرعية بمجلس النواب تشارك بشكل مباشر في جوانب من الشؤون الخارجية. ونظراً لتخصص هذه اللجان واللجان الفرعية، فإنها نادراً ما تشترك جميعاً في أية قضية واحدة في نفس الوقت. ويتوقف اشتراك أى من اللجان أو اللجان الفرعية على السلطة السياسية، وتعريف القضية.

والنتيجة هي نشر السلطة. وحتى عندما يكون هناك إجماع رأى حول قضية ما، فإنه من المحتمل أن تشمل على الأقل أربعاً، وغالباً أكثر، من اللجان الفرعية. ومن الأمور العادية بالنسبة لقضية ما أن تقع في نطاق اختصاصات متنافسة للجان ولجان فرعية مختلفة. ومن المعتاد أيضاً أن تتنافس هذه المجموعات ويناقض بعضها بعضاً. وهناك بطبيعة الحال ممثلون للإدارة التنظيمية يفرضون قرارات، ويطبقون قدراً من النظام. ولا تنشأ كل اللجان الفرعية بصورة متماثلة، فبعض المشرعين أكثر قوة من الآخرين. كما تستطيع رعاية كل من الهيئتين أن تفرض ضوابط، وعند إجراء الاقتراع على مسألة ما بين أعضاء مجلس الشيوخ أو النواب، فإن المنازعات الداخلية يتجه الأمر إلى حلها بشكل مؤقت على الأقل.

ويزداد هذا الترتيب المعقد للمشاركة في السلطة تعقيداً خلال مائتى عام من تاريخ الكونغرس. وقد اكتسب الكونغرس تدريجياً لغته الخاصة، وقواعد سلوكه الفريدة. ويتوقف توزيع السلطة إلى حد كبير على تفاعل الشخصيات الفردية، ومن

ثم فإنه عرضة لتغيير مستمر. وليس معنى كل هذا القول بأن الكونغرس لا يتوصل إلى قرارات، فطبيعة تركيبه معقدة للغاية، وأنشئت لكي تفعل ذلك فقط. والمسألة هي أنها تدار بطريقة تختلف تماماً عن السلطة التنفيذية.

وبالنسبة لأولئك الذين لم يتدربوا بوسائل الكونغرس، وخاصة أولئك الذين يعملون في القوات المسلحة أو مخابرات السلطة التنفيذية، يعتبرون الكونغرس شيئاً مشوشاً وغريباً. وكانت هناك بالتأكيد أوقات كان رؤساء اللجان فيها يستطيعون تنفيذ إراداتهم المستقلة عن الأغلبية ويفرضون القرار في الكونغرس. وعندما كان نظام الأقدمية يتيح لزعماء الكونغرس الحكم بقبضة من حديد تقريباً، كان يبدو أن قرارات الأمن القومي الرئاسية يمكن تنسيقها بسرعة وهدوء. وكانت المشاورات تجري أحياناً بين عدد صغير من الأفراد، الذين كانوا غالباً يشتركون في نفس الرأي الأصيل أو على الأقل في إطار عام من السلطة التي تكونت خلال عقود عديدة.

وقد أضعفت انتخابات ١٩٧٤ نظام الأقدمية بشدة، وأنهت قدرة أفراد قلائل على العمل والتحدث باسم الكل. وجاء « أطفال ووترجيت » الذين انتخبوا في أعقاب استقالة ريتشارد نيكسون إلى الكونغرس بأعداد تكفي لتغيير إجراءات المؤسسة وأولوياتها تغييراً جذرياً. وكانت نتيجة الإصلاحات التي قدمت في عام ١٩٧٥ وتم إقرارها منذ ذلك الحين، أن القرارات التي كانت تصنع في يوم ما على أساس الأقدمية، أو اتفاق بسيط بين زعماء مجلس النواب والشيوخ، أصبحت معرضة للتصديق عليها أو رفضها باقتراع في لجنة الحزب التنظيمية. وأجبرت الأصوات التي كانت تظل سراً قبل ذلك إلى الخروج للعراء.

وقد تحدى دعاة الإصلاح لا إجراءات كبارهم فحسب، بل وآرائهم عن الأمن القومي والسياسة الخارجية أيضاً. والواقع أن الرغبة في إجراء تغييرات جذرية في السياسة تفرض الإصلاحات الإجرائية. وقد أدى الضغط إلى تشتيت أكثر للسلطة بين تكاثر اللجان الفرعية، وعندما تولى أعضاء جدد مقاعد اللجان الفرعية، أصبحوا قادرين على متابعة جداول أعمالهم الخاصة، وتنمية قواعد سلطتهم الخاصة.

وقد أدت هذه اللامركزية إلى أن يلاحظ مراقبون عديدون، وخاصة النقاد، أن الكونغرس يتصرف في مسائل السياسة الخارجية وكأن لديه ٥٣٥ وزيراً للخارجية. إلا



أن هذا الجزم غير صحيح. فبدلاً من تدخل ٥٣٥ وزيراً للخارجية، من الأصح، الاعتراف بأن هناك عشرين أو نحو ذلك من رؤساء اللجان الذين يعتبرون أنفسهم مساوين لمساعدى وزراء الخارجية. ويصدق هذا بصفة خاصة على اللجان الفرعية ذات الصلة التشريعية على النزاعات الإقليمية التى يثور حولها الجدل.

وتتوقف السلطة الفردية لرئيس اللجنة إلى حد كبير على عدد من العوامل. أولها مستوى الاهتمام وقاعدة المعرفة التى اكتسبها. ولو أنهم أرادوا، لأمكن لهؤلاء الرؤساء الوصول إلى تشكيلة واسعة متنوعة من المعلومات والأفكار من كل أجزاء الحكومة الأمريكية. فلديهم القدرة على زيارة الدول الأجنبية التى يتضمنها عملهم وإجراء تحقيقات شخصية حول كل جوانب أى نزاع. وليس من المعتاد أيضاً بالنسبة لرؤساء اللجان، حتى الجدد منهم، أن يبقوا فترة أطول من نظرائهم فى وزارة الخارجية. وفى السنوات الأخيرة، كان الوقت الذى يقضيه مساعدو الوزراء فى مناصبهم، وخاصة فى مجالات التوتر والجدل، قصيراً لا يتجاوز عامين.

ولم يكن لمثل تلك الأحداث أى تأثير على الطريقة التى تغطى بها وسائل الإعلام المسائل الخارجية. فهى أولاً، تعنى أن مراكز السلطة التنفيذية للكونجرس، كانت تحت سيطرة أفراد على استعداد تام لخوض معركة مع السلطة التنفيذية. ثانياً، وكانت تعنى أن هناك غالباً مجموعات عديدة متنافسة فى الكونجرس، ستكون إحداها مستعدة على الأرجح لتكوين تحالفات مع مخبرى الصحف. وثالثاً، أن مخبرى الصحف الأصغر سناً سوف يجلدون أنفسهم من نفس جيل رعاة الكونجرس الأكثر حداثة وخاصة رؤساء اللجان الفرعية، وأن لديهم فى الغالب إطار مشترك من المراجع، إلى جانب أن الأعضاء الأصغر سناً، وخاصة رؤساء اللجان الفرعية يسعون بنشاط وراء الصحافة، مدركين أنهم فى حاجة إليها لبناء رأى عام من أجل مقترحات نهم معارضة من زملائهم الأقدم والسلطة التنفيذية. ولما كان النواب والشيوخ الأحداث سناً والأكثر مناضلة أكثر تنظيمياً للعمل ممن يكبرونهم سناً، فإنهم يسعون لترك بصماتهم وغمس أعلامهم على الساحة السياسية. فقد أصبحوا على علم تام باستخدامات وسلطات التلفزيون، مدركين أنهم فى حاجة إلى وسائل الإعلام. وقد نتج عن ذلك انتشار مراكز القوى، والمعلومات التى يتحدّثون منها الرئيس، وعلى وسائل الإعلام تغطيتها. وكان من الممكن التنبؤ بأن يتبع ذلك حوافز للوصول إلى

مستويات أكبر، وليست أقل، من الصراع بين سلطتي الحكومة، وقد عزز هذا العلاقة المتناوطة بشكل طبيعي بين وسائل الإعلام والسلطة التنفيذية.

### الانفتاح إزاء السرية

هناك فرق هام آخر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو الافتراض العام الذي يحكم أعمال كل يوم. ففي الكونغرس، يجري بحث كل الأعمال بشكل علني، وتكون عرضة لمناقشات عامة تسم بالقوة والنشاط. وفي الحالات الاستثنائية، تعالج التفاصيل الخاصة بالمخابرات والمسائل العسكرية في الأغلب وراء أبواب مغلقة أو يغلّق عليها في خزائن. والعكس صحيح في السلطة التنفيذية. فالأعمال العادية في البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع، ووكالة المخابرات المركزية وغيرها من وكالات المخابرات تعتبر مسائل سرية. والاستثناء هو العلانية.

وبطبيعة الحال فإن الكونغرس يتعامل فعلاً في أسرار ويحتفظ بها. وصحيح أيضاً أن البيت الأبيض يضع أهمية كبرى على تغطية وسائل الإعلام الإيجابية. غير أن هناك تناقضاً أساسياً في الاتجاه، وخاصة بين وكالات السلطة التنفيذية والكونغرس. وهذا يعني أن الكونغرس منفتح ويمكن الوصول إليه. وكقاعدة فإن جلسات النواب والشيوخ وكل اللجان مفتوحة فعلاً للجمهور والصحافة، إلا إذا أغلقت بواسطة اقتراع عام. ويدعى مخبرو الصحف في السلطة التنفيذية إلى اجتماعات هامة لمجلس الوزراء أو مجلس الأمن القومي فقط لإتاحة «فرص تعد بعناية للتصوير». وفي نواح أخرى تسعى الوكالات التنفيذية إلى قصر حضور المخبرين على الرسالة اليومية، والتركيز على التناوب في جلسات للمعلومات الموزعة أعدت بعناية وتسمى غالباً بواسطة الصحافة «التغذية» ويديرها موظفون تكون مسئوليتهم الوحيدة هي تنظيم العلاقة بالصحافة.

وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ أكثر انفتاحاً على الصحافة من العاملين في السلطة التنفيذية. ويستطيع مخبرو الصحف زيارة أي مكتب في الكونغرس بدون موعد، كما يتجولون في الكابيتول بحرية، والبحث عن مصدر بلا عائق كبير. أما في السلطة التنفيذية فإن دخول مخبري الصحف مقيداً بصرامة.

وهناك فرق آخر، يكمن في استعداد الموظفين للتحدث إلى الصحافة. وفي الكونجرس، فحتى أصغر الموظفين يتحدثون مع المخبّرين بصورة منتظمة « بعيداً عن الأنظار ». في حين أن أكبر العاملين في السلطة التنفيذية يتجنبون مخبري الصحف عادة، إلا إذا أجيّزت المحادثة من مكتب أحد الوزراء. وقد حفزت جهود ريتشارد ثورنبرج المدعى العام في نوفمبر عام ١٩٨٩ على تقييد دخول الصحافة إلى وزارة العدل إلى عقد مقارنات مع وحدة «الساكنين» في عهد الرئيس نيكسون، ولكن هذه لم تكن آخر المظاهر التي لا تحصى لهذا الاتجاه.

والشيء الأكثر أهمية هو هذا الفرق في المواقف نحو وسائل الانفتاح والسرية التي تطبق، بحيث تكون كل المسائل المتعلقة بالسياسة أو أحداث العالم تقريباً عرضة للتعقيب من الجمهور أو المناقشة في الكونجرس، بغض النظر عن تأثيرها على برنامج الرئيس أو خطط رحلاته. ولا يعني ذلك القول بأن في استطاعة الكونجرس أن يراقب أو يسيطر على التغطية اليومية للأخبار بالقدر أو النجاح الذي يحرز البيت الأبيض. وتعد التغطية التلفزيونية حساسة بصفة خاصة للإدارة الرئاسية، الرقابة الدورية، والتوقيت. ولكنها تعني فعلاً أن الكونجرس يمكنه أن يكفل مركز قوة منافس للصحافة لكي تقوم بتغطيته.

ويستطيع توقيت والانفتاح في عمل الكونجرس بين حين وآخر أن يفوز بالانتباه على حساب السلطة التنفيذية، أو استراتيجيتها الصحفية على الأقل. وحول بعض القضايا الشديدة الوضوح - مثل المارك حول مساعدة متهمو نيكاراغوا « الكونترا » على سبيل المثال - كان الكونجرس هو الذي يتحكم في توقيت الممارك، وليست السلطة التنفيذية. ويصدق نفس الشيء على جلسات استماع الكونجرس، التي تكون المناقشات السياسية الحساسة فيها غالباً أخباراً ساخنة، أو على الأقل «أخباراً بلا متاعب». وكل هذا يحدث علناً، بعيداً عن سيطرة الرئيس أو السلطة التنفيذية، ويصنع إسهاماً في تشكيل الأخبار وتأثيرها على السياسة الخارجية.

### مواقف نحو الصحافة: حلفاء إزاء أعداء

يؤدي هذا إلى مستوى ثالث من الملاحظات. فوسائل الإعلام تعتبر غالباً، وإن

لم يكن دائماً، حليفاً في الكونغرس. أما في السلطة التنفيذية، وخاصة بعيداً عن العملية السياسية للبيت الأبيض، فإن الصحافة تعتبر في الأغلب عدواً.

ولا ريب في أن البيت الأبيض يكرس قدراً جوهرياً من الوقت والطاقة لتنظيم العلاقات مع الصحافة. إن فرص نجاح الرئيس لدى الرأي العام تحيا أو تموت على صورة إيجابية في وسائل الإعلام. وقد طور البيت الأبيض في عهد ريجان علاقاته بالصحافة إلى فن جميل رائع. وأصبح الحصول على «دفعة» تأييد يومية وممارسة «رقابة الرسائل» مسائل تشغل البال، بل تستحوذ على الأفكار، خلال أغلب عهد ريجان. وفي حين كان أسلوب إدارة بوش مختلفاً، فإنه لم يكن أقل اهتماماً بتشكيل التغطية. وعلى النقيض من ذلك، فإن مخبري الصحف كثيراً ما يتنافسون على رضا البيت الأبيض من أجل الفور بالوصول إلى المسؤولين الأقوياء، ويظهرون أنهم ناجحون أمام رؤسائهم.

ومع ذلك فإن الرئيس ونائب الرئيس فقط في السلطة التنفيذية هما موظفان متخبان. فهما حيوانات سياسية. وكل شخص آخر، من العاملين في البيت الأبيض إلى الوزراء، وما دون ذلك، موظف معين أو مهني أو بيروقراطي. وكثيرون من كبار الموظفين، وخاصة أولئك الذين في مرتبة الوزراء، يدركون الأهمية والسلطة التي تستمد من العلاقات الودية مع الصحافة. وإن كانت هذه ليست قاعدة عامة. بالإضافة إلى أن المسؤولين من المستوى الأكبر، الذين يدركون ويقدرّون فعلاً قوة الصحافة، يسمعون غالباً إلى الحفاظ على تعريض أنفسهم للصحافة، ويسيطرون بصرامة على وصول غيرهم إليها.

ويكتشف المنشقون السياسيون أن العلاقات المكشوفة مع الصحافة يمكن أن يكون ثمنها فادحاً. وللجهاز البيروقراطي سمعة سيئة عن فرض العقوبات التي تتراوح بين التجاهل، والإبعاد أو الطرد على المنشقين السياسيين الذين يحملون خلافاتهم إلى الصحافة. وسوف يواجه المنشقون بطبيعة الحال هذه المخاطرة غالباً تحت حماية إغفال الأسماء. وتحفل وسائل الإعلام بالمعلومات التي تحصل عليها من «مصادر رسمية». ومع أن الرد المجهود لأية وكالة تنفيذية على ذلك هو السعي إلى معاقبة الأفراد الذين أفشوا معلومات حساسة، إلا أن هذا لن يوقف تسريب الأخبار

أو يتيح إقامة « جدار صخري » كامل حول الدوائر صانعة القرار. وكما ثبت وجود « حنجرة عميقة » خلال أزمة ووترجيت في عهد نيكسون، فإن أية إدارة لا تستطيع أن تسيطر على وسائل الإعلام، حتى عندما يكون بقالها عرصة للخطر. وتشكل موقف السلطة التنفيذية تجاه الصحافة بواسطة هذا المناخ.

وهكذا، يتجنب أغلب مسئولى الأمن القومى - العسكريين، وضباط المخابرات، وخبراء السياسة الخارجية - الصحافة حتى إذا كانوا لا يخافونها. ويعتبر مخبرو الصحف مثيرون للمتاعب أو ما هو أسوأ. وأن اهتمام وسائل الإعلام لا يمكن إلا أن يعقد المسائل أو يؤذى المهنى ولا يساعده. ولا يصبح مخبرو الصحف جزءاً من حياتهم إلا عندما يرتفعون من وسط الصفوف إلى منصب أكبر. وحتى عندئذ، يظل مسئول الأمن القومى الذى يرضى الصحافة هو الاستثناء.

وموقف أعضاء الكونغرس نحو الصحافة هو عكس ذلك تقريباً. فكل المشرعين الـ ٥٣٥ متخبطون بطبيعة الحال - وتتطلب الحملات الانتخابية الناجحة دائماً تقريباً علاقات طيبة مع وسائل الإعلام. وحيث يكون الانتخاب والبقاء فى المنصب هو « اسم اللعبة » فمن المؤكد أن يجرى صقل العلاقات مع وسائل الإعلام بعناية.

ويقدم هنريك سميث فى دراسته عن العملية السياسية الأمريكية لمحة معبرة داخل التركيبة الذهنية للكونغرس، ويلاحظ أن الحملة من أجل منصب ما فى السياسة الحديثة، سواء كانت لإعادة الانتخاب، أو لمنصب أعلى لا تنتهى قط<sup>(١)</sup>. ونعوت سميث الوصفية - «إمكانية الرؤية بأى ثمن» و «مجال النشاط بشرقة الصحافة والتلفزيون» - تلخص الواقع بصورة مصغرة. وفى تحليل آخر يكشف تيموثى كوك كيفية ازدياد أهمية وسائل الإعلام بالنسبة للكونغرس، وقامت بدورها فى صياغة السياسة. ويوضح كوك الأمر ببساطة:

إن استراتيجيات وسائل الإعلام أنشطة هامة، لا من أجل إعادة الانتخاب فحسب، بل ولتحقيق أهداف تتعلق بالسياسة فى واشنطن أيضاً بشكل متزايد. ومن المهم أن تكون وسائل الإعلام موضع ترحيب فى العملية التشريعية<sup>(٢)</sup>.

ويشكل المشرعون تحالفات مع الصحافة، لأنهم يشتركون في مصلحة مشتركة، غالباً ما تكون متنافسة، ضد السلطة التنفيذية. ، وتزداد هذه التحالفات ثنائية خلال أوقات الجدل والتوتر مع الرئيس. وليس من الأمور غير المعتادة أن يعمل الكونجرس والصحافة معاً لكشف ما سوف تفعله السلطة التنفيذية واكتشاف الأخطاء، أو فضح تناقضات متأصلة في السياسات أو تنفيذها. وهما يشتركان في الشهرة السيئة والاهتمام الذي يأتي مع هذا الخلاف. والفهم المشترك للنواب والشيوخ بأنهم مصادر جاهزة لقصاص الأخبار، صحيح بالتأكيد. ويعمل المشرعون بجهد للوصول إلى صحف ونشرات الأخبار في تليفزيونات بلدانهم. وهم ينعمون بالاهتمام الذي يحظون به من رفاقهم بعد الحصول على تغطية من واشنطن.

ومن الشائع أيضاً وجود مخبر صحفي يجمع أو يكشف معلومات غير معروفة لأعضاء الكونجرس، أو تخفيها السلطة التنفيذية عنهم. ويقوم مخبرو الصحف في مجال الشئون الخارجية باستغلال مصادر في السلطة التنفيذية بشكل منظم لا يستطيع الكونجرس الوصول إليها، أو أنها غير راغبة في التحدث علناً بما يناقض السياسة الرسمية للإدارة. كما أن مخبري الصحف يدورون أيضاً بشكل منظم بين واشنطن وأماكن أجنبية ساخنة. ويسفر هذا عن الوصول إلى مصادر ومعلومات قد تكون غير متاحة حتى لوكالات مخابرات السلطة التنفيذية الحصول عليها. فقد سافر للمخبرون فعلاً، على سبيل المثال، واستطاعوا مقابلة زعماء في نيكاراغوا، وليبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، في نفس الوقت الذي كانت الحكومة الأمريكية تبدو عازمة على تدميرهم.

وغالباً ما تنشأ علاقة تكافلية بين وسائل الإعلام وأعضاء الكونجرس. إذ يستطيع الكونجرس أن يهيئ البيئة لأخبار ساخنة كشفتها الصحافة، وذلك بالدعوة لعقد جلسات استماع وتحديد موعد لعمل في المجلس، وغالباً ما تكون استجابة مباشرة لاهتمام ومصلحة الصحافة. ومن المعتاد أيضاً في جلسات الاستماع بالكونجرس أن تكون استجابة حماسية لأخبار منشورة، مثلما تفعل الصحافة بالنشر عن أعمال الكونجرس. وفي مناسبات أخرى يقدم الكونجرس من خلال جلسات استماع أو تصريحات عامة «خطافات الأخبار» الذي يسمح للمخبر بأن يدفع معلومات

جديدة من وراء رؤساء التحرير إلى الجمهور. وفي حين أن هذه التحالفات قد يتم تكوينها في البداية كمسألة مصلحة متبادلة، فإنها غالباً ما تنتج صداقة وطيلة. ويعتبر تبادل المعلومات بين مجموعة متنوعة واسعة من المصادر، جانباً حيوياً من الطريقة التي تجري بها الأعمال في واشنطن.

وهناك عامل آخر يستخدم لتوطيد التحالف بين أعضاء الكونجرس ووسائل الإعلام، وهو الطمأنينة التي يحصل عليها كل منهما من الآخر. حيث يكفل الكونجرس والصحافة لكل منهما الشرعية لتحدى الرئيس الأمريكى. وليس هناك عضو شيوع أو نائب أو مخبر صحفى يقبل تحدى الرئيس بدون خوف كبير. ونادراً ما تكتمل القصة، إذ تضيع عادة أجزاء كبيرة من الصورة. إن للسلطة التنفيذية، والرئيس نفسه سلطات ضخمة لإحراج أو معاقبة الأفراد سياسياً، الذين يكشفون ويتابعون المسائل المثيرة للجدل. وجهود البيت الأبيض لإقناع أحد الناشرين أو رؤساء التحرير بعد إظهار قصة لا يحبها الرئيس هي جزء من العلاقات الصحفية إلى حد كبير. وتمتص تحقيقات الكونجرس بعض الحماية من ذلك، وإن لم تكن كاملة، مما يسمح للمخبر الصحفى أن يواصل تعقبه للمخبر.

وبالمثل، فإن النواب المنتخبين، حتى الأقوياء منهم، يهجمون عادة عن تحدى رئيس يتمتع بشعبية. وحتى عندما تكون لديهم أدلة واضحة على الفساد، فإنهم نادراً ما يقومون بعمل مستقل قبل أن يحصلوا على مساعدة بواسطة أخبار صحفية تستخدم لتحفيز رأى العام. وموضوع بث اللغام فى موانئ نيكاراغوا يقدم مثلاً جيداً على ذلك. إذ على الرغم من أنه كانت هناك بعض معلومات رسمية عن العملية فى الكونجرس، فإن نشرها هو الذى أدى إلى معرفتها على نطاق واسع. وقد تبين أن السناتور بارى جولدوتور (العضو الجمهورى عن أريزونا) وكان يومئذ رئيساً للجنة المخابرات بمجلس الشيوخ، عرفها من الصحافة، وكان رد فعله قوياً. فقد كتب جولدوتور إلى وليم كيسى رئيس وكالة المخابرات المركزية فى ذلك الحين يقول: «أننى استشيط غضباً». وكانت نتيجة نشر الأخبار معارضة قوية من مجلس الشيوخ الذى يسيطر عليه الجمهوريون والتي أدت إلى إنهاء المشروع. ولكن المسألة الأساسية هي أن السناتور لم يتصرف إلا بعد نشر أنباء أنشطة الإدارة فى الصفحة الأولى.

## تقارير وسائل الإعلام إزاء المخابرات الرسمية

تعتبر المعلومات في تفاعل العلاقات بين الكونجرس، والسلطة التنفيذية ووسائل الإعلام هي العملة المتداولة للسلطة. فالسيطرة على المعلومات، التي تسميها الحكومة مخابرات، أمر حيوي في السيطرة على المبادرة في السياسة الخارجية. وقد أدى الإتاحة للتزايد للتكنولوجيا للحصول على المعلومات ونشرها، وهو ما تسميه وسائل الإعلام بالأخبار، إلى ضعف قدرة السلطة التنفيذية إلى احتكار المعلومات. وقد غير هذا بالتالي توازن السلطة بين الرئيس والكونجرس على مسائل السياسة الخارجية.

إن جمع وتحليل ونشر الأنباء بواسطة الحكومة الأمريكية مسئولية السلطة التنفيذية. وهذا يشمل تحليل المعلومات عن أحداث الخارج، وأيضاً المعلومات التي تجمع سراً. أما كيف يستخدم هذا الدور، ومن الذي يتلقى هذه المعلومات، فإنها مسألة حاسمة في تقرير من الذي يضع ويشارك في قرارات السياسة الخارجية. وفي التاريخ غير القريب، كان في استطاعة السلطة التنفيذية أن تجمع وتحلل المعلومات لنفسها إلى حد كبير. وتستثمر الحكومة الأمريكية مبالغ ضخمة من الأموال للاحتفاظ بشبكة واسعة من المنصات لجمع المعلومات. وفي الأيام التي كانت فيها الحكومات الكبرى تتمتع فيها باحتكار مواقع عبر البحار، والقدرة على نقل المعلومات بسرعة، كان لديها أيضاً احتكار طبيعي للقرارات والأعمال. وفي الولايات المتحدة، كان الرئيس هو الذي يستطيع أن يقرر ماذا يشارك فيه الكونجرس، ومتى يفعل ذلك. وكان رئيس السلطة التنفيذية هو الذي يقرر متى ومن الذي يحصل على الاستشارات التشريعية. وكان من الممكن توقع المشكلات، بل والأزمات وأيضاً التحكم فيها. وخلال أزمة الصواريخ الكوبية، على سبيل المثال، استطاع الرئيس جون ف. كينيدي استيعاب المعلومات، وأن ينهمك في مناقشات خاصة لمدة أسبوع كامل تقريباً قبل أن يطرح الأزمة على المستوى العام.

وقد قلت السيطرة الرئاسية اليوم على المخابرات بصورة شديدة. وغير وصول وسائل الإعلام إلى التكنولوجيا التي كانت ميداناً خاصاً للحكومات، طبيعة من الذي يعرف ماذا، ومتى، وبذلك تغيرت أطراف مناقشة السياسة. كما أن استخدام اتصالات الأقمار الصناعية يسمح لوسائل الإعلام بإرسال المعلومات عن أحداث تتدلع



فى نفس الوقت الذى تقع فيه، أو بعد ذلك بوقت قصير. وكان الحصول على أخبار فى وقتها الحقيقى عن أية أزمة يأتى من منافذ مثل «شبكة تيرنر لإذاعة أخبار الكابلات»، وأخبار «العناوين الرئيسية» يعنى أن فى استطاعة الكونجرس والجمهور معرفة الأحداث فى نفس الوقت الذى يعرفها فيه الرئيس. ومن المعروف على نطاق واسع أن مراكز مراقبة الأزمات فى الحكومة الأمريكية لديها الآن أجهزة تليفزيونية مضبوطة على شبكة سى. إن. إن أو «أخبار العناوين الرئيسية» فى كل الأوقات.

وتستطيع وسائل الإعلام الآن أن تجارى - وغالباً ما تتوقع نشر أخبار مصنفة بواسطة وزارة الخارجية ووكالات المخابرات. وقد شكلت تغطية محاولة الانقلاب فى بنما عام ١٩٨٩، ومظاهرات الطلبة فى الصين الرأى العام فوراً. كما أن إمكان الحصول بتوسع على تكنولوجيا الحاسبات الآلية يوسع أيضاً إمكانية الحصول على الأخبار. ويستطيع الصحفيون وأعضاء الكونجرس الآن الجلوس أمام مكاتبهم والحصول على المعلومات من عدد من قواعد بيانات الحاسب الإلكتروني، تسمح لهم بمنافسة مخابرات السلطة التنفيذية. وتشارك كل مكاتب الكونجرس فعلاً فى خدمات وكالة الأسوشيتد برس، مما يسمح للأعضاء والعاملين من متابعة أخبار الأحداث بدون انتظار نشرات أخبار المساء التليفزيونية أو صحف اليوم التالى.

وكان لهذا التغيير فى سرعة ونوعية توزيع المعلومات أثره فى التعجيل بتأثير الأحداث العالمية. وكان لدى الرئيس عادة الوقت الكافى، أياماً بل وحتى أسابيع، لكى يتأمل الأحداث والرجوع إلى المستشارين ذوى الخبرة قبل الرد أو العمل. وليس أمراً غير عادى أن تسمع رؤساء محطات وكالة المخابرات المركزية السابقين وهم يتذكرون بحنين الأيام التى كانت فيها وكالات المخابرات وحدها تستطيع الوصول إلى الأعمار الصناعية. وقد ولت تلك الأيام بطبيعة الحال منذ وقت بعيد. ويستطيع عضو الكونجرس، خلال أى أزمة حالياً، وهو فى مكتبه أن يلم بنفس القدر من المعلومات المتاحة للرئيس.

وقد أعادت التكنولوجيا تعريف ما كان يعتبر سراً. فالأخبار التى تنشر فى جزء من العالم تنتقل الآن حول العالم على الفور. إن خبر مقايضة الحكومة الأمريكية الأسلحة مع إيران مقابل الرهائن فى لبنان، على سبيل المثال، لم تنشر

أولاً في «الواشنطن بوست» أو «النيويورك تايمز»، بل بواسطة صحيفة لبنانية مغمورة. وتسمح تكنولوجيا الاتصالات لشبكات التلفزيون، بل والمحطات المحلية أن تكون في مكان الحادث بواسطة أطباق الأقمار الصناعية في وقت وقوع الأحداث. ويسمى المنتجون لإذاعة الآراء وتعليقات الأخصائيين من الأكاديميين الذين قد يكونون في مثل براعة من تستخدمهم الحكومة ذاتها، مما يهيئ للكولجرس والشعب الأمريكي بديلاً كفناً لرأى السلطة التنفيذية.

### حكومة حرة وسياسة فعالة

أدرك الآباء المؤسسون لأمريكا أن الصحافة الحرة، وغير المقيدة أمراً ضرورياً لإبقاء المؤسسات الديمقراطية حية تؤدي وظيفتها. وكان التزامهم بحرية الصحافة يعكس إيمانهم العميق بحكمة الشعب الأساسية، وكذلك الحكم بأنه من أجل ممارسة هذه الحكمة، فإن الشعب يحتاج إلى الاطلاع على أعمال حكومتهم. وقال توماس جيفرسون: «إن حريتنا تتوقف على حرية الصحافة التي لا يمكن تقييدها بدون أن تضع».

والعلاقة بين الحكومة والصحافة حافلة بالتوتر والتعقيد. هكذا كانت، وهكذا ستكون دائماً. ودور وسائل الإعلام في صنع السياسة الخارجية يتشابك مع أدوار السلطين التنفيذية والتشريعية. وكل منها يحتاج إلى الآخر وعمقته في وقت واحد. وكل منها يقيم تحالفات باستمرار، ويخوض «حرباً» ضد الآخر. وتعمل الفروق الهيكلية والتنظيمية بين سلطات الحكومة ووسائل الإعلام إلى أن تشكل علاقاتها المتبادلة، وتزيد من تفاقم الخلافات السياسية: ولا مهرب من هذا المأزق. غير أنه ليس من الواضح تماماً أن حل هذه الخصومات سيكون من أجل أفضل مصلحة للدولة. إذ أنها مهما قد تبدو مثيرة للسخط، فإن هذا التنافس على «اليقظة الخارجية» التي طالب بها جيفرسون هي «ثمن الحرية».

### ملاحظات

1. Tom Mann "Making Foreign Policy: President and Congress," in *A Question of Balance: The President, the Congress and Foreign Policy* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1990), 11.

2. Speech at Chicago, Illinois, December 10, 1856.

3. *The Power Game* (New York: Random House, 1988), 118-159.

4. Timothy Cook, *Making Laws and Making News* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1989), 12.



## الجزء ٢



من يقول ماذا ؟



## مسربو الأخبار، الإرهابيون ، صانعو

### السياسة والصحافة

جون ب. والاتش

كيف ينبغي أن توازن الصحافة مصالح الدولة ضد واجبها الخاص في مجتمع مفتوح لكي تنشر ما تعرفه؟ ومسئولية مَنْ تقرير أى الأخبار تنشر، وكيف يجب تناول هذه الأخبار؟ وإذا حدث ذلك، فمتى يكون على الصحافة الالتزام بكتمان المعلومات التي حصلت عليها من خلال قنوات رسمية أو غير رسمية؟ إن الأجابة على هذه التساؤلات تبدأ بالتفرقة بين المعلومات التي تقدمها الحكومة ذاتها، والأحداث والمعلومات التي يكون لها تأثير على سياسات الحكومة ومصالحها. وفكرة هذا البحث، هي أن المصلحة الوطنية تُخدم بصورة أفضل عندما تعنى كل من الحكومة والصحافة بأداء أدوارهما ومسئولياتهما المحددة تقليدياً: فالحكومة تتجاوز حدودها المشروعة بالسعى لفرض قواعد سلوك على الصحافة لاحتواء إساءة استخدامها للمعلومات؛ وبالتلّ نفشل الصحافة في القيام بوظيفتها الصحيحة بمجرد أن تبدأ في الشعور بالقلق حول تأثير نشرها على السياسة.

## تسريب المعلومات: مشكلة حكومية

إن حالات تسريب المعلومات ليست ظاهرة جديدة. فمئذ مائى عام وجه الجنرال جورج واشنطن رجاءً إلى الوفود فى المؤتمر الدستورى بأن «يكونوا أكثر حرصاً، حتى لا تصل تعاملاتنا إلى الصحف، وتزعج رباطة جأش الجماهير». ومنذ مائة عام قام أبراهام لنكولن بتسريب خطابه عن «حالة الاتحاد» إلى صحيفة «نيويورك هيرالد» فى يناير ١٨٦٢، والتي كان يعتبرها صحيفة متعاطفة معه. كما أنه أمر بإغلاق نظام البرقيات حتى لا يستطيع مراسل صحيفة «نيويورك وورد» المنافس إخطار رؤساء تحرير لإعادة كتابة قصة صحيفة «الهيرالد».

وقد حاول مخبرو الصحف دائماً التقرب من مصادرهم حتى يسريوا لهم، لا لأنفسهم، بعض الأخبار. وبهذا المعنى، فإن النظام الحلفى (ويعتضاه يقوم مسئول عام بتقديم بيانات موجزة للصحف بشرط إغفال الاسم - «بعيداً عن الأنظار») يخدم مصلحة المخبر الصحفى بقدر ما يخدم المسئول عن تسريب الأخبار. ورغم أنه غالباً ما يكون أمراً بديهاً على الأرجح، فإنه ينبغي ملاحظة أن المسئول نادراً ما يقوم بإفشاء الأخبار بوعى وهو يعلم أنها ضارة بسياسة معينة أو أحد صانعى السياسة. وفى عاصمة تزدهم بعدد من الصحفيين بقدر ما بها من مصادر تقريباً، فإنه من البديهي أن يكون مخبرو الصحف فى حاجة إلى إقامة روابط مع جماعة الموظفين والعكس بالعكس. وفى حين أنه ليس هناك أى شك فى أن النظام الحلفى يساء استخدامه، وأن هناك معلومات أكثر كثيراً يجب أن يسمح بنشرها، فإن إلغاء النظام الحلفى لن يساعد على الأرجح على ضمان تدفق أكثر حرية للمعلومات.

وتوجد فعلاً بعض الضمانات والضوابط الراسخة. وعندما يكون مخبرو الصحف قريبين للغاية من مصادرهم، فإنهم يخاطرون باللوم من زملائهم. وبالتالي فإن مصداقيتهم يمكن أن يصبىها ضرر. وقد جرب جورج ويل فجوة المصداقية بصورة مؤقتة، على سبيل المثال، عندما ساعد فى إعداد رونالد ريجان لمناظراته ضد والتر مونديل فى حملة انتخابات الرئاسة. ولكن حتى هذه ليست ظاهرة جديدة. فقد اختفى الرئيس فرانكلين روزفلت تماماً عن الأنظار من ١٨ سبتمبر إلى أول أكتوبر ١٩٤٢ وسافر ٨٧٥٤ ميلاً عبر ٢٤ ولاية دون أن تكتب كلمة واحدة عن رحلته إلى



أن عاد إلى البيت الأبيض. وكانت الرحلة قد تمت خلال زمن الحرب، بهدف رفع الروح المعنوية لاستخدام مصانع الدفاع والأمريكيين بوجه عام، ولم يكن من الممكن أن تحدث بدون التعاون مع وكالات الأنباء الثلاثة. كما وعد كل مخبر صحفي أخيراً للسفر مع الرئيس بإطاعة الخطر لمدة أسبوعين، رغم أنهم كتبوا قصصاً تحمل تواريخها من كل مدينة عن الجولة المتعددة المحطات. وكان أحد مخبري الصحف يعرض نسخته يومياً على الرئيس روزفلت، حتى يمكن للرئيس أن يكتب تعليقاته على هوامشها بالقلم الرصاص.

وعلى الرغم من أن مثل هذه الرحلة من الواضح أنه لا يمكن تصورها اليوم، فإن استجابة السلك الصحفي لموقف مماثل سيكون على الأرجح نفس موقفه مع روزفلت. وعندما عاد المخبرون الثلاثة مع روزفلت، أُنقذ كلاً من الرئيس والمخبرون بعنف في مجلتي «تايم» و«نيوزويك» واتهما بالتآمر على استبعاد بقية وسائل الإعلام من تحقيق إخبائ مشروع.

## الحكومة والصحافة

هناك ثلاث نقاط عامة جديرة بالذكر حول حالات تسريب المعلومات، ودور وسائل الإعلام في المجتمع الأمريكي، وهي: أولاً، إن قلراً كبيراً من المعلومات السرية للغاية يتم تسريبها عمداً بواسطة الحكومة في محاولتها للتحكم في الأخبار بدلاً من إفشائها بواسطة المخبرين على أساس يدعي أنه غير مرخص به. مثل هذه التبريرات «المرخص بها» لها كثير من التأثير على الأمن القومي مثل تلك التبريرات التي يزعمون أنها غير مرخص بها. والواقع أنه في إمكان المرء أن يجادل ببعض التبرير بأن طبيعة التسريب - سواء كان مرخصاً به أم لا - أقل أهمية من الاستغلال السياسي الذي يحدث بالمعلومات. إن مهمة المخبر الصحفي هي أن يكتشف ما إذا كان الاستخدام المختار للمعلومات تم تسريبها بواسطة مسئولين كبار تخدم المصلحة القومية أو مصلحة سياسية للبهض. وما لم يستطع أى مسئول أن يقدم أدلة مقنعة على أن نشر المادة سوف يضر بالمصلحة القومية، فإن للمخبر كل الحق (ومن الممكن أن يقال التزام) بنشر القصة. ورغم أنه لم يحصل أى مخبر صحفي على القصة في

ذلك الحين، فإن استخدام روبرت جيتس لمعلومات المخابرات لدعم قضية مبيعات الأسلحة لإيران يعتبر مثالا للتوضيح. فهل قدم جيتس هذه المعلومات إلى البيت الأبيض للتأكد من إعادة نظر غير منحازة، أو لتقوية يد أولئك الذين أرادوا أن يضعوا السياسة؟ ولقد توصلت لجنة تاور إلى الاستنتاج الأخير.

وثمة مثال آخر للاستخدام المتقن لمعلومات تم تسريبها، وهو تسريب لأخبار أن الشاحنات السوفيتية كانت في طريقها إلى نيكاراغوا حاملة صناديق لا تحمل أية علامات، يفترض أنها تحوى قاذفات سوفيتية مقاتلة من طراز «ميج»، وذلك حدث «في ليلة انتصار ريجان الساحق بإعادة انتخابه». واعتمادا على الثقة بتأكيد الإدارة بأنها لا تعرف محتويات الصناديق، فإن تسريب هذه الأخبار خلق جوا من رعب الحرب داخل نيكاراغوا، وخدم هدف الإدارة الواضح بإرسال إشارة في الوقت المناسب للسوفيت بأن الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة لتخليص نصف الكرة الغربي من مثل هذا التهديد العدواني إذا تجسّد بالفعل. ويبدو أن الرئيس لم يتردد في رفع السرية عن المعلومات البالغة السرية، لكي يدعم الاتهامات الموجهة لنيكاراغوا بتخريب جارتها السلفادور، أو أن جبهة الساندينستا تتلقى آلاف الأطنان من الأسلحة الهجومية من الكتلة السوفيتية.

وهناك أمثلة أكثر حداثة، تشمل المذكرة التي قدمها جون بويندكستر مستشار الأمن القومي مقترحاً شن حملة «معلومات مشوهة» ضد الزعيم الليبي معمر القذافي. واقترح ريتشارد هالوران أنني يمكن أن أكون واحداً من يؤدون دوراً في الحملة، عندما كتب أن قصتي عن الهجوم الأمريكي الوشيك على ليبيا ربما تم تسريبها عمداً لكي يظل القذافي في حالة اختلال توازن. وكان هذا أمراً لا يمكن تصوره بالنسبة لي، لأن المصدر الأصلي لمعلوماتي لم يكن من مسؤولي الإدارة. بل كان زميلاً في الإذاعة البريطانية في لندن سمع شائعات بأن مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا حظرت استخدام قواعد حلف شمال الأطلسي البريطانية في الهجوم. كما أنه أمراً يصعب تصديقه أيضاً بسبب الخطر الواضح على أرواح الأمريكيين أن يقوم مسؤولو الإدارة عمداً وبموافقة رسمية بتسريب الوقت والتاريخ بالتقريب عن عمل تتمم الإدارة القيام به، والمكان الذي سوف ينطلق منه. ومع ذلك فلم ينكر أحد في البيت الأبيض أو

البتاجون أو وزارة الخارجية هذه القصة، حتى عندما سألت أحد المسؤولين عما إذا كان ذلك سوف يعرض أرواحاً للخطر قد تضيع معه. وعندما سألته بعد الهجوم لماذا لم يحذرنى بعدم كتابة القصة، أجب بأن ذلك كان كفيلاً بمنحى التأييد الذى كنت أسمى للحصول عليه، وهو شيء لم يكن يريد عمله.

والنقطة الثانية بشأن تسريب المعلومات هي أن جمع للمعلومات فى المخابرات علم ناقص فى أفضل الأحوال (ويشهد على ذلك اعتماد الإدارة على تاجر السلاح الإيرانى مانوشير غوربانيفار، رغم تحذير وكالة المخابرات الأمريكية) وقد قدم مخبرو الصحف خدمة كانت الحاجة ماسة إليها، بكبح قدرة الحكومة على التلاعب فى تدفق المعلومات. ولو كانت وسائل الإعلام قد كشفت الدور الرئيسى لغوربانيفار فى تنفيذ الخطة التى أسسها تصويرها وقدمها أوليفر نورث وآخرون، لربما كان من الممكن تجنب كارثة مسألة «إيران - كونترا».

ثالثاً، إن وكالة المخابرات المركزية، ووكالات المخابرات الأخرى لم يكن مقصوداً قط أن تكون هيئات حكومية «فوق غيرها» وتكون مستقلة عن السلطة التشريعية أو فوقها. وقانون الإشراف على المخابرات فى عام ١٩٨٠ قلل عدد اللجان التى يجب أن يقوم الرئيس بإبلاغها عن الأنشطة السرية من ثمانى لجان إلى اثنتين. ومع ذلك، فقد مُنح الكونجرس ولأول مرة الحق القانونى بأن يتم إبلاغه بكل أنشطة المخابرات بصورة كاملة وجارية. وقد تركز الكثير من الاهتمام على فشل الرئيس ريجان فى إبلاغ الكونجرس فى «الوقت المناسب»، كما يتطلب قانون الرقابة على تصدير الأسلحة، عن إمدادات الأسلحة الأمريكية لإيران. ولكن القانون كانت تنقصه الإجراءات الكافية والمحددة للتبليغ. وفى ٢٧ أغسطس ١٩٨٦ - قبل الشحنة الأخيرة من الأسلحة الأمريكية إلى إيران بستة أسابيع - وُثِّق ريجان تشريعاً شاملاً لمكافحة الإرهاب، ينص على أن الولايات المتحدة «لن تُصدّر أى نوع فى قائمة الذخائر إلى أية دولة قرر وزير الخارجية أنها تساعد الإرهاب». وكانت إيران ولا تزال مدرجة فى قائمة تلك الدول. وكان القانون الذى وقعه الرئيس فى ذلك الصيف يتضمن شرطاً أساسياً محدداً للنشر يسمح له بتجنب موانع القانون، وذلك بإعطاء الكونجرس إشعاراً لمدة ثلاثين يوماً. ولم يفل أى جهد على الإطلاق للاعتلال لهذا

الشرط، أو حتى الاعتراف بوجوده.

وقد وجه قانون الإشراف لعام ١٩٨٠ وكالة المخابرات أيضاً «لكي تقدم أية معلومات» تطلبها لجان المخابرات في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب. وكانت كل السياسات والأنشطة خلال السنوات السبع السابقة - وخاصة تلقيم وكالة المخابرات المركزية لموانئ نيكاراغوا، وقصف ليبيا، والمؤامرة المزعومة لاغتيال القذافي، ومبيعات الأسلحة السرية لإيران وتحويل الأرباح الناتجة منها إلى جبهة الكونترا - تبدو أنها تشير إلى اتجاه آخر. وبدأ وكان وكالة المخابرات المركزية لديها تفويض بتجنب إفشاء الأسرار للجان المناسبة. وكانت نتيجة ذلك أنه كان لوسائل الإعلام دور حاسم، وكان دورها حاسماً فعلاً لأنه لا يمكن لأي فرد السماح لوكالة المخابرات المركزية بتجاهل متطلباتها القانونية وغيرها لإبلاغ الممثلين المعيّنين من الشعب الأمريكي بأنشطتها على نحو وافٍ. ولا يعنى هذا الإشارة إلى إجراء استثناء عام عن كل عملية سرية. ولكن فشل الوكالة في التشاور مع اللجان المناسبة، والأسوأ من ذلك، إن صدور أمر رئاسي لوكالة المخابرات المركزية بعدم التشاور مع اللجان (كما حدث في قرار بيع الأسلحة لإيران) راد من تعقيد المشكلة. إذ أنه يسمح للرئيس بإدارة السياسة بلا تفويض أو حتى موافقة غير مباشرة من الشعب الأمريكي. والصحافة هي الحارس ضد سوء استخدام سلطة وكالة المخابرات المركزية والسلطة التنفيذية.

ومن المهم أن نستعرض خلفية مقال كتبت، مستخدماً معلومات مسربة تتعلق بخطة وكالة المخابرات المركزية لبث الألفام في موانئ نيكاراغوا. وما يذكر أن ولیم كيسي مدير وكالة المخابرات المركزية لم يبلغ لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ إلا بعد أن تم تلقيم الموانئ بشهرين ونصف شهر. فقد جاء هذا الإبلاغ في ٨ مارس ١٩٨٤ - بعد حوالي تسعة شهور من اتخاذ القرار المبدئي بذلك. وكان كيسي وهو يشير إلى وضع «الغام مغناطيسية» في كورنتو، وإيل بلاف، ويورتو ساندينو، يتحدث بإيجاز استغرق ستة ثوان خلال شهادة استمرت ساعتين. ولعله كان يرى أنه لا حاجة به حتى للإشارة إلى العمل السري، لولا حقيقة أن سفيثي صيد غرقنا بعد اصطدامهما بالآلفام في ٢٥ فبراير ١٩٨٤، وأن كراكة هولندية اصطدمت بلغم في

أول مارس . وكان راديو ماناجوا قد أعلن عن وجود هذه الألفام منذ ٣ يناير ١٩٨٤ ، ولكن هذه «الزاعم» لم تنشر فى الصمفح الأمريكفة إلا بصورة ضئفلة . وقد نشرت أنا قصتى عن خطط وكالة للمخابرات المركفة فى الصمفحات الأولى من أظلب صمفح هفرست يوم ١٧ فوففو ١٩٨٣ . وعلمت ففما بعد أن هذه الساسة كانت قد تمت الموافقة عليها قبل ذلك بشهر فقط . ومع ذلك فلم فكشف عن مدى تورط وكالة للمخابرات المركفة فى بث الألفام إلا بعد رسالة السناتور فولدوتر الشهففة إلى كفسى فى أوائل إبرفل عام ١٩٨٤ ، التى قال ففها «إنى استشفط غضباً» . وتوالى فكشف الأحداث بعد ذلك مما أدى فى النهاية إلى قطع الاعتمادات العسكرية لجهة الكونترف فى فونفوف ، وأصمفح القرار سارى للمفعول فى أكتوبر .

ففر أنه قبل ذلك بعام تقرئاً ، كانت قصتى قد أعلنت أن وكالة للمخابرات المركفة كانت قد حصلت على خرافط ملاحفة لأعماق وقنوات الموائى لبث الألفام ففها . ولم فكن مصدر القصة أحد المسئوفن الساخطفن على القرار ، أو مسئول تعمذ تسرفب شىء من أجل إحراج صانع آخر للساسة . بل إن المصدر كان على العكس من ذلك ، سفير أمريكى فى إحدى دول أمريكا الوسطى ، أزعجه أن عضواً دفموقراطياً ففبرالياً فى الكونفجرس كان قد اكتشف الحفطة ، وقفل أنه فهدد بالافتراء ضد مساعدات الأسلحة إلى السلفادور إذا لم فتم التخلى عن خطة تلففم الموائى . وبعبارة أخرى فإن تسرب النباء لم فكن متزعماً من مسئول ناظم ففر مخلص . وقد تم تلففمه لى شفوفاً تقرئاً بواسطة شخص اعتقد أنه فعزز الساسة . وقد أراد بطففة الحلال أن فكتب عن مدى بشاعة عضو الكونفجرس بالذات فى تهففده لكفسى . إذ كانت القصة فى نظره هى عدم ولاء العضو الدفموقراطى عن ولاية مارفلاند . وقد ظهر هذا فى روائى ، ولكنه لم فكن فى مقدمتها .

## وسائل الإعلام وإرهاب الشرق الأوسط

إن أى لفمفل للور وسائل الإعلام فى أحداث الإرهاب ففج الملاحظة التالية :  
 إن وسائل الإعلام وإن كانت ففر بالغة حد الكمال أو موحدة ، فهى لفسف قوة «شرففة» ففمل الوثائق السرفة علنفة لمجرد بفج الصمفح ، أو رفع مداولتها ، رغم أن

هذا صحيح إلى حد ما بالتأكيد . وخلال العقدين الماضيين ، كانت هناك حالات قليلة للغاية سببت فيها قصة خيرية ضرراً للأمن القومي . والواقع أن معالجة الصحافة الأمريكية لحوادث الإرهاب منذ أزمة الرهائن في إيران عام ١٩٧٩ - ١٩٨١ ، لا يمكن اعتبارها مسئولة عن أى حادث بالذات ، أو عن زيادة عواقب أى حادث . علاوة على أنه في أغلب الحالات ، تصرفت وسائل الإعلام بصورة تتسم بالمسؤولية في وزن مطالب الإرهابيين للدعاية إزاء الحاجة إلى نشر القصة بدقة وعلى نحو ملائم .

وهناك بالتأكيد مجالات يمكن لوسائل الإعلام أن تحسن أدائها فيها . وبصفة إجمالية فإنها لم تقم بوظيفة فعالة للغاية لتفسير التغيير الإسلامي . فقد مال مثلو وسائل الإعلام إلى تجميع العرب والإيرانيين معاً في تقديم صورة عن المذهب الأصولي الإسلامي ، الذي يصف الشيعة غالباً بأن أصحابه رجال مجانين ، لاthem على استعداد للموت في سبيل معتقداتهم . فالفرق الانتحارية التي يقال أنها تدعو إلى الاستشهاد بقيادة شاحنات مليئة بالتفجرات داخل الثكنات البحرية ، أمراً ليس من السهل أن تفهمه وسائل الإعلام . وكنا نميل إلى أن نكون أقل اهتماماً بالدوافع وراء الأعمال من الأعمال ذاتها ، لأن الأخيرة بالغة الشناعة بالنسبة إلى المشاهير الخاصة .

والى وقت قريب جداً ، لم تكن وسائل الإعلام تميز بين الزعماء الدينيين من ناحية ، مثل نبيه برّى زعيم ميليشيات «أمل» ، وبين حسين الحسيني الزعيم الشيعي في البرلمان اللبناني ، إذ أن كليهما يعارضان من حيث المبدأ النموذج الإيراني للأصولية الشيعية ، ومن ناحية أخرى ، فإن محمد فضل الله رجل الدين الشيعي الرئيسي في لبنان هو الذي يدافع عن النموذج الإيراني . وتميل وسائل الإعلام إلى أن تصور الأصولية الإسلامية على أنها حركة موحدة ، وأنها في الأساس ظاهرة دينية وشيعية تتخلل تقسيمات طائفية وعرقية ، تمتد من باكستان ، والسعودية ، ودول الخليج العربي وإلى إيران أيضاً . ولا عجب أن كانت وسائل الإعلام في تغطياتها قد تأثرت بالرأي السائد عن الأصولية الإسلامية بأنها جهاد مقدس يقوده متعصبون ، متحمسون ، لن يقولوا بعد آية الله الخميني . ولعله ينبغي على مثلى وسائل الإعلام أن

يسألوا أنفسهم عما إذا كانت تلك الظاهرة ربما كانت أيضاً حركة اجتماعية، سياسية، واقتصادية نتجت عن فشل النماذج الغربية والسوفيتية الاجتماعية والسياسية والروحية في الوفاء باحتياجات الجماهير الإسلامية .

ولنتجه الآن إلى أكثر الانتقادات شيوعاً لوسائل الإعلام، ومن الممكن تمييز أربعة هامة منها هي : أولاً، أن التلفزيون بطبيعته ذاتها يصعد أزمة رهائن إلى أبعد من أهميتها الفعلية، مما يجعل من الصعب للغاية على أية إدارة أن تملك بسياستها بعدم تقديم أية تنازلات للإرهابيين .

ولا يوجد شك كبير، في عصر الأقمار الصناعية، في أن وزارة الخارجية تواجه عقبات في إدارة الدبلوماسية عن طريق الوسائل التقليدية. إذ أنها تحتاج في الواقع إلى متسقي أخبار مثل تيد كويل وديفيد هارتمان، لمجرد التمشي مع آخر الشروط لضمان إطلاق سراح أحد الرهائن . وقال إد جويس رئيس محطة إذاعة كولومبيا حتى ١٩٨٥، أنه بعد حادث طائرة الخطوط الجوية العالمية رقم ٨٤٧ في يونيو ١٩٨٥، «كان واضحاً أننا يمكننا الحصول على معلومات أكثر من الحكومة الأمريكية». ويذكر جويس: «أن مسئولاً بالخارجية كان رد فعله استكثاراً يشوبه الرعب عندما أبلغته محطة إذاعة كولومبيا أن الحاطقين فصلوا الرهائن ذوى الأسماء اليهودية وأبعدوهم عن باقى الركاب».

ولكن هل هناك أدلة على أن التنظية التلفزيونية قد جعلت أزمة الرهائن تطول حقاً؟ وكما ذكر الصحفي «دون أويردورفر» منذ عدة سنوات، أن التلفزيون أخذ الموافقة بالعمل من إدارة كارتر - وليس من طريق آخر. ووفقاً لما قاله أويردورفر ، فإن مجلس الأمن القومي خصص أكثر من مائة اجتماع لمسألة الرهائن وحدها ، وذلك في الشهور الستة الأولى من الأزمة الإيرانية (١٩٧٩ - ١٩٨١). وكان أكثر من ألف صفحة من البرقيات والمذكرات والتقارير عن الأزمة تعرض يومياً بواسطة هيئة العاملين في مجلس الأمن القومي. وكأمر عملي، فقد كان هذا يعنى أن اهتمام الحكومة تركز كلية تقريباً، في حلبة الأمن القومي، على أزمة الرهائن في إيران. ويتذكر لويد كاتلر رئيس المستشارين القانونيين للرئيس كارتر، أن الرئيس كان يقضى في مشاهدة أجهزة التلفزيون الثلاثة التي كانت تبث إرسالها في وقت واحد

عن آخر أنباء الأزمة في المكتب البضاري، وقتاً أكثر مما كان يقضيه في قراءة برقيات وكالة المخابرات المركزية، التي تمحوى آخر التقييمات بشأن كيفية معالجتها. وقال هودنيج كارتر «إنها كانت تذكرنا كل يوم بهذا العمل الشاق الرهيب، حيث تستطيع دولة صغيرة، أن تفعل كل هذا بنا، بينما لا نستطيع نحن أن نفعل أى شيء بشأن ذلك». ولكننا نتساءل مرة أخرى: هل كانت تغطية التلفزيون مسئولة عن ذلك؟

وليس هناك نزاع كبير اليوم على أن استراتيجية كارتر المسماة «حديقة الزهور» هي التي جعلت الأزمة القصة الخيرية الرئيسية لمدة ٤٤٤ يوماً. وقد اعترف الرئيس السابق بأنه ربما يكون قد أخطأ في الشعور بالحاجة إلى الاستجابة لكل مطلب على اللخاطفين. ولكنه كان يعتقد أيضاً - وهو ما ذكره لزملاء كثيرين - بأن العرض المستمر الذي حصل عليه الرهائن هو الذى حماهم من تحمل التعذيب البدنى ومحاكمتهم كجواسيس. وخلاصة القول، إن الفكرة التي استحوذت على إدارة كارتر ذاتها لحرمان المتحدثين بإسم الإرهابيين من السيطرة على نشرة أخبار المساء، هي التي سمحت في النهاية للأزمة بأن تسيطر على الإدارة.

وحتى مسألة «إيران - كوتر» كان يبدو أن إدارة ريجان قد تعلمت الدروس الصحيحة من الكارثة المفاجئة لإدارة كارتر. ففي خلال عملية اختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية TWA في عام ١٩٨٥، احتفظت الإدارة بمناخ العمل المعتاد. ولم يصدر البيت الأبيض أو وزارة الخارجية أية بلاغات صحفية إضافية موجزة. (خلال أزمة رهائن إيران، كان هناك ثلاثة أو أربعة بيانات موجزة يومياً في الغالب، وكان أغلبها يذاع تليفزيونياً «على الهواء» على مئات الملايين من المنازل الأمريكية، لأن إدارة كارتر كانت تريد هذه التغطية). وقد استقبل الرئيس ريجان أيضاً أحد الرؤساء الأجانب، وسافر إلى كاليفورنيا كما كان مقرراً من قبل. واستطاعت الإدارة أن تحجب القصة، لبعض الوقت، عن الصفحات الأولى، وذلك بالعمل أساساً من وراء الكواليس لإطلاق سراح أربعة أمريكيين كانوا قد بقوا بعد أن تم تحرير الخمسة والثلاثين ركباً الأولين. وفي حادث اختطاف السفينة «أكيلي لارو» مضت الإدارة خطوة أخرى: فقد استخدمت تغطية التلفزيون نقل صورة للجهد الذي قامت به بنجاح.



ولم تجبر التغطية التلفزيونية إدارة ريجان في أى من الأزمات الإرهابية الثلاث الكبرى، وهى .. اختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية، وحادث السفينة أكيلي لاورو، وخطف طائرة بان أمريكان في باكستان - على أن تتخلى الإدارة عن سياسة عدم تقليص تنازلات. وربما كانت قد رادت الضغط إلى حد كبير للوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض، وقد سجل هذا بالتالى إطلاق سراح عدة مئات من الشيعة اللبنانيين المحتجزين في اسرائيل والذي كان مقررًا من قبل. ومع ذلك فإن التغطية التلفزيونية لم تؤد إلى أى انتصار للإرهابيين.

والانتقاد الهام الثانى للصحافة، هو انها أصبحت عاملاً محورياً فى أزمات الإرهاب، بسبب وصولها الفورى إلى المقاتلين، ولأن جو الحياد الذى أعلنته أصبح عرضة للاستغلال بواسطة الإرهابيين.

وعقب حادث طائرة الخطوط الجوية العالمية رقم ٨٤٧ بوقت قصير، صرح جورج شولتز وزير الخارجية أنه اتزعج من أن مخبرى الصحف تجمعوا في مؤتمر صحفى نظمتهم ميليشيات أمل في وجود عدد من رهائن أمريكيين، ثم خرجوا عند انتهاء المؤتمر الصحفى. وتساءل شولتز: أين تنتهى مسئولياتهم كصحفيين، وتبدأ واجباتهم كامريكين؟ وقال متسائلاً: ماذا كان سيحدث لو كان مخبرو الصحف قد أعلنوا أنهم لن ينصرفوا بدون الرهائن؟ الرد هو أن هناك أكثر من احتمال بأن يصبح هناك عدة عشرات آخرين من الرهائن. والواقع أن الحياد النسبى الذى قدمه السلك الصحفى الدولى يساعد على الأرجح على نقل مطالب المختطفين. والأهم من ذلك، أن المدى الذى يمكن أن تساعد به هذه التغطية الإرهابيين فى الحصول على مطالبهم، ربما يساعد أيضاً على ضمان سلامة الرهائن.

وقد كان التلفزيون فى الغالب قوة بناءة. إن أحاديث والتر كروناكايت مع أنور السادات ومناحم بيجين فى وقت واحد خلقت نوعاً من الصداقة الحميمة سهلت بالتاكيد من عملية السلام. ومع وجود كوراذون أكيو وفريدناند ماركوس فى نفس عرض تلفزيونى واحد (حتى إذا كانتا لم يتبادلا الحديث) صنع إسهاماً بناءً مماثلاً. وخلال أزمة طائرة الخطوط الجوية العالمية، قدم التلفزيون نبيه برى باعتباره .. كما جاء فى كلمات توم شيلز الناقد فى «الواشنطن بوست»، «أقرب إلى تاجر سجاد منه

إلى إرهابي»، ولم تكن تلك خطوة سيئة أو خطيرة. فقد أسبغت التغطية بوضوح بعض الشرعية عليه، ولكنها ساعدت أيضاً في تبديد الغضب الذي كان يشعر به أمريكيون كثيرون. وساعدت بالتأكيد على حصر بعض غضب الحافظين. غير أن الأمر الأكثر أهمية هو أن الوصول السريع إلى برّي، وإمكان الوصول إليه، نقل الإحساس الذي كانت هناك حاجة ماسة إليه، بأن هناك جهداً حقيقياً يبذل لحل الأزمة.

والخط من شأن التلفزيون لأن ديفيد هارتمان سأل برّي عما إذا كانت لديه أية رسالة للرئيس ريجان، ثم طلب رداً من ريجان، أشبه بتوجيه اللوم إلى حامل الرسائل لأنه يحمل أخباراً سيئة. فهل كان حل الأزمة سيتم بسرعة أكثر، أو بضياح عدد أقل من الأرواح، لو كان برّي قد حيل بينه وبين وسائل الإعلام؟ من الأرجح أن الرد على ذلك هو كلا.

وهناك انتقاد ثالث لوسائل الإعلام أكثر شيوعاً، وهو أنها تزود الإرهابيين بما يريدونه بالضبط: وهو إتاحة مسرح عالمي لإعلان مطالبهم. وتلك نتيجة فرعية لسوء الحظ، ولا مفر منها للعمل الإرهابي ذاته. والواقع أن السؤال الحقيقي ليس هو ما إذا كان ينبغي إعلان المطالب، بل أنه ما إذا كان ينبغي الاستجابة إلى تلك المطالب.. وكيف؟ وتلك هي مشكلة صناع السياسة. كما أن ذلك يشير إلى سبب جيد، وهو لماذا لا يمكن أن تكون هناك سياسة موحدة لمكافحة الإرهاب. فالمطالب تتغير في كل حالة، ومع كل مجموعة. وقد يكون بعضها جديراً بالاستجابة وخاصة عندما تكون هناك أرواح عديدة في خطر. ولما كانت الحكومة الأمريكية قد تفاوضت مع الحافظين في كل حادث إرهابي حديث تقريباً، فضلاً عن أنه نظراً لأن الحكومة تواصل التفاوض مع مجموعات تحتجز أمريكيين اليوم، ألا يكون من المعقول تبني سياسة عامة مرنة تتطابق مع هذه الحقيقة؟ إن ضياح المصادقية التام تقريباً كان سببه مبادلة إدارة ريجان الرهائن بالأسلحة، وكان من الممكن التخفيف من الأمر إلى حد ما لو لم تكن السياسة الأمريكية من المتصور أن تكون غير مرنة إلى هذا الحد حول قضية التفاوض مع الإرهابيين.

وقد حسنت وسائل الإعلام أدائها عند الرد على مطالب الإرهابيين. ففي

خلال أزمة الرهائن فى إيران، كانت كل الشبكات تقريباً تنافس بعضها البعض لمحاولة الحصول على أحداث من المتطرفين الإيرانيين. حتى أنها فى بعض الأحيان دفعت مقابل للأحداث، أو عرضت على المتطرفين وقتاً ثميناً على الهواء لإلقاء تصريحات دعائية غير منقحة. ويقول فورد رومان Ford Rowan المراسل السابق لشبكة «إن. بى. سى» بوزارة الخارجية، إنه انسحب جزئياً لأن الشبكة لم تسمح له بإذاعة رد للمتحدث باسم وزارة الخارجية على الهواء. ويذكر رومان أنه:

كانت الصفقة قد عرضت للحصول على «الحق» فى حديث مع ضابط الصف ولیم جاليجوس من مشاة البحرية] وهى... عليك أن تقابل الرهينة التى يختارونها بحيث تكون رهينة متقاة. لا تسجيل مسبق للمقابلة... فهم يسيطرون على مفتاح التحويل. وكان مقرراً أن تلعب على الهواء من إيران. وأضافوا قائلين: حسناً... لا يمكن إظهار أى متحدث أمريكى خلال الجزء الأساسى من العرض».

وقد اختفى إلى حد كبير مثل هذا النوع من صحافة الكتابة فى دفاثر. وباستثناء المؤتمر الصحفى الأخير الذى عقد فى دمشق عقب إطلاق سراح رهائن طائرة الخطوط الجوية العالمية، وحديث ديفيد هارتمان على الهواء مع نبيه برى، فإنه لم تقم أية شبكة بنقل أحداث أو مؤتمرات صحفية بدون تسجيلها على شرائط الفيديو وتنقيحها بعدئذ، وذلك منذ أزمة رهائن إيران. وهناك بالتأكيد قضايا أخلاقية صحيحة أثارها مقابلة شبكة «إن. بى. سى» مع محمد أبو عباس، العقل المدبر وراء اختطاف السفينة «أكيلي لاورو». غير أنه لا مفر من استمرار قيام جميع المجموعات، بما فىهم الإرهابيون، من استغلال التلفزيون كميكان دعاية. إن للشبكات مسئولية واضحة فى تحديد طرق استخدام الموجات الهوائية لتلك الأغراض وإعادة صياغة الأحداث وتوفير وقت مناسب لأولئك الذين يمتنعون آراء معارضة، وكذلك أولئك الذين لا يحتلون أنه يجب إذاعة الحديث ذاته. ومع ذلك فإنه - كما هى الحالة مع الحكومة - لا يمكن أن تكون هناك سياسة رسمية للسيطرة على وسائل الإعلام أو تنظيمها، عندما يكون

الامر متعلقاً بالإرهابيين. ولابد من استشارة البيت الأبيض أو مسئولى وزارة الخارجية فى كل حالة. ومع ذلك فإن القرار الأخير يجب أن يكون للشبكات أنفسها.

والانتقاد الرابع الأخير والهام، هو أن النشر غير المسئول لوسائل الإعلام عن تحركات القوات الأمريكية، يحد بالتالى من اختيارات الحكومة. ففى حادث السفينة «أكيلي لاورو»، كان تحليق طائرة هليكوبتر تابعة لإحدى الشبكات فوق السفينة أمراً خطيراً، وكان من الممكن أن يتدخل مع أى عمل انتقامى. غير أنه يجور بنا أيضاً أن نذكر أنه فى إحدى الفترات خلال الأزمة، فقد البتاجون مؤقتاً سفينة الرحلات على شاشات راداره، وطلب معاونة الشبكات لإعادة تحديد مكان السفينة. علاوة على أن الخطط الخاصة بالرد الانتقامى كثيراً ما يتم تسريبها لوسائل الإعلام عمداً من أجل إبلاغ رسالة للمخاطفين. عندما سرب أحد العاملين فى مجلس الأمن القومى كلمة لصحيفة «وال ستريت جورنال» بأن المناورات البحرية التى تجرى تجاه خليج سدره هى إعداد لهجوم أمريكى آخر، كان هذا يمثل تحريفاً للمعلومات. فقد كان المسئول الذى يعمل على أساس مذكرة أقرها بويندكستر مستشار مجلس الأمن القومى يعرف أنه ليست هناك أية خطط للهجوم. وللحكومة الحق فى أن تلس قصصاً فارغة. ولكن لمخبرى الصحف فى نفس الوقت الحق فى التأكيد من صدق هذه القصص، والدافع وراء سياسة معينة. فضلاً عن أن أية إدارة ينبغي أن تترك أنها تضر بمصداقيتها عندما تكذب عمداً على الجمهور. وخلاصة القول أن هناك حاجة إلى صحافة يقطعة تقوم بدور كلب الحراسة.

وعندما يكون التعاون بين الحكومة ووسائل الإعلام مطلوباً، فإنه يتحسن. فلم يكن هناك مثلاً إقشاء سابق لأوانه لحظة اعتراض طائرة مصر للطيران النفاثة رقم ٧٣٧ واختطاف السفينة أكيلي لاورو. علاوة على أن الحكومة تحفظ بحق الخيار الذى مارسه فى جرينادا لتقييد تغطية الأخبار. وقد وضع نظام يقضى بأن يصاحب تجمع من مخبرى الصحف القوات الأمريكية فى حالات الغزو مستقبلاً. واتفق أعضاء هذا التجمع بدورهم على أنهم لن يذيعوا أخبار تحركات القوات إلى أن يتفق على ذلك بصورة مشتركة.

## الحكومة ووسائل الإعلام: أدوار مختلفة ومسؤوليات مختلفة

هناك دور هام ومشروع تقوم به وسائل الإعلام في مجال الأمن القومي. ويبقى التحدي أمامها لكي تحافظ على الضغط العام على الحكومة لكي تضع أكثر الاستراتيجيات فعالية ضد الإرهاب. ومنذ أزمة رهائن إيران، قامت وسائل الإعلام بصورة بناءة بأداء هذا الدور، ويكبح إساءة كل من وكالة المخابرات الأمريكية والسلطة التنفيذية لسلطاتهما. ويظهر استعراض الحوادث الإرهابية الكبرى خلال السنوات الثمانية الأخيرة أن الصحافة الأمريكية لم تكن مسئولة عن تفاهم هذه الحوادث أو حتى عن خلقها، وهما انتقادان لوسائل الإعلام يسمعان عادة. والواقع أنه يمكن القول بصورة مقنعة بأن وسائل الإعلام ساعدت في تيسير الحل في هذه الحوادث.

ومع ذلك فإنه من الممكن تحسين أداء وسائل الإعلام. وبدلية، لا بد من اكتساب فهم أكثر تطوراً للتغيير الإسلامي، والإرهاب ذاته. علاوة على أنه عند التعامل مع حوادث إرهاب معينة، ينبغي أن تكون وسائل الإعلام أكثر وعياً بالمسؤولية. إذ يجب أن تمتنع عن أعمال معينة، مثل السماح للإرهابيين بعرض في وقت رئيسي دون تنقيح لما يقولونه، أو إجراء أحاديث طائشة مع الأقارب الغارقين في الأحزان، وبذلك يثيرون العاطفة للمحتدمة لدى الجمهور. وأخيراً يجب على وسائل الإعلام أن تكون أكثر استجابة لمطالب الحكومة بالتعاون لتجنب نشر أنباء عن تحركات عسكرية قد تتداخل مع العمليات الانتقامية أو عمليات الإنقاذ.

ومع ذلك، فإن المسؤولية الأولى في التعامل مع الإرهابيين بشكل فعال، تقع في التحليل الأخير على عاتق الحكومة. والحق يقال إن الحكومة تتحمل قدر كبير من اللوم، إن لم يكن أكثر من اللوم الذي يوجه لوسائل الإعلام عن تصعيد أزمة الرهائن إلى أبعد بكثير من أهميتها الفعلية. ولا بد أن تدرك الحكومة أنها بالإقلال من حق مواطنيها في أن يكونوا مطلعين بصورة جيدة، والدوران من حول القنوات الضرورية لسياسة السلطة التنفيذية والتشريعية، إنما تخاطر بمنح الإرهابيين نصراً

هاماً.

وقد أعلن العلامة الدستوري الكسندر بيكل Alexander Bickel في قضية أوراق البتاجون، إن الواجب المفترض على الصحافة هو النشر، والواجب المفترض على الحكومة هو أن تحكم. والاثنان غير متماثلين. إذ أن إحدى الضمانات التي لم تكتب في الدستور بوضوح، هي إن الصحافة سوف تفسر مسئوليتها بنفس الطريقة التي تفعلها الحكومة. وكان هذا الفصل هو أحد الأهداف الأساسية في إقرار حماية حرية الكلام في التعديل الأول. ويضع هودنج كارتر الثاني هذه النقطة في محيط معاصر له صلة وثيقة بالموضوع، إذ يقول:

عندما تبدأ الصحافة في التفكير فيما يتعلق بالتزام الحكومة، أو تبدأ الحكومة في التفكير فيما يتعلق بضروريات الصحافة، فإنك سوف تحصل على مشكلات حقيقية. لماذا؟ لأن هناك مجتمعات تفكر فيها الصحافة باستمرار فيما يتعلق بما هو في صالح الحكومة والبلاد، وهي تصدر صحفاً مثل «البرافدا».

## الإرهاب، تغطية وسائل الإعلام

### واستجابة الحكومة

روبرت ب. أوكللي

إن كارثة « إيران - كونترا » المفاجئة التي نتجت عن محاولة إدارة ريجان لتهنئة الانتقاد السياسى عن طريق عقد صفقة سرية لتقديم الأسلحة مقابل الرهائن، وهى صفقة تتناقض تماماً مع سياستها العامة التي كررتها مراراً عن عدم إجراء أية صفقات مع الإرهابيين، وتأكيد الدور الحاسم لوسائل الإعلام فى السياسة الخارجية. وكانت التغطية المكثفة التي أعطيت للرهائن الأمريكين فى لبنان، وتشمل مقابلات مع الأسر وشرائط الفيديو المسجلة للرهائن وهم يهاجمون الإدارة لأنها لم تفعل إلا القليل للغاية، مقدمة لكشف مفاجأة مذهلة لما كان يجرى وراء الكواليس للوصول إلى إطلاق سراحهم. وكانت كثافة التغطية هى السبب الأول فى مباشرة الدبلوماسية السرية غير العادية فى المقام الأول: لتقليل التأثير السياسى السلبى القوى على الإدارة لتغطية وسائل الإعلام للإرهاب.

وكانت هناك حكومات أخرى وضعتها الظروف فى ورطة مماثلة. فتقارير وسائل الإعلام فى فرنسا التي ركزت على الرهائن الفرنسيين فى لبنان، وحوادث

التفجيرات فى باريس، والأعمال الشخصية للرئيس فرنسوا ميتران ورئيس الوزراء جاك شيراك، أوجدت انفعالات سياسية كبرى، أدت إلى عقد صفقات سرية مع الإرهابيين، وعندما فشلت تلك الصفقات فى أن تؤتى ثمارها وتكشفت للصحافة الفرنسية، فإنها أضعفت حزب ميتران الاشتراكى فى انتخابات الجمعية الوطنية. وفى إيطاليا سقطت حكومة بيتينو كراكسى نتيجة الجدل العام حول دورها فى حادث اختطاف السفينة «أكيلي لاورو» فى أواخر عام ١٩٨٥. كما أن الدور الهام الذى لعبته أزمة الرهائن فى السفارة فى طهران فى هزيمة الرئيس جيمى كارتر أمام رونالد ريغان عام ١٩٨٠، لا يمكن نسيته. وما تكشف عن الحملة المسماه تشويه المعلومات ضد ليبيا، والمقايسات السرية للسلاح مع إيران مقابل الرهائن الأمريكين، سببت أيضاً ضرراً شديداً لإدارة ريغان.

وكما تشير الأمثلة السابقة، فإن أحداث الإرهاب تميل إلى أن تكون أكثر علانية، مشحونة بالانفعال، كما أنها تولد انفعالات سياسية أكبر من التطورات الأخرى. وربما كان تأثير التليفزيون - والافتتان المروج للمشاهدين بأحداث الإرهاب وتعاطفهم مع عائلات الضحايا - يفسر الأثر المضخم للأزمات التى يثيرها الإرهاب على أعمال الحكومات، بل ومصائرها. وربما كانت هى المحاولات المتعمدة والبارعة فى الغالب التى يبذلها الإرهابيون لاستغلال تغطية وسائل الإعلام. ومهما كان السبب أو الأسباب، فقد أصبحت هذه الظاهرة تزداد أهمية فى السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تبقى كذلك فى المستقبل القريب، مع التسليم باحتمالات نشاط إرهابى متواصل على مستوى مرتفع. ومن ثم فإنها جديرة بالدراسة.

إن العلاقة التفاعلية بين الإرهاب، وتغطية وسائل الإعلام واستجابة الحكومة، تطرح مشكلات حادة بصفة خاصة للدول الديمقراطية، التى تجعلها تقاليدها القوية والمعاملات المقتنة لحرية نشر المعلومات، واستجابات الرأى العام أكثر تعرضاً للضغوط التى تولدها وسائل الإعلام مما تفعل فى المجتمعات الأقل تقدماً. وهناك أهداف سياسية لأغلب الأنشطة الإرهابية، كما أن التأثير المضخم الذى تضيفه العلانية يدركه جيداً أولئك الذين وراء هذه الأنشطة. كما يفهمه أيضاً صانعو القرار فى وسائل الإعلام الذين يجدون أنفسهم واقعين بين أهداف الحفاظ على حرية التعبير، وبين إشباع طلب جمهورهم من ناحية، وبين أن يتعرفوا بصورة تنفيذ خطط



الإرهابيين من ناحية أخرى.

وتكافح الحكومات أيضاً الرغبة في التحكم في تغطية وسائل الإعلام من أجل تقليص تأثير الإرهاب، والحاجة إلى تحويل التغطية لقاتلتها الخاصة، والمشكلات السياسية - القانونية التي تطرحها أية محاولة لتقييد الصحافة. وكان الجدل حول هذه المضاعفات شديداً. وقد مضى البعض إلى حد الدعوة إلى مراقبة حكومية مباشرة على وسائل الإعلام على أساس أن أشكالاً مختلفة من الإرهاب تؤثر فيها بل وتنتجها تغطية غير عادية لوسائل الإعلام الجماهيرية. وهاجم آخرون حتى الإشارة إلى خطوط توجيهية اختيارية باعتبار أنها غير دستورية، وغير ديموقراطية، وغير أمريكية.

### اختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية

إن مأساة الأيام السبعة عشرة لاختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية في يونيو ١٩٨٥ حفزت وكشفت بوضوح شديد الاهتمامات المختلفة في هذه المناقشة. فقد كان واضحاً منذ البداية أن الإرهابيين ومن يساندهم يرون أن العلانية الدولية، والضغط العام الذي يمكن أن تولده ضد الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، هي المنصر الرئيسي في استراتيجيتهن. وكان الطيران بين بيروت والجزائر جنة وذهاباً قد أهرز المأساة التي حظيت بعلانية إلى حد كبير، كما فعلت البلاغات التي صيغت بعناية، والإفراج التدريجي عن كل الركاب علنا للذكور الأمريكيين مقابل الرهائن المحتجزين بواسطة اليونان وقبرص، وصدمة قتل البحار روبرت ستيتش، والرسائل المؤثرة من الركاب الباقين إلى الرئيس ريجان. وفي الوقت الذي عادت فيه الطائرة إلى الجزائر، كان الإرهابيون ومن ينصحبونهم في بيروت لديهم ما يدعوا إلى الابتهاج وقبول اقتراح اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحكومة الجزائر بالبقاء هناك والتفاوض. ثم حلقت الطائرة فجأة ودون توقع إلى بيروت بعد فترة قصيرة من إعلان التلفزيون الأمريكي ومحطات الإذاعة أن قوة الدلتا تطير إلى الجزائر.

وقد انتهت المرحلة الأولى من الاختطاف في بيروت، حيث تم نقل الركاب إلى مخايلء بعيلة عن متناول الإنقاذ العسكري وقد استحوذت على حكومة ريجان

والجمهور الأمريكي فكرة الحاجة إلى إعادتهم. وقد رفض الرئيس ريجان طلب الإرهابيين غير القابل للتفاوض، لإطلاق سراح المعتقلين في إسرائيل، بينما عمل الإرهابيون لإشباع شهية شبكات التلفزيون لتغطية الحادث إلى أقصى حد. واستجابة للمناشدات العامة والسياسية غير الواقعية لاتخاذ عمل سريع نتيجة لهذه التغطية، اشترى الرئيس ريجان وقتاً، وخفف الضغط بإعلانه مقاطعة مطار أثينا، وأيضاً سلسلة من إجراءات بعيدة المدى لدعم أمن الطيران المدني، وعين نائب الرئيس بوش لرئاسة قوة للمهام الخاصة.

وخلال مرحلة بيروت التي استمرت أسبوعين، أصبح موضوع اختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية أكثر من مجرد حدث لوسائل الإعلام، يتنافس أزمة الرهائن في سفارة طهران. فقد هرعت أطقم التصوير والمراسلين إلى بيروت حيث نظمت لهم مناسبات خاصة: حديث خاص تجريه شبكة التلفزيون مع تبيه برؤى زعيم حزب «أمل»؛ ومشهد آخر مشير لقائد طائرة الخطوط الجوية العالمية جون تستراك في كابينة القيادة حيث يوجد إرهابي يغطي رأسه بقلنسوة وقد أمسك مسدساً مصوباً إلى رأس الطيار؛ وتصريحات موجزة على الهواء من الإرهابيين، ومثلو حزب أمل، والين كونيول المتحدث باسم الرهائن؛ ومؤتمر صحفي يصور العديد من الرهائن؛ وعشاء مفاجئ يستضيف فيه الإرهابيون الرهائن في فندق على الشاطئ مع تغطية تلفزيونية لتمثيل كيفية وقوع الحدث. وقد تمت مقابلات مكثفة مع أعضاء الأسر، وطار بعضهم إلى الخارج بواسطة منافذ وسائل الإعلام للعمل مراسلين بالنيابة للحصول على معلومات عن أحيائهم.

وقال ديفيد مارتين وجون والكوت في كتابهما «أفضل الخطط التي وضعت: حرب أمريكا ضد الإرهاب»، وهما يصفان دور الصحافة باعتبارها «سيركاً دمويًا»، إن الصحافة أصبحت شريكاً في موقف الرهائن. فقد كان ديفيد هارتمان يتصل بنيه برؤى كل صباح لكي يتفاوض حول قصة اليوم الخيرية، ويسأله: «هل هناك أية كلمة أخيرة للرئيس ريجان؟»

واستجابة لحوادث الاختطاف والحرب الحاطقة المصاحبة لوسائل الإعلام، كانت هناك اجتماعات عليا عديدة تعقد في واشنطن. وظهر الرئيس ريجان ووزير الخارجية

جورج شولتز عدة مرات في التلفزيون ليكررا تأكيد رفضهما لمبادلة أى معتقل. وتبع ذلك مناقشات عامة وخاصة بين واشنطن وتل أبيب حول ما إذا كان ينبغي على إسرائيل أن تستأنف برنامجها السابق الذى توقف للإفراج عن المعتقلين، ومتى؟ وكانت هناك أيضاً اتصالات عديدة متبادلة بين إدارة ريجان وحكومات أخرى، بدأتها الحكومات التى ترغب فى القيام بدور (وأن يشاهدوا ما يقومون به) فى إطلاق سراح الأسرى. واستجابة للضغط الدولي، وجدت كل من سوريا ونييه برى نفسيهما فى الواقع ودون توقع، يُجذبون إلى مدلل أولئك الذين يسعون إلى حل مبكر للأزمة. وهكذا فإنه عندما فشلت سوريا فى تقديم أسرى أطلق سراحهم أثناء مؤتمر صحفي كان مقرراً عقده فى دمشق، اتجهت إلى طهران لكى تجعل أتباع آية الله الخميني فى لبنان لإزالة العقبة الباقية. وتم ذلك وأفرج عن الرهائن دون حدوث أى إفراج اسرائيلى عن المعتقلين لديها، وبلا أى وعد محدد من موعد استئناف برنامج الإفراج عنهم أو إكماله.

## جدل حول دور وسائل الإعلام

عقب حل حادث طائرة الخطوط الجوية العالمية، تم توجيه اهتماماً كبيراً إلى توطيد الدور المناسب لوسائل الإعلام فى تغطية الإرهاب. وقد تضمن ذلك جدل فى الاجتماع السنوى لنقابة المحامين الأمريكين الذى عقد فى لندن فى يوليو ١٩٨٥، وجلسات استماع فى لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب فى ٣٠ يوليو ١٩٨٥، وعمل قوة المهام الخاصة التابعة لنائب الرئيس. وكان الحافظ المبدئى لصانعى السياسة هو البحث عن ضوابط رسمية لوسائل الإعلام تقوم على أساس أن التغطية غير المقيدة تشجع الإرهاب مستقبلاً (بجعله يبدو قوياً ورومانتيكياً) وأنه كثيراً ما يساعد الإرهابيين خلال حوادث جارية (بكشف تحركات عسكرية مثلاً). وقد عرض علماء ومحامون وأعضاء كونجرس وغيرهم آراءهم، واقترح البعض خطوطاً توجيهية اختيارية لكل وسائل الإعلام. وكثيراً ما كان الانتقاد بين وسائل الإعلام أكثر قسوة وأكثر كسفاً، وربما أكثر فعالية فى كبح التجاوزات. غير أن التركيز فى هذا الانتقاد كان يميل إلى أن يكون ذا طابع فردى لا عام، وبصورة مؤقتة لا دائمة.

ولخصت كاترين جراهام بصحيفة «الواشنطن بوست» الرأي السائد لوسائل الإعلام وذلك في محاضرة ألقته في ٦ ديسمبر ١٩٨٥، وهو يعارض في حدة حتى الخطوط التوجيهية العامة. وقالت ك. جراهام إن قادة وسائل الإعلام يمكنهم، بل وينبغي عليهم، أن يعالجوا المشكلات المعروفة، ولكنها اعترفت بأن المنافسة الشديدة، وخاصة بين وسائل الإعلام الإلكترونية، تنتج «أكثر العوامل المشتركة انخفاضاً» والتي بمقتضاها «يستطيع أقل شخص مشغول في العملية، أن يحدد مستوى التغطية للجميع».

وقد كرست قوة المهام الخاصة لنائب الرئيس قدراً كبيراً من الاهتمام لقضية وسائل الإعلام، حيث تولى نائب الرئيس نفسه المناقشة مع مجموعة متميزة من ممثلي وسائل الإعلام. وفي النهاية أصدرت قوة المهام الخاصة قرارها برفض التوصية بوضع خطوط توجيهية في حد ذاتها، حيث توقعت معارضة ضخمة لها من وسائل الإعلام. وبدلاً من ذلك عينت «ممارسات معينة لوسائل الإعلام يمكن أن تؤدي إلى إثارة مشكلات خلال إحدى الحوادث» (مثل إذاعة أحاديث على الهواء مع الإرهابيين والرهائن) وناشدت وسائل الإعلام أن تعد الوسائل الخاصة لعلاج هذه الممارسات.

### رهائن بيروت

أثارت أزمة رهائن بيروت خلال أواخر ١٩٨٥ و ١٩٨٦ قضايا مماثلة لما أثير في حادثي طائرة الخطوط الجوية العالمية رقم ٨٤٧، وسفارة طهران. كما أنها كشفت أيضاً المزيد من محاولات الإرهابيين استغلال وسائل الإعلام. فقد استخدم الحاطفون وسائل الإعلام ببراعة مستخدمين القلق الطبيعي لعائلات الرهائن ولزيادة ضغوط الجماهير على الحكومتين الأمريكية والفرنسية من أجل التسليم بمطالبهم. حاول الإرهابيون الحفاظ على اهتمام الجمهور وضغطه بفرض المادة والتحكم في توقيت إذاعة الرسائل وشرائط الفيديو التي سجلها الرهائن - واستخدام لغة مشحونة بالعواطف، واتهام الحكومات بالتخلي عنهم، أو القول بأن تنفيذ الإعدام فيهم وشيك، مع فترات طويلة من توقف الاتصال، مع تفجير عاطفي من النداءات العلنية و / أو التهديدات ضد ما يعتبرونه أوقات سياسية مواتية. وكما أوضحت مجلة «نيوزويك» في عدد ٢٠

أكتوبر ١٩٨٦ - وتؤكد فيما بعد بالإفراج عن الرهائن - أنه لم يكن هناك أى شك فى أن الإرهابيين يسيطرون تماماً على وصول للمعلومات إلى أسرهم، وقدرتهم على الاتصال بالعالم الخارجى. وقد أعطى ذلك للخاطفين قدرًا كبيراً من التأثير على تقديرات ومقاهيم وتصريحات رهائتهم. وكان ثناء ديفيد جاكوبسون المتدفق على إدارة ريجان لدى إطلاق سراحه يتناقض بوضوح مع انتقاده المسجل على شريط فيديو للإدارة وهو فى الأسر.

وقد أحدث الإفراج عن الأب لورنس جنكو فى يوليو ١٩٨٦ قدرًا كبيراً من المشاعر الدولية لتحرير كل الرهائن السابقين، وقد تضمنت نداءات من البابا وأسقف كاتدربرى، وزعماء آخرون ذوو مكانة مرموقة. والواضح أن الإرهابيين، وقد راوا أمامهم الفرصة لتنشيط الضغط العام على إدارة ريجان، قطعوا فترة طويلة من الصمت بإذاعة وإبل من البيانات والرسائل من الرهائن، وشرائط مسجلة من آخرين. وتعرضت فرنسا أيضاً لحملة من الرسائل وشرائط الفيديو المسجلة والمذاعة. ويعد أسابيع قليلة تراجعت التهديدات لتخلى الطريق لمزيد من النداءات المراوغة.

وعندما أصبح اعتقال الاتحاد السوفيتى لمراسل صحفية «يو. إس. أند وورلد ريبورت» نيك دانييلوف قضية كبرى للرئيس ريجان، جاء على الفور تقريباً نداء من بعض أسر الرهائن يطالب باهتمام وجهد مماثلين من الإدارة لتحرير رهائن بيروت، رغم عدم التماثل بين الموقوفين. والتقط الخاطفون هذا الحيط العاطفى، واستغلوه خلال ست وثلاثين ساعة فى إعلان جهاد إسلامى فى بيروت. وعندما تم إطلاق سراح دانييلوف، أنتج شريط فيديو مسجل على وجه السرعة، ناشد فيه اثنان من الرهائن (ديفيد جاكوبسون وتيرى أندرسون مراسل الأسوشيتد برس) الرئيس ريجان وضع ترتيبات للإفراج عنهما، واتهما بالإهمال المتعمد. وقد ظهر أندرسون لأول مرة فى شريط فيديو. وكان هدف خاطفيه بوضوح هو تعزيز مشاركة وسائل الإعلام الأمريكية، وإبراز وجوه التشابه الظاهرى مع حالة دانييلوف. وما يلفت النظر أنه حتى فى الوقت الذى لاحظ فيه معلقو الشبكات تزايد الضغط الذى وضعته هذه الشرائط على الرئيس ريجان، فإنهم عرضوها مراراً، وتجنبوا أى تعليق على الاستغلال المحتمل للإرهابيين.

وقد ازداد الضغط على الإدارة من عائلات الرهائن ووسائل الإعلام والرأى العام، والكونجرس إلى حد كبير. واستجابة لذلك، قدمت الإدارة تفاصيل إضافية عن سياستها وجهودها لتحرير الرهائن فى حدود تلك السياسات. ولكن ذلك لم ينتج أى زعر، وتمسكت الإدارة بمعارضتها العلنية لتبادل الأسرى.

ويتقليل ردود الفعل الممكن رؤيتها للضغط الجماهيرية، حاول الرئيس ريجان تجنب أعمال، مثل التمهيد بالبقاء فى البيت الأبيض إلى أن يطلق سراح الرهائن، أو إجراء مفاوضات عاجلة يمكن رؤيتها إلى حد كبير مع الحافظين، مما قد يشجع الإرهابيين على الظن بأن موقفهم فى المساومة قوى. ولكن لم يخلق الباب أمام الحوار، كما فعل الرئيس نيكسون خلال أزمة رهائن الخربوط فى عام ١٩٧٢، مما كان له من نتائج قاتلة. فى ذلك الحادث عندما سمح الإرهابيون فى الإخاعة أن الرئيس شخصياً استبعد إجراء أية مفاوضات من أى نوع وإرسال فريق خاص من واشنطن، قاموا بقتل الأسرى فوراً، وهم كلىو نويل السفير الأمريكى فى السودان ونابج كيرتس نون.

وفى عمليات إرهابية أخرى، شملت بعض حوادث خطف الطائرات، كانت دوافع مرتكبيها واستخدام الملائية مختلفة. إذ أن عمليات خطف طائرة مصر للطيران فى نوفمبر عام ١٩٨٥، والهجمات على مطارى روما وفيينا فى وقت واحد تقريباً فى مارس وإبريل عام ١٩٨٦، والهجمات على طائرة بان أمريكان فى كراتشى ومعبد يهودى فى اسطنبول فى سبتمبر ١٩٨٦، تمت بسرعة، وكان القصد الواضح منها هو توحيد صدمات للتخويف وإظهار قدرات الإرهابيين. ولم يقم الإرهابيون بأية محاولة للدخول فى معركة رأى عام أو السعى إلى الحصول على مقابل، مثل الإفراج عن أسرى. وقد ألححت بياناتهم بشكل غير مباشر فقط عن هويتهم، ولم تقدم أية طلبات محددة. وفى بعض الأحيان أدخلت القضية الفلسطينية، ولكن هذا كان يستهدف فقط إضافة سبب منطقى عام للانتقام. وقد بدا أن الهدف الرئيسى للإرهابيين هو مجرد إظهار قدرتهم على أن يعاقبوا أعداءهم بالموت والدمار مهما كانوا وحشياً وجدوا. واستخدمت تغطية وسائل الإعلام الحيوية للموتى فى هذه الأحداث الدموية، وخاصة بواسطة التلفزيون لتعزيز مزاعم الإرهابيين.

وفي غرب أوروبا، واتجاه البحر المتوسط، وأيضاً في الولايات المتحدة، تدفق الشعور بالقلق حول الإرهاب. وقد انتقدت الحكومات في الخارج لأنها لم تفعل إلا القليل جداً لردعه، كما انتقدت الولايات المتحدة بسبب انتداعها المتهور المتصور في الردع بالقوة. وكان رد الفعل الأولى لحكومات غرب أوروبا يميل إلى الحذر والارتباك والتراخي. بينما كان رد الفعل في الولايات المتحدة لحوادث طائرة مصر للطيران والهجمات في روما وفيينا، مزيج من الخوف والغضب والرغبة في المراقبة واستياء شديد من الحكومات الأوروبية في عدم توفير حماية أفضل. وكان الرأي العام والسياسي كله وراء قرار الرئيس ريجان في ٨ يناير ١٩٨٦ بفرض عقوبات اقتصادية عامة على ليبيا.

وقد جعلت تهديدات العقيد معمر القذافي الساخرة للغاية ضد الولايات المتحدة رداً على عقوبات ٨ يناير ١٩٨٦ بهذه التطورات، وأحدثت تأييداً قوياً لاتهام الإدارة الأمريكية لليبيا بأنها مسئولة بصورة مباشرة عن حادث تفجير ملهى «لايل» ببرلين والذي وقع بعد ذلك. وأيدت استطلاعات الرأي العام، وتعليقات افتتاحيات الصحف بقوة قصف الرئيس ريجان لليبيا في ١٥ أبريل، والتي الأمريكيون خططهم للسفر إلى أوروبا، حيث فاحت روائح من الانتقاد الأوروبي للغارة والخوف من أحداث إرهابية أخرى.

ومع ذلك فإن استعراضاً موجزاً للأحداث الإرهابية التي وقعت خلال تلك الفترة يظهر أن قلق الجمهور الأمريكي كان مغالى فيه. ففي خلال ١٩٨٥ - ١٩٨٦ لم يكن الأمريكيون هم الأهداف الرئيسية للإرهاب في أوروبا. بل إنهم في الواقع كانوا ضحايا في أقل من خمسة في المائة من مجموع الحوادث، وكان عدد الأمريكيين الذين لقوا مصرعهم أقل من عشرين، وهو عدد يثير السخرية إذا قورن بعدد الذين قتلوا بصورة عنيفة ومفاجئة في حوادث المرور المحلية، وهو أكثر من ٤٣ ألفاً. غير أن الصور التي بثها التلفزيون عن الضحايا الأمريكيين، وتصريحات الإرهابيين، وعدم بذل أي جهد جاد سواء من الإدارة أو وسائل الإعلام لتهنئة وإبلاغ وجهة نظرهما إلى الجمهور، أحدث نوعاً من هستيريا معادية للأوروبيين لفترة استمرت عدة شهور. وقد بدأ ذلك بالنسبة للبعض في الإدارة طريقة مقيدة للتفكير عن شعورهم

بالإحباط لعدم تعاون الأوروبيين. وبحلول خريف ١٩٨٦، استطاعت الجهود المتباطئة لحكومات غربية مختلفة لتنسيق سياساتها للتشديد لمكافحة الإرهاب مع سياسات الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في حوادث الإرهاب، إلى إعادة قدر من التفاهم المتبادل. ومع ذلك فإن الشك الأساسي والتوتر الكامن عبر الأطلسي لم يعودا إلى مستويتهما السابقة المنخفضة. وخلاصة القول، أن الإرهابيين في الشرق الأوسط قد أظهروا مدى الضرر السياسي الطويل الأمد الذي يستطيعون عمله، حتى في غياب أي نجاح قصير الأمد في تحقيق مطالبهم المحددة.

وإدراكاً للتأثير السياسي للتغطية الصحفية، وخيبة الأمل لعجزها عن الحصول على ضوابط تنظيمية على هذه التغطية، فقد حددت إدارة ريجان في منتصف ١٩٨٦ كلاً من ممثلي وسائل الإعلام ومستثلى الحكومة بأنها سوف تطبق بصورة صارمة القوانين الموجودة ضد الإفشاء بمعلومات سرية دون ترخيص. وكان هذا التهديد مصحوباً بحوار على مستوى عال مع كبار صانعي السياسة في وسائل الإعلام (وبينهم بنيامين برادلي من «واشنطن بوست») وزيادة تحقيقات مكتب التحقيقات الفيدرالي والوكالة الداخلية عن تسريبات الأنباء المشتبه فيها، مع معاقبة ثلاثة موظفين على الأقل ممن يشغلون مراكز متوسطة.

وإدراكاً لاهتمام الإرهابيين الحاد بما ينشر في وسائل الإعلام، بدأت إدارة ريجان إعطاء أحداث عديدة للنشر وعدم النشر، كما قامت بأعمال أخرى لتعزيز سياساتها العامة، مثل رفضها حتى بحث أي مبادلة للأسرى في الكويت، وتضليل تحركات الإرهابيين عن طريق استخدام تسريب متعمد لأخبار عن تحركات عسكرية لتخويف القذافي. ويؤكد أن متعمد لمعلومات حساسة (على سبيل المثال، اعتراض الاتصالات الليبية بشأن هجمات الإرهابيين) حاولت الإدارة كسب تأييد جماهيري وسياسي لسياساتها لمكافحة الإرهاب.

وفي نفس الوقت الذي كانت إدارة ريجان تناضل فيه علناً مع الإرهابيين من أجل رأى شعبي خلال ١٩٨٥ - ١٩٨٦، واستعرضت عضلاتها ضد ليبيا، فإنها ركزت على نهجين سريين مكثفين لحل أزمة الرهائن التي تزداد إلحاحاً: جمع معلومات، وإعداد خطط طوارئ لقيام طائرات عسكرية بإنقاذ الرهائن، وفتح



اتصالات مباشرة وغير مباشرة مع إيران لتقرير أية مجموعة من الضغوط والحوافز سوف تؤدي إلى تحسين طويل الأمد في العلاقات والإفراج القصير المدى عن الرهائن.

ولم تلتقط وسائل الإعلام غير القليل جداً من هذا النشاط، ولم تكن حالات التهرب القليلة التي كان من المتصور اجتنابها والتي حدثت بالفعل لم تكن عرضة لتحقيق جاد، إلى أن أدى فضح المعاملات مع إيران بواسطة صحيفة لبنانية مغمورة في أوائل نوفمبر ١٩٨٦ إلى إطلاق عاصفة نارية من اهتمام وسائل الإعلام، وسلسلة من تحقيقات الكونجرس التي كشفت مسألة إيران - كونترا التي هزت الإدارة.

وقد أنشأت الإدارة وحدة لجمع المعلومات، محصورة إلى حد كبير من كل الوكالات وكل المصادر، بجانب إجراء سرىاً مماثلاً لدراسة إمكانيات إنقاذ الأسرى بواسطة عسكرية. وتم وضع عدد من خطط معينة في أوقات مختلفة لمواقف مختلفة، ولكن لم يتم الموافقة على أي منها في النهاية، لأن الشكوك والمخاطر كانت تعتبر كبيرة للغاية، واحتمال الإنفاذ بطريقة مأمونة كان ضئيلاً جداً. وكانت سوريا تفتقر إلى التأثير على الإرهابيين لتحقيق الإفراج عن الرهائن. وقد ترك ذلك إيران باعتبارها الطريق الوحيد لإطلاق سراحهم، ولكن الضغوط الاقتصادية والسياسية لم يكن لهما أي تأثير. ومن ثم فإن التركيز الاستراتيجي طوال الوقت على التعاملات الأمريكية مع إيران تراجع ليفتح الطريق للمساومة على مبادلة الرهائن في مقابل الأسلحة. وأصبح النشاط الذي يحيط بهذه المحاولة محموماً تقريباً كلما اقتربت انتخابات الكونجرس ١٩٨٦.

## توصيات

أصبح التأثير المخرب للمحتل على المدى القصير والمزعج على المدى الطويل للإرهاب على كل من السياسة الخارجية والسياسة الداخلية واضحاً تماماً، وخاصة للإرهابيين. كما كانت قدرة وسائل الإعلام، ولاسيما التلفزيون، على تضخيم ذلك التأثير واضحة أيضاً لدى عملي وسائل الإعلام الرئيسيين، بقدر ما هو لدى مسؤولي الحكومة والإرهابيين. وكما ذكر بريان جينكينز من شركة «واتد» إن العلانية التي

منحت لأعمال الإرهابيين خلقت ذعراً لا يتناسب مع الضرر الذي تسببه هذه الحوادث. وسوف تزداد قدرة وسائل الإعلام على التضخيم إلى حد كبير كلما أحدثت التقدّمات التكنولوجية تدفقاً أكثر حرية للمعلومات التي يذيعها التلفزيون، بل ومناقشة أكثر ضراوة مع ما تذيعه الأقمار الصناعية لكى تختار الحدود القومية والقيود الحكومية بسهولة. ومن أجل التعامل مع هذه المشكلة، لابد أن يجتمع كبار المسؤولين فى الحكومة وأجهزة الإعلام، كل على حدة، وبصورة جماعية، إذ أنها مهما استغرقت من وقت ستقوم بوضع خطوط توجيهية رسمية أو غير رسمية، أو ترتيبات أخرى سوف تحمى المصلحة القومية، وكذلك حق الجمهور فى أن يعرف.

وعلى مثلى وسائل الإعلام أن يعيدوا النظر فى طاعتهم العمياء لمبدأ التبادل الحر للمعلومات، وأن يضعوا الخطوط التوجيهية لتغطية الحوادث الإرهابية، دون أن يغيب عن بالهم الفروق بين وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية. ويمكن الاعتماد فى ذلك على الخطوط التوجيهية الداخلية السارية فعلاً فى عدد من شبكات التلفزيون والإذاعة، والصحف اليومية والمجلات. وقد تم القيام بعمل مفيد لوضع خطوط توجيهية تشمل الصناعة كلها - بين أشياء أخرى - بواسطة قوة المهام الخاصة بشأن الإرهاب التابعة للجنة الاستشارية القومية حول معايير وأهداف القضاء الجنائى، وقوة المهام الخاصة التابعة لنائب الرئيس، ونقابة المحامين الأمريكيين ولجنتها المشتركة مع اتحاد ناشرى الصحف. كما يمكن العثور على مقترحات مفيدة فى دراسة حديثة أعدت لـصندوق القرن العشرين بحرفة مايكل أونيل، والتي نحث بقوة على وضع ضوابط على التغطية التلفزيونية.

وسوف يكون إنشاء نوع ما من اللجان الدائمة لوسائل الإعلام لمعالجة هذه المشكلات (يقترح أونيل إحياء مجلس الأخبار القومى) إضافة ممتازة للدلائل الإرشادية وتجعلها أكثر فاعلية. ومعرفة التقلبات والثغرات التى فى الخطوط التوجيهية ومشكلات تطويعها وفقاً للحوادث المختلفة، تستطيع مثل هذه اللجنة أن تتحكم بحرية فى أسلوب التوافق، وإذا دعت الضرورة، إصدار تذكيرات أو تحذيرات. ومن الممكن أن يتم ذلك فى سرية تامة وغير رسمية عن الانتهاك الأولى أو البسيط، ولكنها تكون علنية ورسمية عن الانتهاكات الصارخة أو من يكرر الخطأ. وفى

محيط وسائل الإعلام الذى تشتد فيه المنافسة، ومع قضية حساسة مثل الإرهاب، فإنه ينبغي أن تكون الخطوط التوجيهية الاختيارية مع نظام التحذيرات عقوبة كافيته دون أية حاجة إلى تنظيم أو تشريع حكومي. ويحتاج ممثلو الحكومة أن يراعوا بصورة جادة الملاحظات التالية لقوة المهام الخاصة التابعة لنائب الرئيس وهي:

إنه من الضروري... أن تتعاون الحكومة ووسائل الإعلام خلال أى حادث إرهابي...

وهناك صعوبة بالنسبة للصحافة، وهي أنها لا تستطيع تقديم تغطية دقيقة تراعى الخطر على العمل الحكومي إلا إذا كان لديها بعض الإحساس الدقيق عما تحاوله الحكومة. وتستطيع الحكومات مساعدتها بتقديم أكبر قدر من المعلومات المناسبة الفعلية كما يسمح الموقف... وعلى الحكومة مسئولية الاحتفاظ باتصالات فعالة خلال أى حادث إرهابي. كما ينبغي أن يضع المسئولون تعليقاتهم داخل توجيه مسموح بنشره، وتجنب إرسال إشارات غير مقصودة، أو تضلل حكومات أخرى...

وعلى مجموعات العمل بين الوكالات أن تقدم توجيهاً محدداً لكل المتحدثين باسمها بشأن بيانات عامة منسقة. إذ أن المعلومات غير الدقيقة بلا تنسيق قد تنتج...

وبالإضافة إلى البيانات العامة التى تصدرها الإدارة، والمكاتب غير المسموح بنشرها، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، فإنها يجب أن يحتفظ بها. إذ أن العلاقات بين الإدارة ووسائل الإعلام سوف تفيد إلى حد كبير، مثلما ستفعل تغطية حوادث إرهابية معينة، إذا أمكن إطلاع مجموعة صغيرة من وسائل الإعلام عليها بإيجاز وانتظام باعتبارها سرّاً لا يجوز إفشاءه، وخلال حوادث الإرهاب أيضاً. وكان لدى المملكة المتحدة منذ وقت بعيد مثل هذا الترتيب غير العلن، وإن كان مقبولاً من

الطرفين، من أجل حالات الطوارئ القومية. وسيكون الهدف هو مناقشات صريحة ليست للنشر لتهديدات الإرهابيين، ومواقف وأعمال أمريكا والحكومات الأخرى، بالإضافة إلى حاجة الجمهور وحقه في أن يعرف. وإذا لم تتغير القواعد الإجرائية باتفاق مشترك، فسوف يتفق كل الحاضرين على عدم نشر تفاصيل أية معلومات حساسة لم تعلنها الحكومة، وإن كان من المتوقع أن يشاركوا زملاءهم في هذه المعلومات. غير أن مسئولى الحكومة من جانبهم سوف يحتاجون إلى أن يكونوا أكثر صراحة في البوح بالمعلومات لوسائل الإعلام. ومن الواضح أن أى تشويه للمعلومات أو تلفيق قصص لا تؤيدها الوقائع تماماً سوف يقتل ثقة وسائل الإعلام ويبطل فائدة العملية.

## تذييل

حيث أن هذا البحث كتب أولاً في أواخر عام ١٩٨٦، فقد وقعت تغييرات هامة في معالجة وسائل الإعلام للحوادث الإرهابية. وتزامن ذلك مع تعيين فراك كارلوتشى والجنرال كولين باول كمستشار ونائب مستشار للأمن القومى للرئيس ريجان في يناير ١٩٨٧، وتعيين مارلين فيتزوتير للتعامل مع وسائل الإعلام في البيت الأبيض، إذ اختفى الخلل المعتمد للحكومة، وتراجعت شكوك وسائل الإعلام الباقية لتحل محلها مصداقية في الداخل والخارج. وفي نفس الوقت كان هناك قرار مقصود داخل الإدارة لتخفيف تأثير تغطية وسائل الإعلام لحوادث الإرهاب، والضجة العامة التى تلت ذلك حول هذه السياسة، ومن أجل التأكيد من أن الإرهابيين والدول التى تساندنهم، وحلفائنا والكوثجرس يفهمون جميعاً حقيقة ذلك. وقد طبقت سياسة عدم إبرام أى صفقات للإفراج عن الرهائن تطبيقاً صارماً. وعكست الإدارة صورة قلق يشويه الهدوء والالتزام، رغم الضغوط التى أحدثها خطف أربعة أمريكيين في بيروت عام ١٩٨٧، وأسر الكولونيل هيجنز في جنوب لبنان عام ١٩٨٨، وحوادث أخرى. ولم تؤد تهديدات الإرهابيين وتداءات الرهائن، واستفزاز وسائل الإعلام إلى أن تفقد إدارة ريجان توازنها كما كان الحال خلال السنوات السابقة. وقد نتج عن ذلك أن تغطية وسائل الإعلام للإرهاب نقص تدريجياً في نطاقه وكثافته، رغم عدم

وجود أى تحرك لوضع خطوط توجيهية عامة أو محددة. كما أن قضية تغطية وسائل الإعلام للإرهاب لم تجر إثارتها بأى شكل جاد خلال جلسات الاستماع فى الكونجرس حول مسألة «إيران - كوترا».

وحدث اختبار لإدارة بوش حول قضية الإرهابيين فى أواخر يوليو ١٩٨٩ بعد إعدام الكولونيل هيجنز الذى أعلن عنه، والتهديدات بقتل جوزيف سيسيو، والسيل المعتاد من بلاغات الإرهابيين، وشرائط الفيديو ونداءات الرهائن، وبعث التغطية المكثفة لوسائل الإعلام وصيحات الجمهور. وقد اتخذ الرئيس عدداً من الخطوات للتعامل مع الأحداث نفسها والضغط الجماهيرى. وشارك بنفسه بنشاط واضح فى سلسلة من الأنشطة الدبلوماسية، وإعداد خطط طوارئ لعمل عسكري محتمل، كما تشاور مع الكونجرس، واستخدم وسائل الإعلام لجعل الجمهور مطلعاً بوجه عام على ما يجرى. وأوضح هو ومساعدوه فى نفس الوقت أنهم لن يصيبهم الضرر من ضغط الجمهور، وأنهم لن يكشفوا تفاصيل خطط الحكومة وأعمالها.

وكان رد فعل وسائل الإعلام فى البداية بطريقة «باغلويفية» تقريباً حيال التحركات المنسقة بمهارة والموجهة علانية إلى الإرهابيين والإيرانيين، اللذين كانا يتتظان فى لهفة، ويذيعون كل كلمة ويرتبون برامج لا حصر لها لنصح الإدارة الأمريكية الجديدة حول كيفية معالجة الموقف. ومارست بعض الشبكات التلفزيونية ضيقاً للنفس أكثر من غيرها، كما فعلت بعض الصحف والمجلات الحزبية (فقد رفضت شبكة إيه. بى. سى، على سبيل المثال، إذاعة شريط فيديو يثير الهلع أنتجه الإرهابيون يعرض إعدام الكولونيل هيجنز، بينما أظهرته بعض وسائل الإعلام بشكل بارز، كما فعلت تماماً عندما أسر الكولونيل هيجنز). وبعد الأسبوعين الأولين من الاهتمام المحموم تقريباً لوسائل الإعلام وصمود الإدارة، أخذت تغطية الصحف والتلفزيون تتناقص تدريجياً. وكان هناك شعور بأن الرئيس بوش قد اجتاز بسهولة أول اختبار له مع الإرهابيين.

وكما كتب ر. و. أبل الصغير فى «النيويورك تايمز» فى ١٧ أغسطس:

وعلى عكس السيد كارتر والسيد ريجان فى ظروف مماثلة، فإن السيد

يوش رفض أن يسمح لازمة الرهائن الحالية، التي تجسدت في تهديد الإرهابيين بقتل جوزيف سيسييو، بأن تتحكم في اهتمامه وجدول أعماله العام... وقال مساعد ليوش : «كان من الممكن أن يغفر للإرهابيين في الماضي إذا حصلوا على الانطباع بأنهم قادرين على أن يجعلوا الحكومة الأمريكية تتوقف تماماً عن العمل كلما أرادوا ذلك، وكان لدى الشعب الأمريكي أحياناً نفس الفكرة. وقد عقدنا العزم على ألا نرتكب نفس الخلطة».

## الحرص ومعالجة

### حالات التسرب

روبرت ج. ماكلوسكى

فى ١٧ يناير ١٩٨١ ، وعندما كنت سفيراً لأمريكا فى أثينا ، تلقيت مكالمة تليفونية من واشنطن لإبلاغى أن الرهائن الأمريكين فى إيران سوف يطلق سراحهم قريباً على الأرجح ، وأن محطة توقفهم الأولى ستكون اليونان. وقيل لى أن السرية مسألة حيوية .

ومر اليوم التالى دون أية كلمة ، وبدأت أخشى أن تكون قد ظهرت عقدة مفاجئة. وفى ١٩ يناير، اتصلوا بى مرة أخرى لإبلاغى أن الإفراج عن الرهائن مازال متوقفاً. وأضاف المتحدث قائلاً أنه إذا سار كل شيء وفقاً للمخطط ، فإن طائرتين جزائريتين سوف تشتركان فى العملية وسوف يتطلب ذلك إعادة تزويدهما بالوقود . ومرة أخرى نصحونى بأن احتفظ بكل المعلومات لنفسى .

وعندئذ اتخذت قرارين : أن أبلغ نائب رئيس البعثة ، وأنى إذا لم أسمع شيئاً مناقضاً حتى نهاية اليوم ، فإننى سأبلغ وزير الدفاع اليونانى كى أحصل على

موافقة على هبوط الطائرتين . وفى ذلك المساء ، قادت سيارة لا تحمل أية علامة إلى بيت الوزير ، حيث أبدى «سروره» ومنحنى موافقة مسبقة . وقلت له أن من المهم أن تعبر الطائرتان أثينا بصورة غير علنية . وكان يوم ٢٠ يناير بطبيعة الحال هو يوم تنصيب الرئيس فى واشنطن ، بينما كان التوتر بسبب قضية الرهائن يزداد عمقا . وأذكر اننى شعرت بتأثر شديد ، لانه فى تلك المرحلة الانتقالية المضطربة ، كانت المعلومات بشأن الإفراج عن الرهائن لاتزال محاطة بالسرية .

وفى صباح ٢٠ يناير، تلقيت برقية خاصة للغاية تذكر أن الأمريكين سيغادرون طهران فى ذلك المساء . وتفهمنت قائمة بأسمائهم وتعليمات بأن أصعد إلى الطائرتين للتأكد من أنهم جميعاً على متنيهما . وبعد أقل من ساعة ، تلقى جون سوينسون الملحق الصحفى للسفارة مكالمة تليفونية من شركة إذاعة كولومبيا بنيويورك لا تسأل عما إذا كان الرهائن قادمين إلى أثينا ، بل عما إذا كانت تستطيع الحصول على «صحفى يتكلم الإنجليزية» لكى يتحدث بصوته عندما تهبط الطائرتان بمطار هيلينكون .

وعندما هبطت الطائرتان بعد عشر ساعات ، كان المشهد فى المطار لا يمكن السيطرة عليه . حيث كان هناك عشرات من أطقم التصوير ومخبرى الصحف الذين جاءوا من دول أخرى . وكان المسئولون الجزائريون فى حالة عصبية شديدة ، حتى اننى منعت من دخول الطائرتين بواسطة رجال أمن مسلحين . غير اننى نجحت فعلاً فى إبلاغ رسالة إلى السفير الأمريكى المتقاعد بروس لينجين ، الذى أكد لى فى مذكرة مكتوبة أن الجميع موجودين . وبعد فترة تأخير كبيرة، أعيد تزويد الطائرتين بالوقود وغادرتا المطار إلى الجزائر ، والباقي بعد ذلك معروف .

فهل كان تسرب الخبر متعمداً أم مصادفة ؟ كانت النتيجة فى الطرف الذى كنت موجوداً فيه مثيرة بصورة لعينة ، ولكنها ليست ضارة إلى حد خطير . فقد كانت السرية محفوظة خلال مغادرة الرهائن لطهران وهى المرحلة العصبية . ومن تلك النقطة وما بعدها كانت المعلومات ستفقد قيمتها بصورة متزايدة ، وعلى أية حال فإنه كان من المقرر فعلاً إعلانها رسمياً . ولم يصب الأمن القومى بأى أذى ، كما أن الأمريكين لم يعودوا معرضين بعد ذلك لأى خطر .



إن ما قالته جيرترود شتاين يوماً عن زهرة لا يمكن أن يقال بمثل هذا الجلاء عن تسرب خبر ما. وكما أن هناك خلافاً حول ما الذى يصنع الخبر ، فإن هناك خلافاً حول ما يصنع تسرباً. ويسىء كل من مسئولى الحكومة ومحترفى الأخبار استخدام هذا التعبير ويستئون إليه . ولا عجب إن كان هناك سوء فهم فى الهيئة السياسية حول معناه .

وقد وجدت شركة « تايمز ميور » ، وهى تنشر فى عام ١٩٨٧ دراسة لمعهد جالوب كانت طلبت منه إجراؤها عن الرأى العام ووسائل الإعلام الخفية ، أدلة قوية على هذا الارتباك العام حول تسريبات الأخبار : إن ٤٥ فى المائة من الأشخاص الذين شاركوا فى الاستقصاء تبين أنهم إما لا يعرفون هذا المصطلح ولا يمكنهم تعريفه ، أو أنهم يعرفونه بطريقة غير صحيحة. وذكرت « تايمز ميور » أيضاً أنه كان من بين الذين استطاعوا تعريف تعبير تسريب الأخبار ٥١ فى المائة يعتقدون أنه نادراً ما يشمل الأمن القومى ، واعتقد ٤١ فى المائة أن تسريب الأخبار كثيراً ما يكون كذلك، وقال ٨ فى المائة أنهم لا يعرفون .

وتشير المعاجم العادية فى تعريف التسريب إلى الإفشاء «العارضى» لمعلومات سرية. وحسم وليم سافير كاتب العمود الصحفى والعالم بأصول الكلمات الأمر بتعريفه «إفشاء معلومات تتعلق عادة بنشاط حكومى أو سياسى ، من خلال قنوات غير رسمية ، أو ما يعتبره البعض وسائل غير لائقة». ويذكر سافير فى «المعجم السياسى» مثالا قديماً لحادث تسرب «ثير» فى عام ١٨٤٤ ، عندما أعطى السناتور بنيامين تابان من أوهايو نسخة من المعاهدة السرية التى تضم تكساس إلى صحيفة «نيويورك ستاندر» التى نشرتها وأثارت ضجة كبرى. وقد اعترف تابان فيما بعد بأنه كان مصدر هذا النشر ، وتقرر توجيه اللوم إليه.

وقبل أن يصبح التسريب كلمة طنانة بوقت طويل ، كانت الإدارة تتنازل مع مجلس لوردات من مستوى غير جيد بين صحفى واشنطن. وكان والتر ليمان بين البرزين فيه ، كما ضم كتاب أعملة صحفية ومخبرى صحف مثل آرثر كروك ، وجيمس رستون ، ومركز تشيلز ، والأخوة ألسوب ، وروسكو دراموند . وكانت العلاقة بين صناعات السياسة والمشتغل فى الصحافة تتسم بالخلل ، وقد نشأت فى بعض

الحالات من الالتحاق بنفس المداس أو الانتماء إلى نفس الأندية. وكان المسؤولون متفتحين للاستماع إلى المقترحات والنصائح من الصحفيين. وقد نسب إلى ليبمان، على سبيل المثال، أنه صاحب الاقتراح الناجح بأن يقدم الأوروبيون خططهم الخاصة للإنعاش بعد الحرب للمساعدة على ضمان نجاح «مبدأ ترومان» في الكونجرس. وكثيراً ما يناقش المخبر الصحفي والدبلوماسى قضايا سياسية أثناء استضافة أحدهما للآخر. وكان رستون كثيراً ما يجتمع مع دين أتشيون في نادى متروبوليتان الذى كانا عضوين فيه. وانتقل هذا المناخ إلى إدارة إيزنهاور، وأدى حصول رستون على وثائق يالتا التى افتردها .

وقد سبقت تلك الأيام للنوادى النمو الواضح فى جدول أعمال الشئون الخارجية، وحجم السلك الصحفى. أما اليوم فهناك عدد كبير من المسؤولين الذين يتنافسون على السلطة ، بينما يتنافس المزيد من مخبرى الصحف على القصص الصحفية. وكانت نتيجة ذلك مزيداً من ضعف الغزيلة فى نشر المعلومات ، ووضع أكثر تعرضاً للخطر. ومع ذلك فهناك أدلة على أن ممارسة تسريب الأخبار ليست أوسع انتشاراً اليوم عما كانت عليه فى فترات سابقة . ويتهى تقرير عنوانه «التأثير: كيف تؤثر الصحافة على صنع السياسة الفيدرالية» أعده مارتن لينسكى لجامعة هارفارد، إلى أن شيوع تسريب الأخبار لم يتغير فى أكثر من عشرين عاماً . وقد اعترف اثنان وأربعين فى المائة من ٥٠٠ شخص أجابوا على أسئلة استطلاع ، بينهم وزراء سابقون، ومسؤولون آخرون من السلطة التنفيذية، وأعضاء الكونجرس الذين تمتد تجاربهم خلال الفترة من إدارة جونسون حتى إدارة ريجان «بأنهم كانوا يسربون المعلومات السرية» إلى مراسلى الصحف. وكتب لينسكى «أن بعض من فعل ذلك كان يفترض أنهم لن يعترفوا به، وآخرون عرفوا التسريب بمعنى ضيق إلى حد يكفى لاستبعاد أنهم مارسوه هم أنفسهم» .

ونعود مرة أخرى إلى مشكلة التعريف. ففي كتاب : «الرابطه بين الحكومة والصحافة» يقول ستيفن هيس : « إن التسريب يستحق مصيراً أفضل من أن يشترك فى تعريف عام مع الشائمة أو الثرثرة وغيرها من تبادل الحديث والتى تقهر عبر قناة خلفية » . وبالتالي فقد وضع هيس قائمة شاملة من حالات تسريب المعلومات ،

والدوافع والأسباب المنطقية التي وراءها ، وانتهى إلى أن :

- تسريب الأثنا ، الذى يعطى للمعلومات أساساً لإرضاء شعور بأهمية الذات؛
- تسريب الشعور الودى ، وهو لعبة من أجل الحصول على معروف فى المستقبل ، ومحاولة لتجميع ثقة مخبرى الصحف ؛
- تسريب المروء ، وهو رمية مباشرة من أجل اقتراح أو سياسة ما ؛
- تسريب بالون اختبار ، يكشف اقتراح تحت البحث لتقييم مزاياء وأضراره ؛
- تسريب نافخ الصفاة ، الذى ربما كان الملجأ الأخير لموظفين حكوميين محبطين؛ يرون أنهم لن يستطيعوا تصحيح خطأ متصور عن طريق القنوات الحكومية المعتادة؛ و..
- تسريب عدائى ، ويستخدم لتسوية أحقاد ، وإلحراج شخص آخر .

وهناك مثال للنوع الأخير «التسريب العدائى» ويشمل وليم روجرز وزير الخارجية. وكان روجرز أول مسئول أمريكى كبير يلتقى بالرئيس المصرى أنور السادات، وقد أبلغه السادات أن هناك عدة آلاف من القوات السوفيتية فى مصر منذ سنوات سوف تتم إعادتهم إلى بلادهم «خلال شهور». وبعد ٢٤ ساعة من إبلاغ الرئيس نيكسون ومجلس الأمن القومى هذا النبأ باعتباره مجرد «واقعة»، تسربت المعلومات من البيت الأبيض. وكان روجرز مقتنعاً بأن الدافع هو إظهار سلاجة وزارة الخارجية فى أخذ كلام السادات أمراً مسلماً به. وتبين بعد ذلك أن السوفيت تم إعادهم كما تنبأ السادات.

ومع ذلك فقد تكون الظواهر خادعة. فقد كان لدى سيروس فانس وزير الخارجية الأسبق ما يدعو إلى الاشتباه بأن إفشاء خبر عن أن الملك حسين ومستولن أردنيين آخرين يتقاضون مرتبات من وكالة المخابرات المركزية مقصود به إحراجه ، إذ أنه ظهر فى الصفحة الأولى من صحيفة «الواشنطن بوست» فى اليوم الذى وصل فيه فانس إلى عمان فى زيارة رسمية فى عام ١٩٧٩ . وقد ذكر بنيامين برادلى رئيس التحرير التنفيذى «للپوست» فيما بعد لهودننج كارتير المتحدث باسم وزارة الخارجية فى

ذلك الحين، أن الأمر لم يكن كذلك. وقال برادلى أنه احتجز القصة لمدة ٢٤ ساعة بناء على طلب شخص من الرئيس جيمى كارتر ، لمنح الحكومة الأردنية تحذيراً مسبقاً. وكان الرئيس كما يبدو غير مدرك أنه نتيجة لذلك فإن نشر القصة سوف يتوافق مع وصول فانس .

وتشمل قائمة هيس كذلك «التسريب الجريء المعكوس الاثر - وهو إذاعة معلومات غير مرخص بها لسبب ما كما يبدو ولكنها تحقق العكس فعلاً». وقد قدم ألكسندر هيج وزير الخارجية السابق مثالاً واضحاً لهذا النوع . فقد جاء فى مقدمة لعمود صحفى لجماك أندرسون فى صحيفة «واشنطن بوست» فى يوم ما أن هيج كان واحداً من أكبر «الذين خيخوا آمال» الرئيس ريجان ، وأنه من المحتمل «أن يتزلق بسرعة من الحكومة قبل الصيف». وقد اتصل هيج بعد ذلك مرتين بأندرسون ليشكو من أنه يتعرض «لحرب عصابات» من البيت الأبيض. ويعرض وجهة النظر هذه أصبح العمود الصحفى لأندرسون، الذى يوضع عادة مع الصور الهزلية للصحيفة ، من أخبار الصفحة الأولى، كما أنه اختير للنشر على نطاق دولى.

ومسرى المعلومات ذوو الدوافع، كما يقول جيم أندرسون المخبر الدبلوماسى لوكالة اليونائيد برس الدولية «هم الذين يريدون أن يثيروا صدمة فى واشنطن»، وهم يتجهون فى أغلب الحالات إلى الصحف التى تقرأ على نطاق واسع - مثل «الواشنطن بوست» و«النيويورك تايمز»، وإلى حد أقل «لوس أنجلوس تايمز»، و«وال ستريت جورنال»، و«بوسطن جلوب». فإذا كانت المادة تهم تلك الصحف ، فإنها سوف تمتحها مساحة. وكذلك تتلقى الشبكات التليفزيونية للمعلومات المتسربة بصورة منتظمة ، ولكن قيود الوقت تفرض عليها حدوداً لدى ما يمكن أن تذيبه فى نشرة واحدة. فضلاً عن أن المصادر تفضل عادة أن تقرأ الأخبار التى تقوم بتسريبها بشكل مطبوع .

وهناك تسليم مسبق فى الحكومة وهو أن مسرب المعلومات يتحمل بعض المسؤولية عن إذاعة المادة ولكنه غالباً أمر لا أساس له . وتوضح تجربة ليزلى جيلب مخبر «النيويورك تايمز» هذه المسألة: فقد سأل أحد المتحدثين مكتب الصحيفة فى واشنطن ذات مساء تليفونياً عن قسم وزارة الخارجية فى المكتب، فقال جيلب أنه لا

وجود لخل هذا الشيء فى صحيفته، ولكنه يقوم بتغطية أخبار الوزارة. وعندئذ شرع المتحدث فى ثلاثة برقية موقعة من داتيل باتريك موينيهان سفير أمريكا لدى الأمم المتحدة يومئذ، قال فيها أن واشنطن لم تكن «حازمة إلى حد كاف» مع حكومات العالم الثالث. وقال المتحدث أنه يجد صعوبة فى تسجيل الرسالة عبر التليفون، فأقنع جيلب المتحدث بالخصور إلى مكتب «التايمز». وجاء المتحدث، الذى ظل غير معروف الهوية، وسمح لجيلب بنسخ الرسالة.

وقد قرر جيلب فيما بعد أن المصدر لم يكن له أى دور على الإطلاق سواء فى شئون العالم الثالث أو فى الأمم المتحدة، وأنه غير متأكد حتى اليوم من الدافع الذى كان لدى الرجل. غير أنه مقتنع بأن نشر هذه القصة فى الصفحة الأولى بعد ذلك أسهم بشكل هام فى استقالة موينيهان من منصبه.

ويحوى كتاب «السلطة الرابعة للحكومة» الذى كتبه دوجلاس كاتر منذ حوالى ثلاثين عاماً، «بحثاً عن تسريب الأخبار» يقرن كلمة التسرب مع «الأخبار المغطاة». وتوضح العبارة أصول ما يقبل الآن بشكل عادى للبيانات الموجزة للخلفيات التى تعطى لمخبرى الصحف (دائماً بناء على طلبهم) أو لمجموعات (بمبادرة حكومية غالباً) يكون فيها إعادة صياغة للأخبار المنشورة، وحجب المصدر الحكومى وراء عبارة «مستول أو مسئولين أمريكيين».

وقد تعرض نظام «الخلفية» ونتاجه، و «الخلفية العميقة» للهجوم على نحو دورى من صحفيين - رؤساء تحرير أساساً - باعتبار أنها مجرد صورة متغيرة من «تسريب محسوب للمعلومات». وأنها، بعبارة أخرى، وسيلة تتخذ بها الحكومة موقفاً فى الوقت الذى تستطيع أن تتصل منه. ويستطيع المرء أن يوافق بسهولة على أن العاملين فى الخلفية قد استخدموا إفراط وأن الأغطية للمصادر الرسمية جديرة حقاً بالسخرية والشك، مثلما وجد فى الانتاحية لصحيفة «واشنطن بوست» بقلم وارد جاست وكتب فيها: (إن لوالتر وأن سورس أربع بنات هى، «مراكز مرموقة، موثوق بها، لا يرقى إليها الشك، على قدر كبير من الاطلاع والثقافة». وقد تزوجت الأولى دبلوماسياً اسمه «مستولون أمريكيون»، والثانية من موظف علاقات عامة حكومى يسمى «راوية موثوق به»). كانت تلك، كما شرحت الانتاحية هى «شجرة

العائلة... ينبوع الأخبار» فى واشنطن. غير أنه سواء كانت افتتاحية «البوست» تدرك ذلك أم لا، فإنها كانت تتهم أيضاً على قسم أخبارها الخاص، الذى كان مخبروه فى لهفة تامة لحماية مصادرهم، وهم متهمون فى السعى للحصول على قصص يفردون بها.

ومن أهم الاجتماعات الخلفية التى كان لها تأثير مباشر على، كان اجتماعاً لم أحضره. وبينما كنت فى جوام، فى الطريق إلى رحلة ممتدة فى شرق آسيا عام ١٩٦٩، استدعى الرئيس ريتشارد نيكسون مخبرى الصحف فجأة وشرع يتحدث فى ارتجال. وقبل أن ينتهى كان قد أوجد ما سعى فيما بعد بمبدأ نيكسون - ومنذ ذلك الحين لم تعد الولايات المتحدة تقدم أية قوات من أجل أية صراعات إقليمية، على الرغم من أنها ظلت على استعداد لتقديم الأموال والعتاد. وكانت تلك قصة هامة موجهة بوضوح إلى فيتنام، وقد اعتبرت فيما بعد بشيراً بالانفتاح على الصين. وكانت وخزة مؤلمة لمخبرى الصحف لعدم قدرتهم على الكشف بأن الرئيس كان هو مصدرهم.

واختم نيكسون اجتماعه الخلفى أيضاً بوعد بأن مسئولى وزارة الخارجية (الذين تبين أنهم مساعد وزير الخارجية مارشال جرين وشخصى أنا) سوف يوضحون أكثر «التفكير» الذى دخل هذه السياسة الجديدة وذلك فى محطة وقوفه التالية. ولما لم يكن أى منا قد حضر هذا الاجتماع الخلفى، فإن نسخة المعلومات الموجزة، التى أمكننا الحصول عليها عند منتصف الليل، كانت هله مرشدنا الوحيد. وقد استطعنا أن نعرف التفاصيل بعد أن تحدث الوزير روجر وهنرى كسينجر أيضاً مع نيكسون فى الصباح التالي. وفى الوقت الذى وصلنا فيه إلى جاكرتا، وهى نقطة التوقف التالية، كنا قد اكتسبنا مزيداً من التفكير، واستطعنا أن ننسب قصص المتابعة إلى الرئيس. ولم تكن طريقة متتورة لتوضيح سياسة ما، أو طريقة ذكية لإدارة العلاقات الصحفية.

وبالنسبة للمفسرين المدققين، فإن البيانات الخلفية الموجزة لا تستجيب لمعيار تسريب معلومات كاملة وغير رافقة. فالتسريب يجب أن يكون خاصاً ويتضمن معلومات جديدة وسرية، يقدم تطوعاً من مصدر يظل، فى البداية على الأقل،

غامضاً. وقد تحقق هذا المعيار فى الحادث التالى.

فى مأدبة عشاء أقيمت فى واشنطن يوم أول مارس ١٩٦٨، ذكر تاونسند هويس، وكيل وزارة السلاح الجوى يومئذ، لزميل دراسته إدوين ديل، المخبر الاقتصادى لصحيفة «نيويورك تايمز»، أن هناك جدل واسع يجرى فى الحكومة حول طلب جديد من الجنرال وليم وستمورلاند من أجل إرسال زيادات جوهرية من القوات إلى فيتنام. وخلال أيام قلائل كانت «التايمز» قد حددت من مصادر مختلفة إن الطلب كان من أجل ٢٠٦ آلاف رجل. وعندما نشرت القصة كانت باسم مخبر آخر. وباستثناء هويس، فإنه لم تكن هناك أية فكرة لدى أحد فى الحكومة عن كيفية ظهور القصة.

وليس من قبيل المبالغة القول بأن القصة أسهمت بشكل مباشر فى استنزاف ما كان متبقياً من مساندة الرأى العام للسياسة الخاصة بفيتنام، وبالتالي، أدت إلى قرار الرئيس جونسون الملهم بعدم إعادة ترشيح نفسه. وقد شكّا جونسون فيما بعد لهزى كينجر من «أنه تم تدميره إلى حد ما... بواسطة عملية منتظمة لتسريب الأخبار». وبالمثل أدى تسريب خبر عن «الليل إلى باكستان» خلال الحرب الباكستانية - الهندية فى عام ١٩٧١ إلى أصداء سياسية خطيرة. وكان كينجر قد أبلغ إحدى قوات المهام الخاصة بين الوكالات أنه «كان يتلقى تقريراً شديداً من الرئيس نيكسون كل عشر دقائق» لأنه لم يكن حازماً إلى حد كاف مع الهند. وكان الأساس المنطقى وراء تعاطف البيت الأبيض مع باكستان يكمن فى الدور الذى قامت به حكومتها للإعداد لرحلة كينجر السرية إلى الصين فى العام السابق، وتأيلدها لزيارة نيكسون المرتقبة ليكن. ومن الناحية الأخرى، لم تكن وزارة الخارجية متعاطفة معها، لأنها كانت ترى مصلحة متطابقة مع الهند فى خلق دولة مستقلة فى شرق باكستان (بنجلاديش). ومع ذلك، فإنه بناء على أوامر البيت الأبيض عقدت أنا وجوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية اجتماعاً خاصاً يوم السبت لإبلاغ مخبرى الصحف بياناً موجزاً بأن الهند هى الملمومة من إطالة أمد الحرب. وبعد بضعة أيام، قال كينجر نفس الأشياء فى «جلسة خلفية» وسط انتقاد جارف من الكونغرس، وقبل أن يتهى اليوم، تم تسريب نسخة من البيانات الموجزة التى أعطيت للصحافة، ووضعت فى

سجلات الكونغرس. وكانت نتيجة ذلك أن السياسة الأمريكية تجاه شبه القارة الهندية كانت في حالة يرثى لها وأصبحت هيئة الإدارة بضرر بالغ.

وفي كتاب «ليندون جونسون والعالم» استشهد فيليب جايلين بقانون جونسون «لا تمشى فوقى» فيما يتعلق بأحداث أدت إلى صدور قرار خليج تونكين الذى أثار الجدل فى عام ١٩٦٤. وكان المشى فوقه لسوء الحظ هوما فعلته أنا بشكل مجازى فى أوائل يونيو ١٩٦٥، عندما أكدت علنا وبصورة رسمية أن هناك تصعيداً هاماً فى حرب فيتنام، وأن مشاة البحرية الأمريكية كانوا مشتركين فى مهام قتالية. وقد دفع هذا الكشف صحيفة «النيويورك تايمز» إلى أن تعلن «إن موظفاً صغيراً بوزارة الخارجية أبلغ الشعب الأمريكى أن الولايات المتحدة فى حالة حرب». غير أن البيان الذى نشرته جاء لا باعتباره «تسرياً» وهو الوصف المبدئى الغاصب للرئيس جونسون للملاحظات، ولكن كرد على أسئلة متكررة من مخبرين صحفيين على مدى أيام عديدة، كانوا قد ساوَرَتهم الرية إلى هذا الحد، أو عن حصلوا على مادة من شهود عيان من نظرائهم فى سايجون.

وقد أمضيت أنا وجيمس جرينفيلد، مساعد وزير الخارجية يومئذ، عدة أيام نبحث عن المعلومات التى كان جونسون يعتزم حبسها عن الصحافة حول كيفية توسيع مهمة مشاة البحرية، وقررنا، دون أية تصريح آخر، إذاعة المعلومات. وفى النهاية أقنع دين راسك الرئيس جونسون بأن مصداقية الإدارة ستكون أفضل حالاً إذا بقيت فى وظيفتى بدلاً من قطع رقبتي.

وقد ألقى هذا الحادث الضوء على ما كان مورى ماردار، المراسل الدبلوماسى لصحيفة «واشنطن بوست» أول من أطلق عليه اسم «فجوة المصداقية». ونتيجة لذلك انجهد الصحف بشكل أكثر نحو الصحافة المؤيدة، وكان لابد من أن تصنع قرارات الحكومة التى تتعلق بالحرب داخل دائرة أكثر إحكاماً، وكانت فى العادة تقتصر على الرئيس، ووزيرى الخارجية والدفاع، ومستشار الأمن القومى، وشخص أو اثنين من الآخرين.

وكان ميل الرؤساء وآخرين إلى أن يروا تسريب المعلومات فى كل مكان، يُظهر غالباً جهلاً بالكيفية التى تعمل بها عملية الاختبار فعلاً فى واشنطن. وقد



حرض دين راسك، بعد تركه لمنصبه، وصفاً واقعياً للعملية كما يلي:

يقادر أحد مخبري الصحف وزارة الخارجية في نهاية اليوم عندما يرى سيارة السفير السوفيتي وهي تتطلق بعيداً. فيحسب أن السفير جلب رسالة ما، فيعطى من حوله فرصة للعمل، ثم يبدأ في إجراء مكالمات هنا وهناك. وبعد أن يقال له في مكاتب عديدة أنه يسير في الطريق الخطأ، يتصل بالزميل الموجود في برلين، والذي كان قد قيل له ألا يكذب قط على الصحافة بصورة مباشرة. ويقول له المخبر الصحفي: «لقد عرفت أن السفير السوفيتي جاء لتوه برسالة بشأن برلين»، ومن ثم فإن الرجل يقول: «آسف، فإني لا يمكنني أن أقول شيئاً عن ذلك، ولا أستطيع مساعدتك في ذلك».

ويطلق المخبر صيحة انتصار... فقد حصل على ما يريد، إذ أنه مع عدم وجود نفي مطلق، فهو يسير إذن في الطريق الصحيح. وهو يتخيل كيف تبدو مشكلة برلين، ثم يتصل بصديق له في السفارة السوفيتية ويقول له: «بهذه المناسبة، ما هو موقف الاتحاد السوفيتي بشأن هذه النقطة بالذات عن برلين؟» ويستمع بضغ لحظات، ثم يكتب قصته التي تظهر في الصباح التالي عن الرسالة إلى أحضرها السفير السوفيتي. والاحتمالات المتوقعة هي أن الرئيس سوف يتصل بوزير الخارجية ويسأله: «من الذي يقوم بتسريب الأخبار في وزارة الخارجية بحق المجرم؟»

هذا السيناريو فيه من الحقيقة أكثر مما فيه من خيال، وهو يظهر ما يفشل ذكره دائماً في الافتراضات عن تسرب الأخبار - وهو أن لدى مخبري الصحف عقولاً مثلما أن لهم عيوناً وأذاناً وأقداماً، وأنهم لا يجلسون هنا وهناك في انتظار استدعائهم بواسطة «مركز تسريب الأخبار». ومن الممكن أن يكون المسئولون جاهلين إلى حد يثير الرثاء عن كيف يعمل الصحفيون، وكيف يجري زرع المصادر ويعمل بعضها

ضد الآخر، وكيف يستطيع مخبرو الصحف انفسهم أن يثبتوا قصة من الممكن تصديقها عما حدث أو يحدث في منطقة معينة. وبعد قليل، فإن إيماءة من مسئول ما قد تكون هي كل ما يحتاجه المخبر الصحفي لتأكيد سبق صحفي. علاوة على ذلك، فإن بعض الموظفين مازالوا يميلون إلى افتراض خاطيء بأن السلطة التنفيذية هي المستودع الوحيد للمعلومات عن الأمن القومي، ولا يعرفون أن منظمات الأخبار يمكنها أن تعين شراذم من المخبرين لتغطية القصص الهامة. وباختصار، فإن ما قد يبدو للوهلة الأولى بأنه قائم على تسريب صريح للأخبار، يحتمل أن يكون تجميعاً لمعلومات جاءت نتيجة لمغامرة أو ذكاء فطري، وقد تعلمت ذلك بالطريق الصعب.

وباعتباري سفيراً لدى هولندا في عام ١٩٧٧، كنت مقتنعاً في البداية بأن قصة والتر بنكاس عن «قنبلة النيوترون» - وهي القنبلة التي «ترك المبانى والدبابات قائمة، ولكن الكميات الفسخمة التي تطلقها من النيوترونات تقتل الأشخاص» - هي خبر تم تسريه عمداً يستهدف التخلي عن البرنامج. ومثل زملاء آخرين لي في غرب أوروبا، كانت لدى تعليمات منذ شهر لبحث الحكومة الهولندية على أن تقبل وضع هذا السلاح في أراضيها. وعقب قصة بنكاس، حدثت مظاهرات، وكان من المستحيل فعلاً السماح بجلسة استماع علنية - وخاصة في وسائل الإعلام الحرة - عن عرض من المسئولين لدينا عن قنبلة النيوترون. ولم أدرك إلا بعد ذلك بوقت طويل أن بنكاس، وهو واسع الاطلاع في ميدانه، رتب القصة فعلاً مستخدماً معلومات من شهادة قبل ذلك في الكونجرس.

والشيء الذي لم يتوقع أحد حدوثه في هذه القصة هو التسريب النهائي: أن يلغى الرئيس جيمي كارتر هذا السلاح. وحتى الآن لا يزال مصدر ما انفرد به ريتشارد بيرت في صحيفة «النيويورك تايمز» غير معروف. والواقع أنه لا يزال من غير المؤكد إن كانت القصة قد سببت أو أكدت فقط القرار الذي كان قد اتخذ بالفعل. وقد وضعت مصداقية الإدارة لدى حلف شمال الاطلسي في موضع شكوك خطيرة بالتأكيد.

وكان لهذا الحدث عدة تحولات خاصة: إذ كان بيرت قد ذكر أن مصدره «غير أمريكي» وأن المعلومات قدمت في «مقابلة عادية عارضة». وكان بنكاس قد حصل

على معلومات سرية ماثلة من رئيس تحرير لصحيفة «البوست» (الذي كان قد حصل عليها من عضو بالكونجرس)، ولكن رفض استخدامها «لأنه لم يصدق فقط أنه بعد كل هذه الشهور التي كان كل شخص يقول فيها كل شيء، سوف يلغى كارتير هذا الأمر». وكان هناك انعطاف واحد أخير: فقد خلف بيرت ليزلي جيلب في وزارة الخارجية، وهو نفسه صحفي سابق، وكانت مهمته أن يفسر هذا الإلقاء المخرج والذي زاد سياسة الأمن القومي تفاقمًا.

ولم تكن هناك سياسة خلال فترة من السنوات تحت رحمة تسريب المعلومات مثلما كانت فيه استراتيجية الأسلحة النووية. إذا أنه خلال إدارات متتابعة، أصبحت خيارات التفاوض هي القذائف في معارك الأركة في السلطة التنفيذية، مع نتائج تتوقف أحياناً على عدد بوصات العمود الصحفي الذي يمكن الحصول عليه من جانب أو آخر. وأصبح موضوع الاستراتيجية النووية، الذي كان في يوم ما دائرة اختصاص عدد قليل نسبياً من المسؤولين واهتمام عدد أقل من الصحفيين، هو التيار السائد لقصص الأخبار. وأصبحت المعلومات الخاصة بها يمكن الحصول عليها بسهولة، ويسارع الأيديولوجيون إلى الإشارة إليها. أما إلى أي حد كانت وسائل الإعلام الخبيرة تستخدم فيه - أو تسمح لأنفسها بأن تستخدم - في الجدل حول الاستراتيجية النووية، فتلك مسألة تثير الاهتمام.

لقد تحدث رونالد ريجان عن أسلافه، وإن لم يكن عنيماً مثل ليندون جونسون عندما أعلن أنه فاض به الكيل من تسريب الأخبار. وكان كثيرون من الرؤساء في التاريخ الحديث قد لجأوا إلى إجراءات يائسة أماً في وقفة باستخدام أجهزة التسخ والتصنت على المكالمات التليفونية، وتقييد المعلومات الرسمية، أو إجراء تحقيقات لتحديد مصادر التسريب. غير أنه نادراً ما حققت هذه الإجراءات نجاحاً.

ويقال أن مستولاً أمريكياً لا يعرف اسمه قال في مكان ما من مستنقع مسألة «إيران - كوترا»: «كنا نعتقد أنه لن يكون من المحتمل أن يقوم شخص إيراني بتسريب القصة، لأن آية الله سوف يقتله، وهو رادع فعلي للتسريب». وكان هذا هو نوع التفكير المهمل الذي جر المتاعب على الحكومة. إذ أنه على الرغم من أن وسائل الإعلام الأمريكية لم تظن إلى التسريب الأول للخبير بواسطة مجلة مغمورة في

بيروت لمدة اسبوع تقريباً، فإن الامر كان مسألة وقت فقط، قبل أن تكتشف العمليات التي تجري في بلدوم البيت الأبيض.

### قانون ماكلوسكى

من الممكن التنبؤ بأن تسريب المعلومات من الحكومة سيكون فى تناسب مباشر مع مستوى السرية التى تحيط بالسياحة وصنع القرار. وبالتالي فإن الإدارات التى تولع بالسرية، والتلاعب بتدفق المعلومات (وتشمل حملات تشويه المعلومات) تقدم نفسها للاختيار بواسطة التسرب. والخوف من حالات التسرب يفرض ثمنه على الحكومة، لأنه كما لاحظ هنرى كيسنجر وآخرين «هناك صراحة أقل بين المسئولين... وبالتالي فإن الشعب لا يعرف كيف ومتى تصنع القرارات». ويضيف كيسنجر علاوة على ذلك: «إن السرية المفرطة فى بعض الحالات تجعل الحكومة تفقد السيطرة على جدول الأعمال».

ولا يناعى الأشخاص الجادون، والصحفيون من بينهم، فى أن الحكومة ليس لها الحق فى الحفاظ على أسرار والمسئولية عنها، وخاصة فيما يتعلق بشئون الأمن القومى. وقد استجابت منظمات الأخبار فى الواقع بشكل إيجابى لمطالب مسئولى الحكومة بمنع نشر بعض المعلومات على أساس أن إفشاءها يعرض المصالح القومية للخطر. غير أن المشكلة هى أن الإدارات كثيراً ما تلجأ إلى امتياز خاص بها لتحيط مسائل، هى موضع اهتمام مشروع للجمهور، بغطاء من السرية.

وفى نفس الوقت فإن القدر الذى تتحكم به حالات التسرب فى جدول الأعمال، تتناسب بصورة عكسية مع المدى الذى تستجيب فيه الحكومة على تساؤلات وسائل الإعلام علناً. وتكون النتيجة هى أنه كلما كان السجل العام لأعمال الحكومة واقعياً، قل الحافز لدى أى شخص لكى ينفخس فى تسريب الأخبار أو أن يرتعب منها.

ولا يمكن بطبيعة الحال أن تنجو الصحف من الانتقاد. إذ أن تسلط فكرة الانفراد بالأخبار عليها - مدفوعة بمنافسة ضارية، والرغبة فى التميز - تضطرها إلى الاعتماد بإفراط على الأخبار التسرية. وفى السعى وراء القصص، لا يثير مخبرو

الصحف غالباً أية أسئلة فى جلسات البيانات الرسمية الموجزة من أجل إبعاد الأنظار عن الموضوع الذى يحققونه بصورة مستقلة. وهو أمر مشير للإحباط بالنسبة للمتحدثين الرسميين الذين يعملون بجهد شاق لمنع تسرب المعلومات بدافع مصلحة شخصية (لأنهم يريدون أن يكونوا الصوت الرسمى المعترف به)، والأهم من ذلك أيضاً أنهم يعتقدون أن المصلحة العامة ستكون خدمتها بصورة أفضل بالمعلومات المسموح بنشرها حيث يمكن أن تكتسب السياسة الاحترام الذى يأتى بالوضوح والثبات. ومع إعطاء الفرصة فإن هذا الهدف يمكن تحقيقه بدون عرقلة تدفق المعلومات بحرية أكثر. وتلك ليست قضايا التعديل الأول، فالدستور لا ينتهك بالفوضى والنشوش اللذين يخلقهما التسرب أحياناً. كما أن «حق الشعب أن يعرف» فى الوقت نفسه ليست نصاً دستورياً. ولكن الحاجة إلى المعرفة أمر أساسى لمجتمعنا، الذى سوف يخدم بشكل أفضل بواسطة علاقات أقل احتكاًكاً بين وسائل الإعلام والحكومة - مجتمع يكون فيه للعالم السفلى للمجهول الهوية لتسريب المعلومات دوراً أقل فى اطلاع الجمهور وفى تقرير السياسة.



## أسرار

مايكل أ. ليلين

نتخذ نحن الأمريكيون مواقف متناقضة بشدة حول السرية<sup>(١)</sup>. ونحن نعرف أن أية دولة، حتى أكثرها «الفتاحا»، ينبغي أن تكون قادرة على حفظ أسرارها عن أعدائها لكي تبقى على قيد الحياة، ومع ذلك فإننا نخشى أن تقوض السرية للمجتمع الديمقراطي: وإذا لم نعرف الحقيقة كاملة، فكيف يمكن أن نتوقع اتخاذ قرارات تسم بالمعلومات الوليمة والذكاء بشأن مستقبلنا؟ إن كراهيتنا الفطرية للسرية تتجسد في دهوة وودرو ويلسون من أجل «اتفاقيات علنية يتم الوصول إليها علناً». ويبقى هذا القدر الصغير من الحكمة التقليدية قويا، حتى إذا كان الكثير من إشجع أعمال السياسة الخارجية التي حدثت في الماضي القريب - من افتتاح نيكسون - كينستجر على الصين، إلى محادثات كامب ديفيد - كانت ستكون مستحيلة بدون الاتصالات والمناقشات السرية.

وجاءت أحدث مناقشة «الافتتاح» في السياسة الخارجية من النائب لي هاملتون من ولاية إنديانا، وهو عضو أغلبية بارز في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، والرئيس المشارك في تحقيق مسألة إيران - كوترا، فقد أعلن أن السياسات التي

توضع فى السر تكون أقل شأنًا من تلك التى تبنى عن مناقشة كاملة مفتوحة، ذات مبادئ سامية رائعة لا تشوبها شائبة، كما أنها عملية فاشلة. وتتعارض هذه المبادئ المجردة مع عالم تشكل فيه السرية مطالبها الخاصة. وإذا لم يكن من الممكن حفظ الأسرار - من كل الأنواع - فإن السياسات الجيدة والعلاقات الطيبة تكون مستحيلة.

إن انعدام ثقة الأمريكيين فى السرية شيء فريد حتى بين المجتمعات التى تشاركنا التزاماتنا بالديموقراطية والحرية. ويوضح الحديث الذى تبادلته الكسندر دى مارنشييز الرئيس السابق للمخابرات الفرنسية وكريستين أوكرت فى كتابهما الأخير، «فى سر الأمراء»، الذى نال رواجاً هائلاً، الفجوة الكبيرة بين الولايات المتحدة والدول الديمقراطية الأخرى ببراعة، حيث يقول:

(دى مارنشييز): ... إن الصحافة التى تبحث عن الإثارة لا تستطيع أن تقوم الخبثات الصحفية... لأنها وجدتتها من خلال طرق شريفة تقريباً (ومن يعلم أين؟) ولنقل مثلاً وثائق يزعم أنها جاءت من البتاجون وعندئذ سوف تنشر الصحف أشياء تساعد العدو فقط بينما تضر بالولايات المتحدة. وهو أمر أجده غير مسئول كلية.

(أوكرت): بعبارة أخرى، أن الصحافة الأمريكية التى يميل المرء إلى رفعها إلى مرتبة النموذج ستكون فى رأيك صحافة غير مسئولة؟

(دى مارنشييز): كلا. هناك فرق طفيف للغاية فى معنى ما أقوله. ولكن هناك عناصر معينة فى الصحافة الأمريكية خطيرة لأنها تعمل ضد مصالح الولايات المتحدة...

ترى ما الذى يجعل مواقف الأمريكيين حيال السرية مختلفة إلى هذا الحد؟ أول كل شيء، هناك فكرتنا الفريدة عن السيادة الشعبية. فالأمريكيون يعتقدون أن السلطة تندفق من الشعب إلى المسئولين المنتخبين مباشرة، وأنه ينبغى على المسئولين المنتخبين



أن يخضعوا باستمرار للمساءلة أمام الجمهور. وهناك مجال صغير للغاية في هذا الكون السياسي لفكرة «ميرر الدولة»: فكرة أن الدولة ذاتها لديها مصالح، قد تسبق مصالح المواطنين عند الاقتضاء. وفكرة «الدولة» ذاتها عند أغلب الأمريكيين شيء مجرد لا معنى له في الواقع. وحتى بالنسبة لأقرب حلفائنا الديمقراطيين، فإن «سبب الوجود» هو تبرير يمكن قبوله تماماً للعمل.

ولا يقسم المسئولون المنتخبون عندنا اليمين للدفاع عن المصلحة القومية؛ فهم يقسمون على تأييد الدستور، الذي يحدد بدوره حقوق المواطنين الأفراد. وفي كل مكان آخر، يُقسم الزعماء على الدفاع عن مصالح الأمة. ونحن نؤمن بأن كل المواطنين متساوين سياسياً، ومن ثم فإن لهم الحق في الحصول على نفس المعلومات؛ وفي أغلب الدول الأخرى من المسلم به أن الصفوة السياسية لها الحق في معلومات أكثر من الجمهور بكثير بوجه عام.

ولا يعنى هذا القول أنه ليست هناك مطالب في الدول الأخرى لانتفاع أكبر (وهناك ذلك غالباً، وكثيراً ما تعتبر الولايات المتحدة نموذجاً إيجابياً لأولئك الذين يناضلون ضد القيود على تدفق المعلومات)، كما أنه ليس هناك أمريكيون يهتمون بشأن الزيادات في المشاركة في المعلومات في الولايات المتحدة. ولكن ليست هناك أية دولة أخرى تبلغ فيها الكراهية الفطرية للسرية مثل هذه القوة، أو مثل هذه الشدة في التوتر بين السرية والانتفاع. وحتى بريطانيا، التي تعتبر النموذج لثقافتنا السياسية في نواح عديدة، لديها قانون للأسرار الرسمية - وتشريع للتشهير - يجعل الحكومة البريطانية - ووسائل الإعلام - أكثر إغلاقاً للأفواه من وسائلنا. واستعداد الحكومة البريطانية لخوض معركة قانونية واسعة ضد إصدار كتاب «صائد الجواسيس» أو الاقتباس منه، وهو مذكرات حديثة لمستول مخابرات بريطاني سابق، سيكون أمراً لا يمكن تخيله هنا في أمريكا.

## متطلبات السرية

تعتمد السياسة الجديدة على كل من معلومات جديدة، وتقدير جيد، ويمكن تحقيق التقدير الجيد بشكل أفضل من خلال مناقشات مريحة داخل جماعة صنع

السياسة. فإذا كان صانعو السياسة لدينا لا يمكنهم أن يتحدثوا معاً عن أفكارهم بشكل علني، فإن أخطاءهم في التقدير تكون أقل احتمالاً لأن تكتشف وتصحح. وهم لن يتحدثوا علناً إذا كانوا يخشون من أن تكشف ملاحظاتهم للعالم بوجه عام، كاملة مع حشو لم يتم حذفه.

ومتطلبات الصراحة في جماعات صنع السياسة غالباً ما يساء وصفها، وكأنها السرية هي العدو الذي لا مفر منه للمناقشات المفتوحة. وفي حين أن ذلك يكون صحيحاً إذا مضى الإصرار على السرية إلى نهاية الشوط بحيث لم يعد صانعو سياستنا يصغون إلى مجموعة الآراء الكاملة حول المسائل، ويحبسون المعلومات التي هي من حق الجمهور، ومن المهم عدم الخلط بين نوعين من «الانفتاح»: أحدهما يشير إلى الصراحة، والآخر إلى عدد المشتركين. فنحن نحتاج إلى الصراحة، ولكننا لسنا في حاجة إلى اجتماعات كبيرة أو أعداد كبيرة من المشتركين، أو أن تجري مناقشة عامة كاملة «عند كل مرحلة» من العملية السياسية، أو حتى كل جانب من جوانب السياسة.

ومع ذلك فإن المسألة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالعلاقات مع الزعماء الأجانب. فمن المسلم به في أغلب الثقافات، أنه من الضروري أحياناً أن يفعل الزعماء أشياء لا يرغبون في الاعتراف بها علناً. غير أنه من الأمور الملحة أن تعرف الحكومة في الولايات المتحدة الرغبات والنوايا الحقيقية لهؤلاء الزعماء، بالمقارنة بوضعهم العلني. ولا يمكن كشف هذه النوايا إلا من خلال محادثات خاصة إذا كانت حقاً خاصة. وإذا كانت محتويات المحادثات الخاصة يتم تسريبها إلى الجمهور، فسوف يتوقف الزعماء الأجانب عن الحديث بصراحة مع المسؤولين الأمريكيين مما يصيب المصلحة القومية الأمريكية بضرر بالغ.

ومنذ بضع سنوات، عندما كانت المناقشات حول اتفاقية «سولت -٢» تدور بعنف في الكونغرس، كنت حاضراً في مناقشة تجري بين زعيم أوروبي كبير، واثنين من المسؤولين الأمريكيين السابقين ذوي النفوذ الكبير للغاية. وكان الأوروبي - الذي كان قد دعا علناً إلى التصديق على معاهدة «سولت -٢» - يتوصل إلى الشخصين الأمريكيين أن يبذلا كل ما في وسعهما لإحياء المعاهدة. وقال أحدهما للأوروبي في

مخزية: «إذا نجحنا في ذلك، فهل لن تشجب الولايات المتحدة لفشلها في تأييد موقف رئيسنا في المفاوضات، ولأننا حلفاء لا يمكن الاعتماد عليهم؟» ورد الأوروبي قائلًا: «إن الأمر كذلك تمامًا، ولكن لابد مع ذلك أن نحاولا عرقلة المعاهدة».

وكثيراً ما يصلم الأمريكيون بهذا النوع من التفاف، وتطالبنا غريزتنا بأن نفصح. غير أن هذا لن يؤدي إلّا إلى زيادة الأمور سوءاً، لأن الأثر الوحيد لهذا الانفضاح هو أن يحرمنا ذلك من الأفكار الأمنية للزعماء الأجانب وما يعرفونه أيضاً. وعقب الفضائح التي شملت وكالة المخابرات الأمريكية والبيت الأبيض في السبعينيات، قرر الزعماء الأجانب أن الحكومة الأمريكية غير قادرة على حفظ الأسرار، وهكذا تم حجب قدر كبير من المعلومات. وكانت الحكومات الأجنبية تتقاسم معرفتها عن موضوعات حساسة مثل الإرهاب مع حفة من الأصدقاء الأمريكيين الموثوق بهم، بعضهم في الحكومة والبعض خارجها. ولكن الجهاز البيروقراطي الأمريكي لم يحصل على المعلومات قط، وهكذا فإنه عندما كان أناس مثل ألكسندر هيج - الذي كان قد تعلم الكثير من الأوروبيين خلال عمله كقائد لحلف شمال الأطلسي - يطلبون لفت نظر الكونغرس والجمهور إلى الدور السلبي في الإرهاب الدولي في أوائل الثمانينيات، اكتشف أن المعلومات لم تكن متاحة داخل الحكومة الأمريكية. وقد جعل هذا مطلب وضع سياسة عقلانية لمكافحة الإرهاب أكثر صعوبة.

وقد توصل مسئولونا المتخبون إلى نتائج مماثلة عن تكتم الجهاز البيروقراطي، مما أدى إلى استخدام غريب «تقنيات سوداء» بين كبار المسؤولين الأمريكيين ونظرائهم الأجانب. وكانت أشهر هذه الحالات هي المخبر الصحفي لشبكة إيه. بي. سي الذي كان الوسيط السري بين الرئيس كينيدي وخروشوف زعيم الحزب الشيوعي السوفيتي خلال أزمة صواريخ كوبا. وفي مثل تلك الحالات يكون من المناسب استخدام وسيط واحد، دون أن تكون هناك ضرورة للمضى من خلال الجهاز البيروقراطي المعتاد. وبالإضافة إلى الفائلة [حيث يمكن صنع القرارات بواسطة حفة من الأشخاص، بدلا من مسئولين لا يمكن إحصاءهم] فإنه من الأسهل أيضاً إبقاء المسألة برمتها سرا. وأخيرا، فإنه إذا حاول الذين يتحاورون معنا استغلال الاتصالات

من أجل أغراضهم الخاصة، فإن أى شخص غريب يمكن التبرؤ منه بسهولة. ومن الأصعب كثيراً تبرؤ الحكومة من مسئول متفرغ. ومن الطريف أنه فى كل الحالات تقريباً، أدت هذه القنوات وظيفتها جيداً، مع أقصى قدر من الأمن.

هذا النمط إذن هو النقيض للنمط الذى تطالب به الحكمة التقليدية: إن السرية تشجع فعلاً على التدفق الحر للمعلومات والتعبير الصريح، فى حين أن كشف الأسرار يقيد تدفق المعرفة ويضطر كبار المسئولين إلى الكلام بحذر، هذا إذا تكلموا.

وإذا كانت السرية مهمة فى التدفق الحر للأفكار سواء داخل الحكومات أو فيما بينها، فإنها تعتبر حيوية بصورة قاطعة فى مجال للمخابرات. إذ أن هناك ما هو أكثر تعرضاً للخطر: فنحن نتعامل فى أرواح بشرية. ونحتاج بشدة فى كثير من دول العالم إلى أشخاص يرتكبون غيابة عظمى باسم مصالحنا، وليس من الممكن أن يأتى الكثير من المعلومات التى نحتاج إليها للدفاع عن أنفسنا إلا من أفراد يخاطرون بمستقبلهم أو حتى بأرواحهم لإخبارنا بالحقيقة. ولا يحتمل أن يفعل أغلبهم ذلك إذا كانوا يخشون الانتزاع عن طريقنا؛ وحفنة من أمثال تلك الحالات سوف تردع عدداً أكبر كثيراً من هؤلاء الأشخاص من التعاون معنا الآن وفى المستقبل. وهذا هو الوضع الذى نحمد أنفسنا فيه اليوم بالضبط، حيث عزز سيل المفاجآت الملحة التى برزت من التحقيقات المختلفة فى مسألة «إيران - كونترا» مخاوف منتصف السبعينيات. وكما ذكرت صحيفة «النيويورك تايمز» فى أغسطس ١٩٨٧ أن حلفاءنا عادوا مرة أخرى إلى تقييد تدفق المعلومات الحساسة إلى الحكومة الأمريكية.

وتتطلب الحاجة إلى السرية على كل المعلومات التى يتم جمعها بوسائل سرية، سواء كانت تتضمن مصادر بشرية أو وسائل أكثر آلية لجمع المعلومات. وقد أصيب مجتمع المخابرات بصدمة منذ بضع سنين، عندما اكتشف أن موظفاً صغيراً فى وكالة المخابرات المركزية يدعى وليم كامبلز باع للمخابرات السوفيتية (مقابل ٤٠٠٠ دولار) معلومات عن قدرات معظم أقمار التجسس الأمريكية السرية (كـ KH-11). وقد أثار ضياع المعلومات السرية عن هذه الأقمار موضوع دقة «المعلومات» التى تجمعها مثل تلك الأقمار، لأنه بمجرد معرفة السوفيت ما يمكن أن تراه هذه الأقمار، أصبح فى استطاعتهم اتخاذ خطوات لخداعه، أو إخفاء أشياء عن مجال رؤيته. بل أنه لم

يمكن من الضروري إعطاء المعلومات مباشرة إلى منظمة مخابرات معادية لإحداث مثل هذا الضرر بالمصلحة القومية: ففى كل مرة يكشف فيها صحفى عن «اكتشاف» نوع ما من البرامج السرية لجمع المعلومات، سواء كان قمرأ للمراقبة، أو طائرة مجهزة إلكترونياً، أو سفن تمخر البحار، أو علاقة عمل مع حكومة أجنبية، ندفع نحن ثمنأ باعظأ. ومن التناقض الظاهرى القول بأن المخاطرة تتم سواء كان «الكشف» الصحفى صحيحأ أو رافئأ، لأنه يجعل أهداف عمليات جمع المعلومات دائماً أكثر احتراسأ مما يجعل معرفة أشياء عنها أكثر صعوبة.

### البحث عن سياسة عملية

هل هناك وسيلة للموازنة بين مطالب مجتمع ديمقراطى - وفى المقام الأول، مطلب أن يعرف الجمهور ما يفعله الزعماء - مقابل الضرورة الملحة للسرية؟ إن الحلول التى اخترناها تتجسد فى عملين تشريعيين هما: قانون حرية المعلومات، و «المراقبة». وهذا المصطلح الغريب - الذى يعنى من الناحية الفنية شيئأ يختلف تماماً عن العملية التى استهدف وصفها - يشير إلى استخدام مجموعات صغيرة، سواء فى الكونجرس أو فى دور القضاء لمراقبة السلوك الجارى للسلطة التنفيذية، للتأكد من أنه لن تقع أية انتهاكات لقوانين حماية الفرد أو نوابا الكونجرس. وكان من المعتاد أن يكون هناك عدد لا يقل عن ثمانية من أمثال «لجان المراقبة» فى الكونجرس، ولكن العدد نقص فى السنوات الأخيرة ولله الحمد، إلى اثنين هما: اللجان المختارة الخاصة بالمخابرات فى كل من مجلسى النواب والشيوخ الأمريكين. ويشيد المدافعون عن عملية «المراقبة» باعتبارها مقدمة «للافتتاح»، ولكنها فى الحقيقة مجرد طريقة لكى يوسع بها الكونجرس نطاق عمله. ومن المتوقع أن يحافظ المشرعون على الأسرار وكأنهم أعضاء فى مجتمع للمخابرات. ولن يعرف الجمهور وحده شيئأ عن الأسرار إلا إذا انتهك أحد قسمه على الاحتفاظ بالسرية. ومن ثم فإن «المراقبة» سوف توسع فقط عدد الأشخاص الذين يعرفون، ولكنها لن تزيد قدرة الجمهور على تقييم أداء الحكومة.

وللمراقبة، من ناحية أخرى، تأثير محدود على السلطة التنفيذية، إذ أن هناك

أنواع معينة من الأعمال السرية التي تسرب دائماً عند التطبيق عندما يشترك فيها الكونجرس. وقد سمعت يوى إيمان - نائب مدير المخابرات المركزية يومئذ - منذ بضع سنين، وهو يجادل علناً ضد عمل سرى مقترح، على أساس أن هذا النوع من الأشياء يتسرب دائماً من لجان المراقبة. وقد تم التخلي عن الاقتراح، كما حدث لغيره، عندما هدد السناتور جوزيف بيدن بأنه سيقوم بتسريب معلومات إذا وضعت موضع التنفيذ ضد توصياته. وهكذا فإنه بادخال الكونجرس في العمل نجحى عرقلة بعض الأعمال السرية، ويتم تخريب أعمال أخرى بتسريب مشرعين معادين لها.

وفى محاولة أكثر جدية للتأكد من اطلاع الجماهير بصورة معقولة، وافق الكونجرس منذ بضع سنوات على «قانون حرية المعلومات»، الذى يتيح للأشخاص المعينين (ولا داعى لأن يكونوا من مواطنى الولايات المتحدة) طلب أن تنزع السلطة التنفيذية معلومات كانت معاطة بالسرية فيما سبق.

وقانون حرية المعلومات، إذا روعت كل الاعتبارات هو شيء جيد، وإن لم يكن جيداً كما كان ينبغي أن يكون. وإلى الحد الذى يمكن فيه رفع السرية عن المعلومات، وإذاعتها للدارسين والصحفيين، وحتى لرجال الأعمال، سنكون، كشعب، أفضل حالاً به. غير أن عيوب القانون كبيرة:

- (١) إن القرارات الخاصة برفع السرية يتخذها أحياناً أناس ليسوا فى وضع يجعلهم قادرين على تقييم حساسية المعلومات. ولهذا فإنه قد يسمح بنشر معلومات تضر بالأمن القومى الأمريكى.
- (٢) إن القانون يطبق فقط على السلطة التنفيذية، لا على السلطة القضائية أو على الكونجرس، (ربما لأن أعضاء الكونجرس هم الذين كتبوا القانون فى المقام الأول). وهكذا فإنه من الصعب رؤية الأمور فى محيطها الكلى، حيث أنه فى كثير من مسائل السياسة الخاصة بسلطة واحدة من الحكومة قد لا تكون كاملة، بل وحتى مضللة إلى أبعد حد. وإذا كنا نهتم «بحق الجمهور فى أن يعرف»، فإنه ينبغي علينا أن نتأكد من أن الجمهور سوف يحصل على أكمل صورة ممكنة للأحداث.

ولابد أيضاً من تطبيق حرية المعلومات على الكونجرس والسلطة التنفيذية أيضاً.

(٣) إن إجراءات رفع السرية كثيراً ما تكون بطيئة إلى حد السخط، وتمكس المبدأ الأساسى بأن توضيح غلطة أصلية أصعب كثيراً من تجنب الخطأ فى المقام الأول.

(٤) إن أكثر النتائج تدميراً لقانون حرية المعلومات هى أن المسئولين فى السلطة التنفيذية، خوفاً من أن أى شيء يكتبونه قد يظهر أمام أنظار الجمهور فى وقت ما فيما بعد، يحرصون على أن يعدلوا وثائقهم المكتوبة بحيث أنها لا يمكن أن تسبب لهم حرجاً فى المستقبل. ويعنى ذلك أن العديد من أكثر القرارات حسماً لا يمكن توثيقها - إذ أن المسئولين إما أنهم لا يدونونها كتابة، أو يكتبونها بطريقة تضمهم هم أنفسهم فى أكثر الأضواء المكنة إرضاء. وهكذا فإن المؤرخين فى عالم ما بعد قانون حرية المعلومات سوف يواجهون وقتاً عصياً للغاية فى إعادة تنظيم الأحداث المعاصرة. وقد قالت شخصية هامة هى الدكتور هنرى كيسنجر أنه من الآن فصاعداً ستكون المحادثات المخرجة بين مسئولى الحكومة منطوقة - إما وجهاً لوجه، أو فى التليفون - بدلاً من كتابتها.

وهكذا انتهت المحاولات مرة أخرى لجعل الحكومة أكثر انفتاحاً على الفحص العلنى إلى ظهور الأثر العكسى.

## وسائل الإعلام

يحدث العديد من انتهاكات السرية عن طريق وسائل الإعلام، التى يستخدمها أولئك الذين يحتفظون بالأسرار لنقل معلومات سرية إلى الجمهور. ولما كانت وسائل الإعلام تقوم بمثل هذا الدور الرئيسى فى الصراع بين الانفتاح والسرية، فهى دائماً فى مركز الجدل. ويكون هذا أحياناً أمراً غير عادل، إذ أنه ينبغى أن يقع

العبء الرئيسى لحفظ الاسرار على عاتق أولئك الذين يحتفظون بها: أى مسئولى الحكومة الأمريكية. وفى الحالات التى تقع فيها إساءات فى استخدام السلطة، قد لا يكون هناك أى سبيل آخر لمحاسبة الذين يمارسونها غير «تسريب» الوقائع إلى وسائل الإعلام. ولكن هذا لا يعنى أنه ينبغي إعفاء وسائل الإعلام من المساءلة، رغم أن بعض المتحدثين باسم وسائل الإعلام الأمريكية قد ذكروا مزاعم تضعهم فى نفس هذا الوضع.

وفى الحالات المتطرفة ، طالبت وسائل الإعلام لنفسها بحقوق وامتيازات وكالة مخابرات سرية وهى: حماية تامة للمصادر والوسائل ، وأن يكون لها الحق وحدها فى أن تقرر أن تدفع ثمناً للمعلومات، ومتى، وهل تذييعها ، ورفض إخضاع تحليلاتها أو حتى مزاعمها لسلطة خارجية لتقييمها باعتبارها مسائل أمر واقع. ومثل هذا الوضع فى جوهره هو بمثابة حق شامل لسرية وسائل الإعلام، مع كل المخاطر التى تصاحب إساءة الاستخدام التى قد توجد فى المؤسسات الأخرى. إن الديموقراطية تحتاج إلى صحافة حرة، ولكنها تحتاج أيضاً إلى صحافة مسئولة. وإذا كانت الحكومة كما يزعم المتحدثون باسم وسائل الإعلام باستمرار - هى فقط التى يمكن إخضاعها للمساءلة إذا كانت مفتوحة، فلماذا ينبغي أن تتجنب وسائل الإعلام - وهى الوحيدة بين المؤسسات الأمريكية الهامة - المساءلة بمنحها الحق فى السرية التامة؟

وترد وسائل الإعلام على ذلك بالتأكيد على أهمية حماية مصادرها، ومحاوّل التدليل على أنه إذا طلب من الصحفيين بشكل روتينى الكشف عن هذه المصادر، فسوف يحدث بلا ريب نقص فى المصادر «الداخلية». وهناك شيء بالنسبة لذلك، فالأشخاص يفضلون تقديم معلومات مثيرة تحت ستار مجهول الاسم بدلاً من تقديمها «مسجلة» بأسمائهم. ويحتاج المجتمع المفتوح إلى تشجيع الأشخاص على قول الحقيقة للجمهور، حتى عندما تكون الحقيقة محرّجة بصورة رهيبية. إنه من الضرورى حماية مصادرها كلما أمكن ذلك. ولكن هل ينبغي أن تمتد هذه الحماية إلى حالات يحتفظ فيها الصحفيون بمعلومات جوهرية للتعرف على مجرمين؟ وهل يجب أن تطبق على حالات تعطى فيها معلومات إلى وسائل الإعلام وعن طريقها إلى أعدائنا ويكون من الواضح أنها تضر بالأمن القومى؟ وإذا لم يكن من حق أى إنسان أن يصيح قائلاً



«النار» في مسرح مزدحم - كما يقول القاضي هولز - فهل يكون لوسائل الإعلام الحق في تعريض الأمن القومي للخطر لأن معلومات حساسة وضعت في أيديها؟ وإذا اتفقنا على أنه ليس لوسائل الإعلام حقاً مطلقاً لكشف الأسرار، وتمت صياغة ذلك في قانون، فسوف تبقى بعض المعلومات التي تصل حالياً إلى الجماهير سرية. وعلى عكس ما يزعم الذين يطالبون بانفتاح أكبر باستمرار، فإن هذا قد يساعد العملية السياسية فعلاً. وذلك لأن أعضاء الكونجرس لن يستطيعوا ابتزاز السلطة التنفيذية بواسطة التهديد «بتسريب» معلومات عن أعمال لا يوافقون عليها. وإذا لم يوافق المشرعون على أعمال مقترحة، فإنهم - كثيرهم ممن يتحملون المسؤولية نحو السياسة الخارجية - سيكون عليهم أن يثبتوا أنهم على حق بشكل مقنع داخل مجال صنع السياسة. وعلاوة على ذلك، فإنه بدون التهديد المستمر بأن تُجد المعلومات السرية طريقها إلى وسائل الإعلام، سوف تزداد صراحة، مما يجعل ظهور سياسة جديدة أكثر احتمالاً. وأخيراً، فعندما تدرك الحكومات الأجنبية أنه يمكن الاحتفاظ بالأسرار في الولايات المتحدة، فسوف يشاركوننا في كم أكبر من المعلومات الحيوية مما يكون له نفع أكبر لسياساتنا.

ويظهر كتاب «الستار Veil» الذي ألفه بوب وودوارد كل عيوب الحالة الحاضرة للأمور. ويقدم وودوارد عشرات القصص عن عمليات مزعومة لوكالة المخابرات المركزية، بعضها صحيح، وبعضها رائف، والبعض نصف حقيقي، وهو أمر لا مفر منه مع شخص يكتب تحت ضغط موعد نهائي للطبع عن مسائل معقدة للغاية. وليس هناك اهتمام كبير بالأمن القومي، (والواقع أنه إذا كان يذكر الحقيقة، فإنه يكون قد حكم بالتأكيد تقريباً على مصير العديد من المواطنين الأجانب الذين ارتكبوا غلطة التعاون مع حكومة الولايات المتحدة) وهناك ضرر في بعض النواحي الهامة سواء كان هذا الكتاب دقيقاً أم لا. وبالنسبة لأي شخص يفكر في إحضار معلومات حساسة إلى مسئول حكومي أمريكي، فإن كتاب مثل «الستار» سوف يجمد الدماء، إذا أنه يظهر أن المسئولين الأمريكيين يتحدثون عن موضوعات ينبغي أن تكون سرية، وأن الصحافة الأمريكية سوف تكتب عن أي شيء، حتى مع احتمال دفع الثمن من الحياة أو فقد الأطراف أو المصلحة القومية. وفي رأيي أن مثل

هذا الكتاب كان لا ينبغي أن ينشر.

وسوف يعترض البعض بأن هذه دعوة إلى الرقابة، مهما كانت محدودة. وهذا صحيح تماماً، ولكن تجربة دول ديمقراطية أخرى مع الرقابة على معلومات الأمن الحساسة ينبغي أن تشجع المشككين على أن يقرروا أن المكاسب سوف تفوق الخسائر التي لا يمكن إنكارها.

ويدهش الأمريكيون عادة عندما يعرفون أنه حتى في دول تعتبر فيها المصلحة القومية بوضوح هي أعظم متطلبات حرية الكلام، كثيراً ما يجد الصحفيون أن هذه الترتيبات مرضية تماماً. وقد حضرت منذ ثلاث سنوات ندوة عقدت في إسرائيل حول الرقابة العسكرية؛ وكان المشتركون بلا استثناء يتقدون بشدة حكومة ييجين التي كانت في الحكم يومئذ، ومن المتوقع أن يهاجموا تطبيقها للرقابة العسكرية. وقد أدهشني أن أسمعه جميعاً - وبينهم رؤساء تحرير الصحف الرئيسية في البلاد - يتفقون على أنهم لم يُمنعوا قط عن نشر أية قصة يرون أنها يجب أن تقال بصورة عاجلة وملحة. والواقع أن كثيرين منهم كانوا يتمنون لو كان الرقيب أكثر نشاطاً في حالات معينة، لأنهم نشروا قصصاً، يودون عندما ينظرون إلى الوراء لو أنهم لم ينشروها.

إن الصحافة الإسرائيلية مناضلة وعتيقة تماماً لا تتقيد بأى ضابط مثل مجموعة الصحف الأمريكية المتنوعة، وينبغي أن يعطينا رد فعل الإسرائيليين جميعاً وقفة قصيرة. وهناك من ناحية أخرى الأخطار الواضحة للتجاوزات في ممارسة الرقابة، كما اعتقد أنه حدث في المحاولات البريطانية لحظر كتاب «صائد الجواسيس» وهو كتاب يقدم معلومات جديدة قليلة للغاية، ( فقد ظهر أغلبها في كتب نشرت في بريطانيا) ولا يكشف عن أية أنشطة حساسة حدثت خلال الخمسة عشرة عاماً الأخيرة. ونحن في حاجة إلى أن نجد أرضاً متوسطة معقولة بين أولئك الذين يعتقدون أن السرية مسئولية الحكومة وحدها (ومن ثم فإن وسائل الإعلام يجب أن تقرر بنفسها ما إذا كانت تنشر أو تزع أي شيء يكون في حياتها) وأولئك الذين يعتقدون أن أي شيء «يعتبر سرياً» يجب أن يبقى بعيداً عن نظر الجمهور.

## نحو توازن عادل

إن مطالب السرية إزاء الانفتاح تحدث تعارضاً بين مصلحتين مشروعتين ولكنهما متعارضتين. فالسياسة الجيدة، والعلاقات الطيبة، والعمليات الناجحة، تتطلب كلها قدرًا معيناً على الأقل من السرية، ولن يفيد دعاة الانفتاح إن يطالبوا بأن تصبح كل أو حتى أغلب المعلومات السرية معروفة للجمهور. ومن الناحية الأخرى فإن للجمهور الحق في معلومات كاملة بصورة معقولة.

إن الحل المثالي هو أن تقوم السلطة التنفيذية بشرح سياستها، والفكر الذي أدى إلى وضعها، وذلك في أكمل صورة ممكنة، حتى تستطيع الجماهير على الأقل أن تتابع العملية التحليلية. ولا يستطيع أحد أن يطالب بشكل معقول أن تشارك الحكومة العالم بوجه عام في أسرارها، ولكن من المعقول بالتأكيد أن تتوقع من رعاياها أن يشرحوا لنا ماذا يفعلون و [إلى الحد الممكن] لماذا يفعلون ذلك. وهكذا فإنه في حين أن الجمهور ليس من حقه أن يعرف ما ذكره رعاياه أجنب للمستولين في بلادنا خلال محادثات خاصة، فإنه ينبغي أن يكون كبار صانعي سياستنا قادرين على إعطاء الجمهور الأمريكي «الدروس التي تعلموها» من أمثال تلك للمحادثات. وينطبق نفس المبدأ على مجالات أخرى، تقوم فيها المعلومات السرية بدور في السياسة: فالأسرار يجب أن تبقى سرية، ولكن نتائج الأسرار يجب أن تكون موضع مشاركة.

ولا ريب أن هذا المثال أسهل كثيراً في القول منه في التطبيق، إذ أن الحكومات - حتى في أفضل إدارة في العالم - يجب أحياناً أن تحجب بعض المعلومات عن الجمهور. ولكن ذلك يتعلق غالباً بالعمليات لا بالسياسة الكلية. والاستثناء من هذه القاعدة، هي العملية السرية التي إذا نجحت فإنها ستؤدي إلى تغيير جوهرى في السياسة برمتها، كما هو الحال في الدبلوماسية السرية التي أدت إلى سعى نيكسون نحو الجمهورية الشعبية الصينية. ولما كان أغلب الأمريكيين يوافقون على نتائج الدبلوماسية السرية، فقد كان هناك قليل من النقد للطريقة التي تم التصرف بها. ولكن العديد من الهجمات اللاذعة التي وجهت إلى طريقة ريجان لمعالجة مبادرات «إيران - كوترا» يمكن توجيهها بنفس السهولة إلى سياسة نيكسون وكيسنجر تجاه سياسة الصين، أو فيما يتعلق ببروزفلت لمساعدته السرية لبريطانيا في

فترة ١٩٣٩ - ١٩٤١. وكان كلاهما يتعارض مع الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية الأمريكية. وتم تنفيذ كليهما من وراء ظهر الكونجرس. والفرق بين هذه المبادرات وكارثة ريجان، هو أنها حققت أهدافها حتى قبل الكشف عنها. وهنا لا توجد أية وصفة للخلاص: فقد قوبلت الحالات الناجحة بالتصفيق، بينما استنكرت حالات الفشل، وهذا ما حدث. ولكن في حالتى نيكسون وروزفلت معاً، فإنه لو كانت السياسة معلنة في الوقت الذى كانت تدار فيه، لكانت صرخات الاحتجاج الوطنية تصم الأذان، ولتخطمت السياسة. فهل كان السيدان إينويه وهاملتون سيقران إجراء تحقيق كامل بأثر رجعى في كلتى المسألتين، مع كشف علنى لدور العملاء الأجانب (مثل إنترييد) والمواطنين الأمريكيين الخاصين في العمليات؟ وهل كان السيد هاملتون قد ألقى محاضرة على الرئيس فراكلين روزفلت عن تفوق السياسة التى تناقش علناً على العمليات السرية، عندما كان من المحتمل للغاية أن تنهار بريطانيا بدون المساعدات الأمريكية السرية؟

ومهما كان تقييم سياسة معينة، فليس هناك ما يقال عن إفشاء الأسرار المملعل الذى يصاحب المناقشات والتحقيقات. وقد حدث الكثير حول النزاع بين الكونجرس والسلطة التنفيذية خلال جلسات الاستماع فى مسألة إيران - كوترا، ولكن من الإنصاف للمشرفين فإنه لابد من القول بأن أكبر عملية تسريب للمعلومات إلى حد بعيد جاءت من السلطة التنفيذية. وقد أظهر البيت الأبيض، ووزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية منذ البداية تلبذاً حيال متطلبات السرية. فقد تم الكشف عن أسماء اتصالات أجنبية حساسة، وأشكال وأحجام وثائق أمريكية سرية (مثل نتائج التحقيقات الرئاسية) والتي أذيعت علناً (واتاحت بذلك للمخابرات السوفيتية أن تضع صوراً مزيفة أحسن) كما نشرت وسائل وأسماء اتصالات سرية، وعرضت الأعمال الداخلية لمجموعة المخابرات للبحث العلنى. وخلاصة القول أنه تم تزويد الراغبين فى الحصول على أسرارنا بالكثير منها، وأعطوا خريطة طريق لمن يرغب فى الحصول عليها مستقبلاً. وفى حين أن الكثير من هذه المعلومات قد خرجت من الشهادات، والإيداعات، والوثائق التى أذاعتها لجان التحقيق المختلفة بالكونجرس، فإن الجزء الأكبر أصبح متاحاً من جانب البيت الأبيض وحده، ونشر كثير منها

بواسطة لجنة تاور التي أنشأها الرئيس.

وقد يمكن تقديم حجة ضعيفة للرفض المثير للدهشة للبيت الأبيض لتأكيد أى درجة من «امتيار السلطة التنفيذية» فى هذه المسألة (رغم أن هؤلاء الأجانب الذين تعاونوا معنا اعتقاداً منهم بأننا لن نكشف هوياتهم سوف لا يوافقون على ذلك بلا شك)، بل أن هناك القليل مما يمكن أن يقال عن تسليم وثائق سرية بالجملة «للمحامي المستقل»، القاضى والش. وحصل أعضاء الهيئة العاملة معه على تراخيص فورية، ولم يكن من الممكن أن يحصلوا على نوع التحقيقات المرهقة عن خلفياتهم، والتي يخضع لها كاتبو الوثائق السرية. وعلى عكس مسئولى الحكومة ذاتها، لم يكن مطلوباً من رجال «والش» حاجة شرعية لأن يعرفوا محتويات كل وثائق مجلس الأمن القومى التى تتعلق بالإرهاب الدولى والخطوات التى اتخذتها الدولة لمكافحة على سبيل المثال. وهناك كثير من الحكومات الأجنبية كانت تود معرفة محتويات تلك الوثائق، فهل اتخذت خطوات للتأكد من الأمان الكامل لعملية «والش»؟ إن المرء لا يستطيع إلا أن يقول، على أساس رحلات قليلة إلى مكاتبها، أن هناك القليل جداً من مظاهر الأمن الفعلى الكامل. ولكن تلك ليست المسألة الرئيسية هنا. فالنقطة الأساسية هى أن السلطة التنفيذية تخلت بسرعة بالغة عن النضال لإبقاء أسرارها سرّاً؛ وبعد ذلك، أصبح الكثير من الأسرار القومية فى أيدي مجموعة متنوعة من الأشخاص، كان الكثير منهم يقرأون أول وثيقة سرية بالنسبة لهم. وهكذا، ترى هل أظهرت إدارة ريجان انتقارها إلى الجدية فى الدفاع عن أسرارها؟

وإذا أريد أن يكون هناك أى أمل فى إيجاد أسلوب معقول لموضوع السرية، فسيكون على السلطة التنفيذية أن تعمل بصورة أفضل كثيراً، وأن تناضل من أجل حق الاحتفاظ بالأسرار، فى نفس الوقت الذى تظهر فيه حساسية أكبر لحق الجمهور فى الاطلاع على العناصر الأساسية فى سياستنا الخارجية. وينبغى أن تبدأ الجدل القومى حول الحاجة إلى حماية الأسرار، بما فى ذلك بعض الإجراءات لجعل وسائل الإعلام خاضعة لحساب أكبر. ولابد لها من أن تشترك مع الكونغرس، والمحاكم، ووسائل الإعلام لكى تقدم حلاً وسطاً عملياً بين المطلقين المشروعين - من أجل السرية والانفتاح - والذين هما اليوم فى صراع عنيف فى مجتمعنا. وحيث أن إدارة

ربهان تفقر إلى الرؤية بوضوح، والإرادة لكي تبدأ السير في مثل هذا المشروع الذي يتم بالتحدي، فإننا لا نستطيع إلا أن نأمل في أن تكون الإدارة التي سوف تخلفها قادرة على أن تفعل ذلك.

### ملاحظة

١ - ظهر هذا المقال لأول مرة في «المصلحة القومية» ١٠ The National Interest 10 (شتاء ١٩٨٧ - ١٩٨٨)؛ وقد أعيد طبعه بإذن خاص.

### الجزء ٣



هل تهم وسائل الإعلام ؟





## وسائل الإعلام الخبيرة والأمن القومى

ريتشارد ر. بيرت

أصبح الجدل العلنى حول الأمن القومى أكثر تعقيداً وأكثر أهمية. غير أن وسائل الإعلام فشلت فى مجاراته فى شرح قضايا الدفاع والرقابة على التسليح لجمهور أمريكى مشوش الفكر. والواقع أن أداء الصحافة، والصحافة الملمعة فى نشر وتحليل تلك القضايا هو أحد أسباب لماذا أصبح الجدل حول الأمن القومى فى الولايات المتحدة (والغرب على نطاق أوسع) يسوده الفوضى والتبسيط، وقلة الاطلاع والمعرفة بصورة متزايدة.

وهذه نظرية استفزازية، وهناك بعض الجوانب المتابعة. فوسائل الإعلام مثل المؤسسات الهامة الأخرى فى المجتمع الأمريكى لا تحدث تغييراً فحسب، بل أنها تعكس أيضاً اتجاهات ثقافية وسياسية أكثر اتساعاً. ومن ثم فإن التدهور فى الجودة والترابط المنطقى فى معالجة وسائل الإعلام للأمن القومى، لابد قبل كل شئ أن

ينظر إليها في مقابل تطورات أشمل داخل النظام السياسى الأمريكى، والسياسة الخارجية الأمريكية ووسائل الإعلام ذاتها.

وهناك تغيير هام، لوحظ بواسطة محللين سياسيين بدأ من «بات كاديل» إلى «لى آتواتر»، هو نمو مبادئ حزب الشعب الأمريكى فى السياسات الأمريكية خلال العقدين الأخيرين. ولم يكن هذا يعنى أن «الغرفة المليئة بالدخان» قد فوجئت بالانتخابات الأولية وتقنيات الإعلان الضخمة، بل أن القضايا السياسية ذاتها أصبحت فى متناول الجمهور، مع النتائج المتناقضة ظاهرياً والضارة التى رادها تأثير المجموعات الصغيرة التى تحركها المصلحة.

وكان لتبسيط السياسات وجعلها فى متناول الجمهور تأثيره الهام على الجدل حول الأمن القومى. فمن الناحية التقليدية، كان جوهر مسائل الأمن القومى فى الولايات المتحدة - السياسة النووية، وأهداف المبدأ النووى، ونشر القوات، وأهداف الرقابة على التسلح وموضوعاته - منصبة على مجموعة محدودة من مسئولى الحكومة، والسياسيين المهتمين، ومجموعة من الخبراء الأكاديميين فى البحوث. وقد تمت تلك المجموعة بصورة أكبر مع وفرة مجموعات جديدة من الخبراء، وحصول العديد من رجال الكونجرس على مستشارين خاصين للأمن القومى. وكما أن الأحزاب السياسية القومية أخذت تفقد السلطة بصورة مطردة فى فترة تبسيط السياسات الأمريكية، فقد حدث المثل للمجموعة التقليدية للأمن القومى. وكانت نتيجة ذلك هى انخفاض فى الفهم والتأييد بين الجماهير الغريبة المفاهيم مثل الرادع المعتد واستبدالها بحلول أكثر شعبية وضد الأسلحة النووية، تتراوح بين التجميد على اليسار، إلى «ترس الفضاء» على اليمين.

ويوضح الجدل الذى دار فى السنوات الأخيرة حول «الدفاع الاستراتيجى» هذه النقطة. فمنذ الستينيات، بحثت مجموعة الأمن القومى الحجاج المؤيدة والحجج المعارضة لدفاع الصاروخ ذاتى الدفع «الباليستى» بما فى ذلك دراسة جدواه الفنية، وتأثيره على الردع والمشكلات الأكثر تعقلاً عما يشكله أى رادع كافٍ. ولا يزال الجدل الذى دار فى مجلس الشيوخ فى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ حول نشر الصواريخ المضادة للصواريخ ذاتية الدفع، مع ما شمله من شهادات واسعة نتيجة تفكير عميق من

محللين يمثلون طرفي القضية، حتى هذا اليوم هو التفسير الكلاسيكي للقضية. ولم يكن للجدل حول مبادرة الدفاع الاستراتيجي شيء من القوة والتماسك أو الوضوح الذي كان لهذه المشاورات. وبدلاً من ذلك فإنه تضاعف إلى حد كبير ليصبح نضالاً مبسطاً بين مجموعات المصالح وأقليات متحمسة التي صورت مبادرة الدفاع الاستراتيجي من ناحية باعتبارها الفرصة الوحيدة للدولة للنجاة من تهديد الدمار النووي، أو من ناحية أخرى، كوسيلة مؤكدة لجعل مثل هذا الدمار ممكناً. وتم تشكيل لجان عمل سياسية تمتنع واحدة أو أخرى من وجهات النظر هذه، وأنتجت أفلام بيعت لمحطات التلفزيون المحلية، وراح متحدثون متحمسون يزرعون البلاد جيئة وذهاباً برسائلهم العاطفية والمبسطة.

وكان لهذه المجموعات نفوذ. ففي الانتخابات الأولية للمؤتمر الحزبي لولاية أيوا، على سبيل المثال، نجحت مجموعة معادية لمبادرة الدفاع الاستراتيجي تدعى «ستارباك» في جعل أغلب المرشحين الديمقراطيين للرئاسة يؤيدون برنامجاً لا يعارض البحوث الخاصة بمبادرة الدفاع الاستراتيجي فحسب، بل وأيضاً صواريخ إم. إكس، وميدجيتمان، وترابنت - ٢، وكل تجربة للصواريخ البالسيتية. ولا عجب إن كانت وسائل الإعلام قد عكست الجدل العلني المبسط حول مبادرة الدفاع الاستراتيجي بينما تفاضت عن مسألة أساسية، وهي عما إذا كان حصول الولايات المتحدة - في ضوء بناء السوفيت لقدرة التدمير السريع للأهداف الصعبة - على مستوى ما من الدفاع الاستراتيجي سوف يلهم الرادع.

وقد تم تعزيز أثر حزب الشعب الأمريكي على تغطية وسائل الإعلام للأمن القومي (ونسب إليه) تطور آخر طويل المدى: وهو فشل الولايات المتحدة في عصر ما بعد الحرب، وبصفة خاصة بعد اضطرابات حرب فيتنام، في إيجاد إجماع رأى متين حول وضع استراتيجية تجاه الاتحاد السوفيتي، أو مفهوماً لالتزامات الولايات المتحدة ووجودها في الخارج. وفي حالة الاتحاد السوفيتي، كانت السياسة الأمريكية والرأى العام يتأرجحان بشدة بين تفاؤل بلا ضرورة وتشاؤم لا مبرر له. وقد شهدنا في الخمسة عشر عاماً الماضية الآمال المبالغ فيها من أجل وفاق أمريكي - سوفيتي في أوائل السبعينيات وقد حل محلها مخاوف متزايدة من سيطرة عسكرية سوفيتية، والتي

استبدلت بدورها الآن بما يطلق عليه "هوس جورباتشوف".

وفشلنا الواضح فى بناء إطار عمل السياسة قادر على التوفيق بين المنافسة الأمريكية - السوفيتية، والتعاون المحدود أدى إلى أن تبالغ وسائل الإعلام فى كل انحراف أو منعطف فى هذه العلاقة. والافتقار المماثل إلى الثبات من الممكن مشاهدته فى مجال التزامات الولايات المتحدة فى الخارج. ومن الواضح أن هناك حاجة متزايدة للولايات المتحدة، فى عصر محدود الموارد، لأن تدخل فى حوار مع حلفائنا الرئيسيين للمشاركة فى الأعباء. غير أن هذه القضية الهامة شوهها الانعزاليون، ودعاة العمل من جانب واحد على كلا جانبي النطاق السياسى. وفى ١٩٨٨ كانت النتيجة مرة أخرى هى أن تقيماً هادئاً لوضع جوهرى موثوق به للولايات المتحدة فى الخارج قد حجب فى وسائل الإعلام بواسطة حملة انتخابية عاطفية سطحية تصور أحد المرشحين للرئاسة وهو يحذر من «إراقة الدم الأمريكى فى الخليج الفارسى» وأعضاء الكونجرس وهم يدفعون بعنف الذين يهاجمون أحياء الاقليات على درجات الكايتول.

وكانت التغييرات الأكثر اتساعاً داخل «ثقافة وسائل الإعلام» فى الولايات المتحدة أيضاً ذات تأثير معاكس على التغطية الجادة للأمن القومى. وأسهم التلفزيون فى إضعاف اهتمام المشاهدين وخاصة الشباب منهم. وعلى الرغم من وفرة برامج الأخبار فى التلفزيون، فإن نوعية وشمول تغطية مسائل الأمن القومى قد تدهورت. واختفت الأفلام التسجيلية المتعمقة التى بدأتها شركة كولومبيا للإذاعة خلال عصر مارو - فريندلى، وحلت محلها إذاعة أنباء خاطفة فى التلفزيون ساعة الإفطار. كما تطورت برامج أحاديث يوم الأحد التقليدية التى كانت تتيح للمسؤولين ومخبرى الصحف وقتاً لاستكشاف القضايا، إلى مواجهات «ملائمة لوسائل الإعلام» التى كان يعتقد أن الآراء والمواقف الغريبة لمقدمى الأخبار، مثل سام دونالدسون، أكثر إثارة للاهتمام من المسؤولين والخبراء الذين يتحدثون معهم. وربما جعلت المنافسة التى خلقتها البرامج التى تذاع من عدة محطات ووكالات الأنباء، عمليات دمج الأخبار والترفيه فى التلفزيون. وتعتبر «مجموعة ماكلافلين» و «النيران المتقاطعة» وما فيها من دردشة «داخل اليبسبول» من البرامج المشوقة، ولكنها لا تسهم كثيراً فى فهم

حقيقى لمبادرة الدفاع الاستراتيجى وسياسة الولايات المتحدة فى امريكا الوسطى، أو مستقبل الثالث الاستراتيجى.

وبينما برز التلفزيون باعتباره المصدر الرئيسى للأخبار بالنسبة لأغلب الأشخاص، كان على الصحف أن تسارع إلى إعادة تحديد دورها. وكانت بعض التغييرات إيجابية، مثل زيادة التعليقات والتحليلات فى الصحف اليومية، كما يتمثل فى صفحة الافتتاحيات. غير أن الاتجاه بوجه عام نحو تغطية «أخبار ماك» والتى يمثلها بشكل مصغر صحيفة «يو. إس. إيه توداي» USA Today: حيث يوجد تأكيد شديد على أنشطة وقت الفراغ، والرياضة، والتسلية، مع أخبار واقعية جادة، حظيت بتغطية مختصرة. والأسوأ من ذلك أن ظاهرة «أخبار ماك» أثرت على كل الصحف اليومية والمجلات، حتى أكثرها جدية. وخلال فترة عملى فى صحيفة «النيويورك تايمز» مثلاً، حيث انكششت بشكل واضح المساحة المخصصة لما يسمى نشر «الأخبار الجادة» والتحليلات بقرار الانتقال إلى توضيب الصحيفة من ثمانية أعمدة فى الصفحة إلى ستة (لجعل الصحيفة أكثر «قراءة») والأكثر أهمية من ذلك، إخلاء حيز لأقسام خاصة تغطى أسلوب الحياة، والرياضة، والطعام، والترفيه<sup>(١)</sup>.

وتساعد هذه الاتجاهات الواسعة فى السياسات الأمريكية ووسائل الإعلام فى شرح لماذا أصبحت تغطية قضايا الأمن القومى أكثر سطحية وثقافة وإثارة. ولكنها لا تحكى القصة برمتها. وتعتبر منظمات الأخبار الفردية، ومخبرو الصحف، ورؤساء التحرير، والمديرون الذين تضمهم هذه المنظمات مسئولين أيضاً. فالمخبرون ورؤساء التحرير، سواء كأفراد أو مجموعة، فى حاجة إلى معالجة ما قد يسمى «عيوباً فى الصنعة» فى تغطية شئون الأمن القومى.

## الانتقال إلى خبرة أساسية

رغم أنه صحيح أن هناك أمثلة تم فيها استخدام أفراد قليلى الخبرة فى قضايا الأمن والرقابة على التسليح لتغطية تلك الموضوعات، إلا أنه تبقى حقيقة أن الغالبية العظمى من مخبرى الصحف الذين يكتبون عن هذه القضايا ليست لديهم الخلفية اللازمة للكتابة أو الحديث بشكل مترابط منطقياً وموثوق به. وفى أغلب الأحيان،

كان المخبرون يفترضون إلى المفاهيم الضرورية، والإطار التاريخي لفهم الأحداث تماماً ووضعها في السياق الصحيح.

والأمثلة على ذلك عديدة للغاية للاستشهاد بها. فهناك مثلاً «صناعة أزمة» صحفية في تغطية التطورات داخل حلف شمال الأطلسي. وفي أي وقت تقريباً تبرر فيه خلافات داخل الحلف، يبدو الصحفيين على جانبي المحيط الأطلسي مضطرين إلى الإشارة بأن هناك أزمة وشيكة الوقوع، وأنها يمكن أن تهدد دعائم العلاقات الأوروبية - الأمريكية ذاتها. ومن ثم، فإنه عندما أعرب كثيرون من الأوروبيين عن تشككهم حيال الغارة الأمريكية على ليبيا في عام ١٩٨٦، نشر في مرات عديدة في كل من الصحف الأمريكية والأوروبية أن هذه هي «أسوأ أزمة في تاريخ الحلف». وليس فقط أن هذا النزاع القصير العمر لا يكاد يذكره أحد اليوم، بل إن تغطيته في ذلك الحين كان يبدو أنه شيئاً طواه النسيان في التاريخ الطويل من الخلافات الأوروبية - الأمريكية حول استخدام القوة في العالم الثالث (السويس، فيتنام، إيران، وأفغانستان). علاوة على أنه كان يبدو أنه ليس هناك فهم كبير بأنه على قدر أهمية هذه الخلافات حول الحملات العسكرية «خارج المنطقة» فإنه ينبغي أن ينظر إليها في سياق إجماع طويل للرأي داخل حلف شمال الأطلسي حول استراتيجية جوهرية لردع العدوان في أوروبا.

وتعتبر معالجة وسائل الإعلام لمسألة «قنبلة النيوترون» ذات السمعة السيئة، مثالاً آخر. إذ أنها تركت القضية معلقة، لا بالنسبة لما إذا كان نشر سلاح نووي أكثر تمييزاً سوف يزيد من مرونة استراتيجية حلف شمال الأطلسي في الرد أم لا (وإن كنت اعتقد أنه سيكون كذلك). ولم تناقش وسائل الإعلام قط القضية من هذه النواحي. وبدلاً من ذلك فإنها ركزت على الإدعاء غير الصحيح، وهو أن السلاح يدمر الأشخاص لا الأشياء، ومن ثم فإن هذا هو آخر «سلاح راسمالي». ولعل ذروة إثارة الانزعاج، أن التغطية السطحية تحققت بواسطة صحيفة «واشنطن بوست» التي أطلقت على السلاح في مقال افتتاحي اسم «رأس الحرب القاتلة» وكأنما عشرات الآلاف من الذخيرة النووية والتقليدية الأخرى الموجودة يومئذ في الترسانة الأمريكية تنقصها هذه الخاصية.

وكان لتغطية المناقشات حول الصاروخ إم. إكس، والأسطول الذى يضم ٦٠٠ سفينة نوعية تثير السخرية. كانت مناقشات الصاروخ إم. إكس قد عرضت أساساً فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي الحصول على صاروخ جديد أكثر قدرة. ولم يجر أى استكشاف لعلاقة الصاروخ إم. إكس بهذه القضايا. وفى الجدل حول الأسطول الذى يضم ٦٠٠ سفينة، تركزت التغطية أساساً على التكاليف المطلوبة لا على مسألة الأدوار والمهام البحرية، بما فى ذلك القضية المبدئية «للتصعيد الأبقى».

ورغم أنه كان صحيحاً أنه كانت هناك زيادة تدريجية فى الخبرة الإجمالية من الأمن القومي داخل جميع وسائل الإعلام، فإن الأشخاص الذين درسوا وتابعوا قضايا الأمن بدقة أكثر لم يكونوا غالباً ممن سيتابعون نشر التطورات الهامة. وأعطى بذلك الكادر الصغير من الاختصاصيين القادرين على إعداد أجزاء «التفكير» التحليلي، والذين قل أن يكونوا صحفيين معهود إليهم فعلاً بتغطية أحداث تصنع الأخبار. فمراسل البيت الأبيض هو الذى يكشف أهم القصص، مثل قمة ريكيافيك أو خطاب ريجان فى مارس ١٩٨٣ عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي<sup>(٢)</sup>.

ولابد للجهد الذى يبذل للوصول إلى خبرة أكبر أن يناضل مع اتجاه موازى فى الصحافة - وهو الرأى المنحرف، ولكن مازال راسخاً أن أفضل مخبرى الصحف هم الذين «يقومون بأعمال عديدة». ومازال هناك اعتقاد قوى لدى رؤساء التحرير بأن المهارات «الحرفية» فى كتابة الأخبار لها الأسبقية على الخبرة فى موضوع محدد، أو كما أخبرني أحد رؤساء التحرير منذ بضع سنين قائلاً: «إذا كنت تعرف كيف تغطي موضوع حريق كبير، فإنك تستطيع أن تغطي كل شيء». والواقع أن هناك اتجاهاً لدى رؤساء التحرير والزعماء الصحفيين أيضاً إلى الشك فى أى رميل له خبرة خاصة، على أساس أنه يتعاون بشكل ما مع الأشخاص أو المؤسسات التى يكلفون بتغطية أخبارها. وهكذا فإن الجهول المطلق كثيراً ما ينتكر فى شكل أنه «نفاوت مهني».

## صحافة القطيع والمنافسة

من العسير على غير الصحفيين فهم ضغوط المنافسة الرهيبية فى الصحافة،

وخاصة في واشنطن. وفي رأي أن المنافسة مستولة عن الظاهرة المألوفة الآن لصحافة القطيع: اتجاه وسائل الإعلام إلى تغطية نفس الأحداث بنفس الطريقة تقريباً، وتجاهل التطورات والقضايا الأخرى. ويحاول فريق الصحافة في البيت الأبيض، ووزارة الخارجية وغيرها من الوزارات غالباً أن يقرروا بشكل جماعي ما هو الموضوع الذي سيكون قصة اليوم. والسبب بطبيعة الحال هو أن مخبري الصحف لا يريدون أن يؤخذوا على غرة (وعندئذ يجدون رئيس تحرير غاضب على التليفون) وذلك إذا ظهر زميل ما فجأة بقصة فائتهم. ومن ثم فإن من الأسلم الاتفاق مسبقاً، والسير مع القطيع.

ومما يثير السخرية إن صحافة القطيع تقدم للمتحدثين الحكوميين فرصاً متزايدة لتحديد الأخبار، وذلك بتوجيههم نحو قصة اليوم. والشئ الأكثر أهمية هو أنه يعنى أن قصصاً عديدة هامة لا تتم تغطيتها قط. كما أنه يؤدي إلى أسلوب «متعاقب» للأخبار - سيل من قصص مختلفة من يوم إلى يوم، ومن أسبوع إلى أسبوع، تنشر بلا سياق أو منظور. والنتيجة هي أن بعض القصص مثل موضوع «الشتاء النووي» تنشر في إيجاز فقط، ثم تنتهي. وهناك قصص أخرى، مثل نشر القوات النووية الدولية، والرقابة على التسليح تنشر في أجزاء فقط، بحيث يصعب على الجمهور إيجاد صلة بين قرار حلف شمال الأطلسي للطريق المزدوج في عام ١٩٧٩، وقرار النشر الفعلي للصواريخ في عام ١٩٨٣، والوصول إلى اتفاق بعد ذلك بأربع سنوات.

### صحافة الخططات الصحفية

يعنى ضغط المنافسة في صحافة واشنطن، إن «الخططات الصحفية» لها الأسبقية على التحليلات السياسية. ويؤدي ذلك إلى خلق مشكلات عديدة. أولاً، أن البيئة المتنافسة تشجع تسريب المعلومات التي يمكن أن تضر بعمليات ومفاوضات حساسة مع الأصدقاء والأعداء. فهناك ببساطة معلومات يجب على المسؤولين الأمريكيين عدم الإفشاء بها للصحف، وإذا حدث ذلك فإنها يجب ألا تنشر. وتعتبر حالات الإفشاء عن عمليات أمريكية سرية مثلاً لذلك. ولكن من الصعب للغاية أن تعدل منظمة



خبرية عن نشر خبر مثير مسرب.

ثانياً، إن الكثير من الخططات الصحفية غير دقيق تماماً، ولكن نظراً لأنها تتعلق بسياسة حساسة أو قضايا تتعلق بالمخابرات، فإنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل إصلاح الأمور. وعندما كنت موظفاً بوزارة الخارجية في مطالع الثمانينيات، قرأت روايات عديدة في الصحف عن اجتماعات مجلس الأمن القومي، ليست لها أية علاقة، أو علاقة قليلة بما حدث فعلاً<sup>(٢)</sup>. ولكن لأسباب واضحة، لم يكن هناك إلا القليل الذي تستطيع الوزارة عمله لتصحيح ما نشر. ثالثاً، إن «عقلية الخططات الصحفية» لدى مخبري الصحف ورؤساء تحرير عديدين يمكن أن تشوه تحديد الأخبار ذاتها. وحقيقة أن قطعة ما من المعلومات «الخاصة» تبدو أحياناً ذات أهمية أكبر من مضمون المعلومات نفسها. وخلال عهد نيكسون - فورد وكارتر، على سبيل المثال، وضعت الصحف مكافأة كبيرة على كشف تفاصيل مواقف التفاوض الأمريكية في محادثات «سولت» والتطورات داخل المفاوضات ذاتها التي كانت تعقد في سرية محكمة. أما حكومة ريجان من الناحية الأخرى فقد كانت تميل إلى اتخاذ موقف أكثر علانية بشأن تطورات مفاوضات مراقبة التسليح إلى حد كشف النقاب عن المواقف الأمريكية في خطاب الرئيس، وإطلاع مخبري الصحف على المعلومات بالتفصيل فيما بعد. فلا عجب أن كان هناك اهتمام صحفي أكبر كثيراً بالفروق الضئيلة في المواقف الأمريكية، عندما كان الحصول على هذه المعلومات أكثر صعوبة مما هو في الوقت الحاضر.

وأخيراً، فإن للخططات الصحفية تأثيراً معاكساً على الكيفية التي تعالج بها الحكومة ذاتها المعلومات، وإتاحة الحصول على معلومات حساسة. وكما كان الحال في إدارات سابقة، فقد أدت صحافة الخططات، والتهديد بتسريب المعلومات إلى أن تقوم إدارة ريجان تدريجياً بتضييق دائرة الأشخاص الذين يشاركون في صنع القرار والتحليلات. وهكذا فإن القضايا التي تمت دراستها ويبحثها بواسطة مجلس الأمن القومي الكامل في عام ١٩٨١، تقرر فيما بعد في مجموعات تخطيط للأمن القومي أصغر بكثير. وقد قلل ذلك إمكانية تسريب المعلومات، ولكنه قلل أيضاً تنوع الآراء وكمية الخبرة الخاصة التي يمكن أن تعالج مشكلة ما. وهذا بالتأكيد هو أحد جذور مسألة إيران - كوترا.

## تناول «مجلة بيول» للأمن القومي

ربما مع بدء تلاشي «دروس» ووترجيت، حدث انحدار في صحافة «الخطبات». ولكن هناك خطر من أنها سوف تستبدل بتركيز أسلوب «مجلة بيول» على معارك شخصيات مع البيروقراطية، بينما تتجاهل جوهر القضايا السياسية. وقد كانت هناك دائماً جاذبية نحو اللهاج وراء الكواليس في تغطية واشنطن، وكثيراً ما يكون مثل هذا النشر مفيداً في فهم كيف ولماذا تتخذ القرارات. فالكثير من أجزاء «دقات الساعة» التي تصف صياغة خطاب ريجان عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي في مارس ١٩٨٣ كانت مفيدة في تصوير صنع القرار داخل الإدارة. ولكن التشدد المتزايد على إلقاء الضوء على الخلاف الشخصي والتنظيمي في نشر أنباء واشنطن غالباً ما يعنى أن القضايا الحقيقية شملها النسيان.

وقد تكشف مزايا وحدود مثل هذا النهج بشكل معبر في كتابي ستروب تالبوت (المباراة الأخيرة، والمناورات القاتلة) والكثير من الأجزاء في مجلة «تايم» عن المفاوضات الأمريكية - السوفيتية حول الرقابة على التسليح خلال السبعينيات والثمانينيات. ويعتبر كتاب تالبوت الأسبق دقيق ومدروس جيداً بشكل رائع، وهو على وجه الإجمال دقيق. ولكن هناك شيء مفقود، وهو أنه باختصار هذه التجربة المعقدة للغاية إلى حكايات عن ذاتيات فردية، ومعارك داخل الجهاز البيروقراطي، تضييع فرصة استكشاف الدروس الأكبر عما فعلته الرقابة على التسليح، ولم تنجزه خلال تلك الفترة. وأحدث كتب تالبوت «أستاذ اللعبة» عن الرقابة على التسليح، هو وصف وتحليل عمل وآراء بول نيتز لإصلاح هذه العيوب. وبينما يحافظ على تركيز بيروقراطي، فإنه يقدم فعلاً محيط تحليلي يتسم بفكر عميق، لتقدير الإسهام الذي تستطيع الرقابة على التسليح عمله للأمن القومي.

## أن تكون هناك

إن كلاً من تغطية «الخطبات الصحفية» و«مجلة بيول» لقضايا الأمن القومي هي مجرد انعكاسات للدور المتزايد لوسائل الإعلام وقدرتها على تحقيق لمحات أكبر.

ووسائل الإعلام الحبرية اليوم أكبر مما كانت، ويمكنها توصيل المزيد من المعلومات بسرعة أكثر. والناس والمؤسسات هنا وفي الخارج على استعداد لإمدادها بمزيد من المعلومات ولديهم القدرة على ذلك. ولهذه الاتهامات تضمينات إيجابية بوجه عام للأفراد الأمريكيين والولايات المتحدة إجمالاً، ولكنهم يثيرون مسائل صعبة فعلاً في مجال الأمن القومي.

وقد ألححت إحدى هذه القضايا بالفعل إلى: أين ينبغي أن يرسم الخط بين حرية الصحافة وحماية المسائل الحساسة للأمن القومي؟ وقد أحست أغلب منظمات الأخبار منذ نشر «أوراق البيتاجون» أنها حرة في أغلب المناسبات لنشر أية معلومات تستطيع الحصول عليها. علاوة على أنها تنتقد محاولات الحكومة، مثل اختبارات كشف الكذب لوقف من يسربوا الأخبار ووقف تدفق المعلومات السرية. فهل يمكن الاحتفاظ بهذا الوضع على المدى الطويل؟ وهل يجب أن يسمح لمجلة «ذا نيشان» The Nation بنشر نواح فنية تتعلق بتجميع الأسلحة؟ وهل ينبغي أن يذكر بوب وودوارد - كما فعل في كتابه «الحجاب» إن خوزيه ناهليون ديوارت رئيس السلفادور السابق، ويوجينيا تشارلز رئيسة وزراء الدومينيكا الحالية، يستخدمون كمصادر قوية لوكالة المخابرات المركزية؟ وهل يجب أن يقدم مخبرو الصحف لقراءهم معلومات تفصيلية عن قدرات المخابرات الأمريكية المستخدمة للتحقق من الرقابة على التسليح؟

وهناك أسئلة صعبة بصورة عائلية تثيرها تغطية الصحف عن استخدام القوة العسكرية الأمريكية. وهناك الآن مكتبة ضخمة عن دور وسائل الإعلام الحبرية في حرب فيتنام في تشكيل (أو إساءة تشكيل) للمفاهيم الأمريكية عن الحرب. وهناك سؤال طرحه بيتر بريستراب في كتابه «قصة كبيرة» وهو هل تستطيع وسائل الإعلام الحبرية، وخاصة التلفزيون، أن تقدم القصة الحقيقية في مواقف قتال معقدة ومشوشة؟ ويذكر بريستراب بالتفصيل كيف أن الهجوم الذي وقع في عيد «تيت» في فيتنام، وصف على نطاق عالمي باعتباره كارثة عسكرية أمريكية هامة مفاجئة، في حين أنه انتهى في الواقع بانتصار أمريكي. وهناك قول ماثور في دوائر الحكومة الأمريكية يقول أنه عندما تنشب أزمة دولية، تكون الأخبار الأولى التي تنشر عنها خاطئة دائماً. ولكنها في الغالب تكون الأخبار الوحيدة التي يطلعها الناس كثيرون.

وثمة سؤال آخر، وهو ما إذا كان ينبغي دائماً وفي كل الظروف السماح لوسائل الإعلام الحربية أن تغطي بشكل مباشر استخدام القوات العسكرية الأمريكية. ومن الواضح أن هناك ظروفاً محترمة فيها حتى وسائل الإعلام حق السرية للقوات الأمريكية المسلحة. ولم يناعز أحد (على قدر علمي) في أنه كان ينبغي أن يدهى مخبرو الصحف لتغطية مهمة إنقاذ الرهائن الأمريكيين المشثومة في إيران. ولكن عندما منعت إدارة ريجان، وهي تحلو حلو مسز ثاتشر في حرب فوكلاند، المخبرين عن مشاهدة المراحل الأولى في حرب جرينادا، حدث احتجاج شعبي صاخب إلى حد رهيب.

ولدى البريطانيين بطبيعة الحال تقاليد مختلفة للغاية في التعامل مع الصحافة (وتكسييم) أنواعها، ولكن التاريخ العسكري لبريطانيا يثير أسئلة محيرة فعلاً. إذ أن المحفوظات البريطانية من الحرب العالمية الثانية التي أذيعت في السنوات الماضية، تكشف أن الجلاء عن دنكرك في عام ١٩٤٠، كان في كثير من النواحي عملية مؤسفة. إذ أن القوات البريطانية الموجودة على الشاطئ لم تطلق النار على حلفائها الفرنسيين لمنهم من الاشتراك في الجلاء فحسب، بل أن تشرشل حتى آخر لحظة كان ينفي للفرنسيين أن هناك حتى مجرد تفكير في الجلاء. ولجحت الحكومة البريطانية بمساعدة الإذاعة البريطانية في وصف الجلاء بأنه كان عملية إنقاذ رائعة تمت بواسطة أسطول صغير من القوارب والسفن الخاصة، يقودها بحارة متحمسين. والواقع أن كثيرين من أصحاب السفن البريطانية رفضوا القيام بهذه الرحلة وجعلوا سفنهم تصادر للأغراض العسكرية. ومن الممكن فهم أن تشرشل ورفاقه كانوا في وقت هذه الأزمة في حاجة إلى تكوين «أسطورة» دنكرك. غير أن السؤال الذي يثير الاهتمام هو: ما هو الأثر الذي كان سيحدث للروح المعنوية البريطانية ومسيرة الحرب العالمية الثانية، لو كانت هناك أطقم تصوير تليفزيونية على الشاطئ؟ وهل كانت دنكرك سيكون لها أثر مثل هجوم عيد «تيت»؟

### حكومة بواسطة بيانات صحفية

ربما كان من أكثر القضايا طرافة، والتي تتدفق عن الدور الأكبر لوسائل الإعلام

الحبرية وحررتها في الوصول، هو تأثير ذلك على صنع قرار الأمن القومي ذاته. وهناك أمر واضح: وهو أن المسؤولين الأمريكيين، يتأهبهم القلق بشأن ما سوف تقول وسائل الإعلام عنهم وعن قراراتهم لفترة أطول مما هو متصور لدى الجمهور أو وسائل الإعلام ذاتها. وتركز اجتماعات الصباح الباكر للعاملين في وزارات الحكومة على مشكلات الصحافة بقدر تركيزها على المشكلات «الحقيقية»، وعلى كيفية وصف سياسة ما للصحافة، بنفس القدر الذي تفعله بالنسبة لما ينبغي أن تكون عليه السياسة في المقام الأول. وكلما ازداد المرء ارتفاعاً داخل الجهاز البيروقراطي، زاد الوقت المخصص «لتفريق القصص» للصحافة والحد من الضرر.

ونتيجة ذلك، زاد عدد العاملين في الشؤون العامة، وزاد عدد المتحدثين الرسميين. وتضاعف الأخبار «الطيبة» لكي تتوافق مع نشرات أخبار المساء، بينما تُقَطَّر تدقيق الأخبار «السيئة» في ساعة متأخرة من ليلة يوم الجمعة، أو خلال عطلة نهاية الأسبوع. وقد زادت الجهود الأمريكية في الخارج للتأثير على الصحف الأجنبية، بينما برز إلى الوجود في الداخل جهاز بيروقراطي كبير «للدبلوماسية العلنية» لا يعتمد على وكالة الاستعلامات الأمريكية فحسب، بل وعلى وزارة الخارجية أيضاً، والبيتاجون، ووكالات المخابرات، وموظفي مجلس الأمن القومي. وهذه الخطوات ليست حتمية في عصر وسائل الإعلام فحسب، بل أنها مفيدة أيضاً. ولكن هناك خطر من صنع السياسة من خلال النشرات الصحفية وحدها، وأن تتخذ القرارات على أساس حجج وسائل الإعلام بدلاً من حجج المحللين السياسيين. ومن ثم فإن الخطوة التالية لوسائل الإعلام الحبرية التي تبسط القضايا المعقدة مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي أو نشر صواريخ إم. إكس، قد تكون حكومة تفعل نفس الشيء (من السلطة التنفيذية والكونغرس) إلى حد سواء.

## تأثير التلفزيون

أشرت من قبل إلى الدور الذي يحتمل أن يقوم به التلفزيون في إعادة تشكيل مناقشات مجلس الأمن القومي، وكيف أن انخفاض مدى اهتمام جيل التلفزيون، والمتطلبات المرتبة لهذا الوسيط، يمكن أن تسهم في جعل وسائل الإعلام الحبرية

نافهة. ولكن وسائل الإعلام الحبرية، وخاصة التلفزيون، هى التى تخلق الاخبار ذاتها. وإذاعة إدوارد ر. مارو الشهيرة «شاهده الآن» التى شجبت بشدة جوزيف مكارتى، تعتبر أنها تشكل نقطة التحول فى مستقبل السناطور الذى أثير الجدل حوله. ولكن فى السنوات الأكثر حداثة، كانت قدرة التلفزيون على إنتاج أحداث جديدة تعتمد بشكل أقل على قدراته فى الإقناع ويشكل أكثر على قيمته الترفيهية.

وفى عام ١٩٨٣، عندما اقترت حركة التجميد النووى من ذروتها فى الولايات المتحدة، وسارت مظاهرات الاحتجاج على نشر القوات الدولية النووية فى أوروبا، عرض فيلم «اليوم التالى». وكان هذا حقاً أحد أحداث وسائل الإعلام عن العصر الحديث، حيث قامت منظمات الاخبار بتغطية الجدل الذى أثاره فيلم سينمائى من الدرجة الثانية صنع من أجل التلفزيون. ولأشك فى أن المنتجين كانوا يعتقدون أنهم يصنعون عرضاً هاماً للاخطار التى تصاحب سباق التسليح. وهذا بالتأكيد ما جاء فى وصف وسائل الإعلام للبرنامج. ولكن التأثير النهائى للبرنامج كان شيئاً مختلفاً على الأرجح.

فبعد أن استقبل فيلم «اليوم التالى» فى الولايات المتحدة بإثارة كبيرة، سرعان ما طواه النسيان داخل الأوساط السياسية فى واشنطن. أما فى أوروبا وخاصة ألمانيا الغربية، حيث عرض عدة مرات، فإنه قد دعم على الأرجح عزيمة حركة السلام. فى حين أن البرنامج فى تقديمه صورة مثيرة للعاطفة وغير دقيقة عن كيف يمكن أن تبدأ حرب نووية وما هى النتائج التى ستكون لها، أسهم فى تمييز متزايد بين الجمهور الأمريكى ضد الأسلحة النووية، الذى زاد من تعقيد مهمة الحفاظ على التأييد للسلح الرادع.

### بعض مقترحات

نظراً لأن العديد من المشكلات التى أوجزناها هنا تعكس اتجاهات أعمق داخل وسائل الإعلام الحبرية والحكومة والمجتمع الأمريكى، فإنه من الصعب أن تقترح أية حلول شاملة لها. ومن الواضح أنه من المشكوك فيه أن تكون أية حلول أمراً مرغوباً فيه. وبينما تطرح «ثورة المعلومات» المتعددة الوجوه الصعوبات فى معالجة قضايا

السياسة العامة بطريقة رزينة تتسم بالمسؤولية، فهي قد تسهم أيضاً على المدى الطويل في أمن الولايات المتحدة، بسبب التحديات الأكبر التي غطتها بالنسبة لمجتمعات أكثر انغلاقاً مثل الاتحاد السوفيتي.

ومع ذلك فإن وسائل الإعلام، شامت أم لم تشأ، أصبحت مشاركة في صنع قرار الأمن القومي، ومن ثم فإن لها الحق في أن تطلب أداء محسناً من جانبها. وقد قدمت المقترحات التالية من أجل ذلك.

أولاً، يجب على منظمات الأخبار والصحفيين الأفراد أن يعملوا من أجل تحسين فهمهم لمشكلات الأمن القومي. وهناك عدد من الوسائل الواضحة التي يمكن عمل ذلك بها، تتراوح بين بذل الجهد لتجنيد مخبري الصحف ذوي المعرفة المتخصصة في هذا المجال، كما فعلت صحيفة «نيويورك تايمز»، حتى يستطيع غير المتخصصين اكتساب خبرة أكثر. ولدى مدرسة جون ف. كيندي لعلم السياسة بجامعة هارفارد برنامج أمن دولي لموظفي الحكومة في منتصف حياتهم العملية. فلماذا لا نوسع هذا البرنامج وبرامج أخرى مشابهة، لاستيعاب العديد من مخبري الصحف؟ وكذلك تستطيع الحكومة أن تقوم بدور مساعد. وخلال عهد إدارة ريجان، كانت وكالة الرقابة على التسلح ونزع السلاح ترعى حلقات دراسية في نهايات الأسبوع بعيداً عن واشنطن تسمح لكبار المسؤولين بالحديث والاختلاط بمخبري الصحف الذين يقومون بتغطية الرقابة على التسلح بصورة منتظمة. ويجب جعل هذه الحلقات الدراسية مغطاً منظماً وأن تحذو الوكالات الأخرى حذو وكالة الرقابة على التسلح ونزع السلاح. كما يمكن لوزارة الخارجية أن تعقد مؤتمرات حول الاتحاد السوفيتي أو أمريكا اللاتينية مثلاً، بينما يستطيع البتanjون أن يقيم جلسات منعزلة مع المخبرين حول ميزانية الدفاع والتوازن العسكري.

ولكن على الحكومة أيضاً أن تبحث وسائل حديثها مع الصحف. ومن رأيي أن عصر المتحدث الحكومي أخذ يضعف. ومع أن مسئولى الشؤون العامة سوف يظلون ضروريين، فإن أفضل من يتحدث عن الأمن القومي هم مسئولو صنع السياسة أنفسهم، من الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع فما دونهم. ولا يعنى ذلك أن منسقى أخبار التلفزيون يجب أن يُختاروا لشغل هذه المناصب (رغم أنه لا ضرر من

أن يصبح مثل سابق رئيساً للدولة). وهو ما يعنى أنه يجب على المسؤولين من المستويات العليا والمتوسطة أن يصبحوا أكثر تحفظاً مع وسائل الإعلام وكيفية استخدامها. وينبغى أن يمضى ذلك إلى أبعد من معرفة ماذا تعنى «الخلفية العميقة» لفهم فعلى لكيفية عرض مشكلات معقدة بشكل مترابط منطقياً وواضح، وبهذا يمكن تجنب التحريفات وعمليات التبسيط. وفى عصر وسائل الإعلام، فإنه من الممكن أن يظهر مسئول من الأمن القومى بين حين وآخر فى التلفزيون. ومن المدهش أن كثيرين غير معدين كلية لعمل ذلك. وبينما كان ستروب تالبوت فى كتابه «المنافسة القاتلة» متأثراً إلى حد بعيد بمهارات ريتشارد بيرل البيروقراطية، فإننى أكثر انبهاراً ببراعته التلفزيونية الفائقة. وبعبارة أخرى، فإن نصيحتى لمسئولى الأمن القومى بشأن التلفزيون هى: «إذا لم تستطع التغلب عليهم (ونحن لا نستطيع) فانضم إليهم».

وعندئذ نفس النصيحة إلى مجموعات الخبراء، والجامعات، والمؤسسات، وهو أن الولايات المتحدة تكاد تنفرد بأن لديها «قطاع خاص» كبير فى مجال الأمن القومى. ومنذ تأسيس شركة «راند» فى الخمسينيات، كانت أغلب الإسهامات الإبداعية فى الأفكار بشأن الدفاع ورقابة التسليح تأتى من هذا القطاع. ولكن ينبغى أيضاً أن يتكيف مع عصر وسائل الإعلام. وبما يثير السخرية أن جماعات ضغط مثل رابطة الرقابة على التسليح أو مؤسسة التراث التى تقوم بالقدر الأقل فى العمل المتعمق حول قضايا الأمن القومى، هى الأكثر نجاحاً فى عرض آرائها فى الصحافة. وفى حين أن معاهد أكثر توجهاً للبحوث قد تعتقد أنها غير مناسبة للعمل عن قرب مع الصحافة، فإن هذا اعتقاد خاطئ. وسعدنى أن أرى أن بعض المعاهد على الأقل تدرك ذلك. وتحت قيادة بيتر تارنوف مثلاً، بدأ مجلس العلاقات الخارجية سلسلة من المشروعات التى تهدف إلى زيادة أنشطة المجلس فى التلفزيون.

وأخيراً، هناك مسألة تسريب المعلومات المثيرة للقلق وحواجز المنافسة لوسائل الإعلام لمجاراتها. وتستطيع الحكومة أن تساعد فى حل هذه المشكلة بمقابلة أولئك الذين يسربون الأخبار الذين يمكنهم ضبطهم، ولكن هذا نادراً ما يكون الرد. فوسائل الإعلام الخبيرة يجب أن تدرك مسئولياتها فى هذا المجال. ونظام الرقابة على النوال



الإسرائيلي أمر خارج الموضوع، ولكن قد يكون من الممكن وضع إجراء للرقابة الذاتية. وإنني أشك في أن تشترك منافذ هامة للأخبار في شكل ما من ترتيبات مجلس الصحافة الذي سوف يبدى ملاحظاته عما إذا كانت أخبار تم نشرها قد أضرت بالأمن القومي، ولكن من الممكن مناقشة الفكرة على الأقل. وهناك فكرة أخرى، وهي أن تستخدم منظمات الأخبار مسئولين كبار سابقين كمستشارين لتقديم نصائح تتسم بالخبرة حول ما إذا كانت تنشر قصصاً يحتمل أن تكون حساسة وكيفية. ولدى الشبكات والصحف اليومية الآن مستشارين قانونيين لتقديم النصيحة لها حول الأخبار التي يحتمل أن يكون فيها تشهير. ومع أن مجال الأمن القومي أقل كثيراً في الموضوع، فإن الضرر المحتمل فيه أكبر. وباعتباري مغرباً صحفياً سابقاً، فإنه حتى هذه الخطوات المتواضعة تجعلني لا أشعر بالراحة. ولكن كما قال البعض يوماً، إن التعديل الأول للدستور ليس ميثاقاً للالتحار.

## ملاحظات

- ١ - أخبرني سلفي ليس جيلب Les Gelb في صحيفة «التايمز» إن متوسط قصص الأخبار التي ينشرها هو ١٢٠٠ كلمة تقريباً. وعندما جئت إلى صحيفة «التايمز» طلب مني أن أجعل القصة حوالي ٩٠٠ كلمة في المتوسط. وعندما تركتها، كان يحثون المخبرين على أن تكون القطع حين يقدمونها أقل من ٧٥٠ كلمة.
- ٢ - كانت تجربتي هنا مفيدة راخرة بالمعلومات. ورغم أنني كنت أقوم بتغطية مستمرة تقريباً للمفاوضات التي أدت إلى عقد معاهدة «سولت - ٢٢» لصحيفة «التايمز»، فإنه لم يسمح لي بتغطية قمة كارتر - بروجينيف عام ١٩٧٩ في فيينا أو حتى حضورها. وكان سبب ذلك أن المراسلين الآخرين، وخاصة في وزارة الخارجية والبيت الأبيض كانت لديهم اختصاصات لتغطية الحدث.
- ٣ - لقد وجدت من قبل باعتباري صحفياً، أن الكثير من المعلومات «المسرقة» التي حصلت عليها كانت أساساً معلومات مضوغة: معلومات غير دقيقة يقدمها موظفون لهم أهداف خاصة أو ناقلين، سعيًا وراء تقويض أو تغيير قرار حقيقي سبق اتخاذه.



## تناول الصحافة للرقابة على التسليح:

### غير واف بصورة يؤسف لها

كيث ل. أدلمان

تحدث جورج ف. كيتان بحق عن الكيفية التي تقدم بها الصحافة أخباراً «متعجلة، مفككة، غير مترابطة» للنشر - وهو ما أسماه «قرايين» - عن الشئون الخارجية. وأضاف: «إن المستوى التعليمي المنخفض لأغلب مخبري الصحف، يجعلهم ينزعون إلى «الإفراط في إضفاء الإثارة والمبالغة في تغطية الجولات الخارجية، وأقوال الشخصيات ذات المراكز الكبيرة والإقلال من تغطية الاتهامات الأكثر عمقاً للحياة الدولية».

وليس هناك مكان يتطبق عليه هذا النقد بشكل أكثر حدة من مسألة الرقابة على التسليح. فمخبرو الصحف، مثل أغلب الأمريكيين، يرتعدون لمجرد توقع تصنيف تعقيدات الأسلحة النووية - مثل صواريخ كروز التي تطلق من الغواصات، والصواريخ الباليستية ذات الدفع الذاتي، وصواريخ س س - ١٨، والاشتعال الخلفي، واحتمالات الخطأ غير المباشر، وما إلى ذلك. ومن العسير فهم كل ذلك،

والأصعب منه وضعه فى لغة إنجليزية يفهمها القارئ العادى - بل ومتوسط التعليم. وينجح بعض مخبرى الصحف فى عمل ذلك، ولكن الغالبية العظمى لا تنجح. وكما يقول الدكتور جونسون، فإن ما تنشره الصحف كثيراً وبمثل هذا الإسهاب عن الرقابة على التسلح أشبه بكلب يسير على ساقيه الخلفيتين - وهذا لا يتم بصورة جيدة، ولكنك تدهش من أن تمهد يتم بالفعل.

ومع ذلك فإن ذلك يحدث. وقد حدث. كميات غريبة من النسخ فى وسائل الإعلام المطبوعة؛ وموضوعات خاصة لا نهاية لها وأحاديث يوم الأحد فى وسائل الإعلام الإلكترونية؛ إن كميات التغطية عن الرقابة على التسلح تثير الدهشة، ونوعيتها تثير الازمئزاز.

## وسائل إعلام تخدم ووسائل إعلام تفكر ملياً

إن كبار مسئولى الإدارة - فى أية إدارة، وحول أى موضوع رئيسى - يكرسون حوالى ثلث أوقاتهم لثئون وسائل الإعلام. وهذا، إلى حد ما، يساعد فى تعليم الجمهور ودفع الرأى العام نحو وجهات نظر الإدارة.

ويساعد ذلك، إلى حد ما أيضاً، فى إرضاء الغرور. ويستمتع أغلب من يعينهم الرئيس بأنهم أصبحوا «شخصيات عامة» - وهو أحد المزايا القليلة للحكومة، أو بصورة أكثر دقة، ما يستطيع مخبرو الصحف أن يمنحوه. والاقتراب من الصحفيين يفيد عندما يكتبون لمحة موجزة عن الشخصية، وعندما يقدمون للنشر يومياً صورة تلقى الضوء على دور المسئول باختياره «لأعباء كبيرة».

ويبرز هذه اللعبة أكثر نظم واشنطن إفسأداً، وهى قصاصات الصحف. ففى كل صباح تقوم كل وكالة حكومية بتصوير نسخ مقالات من الصحف اليومية الكبرى عن عمل الوكالة موضوع البحث. ويقوم البتاجون بنسخ رقم مذهب هو ٥٠٠٠ صورة من قصاصات «الطبعات المبكرة» فى الصباح و ٥٠٠٠ أخرى من طبعات بعد الظهر، مع مزيد من المقالات من الكثير من الصحف فى أجزاء أخرى من البلاد. وخلال تولى منصبى كانت قصاصات «وكالة الرقابة على التسلح ونزع السلاح» أصغر، سواء فى عدد الصفحات وعدد النسخ معاً، ولكنها لم تكن أقل هدماً. لأن

القصاصات تساعد على تشكيل جدول أعمال الوكالة كل صباح على الأقل، إن لم يكن اليوم بأكمله. وهى تحفز البيروقراطيين المهتمين، بطريقة أخرى، لكى يتدافعوا للحصول على تفسيرات - كيف يمكن أن تحدث كارثة جديدة ما فى أى وقت، وماذا يجب أن يقول رئيسهم عن قضية جديدة ملتهبة لم يواجهوها من قبل. وتأثيرها له نفس الضرر على رئيسهم، بعد أن أصبح يعتقد أن خدمات وكالة ومشكلاتها فى المقدمة من أذهان كل أمريكى. وقراءة من خمس عشرة إلى عشرين صفحة من مقالات الرقابة على التسليح يوماً بعد يوم - لا تخففها أخبار أخرى عن الرياضة أو الترفيه، أو إعلانات الملابس الداخلية (وكلها تنشر فى الصحف اليومية العادية) - ومن الممكن أن تقنع أكثر الأفراد اتزاناً بأن الأمريكين فى كل مكان يمعنون الفكر عند الإفطار كل صباح فى مسألة التحقق من الرقابة على خفض الأسلحة متوسطة المدى.

### ٧ نواحي النقص فى الصحافة

هذا بالنسبة «للأشخاص الصالحين» فى الحكومة. ومن الآن فصاعداً إلى انتقاد للصحافة العاملة. (ملاحظة: إذا فاتكم المعنى، فإن «الصحافة العاملة» تستبعد كتاب الأعمدة الصحفية، الذين وفقاً لتعريفات هذا الكاتب، هم «أشخاص صالحون» للغاية). دعونى أحصى الطرق التى تسمى بها الصحافة العاملة تناول قضايا الرقابة على التسليح. وهناك خمس طرق شنيعة بصفة خاصة:

١ - إن الحجة الصحفية هى كل شيء: والانباء التى يجرى تسريبها تعامل باعتبارها أكبر من الأخبار المباشرة. وما لا تعلنه الحكومة يحظى بعرض أكثر إيراداً مما تعلنه فعلاً.

وعلى سبيل المثال، فإن الصحافة كانت تنشر شائعات لعدة شهور عقب قمة ريكيافيك، التى عقدت فى أكتوبر ١٩٨٦، حول كيف فاجأ الرئيس ريجان العالم باقتراح إزالة كل الصواريخ الباليستية. وكان قد اقترح شيء كهذا (الذى كان غير مناسب حقاً - ولكن هذه حكاية ليوم آخر) غير أنه لم يكن ينبغى أن تعتبر مفاجأة.

إذا أنه قبل شهر من عقد القمة، كان ريجان قد اقترح نفس الفكرة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويبدو الدرس واضحاً وهو: إن أفضل طريقة لإبقاء اقتراح للرقابة على التسليح سرياً هو أن يعلنه الرئيس أمام الأمم المتحدة في خطاب يذاع تليفزيونياً. وأسوأ طريقة لذلك هي أن يطرحه المفاوضون أمام السوفيت في مفاوضات خاصة. ومن الإنصاف (للحظة)، فإن خطاب الأمم المتحدة جعل الفكرة تبدو مبهمة في الزمان والنطاق، بينما عرضها في ريكيافيك جعلها أكثر تحديداً وجزءاً من محادثات أكبر حول إزالة كل الأسلحة النووية، مما دفع نواقيس الخطر عبر أمريكا وأوروبا. غير أن الجماهير لم تكن مستعدة لفكرة «الصواريخ الباليستية الصفر» مهما كان غموضها أصلاً، ومن ثم فإنها جاءت صدمة أكثر مما كان ضرورياً.

وهناك مثال آخر أقل أهمية وإن كان أكثر وضوحاً، حدث خلال الجدل الحامى حول معاهدة (سولت - ٢) في عام ١٩٨٦. وتحكى قصة شهيرة رواها والتر بنكاس في صحيفة «الواشنطن بوست» (١٩ أبريل) نقلاً عن مصادر لم تذكر هويتها، تقول أن الرئيس كان قرر بشكل مؤقت أن ينشط «الوضع الولايات المتحدة في حالة انتهاك فى... لمعاهدة سولت - ٢ لأول مرة». وبعد ثلاثة أيام، قالت قصة أخرى، شارك بنكاس في كتابتها، عن قيام الولايات المتحدة بخطوات «البقاء داخل حدود معاهدة سولت - ٢». وقد حصلت القصة الأولى، الخبطة الصحفية، على تغطية فى الصفحة الأولى، وكانت خاطئة. أما القصة الثانية، الحقيقية، فقد أحيل نشرها إلى صفحة ٢٠ - أوسط إعلانات البقالة؛ مع أنها كانت صحيحة.

٢- إن أى اقتراح يحصل على عرض كبير: إن أى اقتراح سوفيتى جديد عن الأسلحة، أو حتى احتمال تقديم اقتراح، يحصل على أعلى إعلان - بغض النظر عن قيمته، وبغض النظر عن احتمال أن يؤدى إلى عالم أكثر أماناً. أما الأخبار عن زيادة المساعدات العسكرية لنيكاراجوا أو الجولا، أو فيتنام، وأخبار إذاعات صوت أمريكا إلى داخل الاتحاد السوفيتى، أو راديو «الحرية» داخل أوروبا الشرقية - فكل هذه تحال إلى الصفحات الخلفية، رغم أنها يمكن أن تفعل للسلام العالمى أكثر بكثير.

ويكون هذا التزامن أكثر وضوحاً من خلال الموضوعات التي تنشرها الصحف قبل مؤتمرات القمة. حيث تجرى تغطية العلاقات الأمريكية - السوفيتية، وكأنها تدور حول مسألة الرقابة على التسلح وحدها تقريباً. وتتبع ذلك سلسلة لا نهاية لها من القصص التي تتساءل عما إذا كان السوفيت سوف يقترحون أو لا يقترحون كذا وكذا، مما يجعل المفاوضين الأمريكيين يردون بكل ما وكلنا. ويرد السوفيت على الأرجح بتقديم ورتتهم الراجعة بكل ما وكلنا.

وقد ظهر هذا المشهد في إحدى روايات سيسيل ب. دي ميل، قبل القمة الأولى بين ريجان وجورباتشوف في نوفمبر ١٩٨٥. وسوف يدهش أي باحث عندما يفحص الصفحات الأولى من صحيفة «البوست» خلال الأسبوعين السابقين للاجتماع من عدد مثل هذه القصص. ولم يكن أي من التخمينات قائم على حقيقة. ولم يتحقق أي منها. ولن يقدم أي منها إسهاماً كبيراً حتى لو كان صحيحاً وحدث فعلاً.

إن الصحافة كانت توجه دائماً سؤالاً واحداً في هذا المجال وهو: هل سيكون لدينا اتفاق للرقابة على التسلح يتم توقيعه في هذه القمة، أو على الأقل في القمة التالية؟ وما أشبه ذلك بمخبر صحفي يسأل عضو مجلس الشيوخ: هل سيكون لديك مشروع قانون جاهز للتوقيع عليه قبل عطلة للمجلس؟ إن السؤال الفعلي ليس هو ما إذا كان هناك مشروع قانون، بل أي نوع من مشروعات القوانين؟ وما هو التأثير الذي يستهدفه؟ وما هو التأثير الذي لا يستهدفه؟ إن هذه الأسئلة هي نموذج لنشر الاختيار التي تنبض بالحياة، والتي هي القاعدة لمخبري الكونجرس، وهذا هو نوع النشر الذي قل أن يفعله مخبرو الرقابة على التسلح.

وبدلاً من ذلك فإن المجموعة في فترة القمة تركز على الرقابة على التسلح صعباً أو هبوطاً؟ والقليل جداً يركز على التقدم في قضايا إقليمية، وهي السبيل الحقيقي إلى أية مواجهة أمريكية - سوفيتية، والتي هي بالتالي الطريق إلى أي تبادل نووي يمكن تصوره.

وفي إيجار، فإن القطيع المذخور للصحافة الأمريكية العاملة يمسك أولوياته عن المسائل الأكثر أهمية للسلام والحرية. وتصحيح مثل هذه الأولويات، مع كل ذلك، هو المسؤولية الأولى للصحافة.

٣ - فجوة الذاكرة التاريخية: نادراً ما تقدم الصحافة - إن قدمت - سياقاً تاريخياً لقصصها. وهو أمر يمكن التسامح فيه بالنسبة لأغلب القصص. ولكنه لا يكون كذلك بالنسبة لقصص الرقابة على التسليح. لأن هذا يسمح للسوفيت ببيع نفس المقترحات مرة بعد أخرى دون أن يذكر للشعب الأمريكي أن المقترحات ليست إلا مذبذبة أعيذ تسخينها.

وأوضح مثال لهذا العيب وقع في ١٥ يناير ١٩٨٦، عندما قدم جورباتشوف اقتراحه المسمى «اقتراح - ميغا» - وهو الاقتراح الذي يدعو إلى الإزالة الكلية لجميع الأسلحة النووية على ثلاث مراحل حتى نهاية القرن. وقد حظى هذا العرض بعنوانين رئيسية مدوية في أنحاء العالم، كما يمكن أن يتوقع المرء الذي يعرف معنى التزامن الذي وصف آنفاً وهو «إن أى اقتراح سيحصل على عرض كبير».

غير أن عرض جورباتشوف كان مماثلاً تقريباً «لاقتراح ميغا» الذي قدمه نيكيتا خروشوف للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٥٩، والذي دعا أيضاً إلى إزالة كل الأسلحة النووية تماماً، وفي النهاية كل الأسلحة التقليدية والكيميائية على ثلاث مراحل. ورغم أن خطة خروشوف كان تنفيذها يستغرق خمس عشرة سنة، فإن خروشوف - الذي كان أحد أمرين، إما أكثر طموحاً أو أقل إخلاصاً - فكان يحتاج إلى عقد واحد فقط. ( ومن المثير للسخرية، أن اقتراح خروشوف كان سيحقق أهم آثاره في عام ١٩٦٢، في الوقت الذي كانت فيه صواريخه تسلسل فعلاً إلى كوبا).

ورغم التماثل التقريبي بين الاقتراحين - حتى في صياغة فقراتها الأساسية المتشابهة - فإن أحداً من الصحفيين لم يشر إلى عرض خروشوف السابق. وكان الشيء الأكثر تأثيراً هو رد الصحافة الذي صاحب عرض خروشوف: إن التعمس لأحدث المقترحات كان يتناقض بشدة مع اللامبالاة الثلجية والعداء اللذين استقبل بهما خروشوف.

ومنذ ربع قرن مضى، نشرت صحيفة «التايم» صورة فوتوغرافية للزعيم السوفيتي وقد كتب تحتها «اعتبار العالم أبليها». وعرضت «التايم» في عام ١٩٨٦ صورة متملقة للزعيم السوفيتي الجديد وكتبت تحتها: «جورباتشوف: اقتراح منزوع السلاح». كان مقال «التايم» في عام ١٩٥٩ انتقادياً بلا حياة:



كان الرد في قاعة الأمم المتحدة على كذبة خروشوف الخطائية الضخمة سكوناً ملحلاً، لم يقطعه غير مرة أو مرتين ضحك ساخر من شرفة الصحافة... وتبقى حقيقة أن طلب خروشوف بترع السلاح الكلى كان غير معقول وغير عملى إلى حد يجعله مهيناً.

واختتم المقال بملاحظة أكثر انحطاطاً..

وفي عرض أمام جمهور المشاهدين واستغلالاً بلا رحمة للخوف الكامن من محرقة نووية، فإن مناورة خروشوف الوقحة قد تكسبه بعض ميزات الدعاية لدى الأشخاص البسطاء فى أنحاء العالم... ولكن نيكيتا فى انطلاقة يمثل هذه القضاظة من منصة الاطلاق بالأمم المتحدة، عرض عبارات ساخرة وحشية أثارت نفور رجال الدولة المسئولين فى كل مكان. وقد قال مندوب أسبوى لدى الأمم المتحدة: «إن الأمر يبدو من السهولة إلى حد أننى اعتقد أنه يعتبرنا بلهاء».

وقد تناول مقال مجلة «تايم» فى عام ١٩٨٦ خطاباً مماثلاً رافعاً بصدر رحب إلى حد ما، وذلك فى مقال عنوانه «وداعاً للسلاح»، ووصف الخطاب بأنه «برنامج جرى لجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية». وبالتأكيد يوجد به بعض العيوب، ولكنه مع ذلك «خيط من الأمانى المخادعة من القديم والجديد».

ولم تنشر «التايم» فى عام ١٩٨٦ شيئاً عن «القديم» كما فعلت «التايم» فى عام ١٩٥٩. وعندما كان الناس يهتمون يومئذ أكثر بالتاريخ، تحدثت «التايم» عن كيف أن خروشوف «صقل وجدد فقط خطة سوفيتية قديمة لتزع السلاح الكلى، كان الروسى الراحل ماكسيم ليتفينوف قد اقترحها أولاً فى عام ١٩٢٧»، ولكى تقضى على هذه الفكرة السيئة كتب مقال منفصل يسخر مرة أخرى حتى من هذه الخطة. وقد وصفت خطة جورباتشوف فى مقال ١٩٨٦ بأنها «اقتراح جديد جارف وغير متوقع للرقابة على التسليح، أذهل... مسئولى واشنطن. ورغم كل ما بها

من غموض ومجال دعائي، فإنها تلمح إلى تنازلات كافية لحفز مفاوضات جادة». والواقع أنها لم تحت على شيء من هذا النوع. ففي خلال أيام، كان قد تم طرحها جانباً بسرعة من المفاوضين الأمريكيين. وخلال أسابيع كان المفاوضون السوفيت قد نسوه. ومنذ ذلك الحين، سقط في أعماق النسيئة التاريخية، لكي يقع هناك حتى يعاد إحياءه، ويرتفع إلى عالم بلا شكوك وريب، باعتباره شيئاً جديداً ومثيراً للفضول بعد بضع سنوات من الآن.

إن هذا الاعتقاد إلى المنظور، بل والذاكرة القصيرة الأمد، تؤلم أحياناً نفس المخبر عن نفس القضية. ففي ١٣ يناير ١٩٨٣، على سبيل المثال، كتب داسكو دودر في صحيفة «البرست» مقالاً شهيراً عنوانه «يقال أن أندريوف سيعرض لتدمير بعض الصواريخ»، وكان المقال يتحدث عن صواريخ س س - ٢٠. وبعد بضعة شهور، وفي ٢٧ أغسطس ١٩٨٣، كتب دودر مقالاً آخر شهيراً بعنوان «أندريوف يعرض بعض عمليات التفكيك من ترسانة الصواريخ»، وقد نوه فيه عن نفس المسألة بالضبط، ولكن دون أية إشارة إلى مقاله السابق.

وحتى أكثر القراء ذوى الضمائر الحية سوف يفترض بشكل معقول أن أندريوف عرض خطوة أخرى نحو السلام، دون أن يذكر له أحد أن الزعيم السوفيتي كان يبيع نفس «التنازل» فقط مرتين، ولم يذكر إلا أقل كثيراً في أي أياً من هذه «العروض» لا يعني شيئاً على الإطلاق. وإن السوفيت لم يصبحوا جادين بشأن القوات النووية عابرة القارات إلا في ريكيفيك في أكتوبر ١٩٨٦، ولم يتحركوا قريباً من موقفنا بشأن عقد صفقة إلا بعد عام.

٤ - الانحياز اللغوي: إن الاتهام الذي يعترض به المحافظون بشأن التحيز الأيديولوجي في الصحافة خاطئ، لأنه يستخدم بصورة عامة فيما يتعلق بالقصص الخبرية. وإن كان صحيحاً حيث قل أن يستخدم فيما يتعلق باختيار اللغة. ووقع هجوم في الصحافة من «المعتلين» ضدنا نحن «من الجناح اليميني» في معارك الرقابة على التسليح. وليس هناك أحد يعتبر من «الجناح اليساري» هذه الأيام - لا السناتور آلان كراستون، ولا حتى بول وارنكي (الذي يفترض أنه لن يجد بأساً

في هذا النعت). ولا يمكن أن أتذكر أنني وجدت أحداً «من الجناح اليسارى» فى شيء مطبوع. ومن الناحية الأخرى، فإن هؤلاء الذين يقاتلون هؤلاء «المعتدين» أنفسهم يوصفون دائماً بأنهم محافظون. ونحن «المتشددون» لا نعارض قط «غير المتشددين»؛ ولم أر قط هذه العبارة مرة مطبوعة، ولكن «التشدد» يظهر يومياً تقريباً، وخاصة كوصف لمستولى إدارة ويجان ومياساتها.

وبالمثل، فإن برنامج بحوث الرئيس حول الدفاع الاستراتيجى يلقب «بحرب النجوم» كثيراً (إن لم يكن أكثر) من مبادرة الدفاع الاستراتيجى، حتى ولو كان هذا التعبير مشحوناً. فمن هو الذى يؤيد أية «حروب» فى النجوم أو على الأرض؟ ولا يجب أن كانت استطلاعات الرأى تجد أن الجمهور يؤيد مبادرة الدفاع الاستراتيجى، ولكنه يعارض «حرب النجوم».

٥ - الموضوعات المثيرة: تفضى الصحافة طابعاً مثيراً وشخصياً بصورة أكثر بشاعة على الرقابة على التسليح، وتعامل هذا الميدان مثلما تعامل «مجلة بيول» العالم إلى حد كبير. فالمخاطر لا يمكن أن تكون أكبر من ذلك ولا القتال أكثر ضراوة (حتى ولو كان الكثير منها يحتل مكاناً داخل الحكومة الأمريكية).

وفى مطبوعات قليلة كانت الإشارة أعلى منها فى مجلة «تايم». كما أن إضفاء الطابع الشخصى لا يمكن أن يكون أكبر مما كان ينشره ستروب تالبوت رئيس مكتبها السابق فى واشنطن، ولعله أشهر مؤلف عن الرقابة على التسليح.

وكان غلاف «تايم» فى ٣١ يناير ١٩٨٣ نموذجياً. فقد كان يظهر صاروخاً أمريكياً من طراز بيرشينج ٢ - لا صاروخاً سوفيتياً طراز س س - ٢٠، والذى كان قد تم نشره قبل ست سنوات، والذى يفترض أنه كان يمثل تهديداً أكثر لقراء مجلة «تايم» من الصاروخ بيرشينج. وكانت الكلمات المكتوبة على الغلاف هى: «البوكر النووي: المخاطر تزداد ارتفاعاً وارتفاعاً» تمثل جوهر القضية. وكان المقال الرئيسى للمجلة الذى كتبه تالبوت مثيراً للمشاعر يومئذ، بقدر ما يبدو مثيراً للسخرية اليوم: «لقد مضى شهر بالكاد على عام الصاروخ، غير أن الإحساس بالإلحاحية شديد فعلاً، والنشاط الدبلوماسى محموم... وقد قال أحد كبار المساعدين فى البيت

الايض "إن الرقابة على التسليح هي القضية الكبيرة التالية، علينا أن نواجهها"، ونشك في أنه كان يفهم القضية.

وفي ٢٢ أغسطس، كانت المخاطر قد ازدادت، لو كان ذلك ممكناً. فقد قالت جريدة «تايم» وتالبرت محلرين: «يبدو الآن أن السوفيت قد يتجهوا إلى تحويل عام الصواريخ إلى إعادة عرض لازمة الصواريخ الكوبية، في بعدها الرمزي على الاقل، كصدام للإرادات بين القوى العظمى».

وفي ١٩٨٣ كان الموقف خطيراً. ولكن لا يمكن أو كان يمكن أن يتصور بدقة بأنه كان مساوياً في الخطورة لازمة الصواريخ الكوبية. إذا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اتجهتا فعلاً يومئذ إلى حافة مواجهة نووية. وفي عام ١٩٨٣، وقعت بين الاثنتين مواجهة، حسناً، ولكن إحداها انتهت فقط بقرار لحلف شمال الأطلسي اتخذ قبل ذلك بأربع سنوات. وحتى لا ينسى المرء، فإن حلف شمال الأطلسي اتخذ في عام ١٩٧٩ التزاماً بنشر صواريخ القوات النووية العابرة القارات في أوروبا إذا لم تنجح محاولات الرقابة على التسليح. وفي عام ١٩٨٣ كان واضحاً إلى حد بعيد أنها لم تنجح.

إن كتاب تالبرت «المناورات القاتلة» الذي أحدث ثورة عارمة في ذلك الحين، أصبح شيئاً عتيقاً اليوم. إذ أن موضوعه الرئيسي، وهو أن «الخيار - صفر» كان اقتراحاً أمريكياً شائناً ليس من الممكن تصور أن يقبله أى زعيم سوفيتي، وثبت أنه خاطئ. فهل تمت أية محاسبة في هذا المجال، أو في الشئون الخارجية بوجه عام - أى تسجيل عمن كان تحليله وتنبؤه صائباً، وأيهم كان خاطئاً - وقد تزداد الآمال في نشر صحفى أفضل. ولكن يبدو أن هناك احتمالاً قليلاً في ذلك.

## العلاج

كيف نعالج مثل هذه العيوب وغيرها في الصحافة؟ فنى الأعرام الخمس الماضية بذل المستولون في وكالة الرقابة على التسليح ونزع السلاح عدة جهود للعمل مع الصحافة من أجل تحسين المناقشات العامة حول قضايا الرقابة على التسليح (وإن كان نجاحها قليلاً). ذلك أن كبار العاملين جعلوا من الممكن للمخبرين المستولين - وكان

هناك كثيرون منهم - أن يتصلوا بهم لشرح الخطوط الرئيسية العامة، ومناقشات القضية التي بين أيديهم. وقد رفضت أن أعطى تفاصيل «خبطات صحفية» لأوضاعنا التفاوضية (لأنّ إذا عُرُفت عن طريق آخر)، أو تفاصيل السياسات البيروقراطية لمن يواصل بحثه بشأن القضية. وكان في استطاعة أعضاء الصحافة الحصول على كل ذلك من آخرين في الإدارة، وفعلوا ذلك. وقد ركزت على الأدلة المؤيدة والأدلة المعارضة في القضية، وحاولت شرح أهميتها الإجمالية.

وكنت أحيى البعض. فبالنسبة لصحفي يقدر المسؤولية، وله سجل من النشر لا شاذة فيه، كنت أتبع له الاتصال بى تليفونياً أو شخصياً بسرعة. أما بالنسبة للآخرين فقد كنت أتركهم وشأنهم، وبعد فترة توقفوا عن الاتصال. وقد دفعت ثمن ذلك - ولا شيء يتحقق فى واشنطن بدون ثمن - أن كنت محل نقد أو تجاهل فى تقارير هؤلاء المخبرين، وأصبحت «تفاحة فاسدة» أو أُنسب «لست من اللاعبيين» وهو أمر مماثل فى سوءه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وكالة الرقابة على التسلح ونزع السلاح ومعهد أسبن قاما برعاية حلقة دراسية صحفية للصحف الرئيسية وصحفى وسائل الإعلام الذين يقومون بتغطية مسائل الرقابة على التسلح. وكنا نعتكف فى كل ربيع فى مزرعة «واى» لمدة يوم ونصف يوم لمناقشة القضايا الهامة مع مسئولى الحكومة، وخبراء خارجيين، بل والخصوم. وفى عام ١٩٨٤ كان هناك تقديماً عن موقف والتر مونديل مرشح الديمقراطيين للترئاسة من الرقابة على التسلح بواسطة أحد مستشاريه وهو والت سلوكومب، وفى عام ١٩٨٦ ناقش جون راينلاندز قضية تفسير معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وفى كل هذه الاجتماعات ناقشنا ببعض التعمق التجارب النووية وقبولها، وأعطينا تقريراً للوضع حول كل من المفاوضات النووية، وحول مبادرة الدفاع الاستراتيجى، مع محاولة إعطاء منظور تاريخى. وتحتاج مثل هذه الجهود إلى أن تستمر، كما تحتاج الصحافة إلى التحقيق بشكل أكثر عمقاً فى كل من تعقيدات الرقابة على التسلح، وبصفة خاصة ما تستطيع الرقابة على التسلح أن تؤديه حقيقة لجعل العالم أكثر أماناً.



## المخابرات الأمريكية:

### مشكلات حالية من منظور تاريخي

وليام إى . أودوم

أثارت جلسات استماع فى الكونجرس عن المخابرات فى منتصف السبعينيات مسائل مزعجة للمشرعين، والسلطة التنفيذية، ويقدر أقل، لوسائل الإعلام. هل يمكن التوفيق بين حاجة مجتمع ديمقراطى إلى مناقشات مفتوحة وإطلاع واسع، وبين حاجته إلى السرية فى إدارة سياسة فعّالة للأمن القومى؟ وهل من الممكن عمل ذلك داخل خطوط توجيهية دقيقة تقررها قوانين تشريعية؟ لقد شاركت السلطة التنفيذية والقوات المسلحة لمدة مائتى عام فى أنشطة للمخابرات، ولكن بلا أساس قانونى محدد. وخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، كان الكونجرس يمول هذه الأنشطة بصورة مستمرة. غير أن كثيرين فى كلا مجلسى الكونجرس، وفى كلا الحزبين كانوا يعتبرونها عملاً غير لائق وغير مشروع. فضلاً عن أنه بدون قوانين محددة لتفويض هذه الأنشطة وتوجيهها وحكمها، كان من الصعب غالباً تحديد أى أعمال جماعة المخابرات يعتبر مشروعاً. وخلاصة القول أنه كانت هناك حاجة ملحة لوضع أساس

قانونى أفضل لأنشطة المخابرات.

غير أنه ثبت أن العثور على هذا الأساس القانونى أمر عسير. إذ أن أنشطة المخابرات، مثل أعمال الحرب والعدوان، تتنافى بطبيعتها ذاتها مع الممارسات الطبيعية للدول؛ حيث تُلوى القواعد المقبولة للسلوك، وتُنتهك القوانين أحياناً. والمخابرات الناجحة تتطلب السرية والخلع. ولكن مثل هذه المتطلبات قل أن تتمشى مع حكم القانون. ويعكس فشل إعداد موثيق فعالة للمخابرات فى أواخر السبعينيات الصعوبات التى يطرحها هذا المأرق.

وتلك ليست بالقضية الهينة. إذ أن ضباط المخابرات الذين أقسموا اليمين على احترام الدستور، هم أيضاً مواطنون يقدرون قيمة حقوقهم الدستورية. ولا يريدون تقويض القوانين حتى وإن كان أحد الأنشطة يبدو فى مفهومه المباشر أنه يخدم المصلحة القومية. وفكرة «المصلحة القومية» قد تكون شيئاً غامضاً سيئ السمعة، عندما يقوم بتعريفها أشخاص لهم مصلحة شخصية فى تعريفها بشكل فضفاض. ومن ثم، فإن على ضباط المخابرات أن يعنوا بتجنب التعريفات التى تكون مجرد ذريعة، وهى تعريفات تكون طيبة للغاية فى وضع حدود قانونية. وعلى المرء أن يستشير التاريخ والسوابق، والأدوار التنفيذية والتشريعية المتغيرة لمعالجة هذه المشكلة، إذ أن ليس من المحتمل قط أن يتم حلها كلية بواسطة تفسيرات قانونية فقط.

ويقدم التاريخ الكثير من معالم الطرق المفيدة لتقييم الحاجة والملاءمة لعمليات المخابرات. وقد أدار جورج واشنطن عملية مخابرات ناجحة ممتازة. وكان بين جواسيسه الناجحين ألكسندر هاملتون، وبنيامين فرانكلين، وغيرهم من العاملين فى الدعايات السوداء (أى تحريف للمعلومات يستهدف تضليل البريطانيين عن طريق الصحافة العلنية) والنقاط الاتصالات البحرية البريطانية. وقد اختار بعض عملاء الجنرال واشنطن أن يموتوا علناً فى خزى وفقر مدقع، على أن يفشوا هويتهم الحقيقية.

وبينما كان واشنطن يوصل إلى «الكونغرس القارى» The Continental Congress قدراً كبيراً عن الأموال التى أنفقها، فإنه لم يكشف قط تفاصيل عمليات مخابراته. ولم يبد قط أن هذه القضية قد أثّرت، وذلك لأن عمليات المخابرات كانت تعتبر



على الأرجح من نفس صنف العمليات العسكرية - جزء من الحرب، وشيء ضروري بوضوح لبقاء الجمهورية الوليدة. وقد احتفظ بمفهوم أن المخابرات عامل مساعد للعمليات الحربية حتى في كتابة الدستور. وكان المفهوم أن الشئون العسكرية والخارجية هي اهتمامات قومية معهود بها إلى الحكومة القومية. ومع أنه لم يرد أى ذكر محدد فى الدستور عن «أنشطة للمخابرات»، فإن الحاجة إلى «السرية والسرعة» فى إدارة جوانب معينة من شئون الدولة كان أمراً مفهوماً بوضوح. علاوة على أن الدستور ينص بصفة خاصة على أنه، فى الاحتفاظ بسجلات يومية لمحاضر جلساته فإن الكونجرس سوف ينشر نفس هذه المحاضر «فيما عدا الأجزاء التي يرى أنها تتطلب السرية».

وقد أدير المؤتمر الدستورى ذاته تحت ستار من السرية يحسدها أى مسئول فى مخابرات اليوم. وقد ذكر مؤلف كتاب «الاتحادى رقم ٦٤»: «كم نحتاج فى أغلب الأحوال وبصورة أساسية حتى الآن إلى السرية والسرعة (فى إدارة شئوننا) حتى أن الدستور سيكون معيياً بصورة لا تغتفر إذا لم يوجه أى اهتمام إلى هذه الموضوعات». ومن ثم فإن المزارعين أعدوا خطة للحكومة يعطى للسلطتين التنفيذية والتشريعية بمقتضاها مسئولية عن الشئون العسكرية والخارجية، على أن يكون مفهوماً، إن تنفيذ هذه المسئوليات سوف يتطلب فى حالات معينة «السرية والسرعة». وتشكل أنشطة المخابرات واحدة من تلك المسئوليات، وياعتبارها كذلك فإنها رسخت بقوة فى نسيج الدستور.

ولا عجب أن تاريخ المخابرات الأمريكية قد سجل بصورة هزيلة. وفيما يتعلق بالجيش، فإن المخابرات لم تتخذ شكلاً قانونياً هاماً حتى الثمانينيات من القرن الماضى، وعندئذ فقط اعتبرت مكتب لجمع المعلومات غير المجدية نوعاً ما. وعندما أنشئت الأركان العامة للجيش بواسطة إيليهو روت فى عام ١٩٠٢، أعطيت للمخابرات وضعاً منفصلاً ومساوياً بين أقسام الأركان العامة الأربعة. وقد أدت دراسة التنظيمات الأوروبية إلى أن يعتقد روت وآخرون أنها يجب ألا تكون تابعة للعمليات كما كان الحال فى جيوش عديدة. ورغم ذلك فإن مخابرات الجيش كانت بطيئة فى نموها. وقد شكّل الكولونيل فان ديغان أول كيان حقيقى لها فى عام ١٩١٧، وكانت

واحدة من ألمج العمليات التى بدأها فى مخابرات سلاح الإشارة. وقد تركز هذا النشاط حول هـ. أو. ياردلى، وهو كاتب شفرة ممتاز سابق فى وزارة الخارجية، وحول برنامج الشفرة الذى أنشأه، والمسمى «بالغرفة السوداء». وقد أثبتت نتائجها أنها كانت مفيدة إلى حد كبير لصانعى السياسة القومية طوال الحرب.

ولم تكن المخابرات فى جميع الاحتمالات تشكل أية مآرق قانونية فعلية خلال القرن ونصف القرن الأولين من وجود هذه الأمة، لأن نشاطها كان مقصوراً غالباً على زمن الحرب. غير أن ياردلى ظل يعمل فيه بعد الحرب العالمية الأولى، ومنع المفاوضات الأمريكيتين فى مؤتمر واشنطن البحرى فائدة كبرى بإمدادهم بأوضاع المساومة للمشاركين الآخرين فى المؤتمر وخاصة اليابانيين. غير أنه عندما أصبح هنرى ستيمسون وزيراً للخارجية، وعلم بأمر «الغرفة السوداء»، أغلقها، وقال فى ملاحظة ساخرة: «إن السادة المهلهلين لا يقرأون برید سادة آخرين». والطريف أن آراء ستيمسون قد تغيرت بصورة ملموسة على مر الزمن. وبعد عشر سنوات كان ستيمسون باعتباره وزيراً للحربية فى إدارة روزفلت خلال الحرب العالمية الثانية هو المتفع الرئيسى من النجاحات البريطانية والأمريكية. ولم يسجل عنه أنه كان له أى رد فعل سلبى لهذه النجاحات، والواقع أنه كان يشرف على الكثير من النمو الضخم فى قدرات علوم الشفرات السرية الأمريكية، الذى حدث خلال تلك الحرب. ومع ذلك فإنه من الفضول أن نتساءل عن مدى زيادة فاعلية للمخابرات الأمريكية، إن لم يتم تفكيك الغرفة السوداء قبل الحرب.

وقد استمرت أنشطة المخابرات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. وكان خلفاء ستيمسون فكرة أخرى تماماً عما ينبغى أن يقرؤه السادة المهلهلون المكلفون بالدفاع القومى. وكان إجماع الرأى السياسى الذى حظيت به الدولة لسياستها العسكرية والخارجية قد سمح لجماعة المخابرات بأن تنمو وتصبح جزءاً لا يتجزأ من أمتنا القومى. ولكن مع انتهاء هذا الإجماع فى الرأى، عادت إلى الظهور المشكلة القديمة لجعل المخابرات «مشروعة» فى كل الجوانب. فلم يكن من الممكن أن يعمل المرء، ويظل الكونجرس جاهلاً أساساً بالتفاصيل، كما كان يفعل الرئيس واشنطن. فقد أصبح الكونجرس شريكاً ومصدراً لتمويل ضخماً، ومؤيداً قوياً. ولم يكن من

السهل تبرير أنشطة المخابرات باعتبارها «عمليات عسكرية» بحق، بينما تكون الولايات المتحدة في حالة سلم رسمياً. وفكرة وجود حالة مطولة من الاستثناء لا تتفق مع التجربة أو المواقف الأمريكية. غير أن حقيقة المسألة هي أن أمريكا كانت تحاول إقامة نظام أمن دولي بعد الحرب في وجه معارضة من الاتحاد السوفيتي، الذي كان من الناحية القانونية في حالة سلم ولكنه في حالة حرب مع الولايات المتحدة سياسياً.

وتبقى المخابرات الأمريكية في حالة حرب اليوم ، حتى خلال فترة من سلام ظاهري. وبينما تُدرب قواتنا المسلحة وتُطور أسلحة وتعاليم جديدة، فإن جماعة مخابراتنا تكافح لكي تعرف قدرات ونوايا الخصم المحتملة، في الوقت الذي تقاوم فيه اقتحامات مخابراته. وهنا يكمن التوتر الأساسي الذي يلقاه ضباط مخابراتنا مع قانونهم ومجتمعهم. إن دولتنا من الناحية القانونية في حالة سلم. أما بالنسبة لضباط المخابرات فإنها في حرب.

وقد خلقت إدارة «حرب المخابرات» هذه توترات داخل الحكومة. ولكنها ليست توترات «دستورية» على الأقل بمعنى أن سلطة الحكومة في إدارة أنشطة المخابرات في موضع شك جدي نوعاً ما. إذ أنها «قانونية». وتتركز القضية حول الدور الصحيح للسلطتين التنفيذية والتشريعية في إدارة هذه الأنشطة. إذ كانت السلطة التنفيذية، في أغلب فترات تاريخنا، تمارس وظيفة المخابرات، مع رقابة قليلة نشطة من الكونجرس. غير أنه عندما أخذ إجماع الرأي حول السياسة العسكرية والخارجية يضعف، حتى تفتت في النهاية خلال حرب فيتنام، أصبح الكونجرس الذي تساوره الشكوك يؤكد بشدة على امتيازاته. وقد أظهر هذا التأكيد وجوده في تشريعات مثل قرار سلطات الحرب، وقانون رقابة للمخابرات الخارجية - وكلاهما يعتبر غزوات للكونجرس في مجالات كان محظوظاً بها بشكل خاص لإهمال السلطة التنفيذية وحدها.

ولم تسفر تحقيقات الكونجرس في عمليات المخابرات في السبعينيات عن وضع ضوابط قانونية فحسب (مثل قانون رقابة للمخابرات الخارجية)، بل وحشت أيضاً على وضع سلسلة من إجراءات السلطة التنفيذية، مثل الأوامر التنفيذية وإجراءات عمل تفصيلية لتنظيم أنشطة للمخابرات. ولم تنعكس هذه الأعمال على اهتمامات السلطة

التنفيذية فحسب، بل أنها كانت محاولة لتوقع وربما استبعاد أى تدخل قانونى آخر أيضاً. وأخيراً فإن تأكيد الكونجرس يمكن أن يشاهد فى رقابته لانشطة المخابرات، التى تلاحظ الآن فى الفحص والتحقيق المتزايد، والخلافات أحياناً حول السياسة مع الرئيس. وقد وجهت هذه الإصلاحات إلى الحفاظ على حقوق المواطنين الأمريكين وحمايتهم، بتأييد واسع من الحزبين فى كل من السلطين التنفيذية والتشريعية. ولكن حيث كان «الإصلاح» يتضمن إعادة تنظيم الممارسة التاريخية للسلطات القانونية فيما يتعلق بالسياسة العسكرية والخارجية، فإنه لايزال هناك توتر متخلف. وتمثل أنشطة المخابرات «الحظ الأمامى» فى مناقشات السياسة العسكرية والخارجية، ولهذا فإنها تتأثر حتماً بهذا التوتر.

ولست هناك وسيلة لإزالة هذا التوتر تماماً. وسوف يظل قائماً، باستثناء لحظات نادرة من إجماع رأى قومى حول السياسة الخارجية. ومن حسن الحظ، فإن مشرعينا ومسئولى السلطة التنفيذية يؤيدون أنشطة المخابرات. إذ يرون بوضوح أنها ضرورية لضمان الدفاع العام. كما تؤيدها أغلب الجماهير تماماً. ومن ثم فإنه عندما يواجه التوتر على أساس يومى، فإنه يجب ألا يغيب عن ذهن المرء هذا الإجماع فى الرأى أو نقصه. ولا يمكن أن يتجاوزه بانتهاك روحه فى العمليات؛ كما يجب ألا يعمل المرء بطرق تنفاد القيود التى يفرضها عدم وجوده؛ ويجب ألا يشعر المرء بالإحباط لأن إجماع الرأى عندما يوجد فعلاً ويطالب بنتائج عملية فعالة.

غير أن مسئولى المخابرات لا يستطيعون الإعلام عما يحزرونه من نجاح من أجل كسب التأييد. ويجب أن يثقوا فى الزعامة السياسية للدولة لفهم خدمتهم الجيدة والدفاع عنهم لدى الجماهير. كما أن ضباط المخابرات لا يمكنهم اعتبار مسئولى السلطة التنفيذية أو الكونجرس أعداء لهم. وقد أيد الكونجرس والرئيس وكالات المخابرات فى الأوقات العصيبة فى السنوات الأخيرة. وعندما توضع قيود قانونية، فإن على ضباط المخابرات أن يتقيدوا بها. وهم لا يستطيعون اللجوء إلى تعريفاتهم السرية للمصلحة القومية. ولا يمكن افتراض أنهم أكثر حكمة من النظام السياسى أو القانونى. وهم كالفباط العسكريين، يستطيعون التدليل على صحة قضيتهم حتى سلسلة القيادة، كما يمكنهم اللجوء إلى نظام المفتش العام، ولكن هذا هو الحد

الاقصى للآراء المعارضة. ومن واجبهم الحفاظ على هذا النظام، حتى وإن بدت سياساته أحياناً قصيرة النظر أو تنقصها الحكمة، وليس من مسئوليتهم تغيير السياسات فى السر، ولا معارضتها بواسطة تسريب المعلومات للصحافة.

وقد أثبتت المخابرات جدارتها. وقليلون من الأشخاص فى الحكومة أو بين الجماهير بوجه عام من يفهم تماماً حرب أنظمة الاستطلاع التى تجرى يومياً بين كبار الخصوم فى العالم. كما أن القلائل من الأشخاص من يدركون ضخامة جهود المخابرات ضد الولايات المتحدة. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة قضايا الجواسيس أمثال ووكر، ويتويرث، بلتون وبولارد، إن أجهزة المخابرات الأجنبية ليست خرافية. فهذه الأجهزة مؤثرة كما وكيفاً. وجهودها ترقى مواردنا وافتاحتنا كمجتمع معاً. وتتجاوز أعداد العملاء الأجانب قدرتنا على تحييدهم إلى حد كبير، بينما يسر مجتمعنا المفتوح سبل وصولهم إلى المعلومات وإمكانية تجنيد جواسيس.

ورغم ذلك تظل جماعة مخابراتنا سليمة وقوية. فهى تسهم فى الردع والسلام بنفس القدر الذى تفعله قواتنا العسكرية. ولا يحتمل إلى حد كبير أن تقع «بيرل هاربور» أخرى اليوم. ولن يغيب أى تجمع كبير للقوات من أجل الحرب عن ملاحظتنا المبكرة على الأرجح. كما أنه ليس من المحتمل أن يحدث تشوش لدى جماعة سياستنا بشأن النوايا السياسية والعسكرية للدول فى أية أزمة عالمية، كما كان حال الزعماء الأوروبيين فى يوليو وأغسطس عام ١٩١٤. وتستطيع الولايات المتحدة اليوم على وجه الإجمال أن تفخر بأن لديها أوسع مخابرات عرفها العالم الغربى وأكثرها فاعلية.

ولا يعنى ذلك أنه ليست هناك أية مشكلات بالنسبة للمخابرات. فهناك مشكلات. بعضها يمكن حله، مثل التجزئـة التنظيمى، والافتقار إلى التعاون بين الإدارات فى مجتمع المخابرات. والبعض الآخر، مثل نقص الموارد الكافية، كان موجوداً باستمرار فى الماضى، وسوف يستمر باقياً بلا شك فى المستقبل. ولاتزال هناك أشياء أخرى، مثل تزايد الطبيعة الفنية والمعقدة لمكافحة الجاسوسية، تتطلب المزيد والمزيد من الاهتمام.

ولعل أصعب مشكلة تواجه جماعة المخابرات اليوم، هى مشكلة تسريب

الأخبار ونشر معلومات خبارة بعمليات مخابراتنا. وقد برزت تلك المشكلة فى السبعينيات، كما نشأ اتهام يثير المخاوف إلى حد ما فى الثمانينيات. ولم ينتج عن ذلك مجرد ضياع معلومات، بل وتكاليف مالية باهظة أيضاً. فالذين يسربون المعلومات ويفشون الأسرار من غير المسئولين أمام دافعى الضرائب، بددوا أموالاً عامة بشكل متهور.

ويمكس هذا الاتهام الخطير، الانتهاء من الإجماع السياسى الذى ساند عمليات مخابراتنا خلال الحرب العالمية الثانية والمقدين التالين لها. ويفسد مسرى الاخبار مصادر للمخابرات بفرض تغيير أو تأييد السياسات. ويجادل البعض بأن هذا هو ثمن أداء الأعمال فى نظامنا الديموقراطى، ولكن هذا رأى يعتبر مبالغاً فى التبسيط. إذ لم ينتج عن حالات إفشاء المعلومات غير مرخص بها إلا تحسينات أو نجاحات قليلة للسياسة. وعلى العكس، فإن هناك نتيجتين معاكستين تحدان غالباً عندما يصبح تسريب المعلومات هو السلاح الرئيسى فى صنع السياسة. أولاً، أن تصبح السياسة فى حالة شلل. وثانياً، أن تميل للمخابرات إلى إسقاطها من الحساب ومعاملتها باعتبار أنها منحارة. والنتيجة الأخيرة تؤدى إلى اتخاذ قرارات سياسية تفتقر إلى الاطلاع الحسن، وإساءات كبرى فى التقدير. وتعتبر المناقشات غير الحاسمة حول غزو وبناء القوات السوفيتية الاستراتيجية فى الستينيات والسبعينيات، وتدهور وسائل التحقق من الرقابة على التسلح، وعدم قدرة الحكومة الأمريكية على مكافحة أنشطة الإرهابيين على قدم المساواة، كلها أمثلة للعواقب الضارة لتسريب المعلومات.

إن المصدر الأول لتسريب المعلومات بطبيعة الحال هو الحكومة، ولكن قل أن تعتبر الصحافة شريكاً عن إدراك أو بلا إدراك. ويحاول كثيرون فى وسائل الإعلام بلا كلل أن يصلوا إلى الاطلاع على معلومات بالغة السرية. وعندما ينجحون فى ذلك، فإنهم يلقون اللوم على من سربها لهم، ويرفضون قبول أية مسئولية شخصية أو مهنية. وهم على حق فى انتقاد مسرى المعلومات، ولكنهم يخذعون أنفسهم والجمهور بشأن دورهم وتأثيره على المصالح القومية الحقيقية التى تحظى بمساندة شاملة من الجماهير والكونجرس والسلطة التنفيذية. وعندما تواجه إفشاءاتهم للأسرار تحدياً، فإن وسائل الإعلام تلجأ بشكل آلى إلى التعليل الاول فى الدستور.

واستشهاد وسائل الإعلام بالتعديل الأول يتضمن دائماً ترديد كلمات مبهمة فيما يتعلق بحق الجمهور «فى أن يعرف». غير أن التعديل الأول لا يضمن مثل هذا «الحق الشامل فى أن تعرف» صراحة أو ضمناً. ولا يتصور النظام الدستورى للحكومة الذى نعيش فى ظله أسلوب «اجتماع البلدة» لإدارة السياسة العسكرية والخارجية القومية، حيث تعرض كل قضية بغض النظر عن حساسيتها إلى الجمهور لاتخاذ قرار بشأنها. ومرة أخرى نجد مثال المزارعين أنفسهم، الذين يعكس قرارهم بإبقاء محاضر المؤتمر الدستورى سرّاً، إدراكهم بأن بعض القضايا، بل وربما أكثر الغضايا الأساسية اليوم، حساسة بحيث لا يمكن ولا ينبغي أن تناقش بصورة علنية.

إن فكرة أن وسائل الإعلام تقف ضد موظفى الدولة مثل محقق الشكاوى غير المنتخب والمفوض دستورياً لاستخراج كل المعلومات عن أنشطة الحكومة، ونشرها على الجمهور، ليس لها أى أساس تاريخى أو قانونى. ولتأكيد مثل هذا التفويض فإن وسائل الإعلام تحرف المعنى والهدف الحقيقيين للتعديل الأول، فى حين أنها تشجع رواية خيالية تلقى من خلال تكرارها قبولاً متزايداً. ولم تقبل أية محكمة قط مبدأ الحق غير المقيد للجمهور فى «أن يعرف»، والتأكيد السطحي لوسائل الإعلام لهذا الحق «الوهمى» يمنع المناقشة البناءة للحاجة إلى الحفاظ على سرية أنشطة المخابرات الوطنية.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بوضع التعديل الأول لدى وسائل الإعلام وهى العجز عن الاعتراف بأى مبدأ للمسئولية أو الحاسب. وبينما تستفيد وسائل الإعلام إلى حد كبير من الحماية للحلقة والفريدة التي يقدمها التعديل الأول، فإنها فشلت إجمالاً فى أداء وظيفتها بإحساس بالمسئولية. وغالباً ما يعرف مخبرو الصحف الجريمة الجنائية التى يرتكبها من يسرب المعلومات، غير أنهم لا يرون أن هناك أى خطأ فى توضيح أثر هذه الجريمة باستخدامها كقناة لنشر تلك المعلومات بصورة واسعة وضارة.

لقد تسببت إفشاءات أسرار المخابرات فى ضياع أرواح، أحياناً بصورة قوية، وأحياناً فيما بعد، نتيجة لارتباط سببى لا يمكن التعرف عليه بصورة مباشرة. وكثيراً ما ينتج عن ذلك خسائر مالية فادحة للحكومة بسبب العائد الضائع على الأموال

العامة التي استثمرت في المخابرات، والحاجة إلى أموال جديدة لاستعادة المصادر. إن إساءة استخدام أو تبيد بضعة ألوف من الدولارات في مجالات غير المخابرات تسبب صيحات احتجاج ضخمة من نفس الصحافة التي تسبب في ضياع دولارات أخرى عديدة بإفشائها أسرار وسائل حساسة لجمع المعلومات. غير أنه لأسباب مفهومة جيداً، لا يمكن اعتبار وسائل الإعلام قابلة للمساءلة قانونياً عن أعمالها. ولن يرحب المدعون العامون بسخط وسائل الإعلام، ووسائل الإعلام مشهورة بأنها تنفر من انتقاد أنفسها مثلما تفعل نقابة الأطباء الأمريكيين التي تحرم أعضائها من عضويتها بسبب عدم الكفاءة. ولابد من البحث عن أنواع علاج أخرى. وربما إذا اطلع الجمهور على الأضرار التي حدثت، فإنه سوف يجبر وسائل الإعلام على أن تعمل بصورة أكثر مسئولية. ولكن ممثلي وسائل الإعلام لا يطلعون الجمهور بطبيعة الحال على الأضرار التي تسببها فيها، حتى عندما يكون مسئولو المخابرات قادرين على إثباتها لهم.

ومن الإنصاف القول بأن هناك صحفيين ورؤساء تحرير كثيرين مسئولين يحاولون بالفعل انتهاج سياسة حكيمة فيما ينشرونه. وهم يفعلون ذلك رغم تعرض أنفسهم لبعض الأخطار، لأن صحيفة أو شبكة أخرى قد تسبقهم في إذاعة معلومات اعتقدوا أنها يجب أن تمتنع. فإذا رفضوا نشر ما يذكره لهم أحد مسري الأخبار، فإنه قد يهدد بالذهاب إلى مكان آخر بمعلوماته السرية. وفي السنوات الأخيرة كان هناك إدراك متزايد في بعض أوساط وسائل الإعلام للأخطار التي يشكلها تسريب الأسرار للأمن والمصالح الأمريكية. ولكن هذا الاهتمام لم يؤد لسوء الحظ إلى وضع إجراءات فعالة لمعكس الاتجاه الضار.

وقد كان من الصعب للغاية تعزيز فهم الجمهور لهذه المشكلات. غير أنه إذا لم يتم كبح هذا الاتجاه لتسريب المعلومات وإفشاء الأسرار الضارة، فإنه قد يدمر في النهاية قدرة نظامنا الاستطلاعي لمنع الهجمات المفاجئة وتشوش السياسة. وقد تخسر الولايات المتحدة حرب الاستطلاع، ومعها السلام في النهاية. وبينما يمدّ مسري المعلومات ووسائل الإعلام الحكومات الأجنبية بصورة نظامية بالمعلومات عن قدراتنا، فسوف يسعى خصومنا بشكل نظامي مماثل إلى تحييد أو خداع جهودنا لجمع المعلومات.



ولكن هذا الاتجاه يمكن كبحه، واتخاذ قدرات مخابراتنا بدون تعريض حقوق التعديل الأول في الدستور للخطر. والأمر المطلوب هو إدراك عام بأن المصالح القومية في مواقف معينة، يمكن ويجب أن تقيد للممارسة غير المكبوحة لحقوق الأفراد. وليس من السهل تحديد هذه المواقف دائماً، ولكن من الواضح تماماً أن إنشاء المعلومات السرية بواسطة وسائل الإعلام خلال العقد الماضي قد قطع شوطاً بعيداً للغاية. وأعرب كثيرون من أعضاء الكونجرس، الذين يدافعون بصلاية عن قوانيننا وحقوقنا، عن مشاعر مماثلة لذلك. كما أيد الرئيس رونالد ريغان، وأعضاء حكومته، وكبار القادة العسكريين نفس الرأي، بل ويحماسة أكبر.

تري ماذا نفعل؟ إننا نستطيع أن نبداً بالاعتراف بأنه ليس هناك حل يصل إلى حد الكمال. ومن ثم فإننا يجب أن نحسن فهمنا من المكان الذي يكمن العيب فيه. أولاً وفي المقام الأول، أن الجهة الجديدة باللوم تكمن في السلطة التنفيذية. ولابد أن يضرب صانعو السياسة المثال بمعاملة حالات التسريب باعتبارها مسألة خطيرة، واتخاذ عمل سريع وفعال عندما تحدث. وثانياً: إن الخطأ يقع على عاتق الكونجرس، رغم اتخاذ إجراءات في الكونجرس لوقف حالات التسرب، أكثر جدية مما هو معروف بوجه عام.

وأخيراً، علينا أن نتعلم العيش مع التوترات المفترية في الأساس القانوني للمخابرات - توترات تنشأ عن الحاجة إلى بلل جهد كبير للمخابرات في أوقات السلم، ومن الافتقار إلى نوع من إجماع الرأي السياسي الذي يوجد بشكل عام في أوقات الحرب. ولن نستطيع العودة إلى الظروف التي كانت سائدة خلال الحرب العالمية الثانية، كما أنه لا يمكننا أن نعمل بدون إشراف كما كان يفعل جورج واشنطن. ولابد لضباط المخابرات من جانبهم أن يظهروا بوضوح أمانة مهنية في التقيد بأدوارهم كحماة للدستور. وينبغي على السلطتين التنفيذية والتشريعية أن يدركا وينفذاً صيغة لتخفيف هذه التوترات القانونية. وعلى رؤساء التحرير ومغربي الصحف أن يعينوا ويغرسوا داخل مجتمعهم ذاته معايير جديدة للمسؤولية وإمكانية المحاسبة. وعندما يتم عمل هذه الأشياء، سوف يستطيع الأمريكيون حماية مصالح أمنهم القومي، والحفاظ على مجتمع حر ومفتوح وحسن الاطلاع معاً.



## وسائل الإعلام والسياسة الخارجية:

### رؤية من السلطة التنفيذية

روبرت سي. ماكفرلين

هل من الممكن تعديل تفاعل موظفي الحكومة مع وسائل الإعلام لتحسين مستوى الحديث العلني في هذا البلد حول مسائل الأمن القومي؟ هناك أسس قوية للشك في هذا الأمر. فقد أدت ضغوط المنافسة في الصحافة إلى أن يركز مخبرو الصحف ورؤساء تحريرهم، وخاصة في وسائل الإعلام الإلكترونية، تركيزاً متزايداً على النجاح الباهر أكثر من تركيزهم على التنوير الثقافي. وقد حالت هذه الضغوط على مر الزمن، ويتكرر أكبر إلى العصف بالمعايير الأساسية للأفراد والمسئولية المشتركة والاستقامة. وعلى الجانب الآخر الثقافي، كان هناك تدهوراً ملموساً في كفاءة مسئولى الحكومة، على الأقل إذا قورنت بالمعايير المتحررة لعصر أسبق. وتتجاوز مؤهلات المنصب العام القدرة على تصور سياسة ملائمة معقولة. وينبغي أن يكون هؤلاء الذين يعهد إليهم بصياغة سياسة الأمن القومي قادرين على شرح تلك السياسة من خلال وسائل الإعلام، وعليهم وهم يفعلون ذلك أن يبتعدوا عن الماديات القديمة، والتعصب الملهي. كما يجب أن يدرك المسئولون العامون، وخاصة

عندما تسيطر أحزاب مختلفة على البيت الأبيض والكونجرس، أن المصلحة العامة تتطلب حلاً وسطاً.

إن هذا التدهور في كل من صانعي السياسة وناشريها يجب أن يكون مثار قلق لدى كل الأمريكيين. ولكن أولئك الذين سوف يسعون إلى علاج المشكلة لابد أن يكونوا مدركين للأبعاد الكلية والقوى المتنوعة التي أحدثتها.

### مسئولية الحكومة

إن التدهور في قدرة مسئولى الحكومة على التعامل مع برنامج الشؤون الخارجية له جلوره في نظامنا السياسى ذاته. ويكفى أن يفهم المرء كيف جاء أغلب مسئولينا العاملين إلى مناصبهم: إن العملية التي ينتخب عن طريقها المسئولون في هذا البلد، للبيت الأبيض والكونجرس، هي عملية يتم بها اختيار الرؤساء وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب أولاً من أجل مؤهلاتهم في السياسة الداخلية. وهذا بطبيعة الحال أمر غير جديد. إذ أنه يصدق على أغلب تاريخنا كأمة. ولكن في أغلب تلك الفترة كان يحمينا محيطان، ومنذ أواخر الأربعينيات كانت تحمينا قوتنا الاقتصادية والعسكرية المتفوقة.

غير أن هذه الظروف المعتدلة لم تعد متاحة. فقد أصبحت المنافسة الاقتصادية الدولية أكثر ضراوة؛ وزاد أمتنا الاقتصادى ثقلاً. وهكذا ازدادت المطالب على المسئولين التنفيذيين ومثلى الشعب فيما يتعلق بالمسائل الخارجية. ومن الأسف أن نظامنا ليس أفضل إعداداً عما كان من قبل لتقديم رعاية مؤهلة. ولا تزال العادات الإنعزالية في ذهن الدولة، والتي ولدت منذ حوالى مائة عام راسخة بعمق، ومستمرة في التعبير عن ذاتها في انتخابات رؤساء ذوى طابع "محلى".

والطريقة الوحيدة للبدء في تنوير مجتمع إنعزالى عن اعتماده على العالم الخارجى - وكيف أن وظائفنا، ومرتبئات ورفاهياتنا، من دى موان بولاية أيوا، إلى جراهام بولاية تكساس، تتأثر بأحداث خارجية - هي عن طريق عملية تعليم منتظمة. فقط عند إيجاد جيل من الأمريكيين من خلال نظام مدرسى يبدأ (على سبيل التغير) بتعليم أشياء أجنبية، من اللغة والجغرافيا إلى التاريخ، والسياسات

والاقتصاديات المقارنة، سوف نبدأ فى إنتاج ناخب يقول "بالله، هذا أمر يهمنى". يجب أن أهتم بكفاءة رعمائنا فى هذه المجالات\*.

ولكننا حتى إذا نجحنا، بعد سنوات عديدة من الجهد، فى إحداث تغيير واسع فى الموقف القومى تجاه البيئة الدولية وفهمها، فسوف تبقى مشكلة كيف تُصنع السياسة الخارجية. وحتى إذا كانت السلطة التنفيذية مأهولة بأكثر الأشخاص تنوراً من ذوى الخبرة السياسية والمهارة، فإن العلاقة بين السلطة التنفيذية والكونجرس الحافلة بالشكاوى، والمثقلة باعتبارات غير جوهرية تُبقى العملية السياسية فى حالة فوضى وارتباك. وبدون إصلاح داخلى للكونجرس، والابتعاد عن أسلوب المواجهة الذى كان مفضلاً فى السنوات الأخيرة، فإن الآمال فى إيجاد سياسة قومية فعالة تتسم بالتنوير، سوف تظل خافتة.

## درس فيتنام

إن عدم مبالاة الناخبين بوجه عام بالشئون الخارجية، والتغيرات التى تحدث فى البيئة الدولية والتى تؤثر على وضعنا الأمن، والحرب الضروس بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، كلها مشكلات لا يمكن معالجتها إلا على مدى طويل، وعلى أية حال فإن علاجها يفوق قدرة أغلب المسئولين فى السلطة التنفيذية.

غير أن فى إمكان المسئولين التنفيذيين أن يفعلوا المزيد بأنفسهم لعرض قضايا أساسية عن سياسة الأمن القومى والتخطيط على وسائل الإعلام، وعن طريقها إلى الجمهور. وقد كان أهم حدث سياسى وعسكرى فى حياتى، هو خسارة حرب فيتنام، وهى حرب كانت نتيجتها كما اعتقد مفروضة أساساً بسبب عجز الرئيس عن شرح أهدافه للشعب الأمريكى من خلال الصحافة. وكانت هناك أسباب عديدة أخرى بطبيعة الحال لهزيمتنا. ولكن ذلك كان هو صميم القشل. والدرس الختمى لهذه التجربة، هو أنه لا يكفى تصور سياسات معقولة. والنصف الآخر الأكثر صعوبة من المشكلة هو تفسيرها لهم.

وباعتبارى شخص شارك فى حرب فيتنام، فقد قررت إننى إذا وصلت فى أى وقت إلى منصب سياسى، فسوف أضع التزاماً جوهرياً بأن أشرح وأوضح سياساتنا

بصورة منطقية للصحافة والجمهور. والواقع أنني باعتباري مستشاراً للأمن القومي، اعتقد أنه لم يكن من غير المناسب أن أقضى ريع وقتي في شرح سياسة الأمن القومي. وقد اعتبرت أن هذا عمل حساس وهام لوظيفتي مثل وضع سياسات فعالة يمكن تصديقها.

### السياسة الاستراتيجية ومبادرة الدفاع الاستراتيجي

إن أكثر ما فشل فيه المشولون بوضوح في مجال الشؤون الخارجية هو شرح سياساتنا الاستراتيجية. وكنتييجة لفشل السلطة التنفيذية لأكثر من أربعين عاماً في المشاركة الجدية في تشجيع المناقشات العامة وفهم القضايا التي تشملها في إقامة رادع يعتمد عليه والحفاظ عليه، فإن سياستنا الاستراتيجية هي أقل الأشياء المفهومة في برنامج أمننا القومي. وقد تكشفنت نتائج هذا الفشل على أعلى مستوى يمكن في نشوء وتقديم مبادرة الرئيس ريجان للدفاع الاستراتيجي.

وعندما دخلت البيت الأبيض لأول مرة في عام ١٩٨٢ كنائب للقاضي وليام كلارك، كانت الجهود تبذل في الحزبين معاً لأكثر من ست سنوات لإعادة الاستقرار إلى التوازن الاستراتيجي النووي. ورغم هذه الجهود الجادة التي توصلنا بها إلى النقطة التي يكون فيها التوازن ممكناً في القوة المضادة، وفي القدرة السريعة على تحطيم هدف متين، فإن الميزان كان يميل للغاية لصالح الاتحاد السوفيتي، وأصبحت أنظمة القوة المضادة المقامة على الأرض لدينا معرضة للخطر إلى حد كبير. ووضعت عدة تصورات معقولة بواسطة إدارة الرئيس كارتر للتغلب على اختلال هذا التوازن الاستراتيجي عن طريق صواريخ جديدة وخطه لنشرها قادرة على البقاء. غير أن المقترحات الأساسية لم تقبل. وقد تابعت إدارة ريجان اقتراح كارتر بثلاثة تصورات أخرى، وهي خطة لقوات محمولة جواً، وخطة "دنباك" وخطة أخرى - ويحلول عام ١٩٨٢ كان مألها جميعاً الفشل. وفي نهاية العام كان قد أصبح واضحاً أن حالة الأمور التي كانت قد بدأت تتطور قبل ذلك بست أو سبع سنوات لم تتغير بشكل مادي. وكنا قد وصلنا إلى طريق سياسي مسلود.

وفي رأيي أنه كان من الخطأ أن نحاول منافسة السوفيت من ناحية كمية

الصواريخ ذات القواعد الأرضية. غير أننا كنا نواجه موقفاً خطيراً طالما ظلت أنظمتنا معرضة للخطر. وإذا لم يكن ممكناً التغلب على هذه المشكلة عن طريق خطط جديدة لقواعدنا، وإذا لم توجد أية طريقة أخرى لتعويض هذا الاختلال في التوازن، فإن الأسلوب الوحيد الآخر هو أن نجعل السوفيت يقللون عدد قواتهم في القواعد الأرضية. ولكن حيث أنه ليس من المحتمل أن يقوم السوفيت بخفضها من جانب واحد، فسيكون من الضروري العثور على وسائل أخرى لإقناعهم بعمل ذلك. وبوجود هذه الفكرة في ذهني، أصبحت أعتقد أن الوقت قد حان لإعادة النظر في إمكان إنشاء نظم دفاعية.

إن ميزتنا في التنافس مع السوفيت - وهي تقدمنا التكنولوجي - قد استمرت فقط في إقامة نظم دفاعية من ١٩٤٥ إلى ١٩٨٣. وعلى مر الزمن اتحدت المكاسب الممكنة من أية استثمارات إضافية في الهجوم بشكل حاد. وكنت أعتقد أن التنافس مع السوفيت وفقاً لشروطهم الخاصة ينشر صاروخ مقابل صاروخ سيكون بمثابة أن نتصرف لصالحهم. أما إذا كان علينا أن نبحث عن وسائل أخرى لاستغلال ميزتنا التكنولوجية، فقد تنجح في إجبار السوفيت على معالجة مشكلة تثير الكثير من القلق الكبير لنا، وهي مشكلة اختلال توازن القوة المضادة. وبخلاصة القول أن مبادرة الدفاع الاستراتيجية جديدة بالبحث باعتبارها استراتيجية استثمار، وحلاً لمشكلة عسكرية.

وكانت آراء الرئيس عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي وأهدافها مختلفة تماماً. وكانت آراؤه من الممكن الدفاع عنها. فقد كان الرئيس يشعر بمسئولية عميقة للوفاء بالالتزام كان قد قدمه باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية لحماية الشعب الأمريكي، ومن وجهة نظره هذه كانت فكرة القيام بهذا العمل بواسطة تهديدات باستخدام عنف شديد أمر غير أخلاقي. وعلى أية حال فإنه كان يعتقد أننا يجب أن نحاول العثور على وسائل أخرى للدفاع عن البلاد.

وكانت آراء الرئيس عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي معروفة جيداً. ولزيداً من القول، فإن الرئيس ومستشاريه للأمن القومي كانوا مدفعين بأغراض مختلفة أساساً حول هذه القضية الرئيسية. فقد كانت أهداف كليهما عسكرية، ولكن الاستراتيجيات الأكثر أهمية كانت مختلفة بصورة أساسية. وكانت الورطة التي خلقها ذلك عميقة

وهي: كيف يكون من الممكن ترويج سياسة عندما يكون الرئيس والمسئول الأخير عن تنفيذها غير متفقين في النهاية على طبيعة المشكلة وكيفية حلها؟ وأخيراً، كان خطاب الرئيس في ٢٣ مارس ١٩٨٣ قائماً على مستوى «أخلاقي»، وقد مس نداءه وترأ عاطفياً حساساً لدى الجمهور. فقد قرر الرئيس أن يقدم المبادرة على هذه الشروط وهو يعرف تماماً كل التعقيدات لاستقبالها المحتمل من الحلفاء، أي قضايا الإمكانات التكنولوجية، وتكاليفها المحتملة، وتأثيرها الممكن على الاستقرار الاستراتيجي. وكان قد تم إطلاعه على موجز وافى عن كل هذه المسائل. ولكنه كان يعتقد أن هناك مستوى أعلى ينبغي أن نسعى إليه فوق كل هذه الاعتبارات السياسية والتكنولوجية والمالية. وكان يعتقد أنه بتعزيز الفكرة على هذه الأسس فإنها سوف تنمو.

وكان نجاح المبادرة في النهاية يتوقف أيضاً على ثقة السوفيت في قدرتنا على تطوير التكنولوجيا لتحقيق حلم الرئيس. غير أن المأزق السياسي يرد من مسألة كيف ستقدم المبادرة إلى الصحافة. فالصحفيون قد يفهمونها جيداً من حيث أنها وسيلة ومحاولة لاستخدام الميزة النسبية للولايات المتحدة في التكنولوجيا الرفيعة لإجبار السوفيت على أخذ اهتماماتنا باختلال التوازن الاستراتيجي بشكل جاد. ولكن مثل هذه الطريقة تصبح خارج الموضوع إن لم تكن مضللة، إذا كان الأساس الواضح لوضعك مختلفاً.

والواقع أننا حاولنا شرح السياسة لمدة حوالي عام بعد خطاب الرئيس فيما يتعلق باستراتيجية ذات طريقتين. وقد سلمنا بأنه غير معقول على الأرجح، إن لم يكن أمراً غير حكيم، أن نحاول تحقيق حلم الرئيس عن عالم غير نووي مع افتراض أحدث فنون التحقق، وافتراض التأكيد الفعلي من أن السوفيت لن يوافقوا على التعاون. ولكننا حاولنا أيضاً أن نوضح أن المبادرة قد طرحت أساساً لمعالجة مشكلة عسكرية، وهي مشكلة يمكن أن تعالج إما بإنتاج أدوات دفاعية إضافية لدفاعنا أو بإقناع السوفيت على إزالة بعض قواتهم الهجومية.

وعما يشير الدهشة، أن الصحافة لم تلاحظ كثيراً التباين الصارخ بين الأساس المنطقي للرئيس والأساس المنطقي لأعلى موظفيه. وقد يكون السبب إلى حد ما أن



الصحافة فهت أنه إذا قدمت المبادرة باعتبارها وسيلة ضغط، فإن فاعليتها سوف تخف بمجرد أن يصبح من الواضح أن هذا هو مقصدنا. والأهم من ذلك أن الرئيس ريجان نفسه كان يصرف النظر عن الفكرة كلما طرحت للبحث. وربما كان السبب هو أن الصحافة، مثل الروس، يصنعون أساساً إلى الرؤساء.



الجزء ٤



الطريق الدائري



## السياسة الخارجية والصحافة الإقليمية

تشارلز و. بايلي

أصبحت موضة لدى محترفي السياسة الخارجية، ولا سيما الأكاديميه، أن ينتقدوا الصحف الأمريكية لفشلها في تقديم تغطية كافية تنسم بالفكر العميق للأخبار الخارجية. ومن نماذج أمثال هذه الشكاوى تلك التي كتبها والتر لاكير في «واشنطن جورناليزم ريفيو» *Washington Journalism Review* عدد يونيو ١٩٨٣ :

إن نوعية [تغطية الأخبار الخارجية] أسوأ الآن مما كانت قبلاً، وعقب الحرب العالمية الثانية مباشرة. وهي ليست بالتأكد في مثل الجودة التي نراها في أغلب الدول الأخرى التي لديها صحافة حرة... وعلى أساس المعلومات والتعقيب الذي يقدم في وسائل الإعلام الأمريكية وحدها، فإنه من الصعب، وربما من المستحيل، أن يظل المرء على علم واسع بوضع العالم، فما بالك بشأن المسائل السياسية والاقتصادية، والعسكرية المحددة<sup>(١)</sup>.

وكتب ناقد أكاديمي آخر، هو باري رويين في عام ١٩٧٦ أن الصحف الأمريكية لا تخدم «الصفوة من الجماهير» ولا «السواد الأعظم من القراء» بتغطياتها الخارجية.

وانتقد بصفة خاصة صحف المدن الكبرى: «إن تقصير الصحف اليومية في المدن الكبيرة يعتبر خطيراً بصفة خاصة - في بوسطن، شيكاغو، فيلادلفيا، وسان فرانسيسكو، ومناطق المدن الأخرى - والتي لديها جماهير هامة من الصفوة للأخبار الخارجية»<sup>(٣)</sup>. وكانت أنواع العلاج التي اقترحتها روبن كمي في المقام الأول. فقد اقترح، بين أشياء أخرى، «تخصيص أجزاء خاصة للأخبار الخارجية لنشر التحليلات ومقالات أطول».

واستطرد يقول: «إن المقالات الطويلة التي تقدم منظوراً تاريخياً، وشرحاً دقيقاً، وتفاصيل شاهد عيان عن الموقف السياسي في دولة ما، أو عن قضية دولية بارزة، يمكن أن تروق لكل من لديه قدر قليل من المعرفة عن الموضوع وللقراء من «الصفوة» الذين يبحثون عن بيانات تفصيلية وتحليلات»<sup>(٣)</sup>.

وكان بعض النقاد مثل لأكير وروبين يودون أن تمثّل الصحف الأمريكية الصحف الأوروبية المتخصصة - «الإيكونوميست»، و«التايمز» (لندن)، و«لوموند» Le Monde الفرنسية، و«نيو زوريتشر تسايتونج» Neue Zürcher Zeitung الألمانية وما إليها. وقد أظهروا بذلك - كما في مقترحات أخرى - عدم معرفتهم بهيكل واقتصاديات الصحافة اليومية في هذا البلد. إذا أنه حتى ما يسميه هؤلاء النقاد هنا «بصحف ذات اعتبار»، وصحف «الصفوة» هي في الواقع مطبوعات ذات توزيع جماهيري؛ وهي تعتمد على إيرادات الإعلانات، والتي تتوقف بدورها على التوزيع، والذي يعتمد بالتالي على اجتذاب والحفاظ على اهتمام قراء أوسع نسبياً. والنتيجة هي أن هناك جزءاً من عدم الواقعية في اقتراح روبن بإنشاء أقسام تخصص مقالات تحليلية وتاريخية طويلة تروق للقراء الخبراء، وغير المتعلمين على السواء.

إن مثل هذه المفاهيم الخاطئة ليست الخاصة الوحيدة للأكاديمية. إذ قد يكون الأشخاص الذين في الحكومة (بل والبعض في الصحافة) غير واقعيين بالمثل. ويعيش أغلب صانعي السياسة الخارجية في واشنطن؛ وهم يطالعون بانتظام صحيفتين أو ثلاث صحف يومية غير نموذجية، تصدر إما في واشنطن أو مدينة نيويورك. كما أنهم يقضون في التحدث إلى مخبري التلفزيون وقتاً أطول مما يقضونه في مشاهدة النشرات الإخبارية في التلفزيون. والواقع أن صانعي السياسة

فى واشنطن ومخبرى الصحف يقللون على الأرجح من تأثير برامج الأخبار التلفزيونية، لأن أغلبهم لا يرى هذه البرامج ببساطة. ويحتمل أن يكون صانعو السياسة ومخبرو الصحف لا يزالون فى أعمالهم عند إذاعة هذه النشرات. وهكذا فإنه لأن أخبار المساء لا تشكل آراءهم بشكل هام، فإنهم قد يفترضون أنها لا تؤثر أيضاً على الراى العام بشكل جدى.

ولكن إذا كان محترفو السياسة الخارجية يميلون إلى الإقلال من شأن الأهمية الحالية للتلفزيون فى التأثير على الراى العام، فإنهم يظهرون فهماً أقل للتغيرات التى تحدث داخل عملية أخبار التلفزيون - ومن المحتمل أن هذه تغيرات سوف تقلل من تأثير السياسة الخارجية فى التلفزيون. والحقيقة أنه بينما يصبح التلفزيون هو الناقل الرئيسى للأخبار للجمهور الأمريكى، فإن شبكات التلفزيون الرئيسية، والتى كانت تسيطر بعض الوقت على مضمون ولهجة الأخبار الخارجية، بدأت تفقد هذه السيطرة. وكما أوضح ديفيد ويسترن فى عام ١٩٨٦<sup>(١)</sup>، بأن التقدم المائل فى الأعمار الصناعية وغيره من التكنولوجيات التى مكنت الشبكات من جلب الأخبار الخارجية بسرعة وحيوية إلى غرفة المعيشة الأمريكية، هى ذاتها التى أدت كذلك إلى إمكان الحصول على مدى واسع من المادة الإخبارية المتنافسة. وسهولة الوصول إلى مثل هذه البرامج البديلة تسمح للمحطات التلفزيونية المحلية بالإقلال من تحكم الشبكات فى الأخبار الخارجية وأيضاً الأخبار القومية والمحلية. ومع التسليم بطبيعة مادة الموضوع، والقيود المتأصلة فى هذا الوسيط، والتركيبية الذهنية لمديرى المحطة فإنه من المحتمل أن يكون تأثير الشبكة - فى المدى القصير على الأقل - انخفاضاً فى كمية وجودة الأخبار الخارجية الجادة التى تتاح لمشاهدى محطات التلفزيون المحلية. وعندما يمكن حذف هذه المادة بسهولة من برامج الأخبار، فإن هذا هو ما سيحدث على الأرجح.

وحتى عندما تلتصق المحطات المحلية أخباراً خارجية، فإنه يحتمل أن تستخدم التكنولوجيا الجديدة لكى تجعلها «محلية» - وهى عملية سوف تجعلها تافهة أيضاً على الأرجح، إذا راعينا الطريقة التى تغطى بها أغلب محطات التلفزيون الأخبار. وهكذا فإنه عندما عاد الرئيس ريجان من لقائه بميخائيل جورباتشوف فى جنيف عام ١٩٨٥، توجه مباشرة إلى مبنى الكايتول ليخاطب فى اجتماع مشترك لمجلس الشيوخ

والتواب. وتم نقل ظهوره على الهواء في التلفزيون. غير أن السرد تم تقديمه في إحدى محطات التلفزيون الرئيسية بـنيابوليس، لا بواسطة مراسلي الشبكة التي كانت تغطي مؤتمر القمة، والقضايا التي نوقشت هناك، بل بواسطة فريق منسقى الاخبار لبرنامج «اخبار شاهد عيان» في المحطة المحلية. وكان في استطاعة المحطة، وهي إحدى فروع شبكة الإذاعة الأمريكية ABC أن تبيع رسالة وتعلق بيتر جيننجز، وسام دونالدسون، وجورج ويل. وقد اختارت بدلاً من ذلك أن تستخدم شخصيات محلية معروفة ليست لديها أية مؤهلات واضحة لمعالجة القصة<sup>(٥)</sup>.

وهكذا يحصل الجمهور اليوم على جزء متزايد من اخباره من وسيط، يبدو أنه من المحتمل أن تخصص منافذه الإذاعية نصيباً ضئيلاً من برامجها للتغطية الجادة للمسائل الخارجية. وسوف يقضى المشاهدون مزيداً من الوقت على الأرجح في مشاهدة التلفزيون، ولكنهم يقضون وقت أقل لكي يتثقفوا في الشؤون الخارجية بواسطة أشخاص مثل جيننجز، وجون تشانسلور أو برنارد كالب، لأن محطات التلفزيون المحلية سوف على الأرجح تنقل اخباراً أقل من إنتاج الشبكات.

### أنباء طيبة لوسائل الإعلام المطبوعة

إن انخفاض إذاعة التلفزيون للشئون الخارجية، يقدم للصحف اليومية فرصة جيدة. وكانت الصحف قد فقدت منذ زمن طويل وضعها باعتبارها الوسيط الجماهيري المسيطر، والناقل الأول للأخبار التي تصل في وقت متأخر. غير أنها لا تزال تقوم بدور كبير للغاية لا في نشر أخبار المسائل الدولية فحسب، بل وفي التأثير أيضاً على ما يذيعه التلفزيون. ويظل التلفزيون غير واثق من نفسه - إلى أن تؤكد الصحف صحة تقديراته على الأقل.

وبينما يبدو الآن أن شبكات التلفزيون تفقد على الأقل بعض من ترابطها المنطقي في مجال الاخبار الخارجية، فإنه لدى الصحف اليومية فرصة لا لأن تواصل دورها في صنع جدول أعمالها فحسب، بل وفي دعم مكانتها باعتبارها المورد المهيمن للأخبار العالمية لكل من يهتم بها من أعضاء الجمهور.

إن هناك أناساً يهتمون بالمسائل الخارجية أكثر مما يعتقد البعض في واشنطن



ونيو يورك. وهناك الكثير من المعلومات والاستفسارات التي تدعم هذا التأكيد. ويمكن العثور على بعض من أكثر الأدلة إقناعاً في الاستفتاء الذي أجراه لو هاريس Lou Harris في أواخر السبعينيات. وقد ذكر الاستطلاع أنه حتى في ذلك الوقت (خلال ذروة انقشاع الوهم عقب فيتنام) أعرب ٤١ في المائة ممن سئلوا عن اهتمامهم القوي بالأخبار الدولية، في حين اعتقد خمسة في المائة فقط من عينة منفصلة من رؤساء التحرير ومخبري الصحف أن لدى الجمهور اهتمام قوى بها. ويعرف كل من عمل في استطلاعات الرأي حول القراءة، إن الاهتمام بموضوعات ما شيء، والقراءة عنه شيء آخر. ولكن الشيء الذي يهم هو التباين بين موقف الجمهور، وإدراك الصحفي الحسى لهذا الموقف.

وقال جون ماكسويل هاملتون في كتابه «الشارع الرئيسى في أمريكا والعالم الثالث» الذى أصدره فى عام ١٩٨٦: «هناك قاعدة غير مكتوبة بين الصحفيين بأن الأخبار المحلية هى الأخبار، أما الأخبار الأجنبية فأنها شيء خارجى، وإن الناس يريدون المزيد من الأولى، وسوف يتحملون جرعات صغيرة فقط من الثانية»<sup>(٦)</sup>. وقد أيد كثير من الصحفيين ومن صانعى السياسة هذا الرأى، الذى توجد فيه بعض الحقيقة. ولكننا، كما أظهر هاملتون فى كتابه، يجب ألا نعطها إلى حد بعيد. ويستطيع الصحفيون - وفى المقام الأول العاملون فى صحف يومية إقليمية أو محلية- أن يحولوا الأخبار الخارجية إلى أخبار محلية. أو عندما يفعلوا ذلك سوف يجلبون الكثير من القراء المهتمين. وهذا بدوره يستطيع فقط أن يمنع تنويراً ثقافياً لصحف السياسة الخارجية.

### بناء اهتمام محلى بالأخبار الخارجية:

#### مينيابوليس ستار آند تريبيون

إن تجربة صحيفة يومية محلية - هى «مينيابوليس ستار آند تريبيون» - تقدم صورة عن كيفية نجاح هذه العملية. وهى قصة غير عادية، ولكنها فريدة فى نوعها، وفيها دروس لكل من الصحفيين والمستولين فى جماعة السياسة الخارجية.

وكانت صحف مدينة مينيابوليس من النجح أكبر دور النشر العالمية الإقليمية طوال خمسين عاماً. وكان جون كاولز الكبير قد انتقل إلى مينيابوليس من «دى موان» في منتصف الثلاثينيات، حيث كان والده المصرفي قد اشترى صحيفة يومية وجعلها تزدهر. وفي سنواته الست الأولى في مينيابوليس اقتنى كاولز الشاب ثلاث صحف منفصلة وأنشأ احتكاً سريعاً ما أصبح مسيطراً على منطقة تضم أربع ولايات. واليوم أصبح ناتج هذا الاحتكار، وهي صحيفة «ستار آند تريبيون» يتجاوز توزيعها اليومي ٤٠٠ ألف نسخة، وطبعة الأحد ما يقارب ٦٥٠ ألف نسخة. وعلى الرغم من أنها لم تعد تزود على طول الطريق من غرب ويسكونسين حتى خط مونتانا، فإنها لا تزال تتمتع بغزو في أنحاء منطقة الغرب الأوسط العليا. وعندما انتقل جون كاولز إلى مينيسوتا، كانت أكثر الولايات انعزاًل سياسياً. وكانت مواقفها الدولية تنعكس في شخصيات عامة مثل تشارلز ليندبرج المتحدث باسم الأبطال الأوائل في أمريكا. أما فيما يتعلق بصحفتها اليومية فقد كان موقفها مثله تلك المقالة الافتاحية في صحيفة «مينيابوليس تريبيون» التي سبقت عصر كاولز، التي صورت في سبتمبر ١٩٣٩:

يبدو أن مصابيح أوروبا قد أطفئت مرة أخرى... ولكن مصابيح أوروبا كانت تطلقاً وتضاء منذ قرون، وما زال العالم باقياً. وقد يكون هذا هو نهاية الحضارة التي نعرفها حقاً، غير أن هناك مصابيح أخرى قد تظل مشتعلة، ومن خلال ضوءها يبقى الأمل في وجود عالم يسوده النظام...

وهناك واحد من مثل هذه المصابيح يضيء اليوم في الولايات المتحدة... ولو أن هذا ضوء المصباح خبا في أى وقت، فيكون ذلك تحت وطأة الحرب. ولو أنه أضاء الطريق إلى عالم أفضل نظاماً، فإننا سوف نتجح إذا لم نتركه بينما نقوم برعاية مصابيح أوروبا<sup>(٣)</sup>.

وكان كاولز نفسه أحد أعمدة المنشأة الجمهورية القومية، ولكنه سافر أيضاً إلى

الاتحاد السوفيتي في مطلع العشرينيات. وكان صديقاً مقرباً ومؤيداً رئيسياً لرويندل ويلكى في عام ١٩٤٠، وقد صحب ويلكى في رحلاته إلى الخارج خلال فترة الحرب. كما كان كاولز من أوائل المؤيدين الرئيسيين لترشيح دوايت أيزنهاور للرئاسة في عام ١٩٥٢. وكان ملتزماً بالتعاون الدولي في زمان ومكان كانت العزلة فيهما هي اللهب الشائع.

وكان كاولز يعتقد أن صحفه اليومية يجب أن تنشر الأخبار وتعلن آراءها - دائماً في صفحات مختلفة. غير أنه كان يرى أيضاً أن على الصحف اليومية التزام بتعليم وإطلاع الجمهور والتسلية. وكتب هيوريت همفري عن كاولز يوماً فقال:

وهناك أوقات لم يكن يستطيع فيها أن يقاوم استخدام صحفه لكي يخبر قراءه عن أشياء يعتقد أنهم يجب أن يعرفوها، حتى إذا تصادف أن تكون أشياء لم يطلبوا معرفتها... وكانت هذه الصحف تدعو بقوة إلى الحاجة لأن تشارك أمريكا في الشرق الأقصى، وذلك قبل أن يكون من المعتاد أو حتى أمراً شائعاً أن تفعل ذلك<sup>(٨)</sup>.

وقد اختار كاولز لإدارة صحفه في مينيابوليس أشخاصاً ذوي خبرات واسعة في نشر وتحرير الأخبار الخارجية. وكان جيديون سيمور رئيس التحرير التنفيذي يبعث أخباره إلى وكالة الاسوشيتد برس من أربع قارات؛ وكانت كارول بايندر مديرة للخدمات الخارجية بصحيفة «ديلي نيوز» في شيكاغو قبل أن تتولى صفحات الافتتاحيات في مينيابوليس. كما كان كاولز مستعداً لشراء الأخبار الخارجية، والتأكد من أنها سوف تنشر. وقد أوفد أعضاء هيئة التحرير (ويبينهم رؤساء التحرير وكتاب افتتاحيات) إلى الخارج. كما سافر هو نفسه حول العالم. واستخدم مراسلين خارجيين قبل أن تفعل أغلب الصحف الإقليمية ذلك بروقت طويل. وقد فكر في وتولى مع جامعة مينيسوتا رعاية برنامجاً طموح وهو «برنامج الشؤون العالمية» الذي اجتذب آلافاً من طلبة المدارس الثانوية في أنحاء المنطقة إلى اختبارات موجزة أسبوعية حول المسائل الخارجية.

ومن الأربعينيات إلى الثمانينيات، كان مخبرو ومصورو مينيابوليس يسافرون إلى الخارج. ولم يكن الهدف هو تغطية أخبار هامة - إذ كانت الخدمات البرقية للصحيفة تكفل ذلك - بقدر ما كان الهدف هو استكشاف وإجراء بحوث قد تؤكد أزمات وحروب مستقبلية. وفي الخمسينيات غامر مخبرو صحيفة «تريبيون» من قسم الأخبار المحلية بالذهاب إلى الخارج في رحلات إلى الاتحاد السوفيتي، وجنوب أفريقيا، والهند، وفيتنام، وإلى المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز الذي عقد في باندونج بإندونيسيا. وفي الستينيات سافروا إلى أرجاء أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، وآسيا. كما تم إيفاد مراسل من واشنطن لتغطية الإذاعة في المناطق الريفية بالاتحاد السوفيتي في عام ١٩٦٣. ومن أجل تحسين قدرته على تغطية القصة، تم إيفاد مراسل الصحيفة في البيت الأبيض في عام ١٩٦٧ لكي يمضي شهرين في فيتنام، رغم أن صحيفة «تريبيون» كان لديها أشخاص يقيمون هناك. وفي السبعينيات، قامت فرق من المخبرين والمحررين بإلقاء نظرات طويلة على المكسيك، وأيرلندا الشمالية، والشرق الأوسط، وإيران وجنوب الصحراء الأفريقية. وسافر فريق آخر خلال ست من أقر دول العالم لإجراء تحقيقات صحفية والكتابة عن أسباب وآثار الفقر في العالم. ومنذ وقت أكثر حداثة رحل مراسل الصحيفة المشجول عن مينيابوليس في زيارات طويلة إلى إثيوبيا، والسودان، والفلبين، وأمريكا الوسطى، والشرق الأوسط.

ولا تعتبر صحف مينيابوليس نموذجية على الإطلاق في اهتمامها المستمر بالشئون الخارجية، ولكنها ليست فريدة في ذلك أيضاً. إذ أن صحيفة «شيكاغو تريبيون» التي كانت في يوم ما أكثر الصحف ذات النزعة الإنعزالية تحت إدارة الكولونيل روبرت ماكورميك، قامت بعمل مماثل إلى حد كبير، وكذلك فعلت صحف إقليمية أخرى.

## النتائج والدروس

ليست هناك أية وسيلة دقيقة لقياس الأثر طويل المدى على الرأي العام من نوع تغطية الأخبار الذي تقدمه صحف مينيابوليس لقراءها. غير أنه من الممكن استخلاص

التقديرات التقريبية من استطلاعات رأى الجماهير. ففي عام ١٩٤٤، وهو العام الأول لاستطلاعات صحيفة «مينيابوليس تريبيون» فى مينيسوتا، أيد اثنان من كل ثلاثة من المقيمين البالغين فى تلك الولاية، التى كانت فى يوم ما ذات نزعة إنمزالية، عضوية الولايات المتحدة فى «مجلس الأمم» الذى أنشئ عقب الحرب. وارتفع الرقم إلى أربعة من كل خمسة فى يوليو ١٩٤٥؛ وفى عام ١٩٥٣، ورغم الحرب الكورية، أيد سبعون فى المائة من أبناء ولاية مينيسوتا استمرار العضوية فى الأمم المتحدة.

وكان الشعور بحركة التعاون الدولى بين الدول قويا فى قياسات استطلاعات أخرى للرأى. وفى عام ١٩٥٣، كان ٧١ فى المائة عن سئلوا ضد التحقيقات فى الإنفاق على الدفاع الأمريكى؛ وأيد ٨٥ فى المائة استمرار عضوية الولايات المتحدة فى منظمة اليونسكو؛ كما أيد ٥٥ فى المائة استمرار المساعدات الاقتصادية لأوروبا؛ و٦٤ فى المائة استمرار منح فائض للأغذية للخارج؛ بينما أيد أكثر من النصف استمرار المعونة الاقتصادية للهند وباكستان. علاوة على أنه فى أكثر قضايا تلك الفترة إيلاما - الحرب الكورية - لم ينخفض تأييد أبناء ولاية مينيسوتا لتورط الولايات المتحدة فيها قط تحت ٤٠ فى المائة. وفى مايو ١٩٥٣ ارتفع هذا التأييد فعلاً إلى ٥٢ فى المائة رغم حملة انتخابات الرئاسة المريرة فى ١٩٥٢.

إن الدرس الذى يستخلص من تجربة مينيابوليس ليس مجرد أن فى استطاعة صحيفة يومية أن تؤثر بقوة على مواقف الجماهير إذا كرس مساحة كبيرة، والمال، والطاقة لتغطية القضايا الدولية. فهناك عنصر حاسم فى موقف مينيابوليس، وفى جهود مماثلة ولكنها أصغر بواسطة صحف إقليمية أخرى، وهو أنه كان هناك اهتمام مستمر بما يتعلق بهذه الموضوعات. فماذا تعنى تلك القصة لقراء تلك الصحيفة التى تكسب قوتها فى هذه المنطقة؟ وكيف ترتبط تلك الأخبار بهذه الكنيسة، وهذه الأعمال، وتلك الوظائف، وهذه المزرعة التعاونية؟

ولأن أغلب الأخبار التى تنشرها مينيابوليس لم تكن تأتى من مراسلين فى واشنطن أو لهم قواعد عبر البحار، بل من مخبرين يعيشون ويعملون بين قرائهم، فإن من الأسهل والأكثر طبيعية ألا تغيب عن بالنا مثل هذه المسائل الوثيقة الصلة بالموضوعات. فكانت الشؤون الخارجية فى واشنطن العاصمة، والمراسل المقيم فى

الخارج يبعث رسائل عادة إلى صحف قومية، أو إلى وكالة أنباء لها عملاء في أجزاء عديدة من البلاد. وفي بعض الأحيان، كما في حالة مراسلي «النيويورك تايمز»، و«الواشنطن بوست»، و«لوس أنجلوس تايمز»، وصحف نايت ريدر، فإنه يبعث أخباره إلى كليهما.

وستكون للمخبر بقسم الأخبار المحلية في مينيابوليس خبرة سابقة أقل من كتّاب الشؤون الخارجية، ولكن هذا المخبر سوف يعرف أكثر بكثير أيضاً عن اهتمامات واحتياجات قراء معينين من الأخبار. وإشباع احتياجات واهتمامات محدودة هو أفضل طريق لضمان نسبة قراء عالية وحد أقصى للتأثير. وليس هناك بطبيعة الحال بديل للتجربة في مهمة خارجية، ولابد أن يكون نوع الأخبار ذا القاعدة المحلية، الذي تم وصفه هنا مساعداً للعمل المستمر للخبراء المقيمين في الخارج - وليس بديلاً له.

وفيما يتعلق بتعليم الجمهور عن السياسة الخارجية وقضايا الأمن القومي - وهو أمر يهم صانعي السياسة - فإن نشر الأخبار على أساس محلي يثمر أيضاً فوائد. حيث يجد مخبرو الصحف المشاركون فيه أنفسهم مطلوبين كثيراً للظهور والتحدث في اجتماعات، وفي الكليات الجامعية في بلدهم. ولأنهم جزء من المجتمع الذي يخاطبونه، فإنه لابد أن يكون لهؤلاء الصحفيين مصداقية أكبر مما هو معروف عن ممثلي وسائل الإعلام على النطاق القومي.

وقد يبدو ذلك أمراً مثيراً للملل، وبالتأكيد فإن الحديث في عرض للشرائح المصورة في مدينة كيوانيس يعد كثيراً عن العاصمة واشنطن، فما بالك ببيروت أو بكيين. ولكن الأمر الذي يثير الاهتمام هو ملاحظة القرار الذي أصدرته وزارة الخارجية في عام ١٩٨٦ بإنشاء منصب جديد في مكتب نائب الوزير يخصص لهدف دعم التأييد الداخلي للسياسة الخارجية لأمريكا. وقد ذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية أن المنصب قد أنشئ «لتسويق ميزانية الشؤون الخارجية»<sup>(١)</sup>. ونوع النشر المفضل في هذا الموضوع هو المعادل الصحفي لهذا المنصب بوزارة الخارجية، باستثناء أن الهدف ليس هو تأييد الميزات، بل أن الأصح هو زيادة فهم الجمهور للمسائل الخارجية. ومع التسليم بالأهمية التي يعلقها مستولو السياسة الخارجية على هذا

الهدف، فقد كان من الواجب منطقياً أن يترتب على ذلك أن ينشر على أساس محلي يستحق تشجيع وسائل الإعلام والحكومة.

## بناء قاعدة إعلام محلية

لا بد من أن يبدأ مثلو وسائل الإعلام الكبرى والحكومة التفكير بشكل مختلف في أعمالهم وجمهورهم. وعليهم في المقام الأول أن يتذكروا شيئاً ينسب بسهولة عندما يعمل المرء وقتاً طويلاً في واشنطن أو في الخارج، وهو: إن «الأخبار الخارجية» يمكن تعريفها بوسائل عديدة، كما أنها تأتي بأشكال متعددة، ولها أنصار كثيرون.

ويعتبر كتاب جون هاملتون أفضل مصدر متاح عن الوسائل العديدة لنشر الأخبار «الخارجية» على النطاق المحلي. ويقول بيتر جيتنجر منسق أخبار هيئة الإذاعة الأمريكية في تصويره لهذا الكتاب: «لا شك في أن الكثير من التحسن في الفهم والنشر يمكن، بل ويجب أن يكون له مكان في الجماعات الأمريكية. إذ أنه في حين لا يوجد بديل عن المراسلين الأجانب، فإنه ليس هناك أيضاً بديل للتأثير القوي الذي تصنعه وجهة النظر المحلية في كشف أثر العلاقات الأجنبية»<sup>(١٠)</sup>.

وهناك مثال لوجهة النظر المحلية هذه، وهو التأثير الاقتصادي المحلي للتطورات الدولية. ويستكشف كتاب هاملتون الوسائل العديدة التي يتأثر بها رجال الأعمال، والمزارعون، ورجال المصارف، ونجار التجزئة المحليون - بل وكل شخص في الواقع تقريباً في بعض المجتمعات - وذلك بالصادرات والواردات، وديون العالم الثالث، والمشروعات المشتركة، وما إلى ذلك. وهذا هو بالضبط أسلوب النشر المفيد بالنسبة لوزارة الخارجية في محاولة «تسويق ميزانية الشئون الخارجية» - والأكثر أهمية بكثير - أنه وثيق الصلة بالقراء المحليين.

وكما أنه يجب إدراك الدور الحاسم لوجهة النظر المحلية في إثارة اهتمام الجمهور بالمسائل الخارجية، فإنه ينبغي أيضاً إدراك مجيء أنصار جدد للأخبار الدولية. والكثير من هذه، مثل تجمعات سكان الريف عقب حرب فيتنام، لها مصالح لا علاقة لها كلية بالاهتمامات الاقتصادية. علاوة على أن بعض هذه

للمجموعات المناصرة الجديدة للسياسة الخارجية - مثل الخدمات الاجتماعية للجماعات اللوثرية والكاثوليكية عبر البحار، ومنظمات الإغاثة في المجاعات - يمكن أن يكون لها قيمة ثمينة للغاية كمصدر للأخبار، حتى ولو كانت غير تقليدية. على سبيل المثال، فإن مخبري مينيابوليس الذين زاروا أماكن مختلفة مثل أثيوبيا والسودان، والفلبين، قد يعملون بجهد في شبكات للمعلومات، وادخلوا إلى مناطق نائية، لم يكن يمكن الوصول إليها بغير مساعدات شخصية من أشخاص في مناطقهم الوطنية. وأخيراً، ينبغي أن يضع المشتغلون بالسياسة الخارجية في الحسبان المستويات الجديدة للمشاركة الحكومية - على مستوى الولاية والمحليات - في قضايا مثل العقوبات ضد جنوب أفريقيا، ولجوء اللاجئين من أمريكا الوسطى، ومجموعة متنوعة من المسائل النووية. وقد يبدو هذا الاشتراك أمراً لا صلة له بالموضوع، أو حتى أمراً مزهجاً للمشتغلين بالسياسة الخارجية، ويظهر الاهتمام الشعبي الواسع الانتشار بقضايا خارجية معينة، ويلقى الضوء على موضوعات مرموقة للصحفي الذي يبحث عن وسائل لتوسيع نطاق قرائه لأخبار المسائل الدولية<sup>(١١)</sup>.

وهذه الأخبار تكون محلية بقدر ما يمكنك الحصول عليها، ولكنها في الحقيقة «أخبار خارجية». وصنع الارتباط للقارئ هو المفتاح. وهناك عدد هام من القصص «المحلية» ذات صلات خارجية. ففي فلوريدا، على سبيل المثال، قد تشمل التجارة، وأفات الموالح، ونجارة المخدوات، والإيدر، والمهاجرين غير المشروعين، وثمن عشرات من المنتجات التي يشتريها أبناء فلوريدا.

وبطبيعة الحال فإنها تعمل أيضاً بالترتيب المعاكس. فالكثير من الأخبار التي تبدو «خارجية» لها تأثير محلي واضح. فالتزاع التجاري الراهن بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية يمكن النشر عنه بعبارات عامة مجردة، أو قد توصف حول ما يتعلق ارتفاع سعر مشروب الجين من نوع «بيف إيتير» والكونيكاك الفرنسي، أو من تكديس جبوب العلف في المصعد الريفي المحلي لأنه لم يعد ممكناً بيعها إلى أسبانيا. ولا بد للمخبر الصحفي أن يصنع هذه الصلة إذا أراد أن يهتم قراؤه بما يكتب.

وعندما تُصنع مثل هذه الصلات، يمكن للصحف في كل الجماعات أن تقوم بدور أكبر في تشكيل مواقف الجمهور حول قضايا السياسة الخارجية. وسيكون على



الصحف أن توسع من التزاماتها - فيما يتعلق بالأموال لسفر المخبين الصحفيين، ومساحة الاخبار التي تخصص لعمليات تغطية إضافية، والوقت الذي يستغرقه المخبرون ورؤساء التحرير في تعلم موضوعات جديدة وما إلى ذلك. وسيكون على المشتغلين بالسياسة الخارجية في واشنطن، في الحكومة والصحافة معاً، أن يتقبلوا أية فكرة جديدة: إن قدراً كبيراً من أكثر الأخبار فائدة والتي تنشر عن السياسة الخارجية والأمن القومي يمكن عملها من خارج الطريق الدائري.

### ملاحظات

1. Walter Laqueur, "Foreign News Coverage: From Bad to Worse," *Washington Journalism Review*, June 1983, 32.
2. Barry Rubin, *International News and the American Media* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 1976), 65.
3. Ibid., 66.
4. David Webster, "What's to Become of Network News," *Washington Post*, September 9, 1986, A - 24.
5. William Drummond, "Is Time Running Out for Network News?" *Columbia Journalism Review*, May/June 1986, 50.
6. John Maxwell Hamilton, *Main Street America and the Third World* (Washington, DC: Seven Locks Press, 1986), 1.
7. Quoted in Bradley Morrison, *Sunlight on Your Doorstep* (Minneapolis: Minneapolis Star and Tribune Co., 1966), 36.
8. Ibid., Foreword.
9. *Washington Post*, January 7, 1986, A - 19.
10. Hamilton, op. cit., x.
11. For a longer discussion of this, see Michael H. Shuman, "Dateline Main Street: Local Foreign Policies," *Foreign Policy*, no. 65 (Winter 1986/87), 154.



## الفتح النورمندی:

### حرية الصحافة في بريطانيا وأمريكا

هارولد إيفانز

خدع عضو كبير، من أعضاء السلطة التنفيذية، عن عمد السلطة التشريعية والمواطنين بشأن قضية سياسة خارجية ذات أهمية بالغة ومثيرة للنزاع. واكتشف الخداع وتم اقتضاح أمرهم أمام الرأي العام. فماذا حدث بعد ذلك في دولة ديمقراطية تدار بطريقة مرضية؟ كان الأمر الأكثر احتمالاً أنه سوف يتبع ذلك إجراء تحقيق لإثبات درجة الخداع، وإعلان الحقيقة وتقديم الذي ارتكب الخداع إلى المحاكمة ومعاقبته.

وهذا هو ما حدث بالفعل خلال جهود العاملين في مجلس الأمن القومي لجمع أموال ومساعدات أخرى للجنة الكونترا. والكذب على الكونجوس جريمة. وفي هذه الحالة رأى كل من روبرت ماكفرلين المستشار السابق للأمن القومي وعثلو النيابة العامة أن قبولهم الاعتراف بالذنب جعل التهمة مجرد جنحة.

ففى أى نوع من الديمقراطية ستكون النتائج مختلفة؟ إنه مما يشير الدهشة أن إحدى الإجابات على هذا السؤال كانت - فى نوع الديمقراطية الذى يوجد فى

بريطانيا. لانه ليست هناك عقوبات فى بريطانيا على خداع الشعب أو البرلمان. بل على العكس إن العقاب يكون من نصيب من يجبرو على فضح الخداع. ولناخذ أولاً حالة كليف بونتنج. كان بونتنج موظفاً كبيراً بوزارة الدفاع خلال حرب فوكلاند بين بريطانيا والارجنتين. وكانت مجموعة هامة من الرأى العام البريطانى تعتقد أنه من الممكن حل النزاع بوسائل دبلوماسية، وقد اعتبرت أن إغراق البارجة الارجنتينية «بلجرانو» عملاً استفزازياً وقامياً. وكان وضع البارجة ونواياها الظاهرة أمراً حاسماً فى تصعيد الجدل السياسى. ونتيجة لذلك، أمر وزير الدفاع بونتنج بأن يقوم بإعداد ردود مضللة على أسئلة البرلمان عن الحادث برمته. وقد فعل ذلك بشكل لا إرادى، وفى نفس الوقت، كتب إلى أحد أعضاء البرلمان الميالىين للانتقاد وكشف الخداع.

وكانت النتيجة أن كليف بونتنج، وليس الوزير، هو الذى واجه المحاكمة. وقامت الحكومة بفصل بونتنج بسرعة، وسعت إلى سجنه بمقتضى قانون الأسرار الرسمية، الذى يجعل إفشاء أية معلومات رسمية بدون ترخيص جريمة جنائية. وانتهى الأمر بوزير الدفاع إلى مواجهة أسئلة معادية من نواب المعارضة، ولكن لم يخطر ببال أحد قط أن يحاكمه بسبب خداع البرلمان.

وهناك بعد ذلك حالة سارا تيسدال، وهى كاتبة صغيرة بوزارة الدفاع، بعثت إلى صحيفة «الجارديان وثيقة» تكشف استراتيجية الوزير بشأن العلاقات العامة حول نشر الصورىخ. ولم تفش أية أسرار عن الأمن القومى، وكانت حالتها مجرد مسألة ضمير بشأن الخداع. غير أنه بناء على طلب الحكومة، أمرت إحدى المحاكم صحيفة «الجارديان» بتسليم الوثيقة. وتم التعرف على سارا تيسدال ومحاكمتها بمقتضى قانون الأسرار الرسمية، مما انتهى بها إلى قضاء ستة شهور فى السجن. بينما برأت ساحة بونتنج، ولكن ليس قبل، وريما بسبب، إجراء محاكمة سريعة بشكل غير عادى بواسطة القاضى ماك جوان، الذى وجه للمحلفين إلى إصدار قرار ضد بونتنج على أساس أن مصالح الدولة وسياسات الحكومة متماثلتين بطبيعتهما. ووفقاً لهذا الاستنتاج، فإن أية مصلحة عامة لا يمكن أن ترجح أهمية الولاء لسياسة الحكومة. إن الجانب الوحيد الجدير بالإطراء فى قضية بونتنج هو حكم المحلفين، الذى

عرض تقريراً أفضل للنظرية الدستورية البريطانية، وإن لم يكن تطبيقها، وهى تعترف بأن دولة بريطانيا المستقلة تشمل أكثر من مجرد التاج أو السلطة التنفيذية. فالواقع أنها تشمل التاج فى البرلمان، والبرلمان يتكون من وزراء الملكة ومعارضتها المخلصة. ومن ثم فإن برنتنج فى حديثه إلى أحد النواب يعتبر أنه يتحدث إلى عضو من أعضاء الدولة المستقلة.

وقد أدت هزيمة الحكومة على يد المحلفين إلى إعادة التفكير، ولكن ليس حول حكمة إدارة الحكومة بواسطة السرية والخداع. بل أن الهزيمة دفعت الحكومة إلى إعادة النظر فى وسائل تطبيق نظام السرية حتى لا تخاطر مرة أخرى قط بالحكم الذى يصدره عامة الشعب. ومع ذلك فإننا قبل أن نقب فى مسألة تغيير رأى الحكومة، فإن من الضروري إجراء تحليل للبيان السياسى البريطانى ودور وسائل الإعلام داخله.

## بريطانيا، أمريكا وحرية الصحافة

بلغ من شعور المشاركة بين البريطانيين والأمريكيين فى روابط الدم، والتراث السياسى، وفى ثقافة اللغة المشتركة، والزمالة فى أقرب تحالف فى زمن الحرب فى التاريخ الحديث، إلى حد أنها غالباً ما يعتبرون أنفسهم مجتمعاً واحداً ذا قيم مشتركة. وهو ما يخلق بينهما مشاعر دافئة، ولكنها مضللة. فهناك اليوم خلاف عميق بين بريطانيا والولايات المتحدة يزداد سرعة، وهو خلاف يستطيع كل منهما أن يتعلم منه.

وتعتبر الاختلافات فى البنية السياسى بشكل تقليدى مجرد وخارف لنظامين مختلفين لحكم نيابى، يقوم على احترام حكم القانون وحقوق الإنسان. والديموقراطية البرلمانية الوحيدة فى بريطانيا تدعماها التقاليد والعرف، واستمرارية الدولة فى ظل نظام ملكى دستورى، شيئاً يتناقض بوضوح مع أية جمهورية فيدرالية ديموقراطية ذات دستور مكتوب. ولم تمنع هذه الاختلافات وغيرها قط -أحداً فى القرن الماضى من المساواة بين حب الدولتين للحرية.

والواقع إن بعض موظفى الحكومة الأمريكية الشهيرين مثل دوجلاس ديلون

وليد كاتلر طالبوا بتحويل الدستور الأمريكي إلى شبيه للنموذج البريطاني. وهم يجادلون بأن مثل هذا التغيير سوف يجعل الحكومة أكثر فاعلية في إنجاز السياسة الخارجية والداخلية، مع الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية. وهناك آخرون اجتذبتهم الطريقة البريطانية في معالجة مسائل السرية والأمن القومي. فقد دعت مجلة «الكلية البحرية الحربية» الأمريكية مثلاً إلى إصدار قانون لصحافة الحرب يقوم على أساس قانون الأسرار الرسمية البريطانية، كوسيلة لإضفاء شرعية على استبعاد المخبزين الصحفيين من بعض الأحداث مثل غزو جرينادا. وقد اعتاد ماكس كامبلمان قبل أن يتولى مهمة مسألة الرقابة على التسليح أن يزعم أن حريات المواطن في بريطانيا "يحافظ عليها مثلما" في أمريكا، رغم وجود قوانين مقيدة للصحافة.

ويوجد هنا سوء فهم أساسي. فقد تكون الخلافات في الدولتين بين الحكومة والصحافة حول بعض القضايا المتماثلة. وقد اتهمت كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية الصحافة بمساندة الإرهاب بمنحه أوكسيجين العلانية. وسوف تفضل كل منهما إدارة السياسة الخارجية بدون فحص. كما أن القضايا التي أثارت اتهامات بعدم المسؤولية والاتهامات المضادة للرقابة متماثلة في كل الديمقراطيات السياسية.

ولكن وجوه التماثل تنتهي هنا. فالنظام السياسي البريطاني نظام نيابي مع سلطة تنفيذية مهيمنة. والواقع أنه، كما قال اللورد هيلشام رئيس مجلس اللوردات السابق، قد تطور إلى دكتاتورية منتخبة بسبب سلطة رئيس الوزراء في إقالة الوزراء وحل البرلمان. وهناك قيد عملي صغير من «المسؤولية الجماعية» لمجلس الوزراء، وقيد أقل على أغلبية الهيئة التشريعية، التي يتقيد أعضاؤها بالنظام الحزبي بأسلوب غير مألوف لدى الكونجرس. كما أن هناك في الحياة السياسية والاجتماعية البريطانية ما يسمى بـ«صانع سان أندرياس» - وهو شرح فلسفي ضمنى في تناول الدولة لحرية الصحافة. ولدى بريطانيا صحافة نصف حرة، ولا تمجد الصفوة الحاكمة شيئاً يمكن الاعتراض عليه في ذلك. وإية مراجعة للقانون البريطاني تؤيد هذا التأكيد.

## أسرار رسمية

إن المصطلحات الخاصة مثيرة. وفي بريطانيا قانون للأسرار الرسمية يعاقب أي

إفشاء غير مرخص لمعلومات رسمية. والقانون الوثيق الصلة بهذا في الولايات المتحدة هو قانون حرية المعلومات، الذى ينص على أن كل سجلات الحكومة الاتحادية يجب أن تقدم لكل شخص لدى طلبها، إلا إذا انطبق عليها واحد من تسعة شروط محددة. وتتعلق هذه الشروط أساساً بالدفاع القومى، والحياة الخاصة، وقانون الأسرار التجارية المتمتع بامتيازات، أو السرية وتنظيم المؤسسات المالية. وقانون الأسرار الرسمية، من الناحية الأخرى، يجعل إعطاء وتلقى أية معلومات رسمية جريمة، بغض النظر عما إذا كانت المصلحة العامة سوف تستفيد من ذلك. وقد عارضت الحكومة البريطانية كل دفاع على أساس المصلحة العامة، عندما تمت الموافقة على «قانون للإصلاح» فى عام ١٩٨٩. ولا يزال التشريع الجديد يسمح بكتمان أية معلومات رسمية تختار الحكومة أن تبقى سراً. وقد يتم كتم المعلومات لأسباب قانونية أو لمجرد أن الحكومة تمجد أنه من غير المناسب سياسياً أن تخبر الشعب البريطاني عما يجب أن يعرفوه ولهم حق فى معرفته.

وكان قانون الأسرار الرسمية فى الماضى قد وضع للاستخدامات المخزية والحمقاء معاً. فقد استخدم فى الستينيات لإخفاء سلسلة من الفضائح تشمل أخطار إشعاعات ذرية. وقد حلز السكرتير الدائم لوزارة الخارجية البريطانية صحيفة «الدبلى إكسبريس» من نشر خبر عن تسرب إشعاعى فى ويندسكيل. وامتنت الصحيفة خوفاً من المحاكمة بتهمة إفشاء سر هذه المعلومات - ذات الأهمية المباشرة التى لا جدال فيها لصحة الجمهور، والسياسة النووية طويلة المدى. وقد أبى الجمهور وهو لا يعرف أن هيئة الطاقة النووية بالشكل المكونة به عاجزة عن التأكد من إزالة تسرب الإشعاعات، وهو عجز ظهر بوضوح فيما تكشف فى الثمانينيات عن أن محطة ويندسكيل ذاتها كانت تقوم بتصريف البلوتونيوم باستهتار فى بحر الشمال.

وقد حاولت حكومات متعاقبة أن تسيء استخدام نصوص القانون، واستطاعت بالتأكد إساءة استخدام القانون الجديد. وقد قدم جوناثان إيتكين رئيس تحرير صحيفة «صانداى تلجراف» ذات مرة للمحاكمة بتهمة نشر معلومات خطيرة عن القدرة العسكرية لحكومة نيجيريا الاتحادية خلال حرب بيلافا. وقد استهل دفاع التاج دعواه بلهجة مثيرة تزعم أنه تم الكشف عن أسرار عسكرية هامة. ويمد يومين، ويعد بضع

استجابات، ظهر أن كل حقيقة عسكرية نشرها إيتكين سبق نشرها فعلاً. علاوة على أنه عرف أن الملحق العسكري البريطاني الذي كان الخبير المنشور يقدم هي أساس الوثيقة المتسربة منه، كان هو نفسه قد قرأها في مؤخر صحفى على أساس عدم نسبتها إليه. وهكذا فإنه في منتصف الطريق خلال المحاكمة اضطر التاج إلى التسليم ببراءة إيتكين.

## الإشعار - د

وكما أن إساءة استخدام الحكومة لقانون الأسرار الرسمية قد استخدم للقضاء على فائدته، فإن إساءة الاستخدام الرسمى لأداة أخرى، وهي الإشعار - د استخدم أيضاً لتقويض أساسه. فإشعار - د هو أحد الآثار الباقية من زمن الحرب، وهو نظام تطوهر يتم بموجبه اتفاق مسئولى الدفاع والأمن الحكوميين العاملين مع وسائل الإعلام على المعلومات التي تعتبر منطقة محظورة على الصحافة. وهو أمر يمكن فهمه من حيث المبدأ. إذ ليس هناك أحد في الصحف المسئولة، حتى في الصحف الشعبية البريطانية السفينة، يريد أن يفشى دون قصد أسراراً هامة لعدو محتمل. ولكن من الناحية الأخرى فإن أحدًا لا يريد أن يواجه حظر للمعلومات، وهي في الواقع مسألة سياسية وليست مسألة أمن.

وكان إشعار - د يعمل بالطريقة التالية. فهناك لجنة من موظفين حكوميين ورؤساء تحرير للصحف تجتمع بوزارة الدفاع. وهناك تناقش اللجنة ما هي الموضوعات التي يمكن أن تقدم للصحافة بصورة مناسبة باعتبارها حساسة، ومن ثم فإنها توضع على إشعار - د. وبعد أن تصل اللجنة إلى اتفاق، فإنه يتم إبلاغ بقية الصحف مع تشجيعهم على أن تلتزم الإرشاد من سكرتير لجنة الإشعار - د قبل نشر أى شيء. تغطيه المراجع ذات السطر الواحد في إشعار - د. ومع ذلك فإن رؤساء التحرير مازالوا يفضلون تجاهل إشعار - د، ولكنهم يفعلون ذلك وهم يعرفون أن المحاكمة الحكومية أمر محتمل.

وإشعار - د في الواقع طريق لتقنين عمل ما يتم عمله في الولايات المتحدة عن طريق اتصالات غير رسمية للحكومة بالصحف. فمنذ وقت قريب، على سبيل



المثال، قام وليم كاسى المدير الراحل لوكالة المخابرات المركزية بالاستماعة بجون بويندكستر مستشار الأمن القومي والرئيس رونالد ريغان فى محاولة ناجحة لإقناع صحيفة «واشنطن بوست» برفع بعض المعلومات من قصة عن ورنالد و. بلتون محلل وكالة الأمن القومي. وكان بلتون قد باع للاتحاد السوفيتى أسراراً عن تقنيات الاعتراض الإلكتروني.

ويقول رؤساء التحرير الذين عملوا فى بلان إشعار - د، أنها يمكن أن تعمل جيداً. ويعتمد الكثيرون على سكرتيرها الدائم والحكومة القائمة. ويمكن أن تكون هناك ثقة ومعاملة عادلة. ويعتبارى كنت رئيساً لتحرير صحف قومية وإقليمية، فلأننى كنت أطيع إشعار - د وأتخذها معاً. ففى الستينيات أظعت الإشعار - د بعدم الكشف عن الأماكن السرية التى سوف تقيم فيها الحكومة البريطانية فى حالة نشوب حرب نووية.

وفى حالة أخرى لم أعبأ بإشعار - د الذى أعيد إصداره بصفة خاصة فى محاولة متأخرة لإثبات عزم صحيفة «صانداى تايمز» عن النشر حول مسألة كيم فيلبى. وقد حظر الإشعار نشر أى شيء يتعلق بأعضاء المخابرات السابقين والحاليين. وقد تجاهلته، لأنه فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة البريطانية على علم تام به كانت «صانداى تايمز» قد قضت أكثر من عام فى تحقيق موضوع كيم فيلبى، وكنا على وشك أن نعلن حقيقة أنه كان جاسوساً سوفيتياً كبيراً، وكان يرأس القسم البريطانى لمكافحة الجاسوسية السوفيتية.

وكان التحقيق فى مسألة فيلبى قد أدى بالضرورة إلى مقابلة كثيرين من أعضاء جهاز المخابرات - وهو عمل فذ لم يسمع عن مثله فى ذلك الحين. وقد قررت فعلاً منع نشر اسم أحد عملاء المخابرات العاملين فى سنغافورة، وقد ورد اسمه فى تاريخ فيلبى، ولكننى واصلت نشر سلسلة مقالات عن خيانة فيلبى وانتضاحه. وقد فعلت ذلك لأننى كنت مقتنعاً بأن كل المعلومات كانت معروفة فعلاً للسوفيت، وإن الإشعار - د كان مجرد محاولة لمنع إخراج موظفين حكوميين وسياسيين معينين. فقد كشفت السلسلة إهمالاً مروعاً من جانب (وكالة المخابرات البريطانية الخارجية) المعروفة باسم م - ١٦ وإقشاء أسرار عمليات فى أوروبا الشرقية، وتسرب معلومات

ذرية من الولايات المتحدة ورشوة الصحافة، والكذب على البرلمان وأشياء أخرى كثيرة. ولهذا السبب فإن وزير الخارجية، وكان ناثرا إلى حد ما يومئذ، وهو جورج براون اتهمنى بأننى خائن - على أساس أن ما كشفته صحيفتى سوف يضعف ثقة أمريكا فى المخابرات البريطانية. وكانت وكالة للمخابرات المركزية بطبيعة الحال تعلم جيداً من قبل الضرر الذى أحدثه فيلى، كما كان السوفيت يعرفون ذلك.

ولا يزال نظام الإشعار - د سارياً فى بريطانيا، ولكن أية ثقة متبقية فيه دمرتها أعمال مسز مرجريت ناثشر ضد البرنامج الإذاعى المقترح وهو: «هل وطنى على صواب أم خطأ». ففى أعقاب الإثارة التى أحدثها كتاب «صائد الجواسيس» أجرى هذا البرنامج أحاديث مع عملاء سابقين فى المخابرات. وكان دونالد تريلفورد رئيس تحرير صحيفة «الاوزوفر» وعضو لجنة إشعار - د، يرى أنه برنامج مسكن، وليس أكثر من عرض حذر للقسايا. وقد استمعت اللجنة إلى شرائط مسجلة للبرنامج قبل أن يبلّغ، وأعلن سكرتير اللجنة أن المخابرات ليس لديها أية اعتراضات عليه.

ومع ذل فإن مسز ناثشر سعت وحصلت على أمر قضائى بمنع البرنامج، إلى جانب برنامج آخر مماثل فى التلفزيون. وقد تم تطبيق الحظر لا على أساس الأمن القومى، بل على أساس الثقة: إن المسئولين الذين تحدثوا فيه انتهكوا ضمانات الثقة التى تستمر طوال حياتهم.

## قانون الثقة

فى حالات أخرى استخدم قانون احتقار المحكمة وقانون عام مبهم «لثقة» للحد من حرية الصحافة. وكلا الوسيطين تعتبران تحايلاً على نظام المحلفين. وفى حالات الأمن القومى، كما لاحظ أحد قضاة المحكمة العليا البريطانية، أنشأ استخدام الحكومة لهذه الوسائل مبدأ سرية مطلقة غير معروف على هذا الجانب من الستار الحديدى. وعندما وصفت فى محاضرة ألقيتها فى جرينادا جيلدهول فى عام ١٩٧٤ الصحافة البريطانية بأنها نصف حرة، أشارت إلى أن قانون الثقة سوف يتطور إلى أداة قمع قوية. وفى ذلك الوقت كنت أعتقد أننى متحرر بعض الشيء وكان قرائى يعتقدون ذلك على الأرجح. أما اليوم فإن قانون الثقة الذى كان يومئذ سحابة ضئيلة

في الأفق، يفرق المنطقة الآن في الظلام. وقد لجأ كثيرون من أعداء الصحافة له، وأغلب القضاة الذين حكموا بموجبه خضعوا لمبادئ السلطة التنفيذية. وزعموا أن القرارات الوزارية هي أعمال من حق الدولة ولا مجال فيها للمراجعة القضائية، وهذا هو الطريق الخطير.

ولا يوجد قانون للثقة في الولايات المتحدة حتي الآن، ولكن ظهور واحد ليس أمراً يتعذر تصوره. ومن ثم فإننا لكي نمنع حدوث ذلك في أمريكا، يجدر بنا أن نصف كيف ظهر القانون في بريطانيا.

لقد غرست البذور الأولى لقانون الثقة في ١٨٤٩ عندما حصل رجل يدهى «سترينج» على بعض نسخ من كليشيات للملكة فيكتوريا والأمير ألبرت مطبوعة بصفة خاصة، واقترح أن يصدر كتالوجاً وصفيًا لها. وكانت قوانين الملكية وحقوق النشر والعقود لم يكن لها أية صلة بهذا الموضوع، لأن كل ما كان مثار خلاف هو معلومات فجة، ومن ثم فإن القضاة استخدموا عن طيب خاطر قانوناً للثقة لوقف «سترينج» من نشر الكتالوج، على أساس أن المعلومات كانت ملكية خاصة للأمير. وتعتبر هذه هي أول استخدام لأمر قضائي لمنع معلومات بهذه الصورة، لا معلومات في شكل فريد من الكلمات. وعبر السنين وضع القضاة هذه السابقة في القانون التجاري لحماية تراكيبات الأدوية المسجلة، والغراء، وتصميمات للآلات الرافعة، والملابس الداخلية. وفي النهاية استخدمت هذه المبادئ التجارية على قضايا اجتماعية وسياسية، وهكذا أصبحت حقوق الملكية، لا الحقوق الشخصية، هي القضية القانونية الحاسمة.

وفي قضية فريزر ضد إيفانز، دخل قانون الثقة المعاصر دائرة الاختصاص القضائي الذي يؤثر في الصحافة حالياً. ففي عام ١٩٦٧ كانت صحيفة «صانداي تايمز» على وشك أن تفشي أن الكولونييلات اليونانيين قدموا رشوة لنائب بريطاني، وذلك عندما أمر أحد القضاة بسحب القصة. وفي الأسبوع التالي خسرت الصحيفة دعواها أمام المحكمة العليا، حيث صدر حكم بأن الوثيقة التي يقوم عليها خبر «الصانداي تايمز» تعتبر ملكية سرية لمن قدموا الرشوة. وفي الاستئناف كسبت الصحيفة الدعوى، لأن دافعي الرشوة، وهي الحكومة اليونانية ارتكبت خطأ بعدم

وجود من يمثلها في المحكمة.

وقد استخدم قانون الثقة لمنع فضح مفصلة غير شريفة، وعصاة لسرقة الممتلكات، والآثار الخطيرة لعقار الثاليدوميد الذي أدى إلى تشويه مئات الأمهات والأطفال. وقد لاحظ نائب قاضي القضاة "وود" ذات مرة أنه لا يمكن استخدام قانون الثقة لمنع إفشاء حالات «الظلم». ولكن قل أن يعتبر أى شيء جائراً إلى حد يكفى لإرضاء القضاة البريطانيين. ففى قضية العقار الثاليدوميد أصدر القاضى تالبوت حكماً ضد صحيفة «صانداى تايمز» وزعم: «أنه حتى إذا أمكن إثبات الإهمال [ضد شركة العقاقير] فإنه لا يستطيع أن يشكل استثناء من الحاجة إلى الاحتفاظ بالسرية». وكانت نتيجة كل هذا أن المدعى العام يستطيع الآن الزعم بأن القانون العام للثقة ينطبق على المعلومات السياسية الداخلية، وأيضاً على القراء والعقائير. وكانت أول مرة اختارت فيها الحكومة الاعتماد على هذا القانون فى قضية سياسية داخلية، عندما حاولت حكومة هارولد ويلسون منع نشر مذكرات ريتشارد كروسمان وزير مجلس الوزراء فى حكومته. وقد تضمنت المحاكمة نفس المبادئ القانونية التى استخدمت فى قضية أوراق البتاجون، باستثناء عدم السماح بالحجج الخاصة بالمصلحة العامة. وقد وافق كبير القضاة على التوسع الجذرى لقانون الثقة، واختار ألا يطبق هذا التوسع فى قضية مذكرات كروسمان التى اعتبرها، خطأً، أنها تافهة إلى حد لا يجعلها ذات صلة وثيقة بالموضوع. ومع ذلك فإن إقرار قانون الثقة كان كارثة للصحافة لم يتم التنبه لها. وقد كتبت فى ذلك الوقت أن كبير القضاة قد أعطى الحكومة سلاحاً جديداً قوياً - وهو سلاح سيستخدم إن عاجلاً أو آجلاً لكبت مسائل تتعلق بالمصلحة العامة. وهو ما فعلته مسز ثاتشر بالضبط فى محاكمات كتاب «صائد الجواسيس»، حيث أن قانون الثقة الذى ينازع فيه أمام أحد القضاة فقط أثبت أنه أكثر ملاءمة من قانون الأسرار الرسمية، مع الحاجة إلى صحافة مزعجة.

## النتائج

لقد أصبحت قوانين الأسرار الرسمية، والإشعار - د، وقوانين الاحتقار والثقة، كلها قوانين أوسع نطاقاً مما كان مفهوماً بشكل عام، وتمس مسائل عديدة عن الصحة

العامة، والسعادة، مما لا يرتبط بالأمن القومي ولو من بعيد. وكان على ضحايا عقار الثاليدوميد الذين لم يحصلوا على تعويضات، أن يعانون لمدة إثني عشر عاماً بسبب غطاء السرية الذي فرضته قوانين الاحتقار والثقة. وقد عينت لجنة فرانكس واحدا وستين نصاً قانونياً أخرى، استخدمت لإخفاء معلومات ذات مصلحة عامة. وعلى سبيل المثال، فإن القسم ٢٦ من قانون الهواء النظيف، يجعل إفشاء أن جريمة جنائية قد ارتكبت، جريمة جنائية. وكانت نتيجة ذلك أن أصحاب مصنع يقوم بتفريغ مادة السيانيد في نهر، يواجه عقوبة حددها الأقصى ١٠٠ جنيه، في حين أن مفتش النهر الذي يعلن نتائج تحاليله للجمهور يخاطر بحبسه ثلاثة شهور. وهذه الأمثلة (وهناك الكثير منها) ذكرت لإظهار كيف يفلت زمام القوانين القمعية.

وكانت نتيجة القوانين البريطانية الواقية، يمكن تمثيلها بمجرد إظهار أنه لم يكن ممكناً قط أن تكشف وسائل الإعلام الأمريكية فضيحة ووترجيت لو أنها كانت تعمل تحت القيود القانونية البريطانية. إذ أنه منذ اللحظة التي وجه فيها الاتهام إلى الأشخاص الخمسة المشهورين، في ١٧ يونيو ١٩٧٢، كما في الدعوى الخاصة بقضية أطفال عقار الثاليدوميد، لأن التأكد من أنه بمقتضى لوائح المحاكمة في بريطانيا فإن تهمة احتقار المحكمة، كانت ستمنع نوع التحقيق الصحفي الذي حدث. ولم يكن أحداً يعرف عندئذ أن طريق الشر سيؤدي إلى رئيس الجمهورية، وحتى لو كان البعض يعرف فعلاً، فإنه لم يكن يسمح لأية مناقشات حول المصلحة العامة بأن تؤثر على قضية أمام إحدى للمحاكم. وحتى إذا كانت الصحافة قد أجرت تحقيقات، فإن قانون الاحتقار كان سيمنع نشر أية نتائج لمدة سنوات، حيث كان الاتهام يتلوه اتهام آخر. وبمقتضى القانون البريطاني، فإن كشف أشياء مثل وعد الحكومة بمساعدة الشركات التي ساهمت في تمويل حملة ريتشارد نيكسون لم يكن ليحدث. والشئ الأكثر احتمالاً هو أن قانون الثقة أيضاً كان سيلجأ إليه من أجل تكميص الصحافة. وسوف يذكر الناس أن وودوارد وبرنشتين استطاعا الحصول على قائمة عضوية لجنة «كريب»\* (لإعادة انتخاب الرئيس) والتحقيق فيها. أما في بريطانيا فإن هذا كان سيتوقف في غمضة عين قضائية بمجرد الإشارة إلى قضية الأمير ألبرت ضد سترنج،

حيث أن الأسماء والعناوين، لا مجرد التعبير عن حقوق النشر، سوف تعتبر أمراً «صرياً».

ويريد بعض كبار السياسيين أن تدمج بريطانيا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في القانون البريطاني. وستكون تلك خطوة ممتازة، لأنها سوف تعطي الحقوق الشخصية أذنًا صاغية مضمونة مثل حرية الكلام. ولم يكن ذلك ليحدث تحت حكم مسز تاتشر. كما أنه لا أمل في قانون حرية المعلومات مع المجموعة البرلمانية الضعيفة لمسز تاتشر، ومع مجموعة من المحامين في بريطانيا تتخذ موقفًا رجعيًا من قضايا حرية الكلام. وقد قامت نقابة المحامين الأمريكيين في الولايات المتحدة بدور هام في إقرار قانون حرية المعلومات. ولا يمكن التفكير في أن يفعل المحامون البريطانيون مثل ذلك.

### فلسفات مختلفة

في صميم الاختلافات بين بريطانيا والولايات المتحدة فارق لا يحظى بتقدير كاف بين الرأي والواقع. وليس في أي من الدولتين تلك السلطة القاهرة للدولة التي كثيراً تستخدم ضد التعبير هن رأى ما. وتتجسد تعاليم ملتون، ولوك، وميل في ضمير كل إنسان. وفي ركن الخطباء في بريطانيا، يقوم شرطي يتسم بابتهاج بحماية المشاعبين الذين يقفون على مرمى السمع من قصر بكنجهام، يحرضون على الإطاحة العنيفة بالنظام الملكي. وفي الولايات المتحدة تزدهم المروج المواجهة للبيت الأبيض بتماثيل ساخرة للرئيس ولاقتات تشجب إدارته. والواقع أن الساسة والقضاة وزعماء الاتحادات، وبطبيعة الحال رؤساء التحرير في كلا الدولتين يشيدون بأصوات رنانة بقيمة حرية الكلام. غير أنه على الرغم من هذه الجوانب المتماثلة، فإن هناك اختلافات هامة بينهما، ترتكز على فروق فلسفية أساسية.

فالفلسفة السائدة في أمريكا، وإن لم تكن بلا أعداء، هي كلمات ماديسون: إن حكومة شعبية، بدون معلومات شعبية، ليست إلا تمهيد لمهزلة أو فاجعة. ويجبر القانون الوكالات الحكومية على أن تفضي للمعلومات الرسمية. ويقول التعديل الأول في الدستور بعبارة ذات مغزى «لن يصدر الكونجرس أى قانون يقلل من حرية

الكلام أو الصحافة [مع إضافة مشددة]. وبعبارة أخرى، إن الكونجرس يجب ألا يقيد القانون الذى يكفل الحقائق. والفلسفة المقارنة فى بريطانيا فيما يتعلق بحرية الصحافة، صاغها القانونى العظيم بلاكستون وهى: «إن حرية الصحافة أمر جوهرى حقاً لطبيعة الدولة الحرة، ولكن هذا يتكون من علم وضع قيود مسبقة على النشر. ولكل إنسان حر حق لاريب فيه، فى أن يعرض أية مشاعر كما يشاء أمام الناس، ومنع ذلك هو بمثابة القضاء على حرية الصحافة». ولاحظ كلمة «المشاعر».

وبينما كانت بريطانيا تنتقل من النظام الملكى إلى النظام الأرستقراطى، إلى نظام حكم الأقلية، وأخيراً إلى ديموقراطية الجماهير، بقى الافتراض بأن الحقائق التى يقوم عليها أى رأى يمكن الحصول عليها. وكان دائماً افتراضاً محفوظاً بالمخاطر، ولكن ربما كان من الممكن تحمله فى مجتمع من تكتلات صغيرة للغاية للسلطة. وكان بالتأكيد محتملاً مثلما كان الافتراض الكلاسيكى لدى الاقتصاديين عن التدفق الحر للسلع والخدمات فى سوق مثالية. غير أنه فى فترات قريية، فشل وصول المواطن إلى المعرفة فى مجارة الاتساع الكبير فى الدولة والسلطة المشتركة. غير أنه لم يحدث أى تغيير فى الفلسفة. ففى جلسة الاستماع بمجلس اللوردات لقضية عقار الثاليدوميد، حكم لورد ريد الراحل، والذى كان يعتقد أنه أعظم قاض فى البلاد، بأن من حق صحيفة «صانداى تايمز» أن تنشر رأياً ولكن لا تنشر الوقائع التى يقوم عليها الرأى. وقد حظى هذا الحكم، الذى يحظر المقالات عن الثاليدوميد، بتأييد كل سادة القانون الآخرين.

وهناك موقفان يبدو أنهما يشكلان الأساس لممارسات بريطانيا المقيدة. أولهما، أن المعلومات كثيراً ما يعتبرها القضاة والساسة عمولة للحكومة لا للشعب. والثانية، أنه فى الحالات التى واجهت فيها حرية النشر نوع من التحدى، رجعت المحاكم البريطانية إلى سوابق القانون العام المتأصلة فى حقوق الملكية. وليس هناك أى قانون للمحقوق يضع الحقوق الشخصية فى الميزان. وقد تم رفض قانون الحقوق على أساس أنه سوف يحد من سيادة البرلمان. وكانت النتيجة أن البرلمان لم يعد رقيباً فعالاً على السلطة التنفيذية، ولا منافعاً موثقاً به عن حقوق الأفراد.

وهناك اليوم أساس لاقتناع جيفرسون بأن المفهوم المحافظ أو التورمىدى للحقوق

هو السائد: وهو أنها منح من التاج. وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم حزب الأحرار أو الساكسون، الذي يرى أن الحقوق شيء طبيعي للشعب وليس للتاج أية سلطات عدا تلك التي منحت خصيصاً له. وكان جيفرسون يعتقد أن فكرة الشعب الأمريكي عن السيادة الشعبية لها أصولها في حقيقة أن أسلافهم الأنجلو - ساكسون كانوا يحتفظون بأراضيهم وممتلكاتهم بسيادة مطلقة إلى أن جاء النورمنديون. وألقى جيفرسون اللوم على رجال القانون النورمنديين لا على وليم الفاتح، لأنهم كدسوا على الأنجلو - ساكسون أعباءً إقطاعية قضت على حقوقهم القديمة.

وهكذا فإن بريطانيا وأمريكا مجتمعان مختلفان في مسائل الحكم والحرية بطرق أهم من البنيان السياسي. وإغفال هذه المسألة، وفرض الأساليب البريطانية على النظام الأمريكي سوف يكون كارثة وأمرأ غير دستوري أيضاً.

وقد حدث اختصار للتعديل الأول في الولايات المتحدة بطبيعة الحال. وعلى سبيل المثال، قانون التحريض على الفتنة، وقانون الجاسوسية، وقانون سميث. كما كانت هناك فترات تعادى المعارضة السياسية، والبحث عن الحقيقة. غير أن التعديل الأول في الدستور لا يزال هو أساس الحرية الأمريكية. وكان له تأثيره المقيد في الأحكام القضائية للمحاكم، وتأثيراً مشجعاً على إدارة الصحافة. ولهذا فإنه يجب على الأمريكيين ألا يتسامحوا في أي إضعاف للتعديل الأول، ولو بحجة الأمن القومي.

وفي الوقت ذاته، على المرء أن يدرك أنه لا يمكن تعزيز أي حق بواسطة ممارسته بطريقة غير مسئولة. وكان الكسنلر هاملتون مخطئاً في شكه في قيمة قانون الحقوق، كما أظهر التاريخ، ولكنه كان على حق عندما كتب أنه: «مهما قد يتم من إدخال بيانات ممتازة في أي دستور فإنها يجب أن تعتمد كلية على الرأي العام والمزاج العام للشعب والحكومة».

ولابد من أن تنصرف الصحافة بإحساس بالمسئولية. ولكنها ينبغي أيضاً أن تكون على حذر من العجز الذين يحملون الهدايا. فهناك مخاطر الإرباك والتلوث في قوانين تبدو مفيدة تتعلق بامتيازات للصحفي، مثل قوانين الوقاية لحماية المصادر. وينبغي أن تقاوم هذه الإغراءات بإلدراء، لأنها سوف تؤدي إلى أن تعزف عليه



المحاكم الأقل درجة والمشرعين باستمرار، ولأنها كما أظهرت التجربة البريطانية تزيد مخاطر السوابق الخطيرة التي تعمل ضد الصالح العام. فقد اقترحت استثناءات للتعديل الأول، على سبيل المثال، لحماية المعلومات التي ستسبب «ضرراً خطيراً للأمن القومي يتعدى إصلاحه». وهو أمر يبدو معقولاً إلى حد كاف، ولكن العبارات المنذرة بالشر ليست بديلاً للروح الوطنية الحقيقية. فالروح الوطنية الحقيقية تتطلب دائماً من الأشخاص الذين يتحملون التضحية أن يزنوا المخاطر. ومع كلمات مبهمة مثل الأمن القومي، فمن يعرف أى المجالات سوف يبقى للثور على الحقيقة، ومناقشة تلك القضايا الهامة بالضغط عندما تكون هناك حاجة إليها؟ وقد تكون السرية أحياناً ضرورية في العمليات العسكرية، وفي التكنولوجيا الجديدة، حيث يجرى إخفاء السياسة عن فحص الجمهور الدقيق، وهذا في العادة هو نذير بالكارثة. إن مسائل غزو خليج الخنازير في كوبا، وقضايا لاوس، وكمبوديا، وعقوبات البترول الزائفة ضد روديسيا، والتجارب النووية غير جيدة الإعداد وتقديم السلاح لإيران وتحويل الأموال إلى جبهة الكونترا - هل يمكن اعتبارها قضايا من الأفضل تركها دون كشف أو مناقشة؟ وكما قال القاضي جوفين ذات مرة: «إن الأمن لا يدافع عنه من وراء الاستحكامات فقط، بل في قيم مجتمع حر». وأمريكا - وهي مسألة قابلة للمجدل - هي أفضل طبعة لمجتمع حر، وأمن، تعتنق مجموعة من القيم التي نحمد أوضح تعبير لها في التعديل الأول. وهذا التعديل لا ينهى التضحية به، حتى في وجه أكثر المناشدات «الوطنية» فصاحة.



## الصحافة الإيطالية ومسألة مورو

جون ل. هاربر

فى صباح يوم ١٦ مارس ١٩٧٨، تعرض ألدو مورو رئيس الحزب المسيحى الديمقراطى وحارسه الذى يأوى ثياباً مدنية لكمين عند ناصية شارعى ماريو فانى وستريسا، على مقربة من منزل مورو شمال غرب روما<sup>(١)</sup>. وفى أقل من خمس دقائق، قامت مجموعة من «الكوماندو» من تسعة أعضاء بسد الطريق على سيارتى حاشية مورو، حيث قتلوا وأصابوا خمسة من حرس مورو الخاص بإصابات قاتلة، وقبضوا على رئيس الحزب، وانطلقوا به بسرعة إلى «سجن الشعب» السرى. وكان الرجال المسلحون (وامرأة واحدة) أعضاء فى جماعة الآلوية الحمراء وهى منظمة يسارية سرية هدفها الإطاحة بالدولة الإيطالية.

هكذا بدأت «مسألة مورو» وهى دراما غير عادية اجتلبت اهتمام العالم، حتى انتهت كما بدأت بموت عنيف، بعد خمسة وخمسين يوماً من تحليل للذات، وإثارة للشفقة، والترقب القلق. وقد عثر على جثمان مورو، وبه إحدى عشرة رصاصة، يوم ٩ مايو فى الحقبة الخلفية لسيارة حمراء من طراز رينو - ٤، كانت تقف فى شارع كايثانى، وهو شارع صغير فى وسط روما على مقربة من المقرين الرئيسيين

لكل من الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الشيوعي.

كان ألدو مورو هو أهم زعيم سياسى إيطالى. والآن وبعد أكثر من عشر سنوات على اختطافه وقتله يمكن أن تعتبر هذه الأحداث نقطة تحول فى تاريخ إيطاليا بعد الحرب. وكان اختفاء مورو علامة على بداية النهاية فى التعاون بين الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الشيوعي الإيطالى، والذي كان مورو نفسه قد شجعه. كما أنه قدم الصدمة التى أدت إلى أن يعبىء النظام السياسى كل طاقاته بصورة حاسمة ضد هجوم الإرهاب اليسارى. وفى النهاية، أشعلت مسألة مورو مناقشات حاسمة وإن كانت جلدبة ومفيدة حول سلوك وسائل الإعلام الإيطالية خلال حادث إرهابى خطير. وقد قامت الصحافة الإيطالية المطبوعة بدور نشيط خلال ما كان يعتبر حالة طوارئ وطنية هامة، وحدث إخبارى لا يقاوم.

وقد أثارت القصة التى تكشف تدريجياً، وإن كانت ذات طابع إيطالى خاص، أسئلة تتسم بطابع عالمى أكثر: أولها، هو هل ينبغى على الصحافة أن تكفل منبراً للإرهابيين بنشر الحدث ومطالب الخاطفين؟ ثانياً، من هو العدو، وماذا يريد هذا العدو حقاً؟ ثالثاً، ما هو حد المصادقية الذى يجب أن يعطى للأسير، وخاصة إذا كان رجل دولة، بمجرد أن بدأت عمليات الضغط من أجل حياته؟ وأخيراً، هل يمكن للدولة أن تتفاوض مع الإرهابيين بدون التسليم بالاعتراف السياسى للمجرمين وتشجيع الإرهاب مستقبلاً؟

لقد كانت كل من الصحافة والدولة بتحسسان الطريق تجاه هذه الأسئلة فى مراحل مختلفة خلال أسر مورو. ويمكن تقسيم تلك الفترة إلى ثلاث مراحل هى: من ١٦ إلى ٣٠ مارس، حيث كان الاهتمام الأساسى هو سلوك الصحافة ذاتها، وطبيعة الألية الحمراء، وقضية التفاوض. وعقب رسالة مورو الأولى فى ٣٠ مارس، التى طالبت بتبادل الأسرى، تحول الاهتمام إلى الرهينة ذاتها، وزادت مناقشة مسألة المفاوضات. وفيما بين ٢٠ أبريل عندما أصدرت الألية الحمراء إنذارها النهائى، وبين النهاية المفاجئة للمسألة فى ٩ مايو، برز جدل واسع النطاق بين معسكرين منقسمين بصورة واضحة.

وعلى مر الزمن، أصبح الجانبان معروفين باسم «حزب الحزم» و«حزب

المفاوضات» وهو أصغر ولكنه أعلى صوتاً. وكان الأول يعارض المساومة على حياة مورو، ويميل إلى رفض الاستقلال الأخلاقي والفكري للأسير. بينما يمارس الأخير التضحية بحياة بشرية على مذبح دولة ما، أو باسم تحالف غير مقدس بين الصفوة السياسية المسيطرة. وكان رأيهم في أن مورو رجلاً صافى الفكر يناضل من أجل حياته يتكهن بمناظرة الرواى الصقلى ليوناردو سكياسكيا فى هجومه اللاذع على «صحافة النظام» والمؤسسة السياسية (المسيحيين الديمقراطيين، والحزب الشيوعى الإيطالى) والذى نشر فيما بعد فى نفس العام باسم «مسألة مورو».

ويجب أن يلاحظ أن الصحف التى غطت الأزمة، كانت تعتبر نفسها من أنصار القضية وليست مجرد مراقبين سلبيين. وذلك لأن الصحف الإيطالية المملوكة ملكية خاصة اعتادت الاشتراك بشكل تقليدى بشدة فى الجدل والمناقشات الحزبية أكثر من نظيراتها فى الولايات المتحدة. كما أنها كانت معرضة لضغط أكبر من الأحزاب السياسية ذاتها. وتستخدم الأحزاب السياسية الإيطالية قنوات متعددة من النفوذ، تشمل السيطرة على أنواع معينة من القروض المالية، ومعلومات سرية، وإطار تنظيمى تعمل الصحافة داخله. وهناك سيطرة مباشرة فى حالة صحافة الحزب الرسمية، مثل «يونيتا» (الحزب الشيوعى الإيطالى) و«إيل بوبولو» (الحزب المسيحى الديمقراطى) و«لافانتى» (الحزب الشيوعى الاشتراكى الإيطالى). ولكل من هذه الصحف دور فى المسألة، مثلما كان لصحف مستقلة ذات نفوذ مثل «إيل كوريري دىلا سيرا»، و«لاريبوليككا»، وإلى حد أقل الصحف واسعة الانتشار «لاستامبا»، و«الجيورنالى نيوفو»، و«الريستو ديل كارلينو».

## المرحلة الأولى: ١٦ مارس إلى ٣٠ مارس

«لقد ساعدنا الحظ فى عملنا. إن أفعالاً كهذه لا تغمض قط على مايرام من أول مرة، ولكن فى ذلك الصباح كان كل شيء مهياً تماماً بصورة سلسة». هذه الملاحظة ذكرها بعد سنوات فاليريو مورتشى، وهو أحد المسجلين فى شارع قاتى يوم ١٦ مارس. وفى الحقيقة أن الفعالية «التبوتونية» الظاهرة وقسوة العملية أذهلت البلاد، وألقت نوبة سحرية على المسألة برمتها. وكان للتنافس بين كفاءة الألفية

الحمرء، وضعف الدولة الإيطالية، الذى تجهد فى رجال شرطتها القتلى، تأثير دائم ومتناقض. فقد كان الضعف الواضح للدولة بالنسبة لأغلبية عظمى يتطلب رداً قوياً بصورة غير عادية، على الأقل لإنصاف رجال الشرطة الخمسة. غير أن ما حدث فى شارع فاتى أثار لدى آخرين مسألة ما إذا كانت الدولة الإيطالية من الممكن الدفاع عنها، أو تستحق الدفاع عنها حقاً، بعد أن ظهر أن مؤسساتها عاجزة عن حماية أهم خدامها.

وقد اجتذب العنوان الرئيسى لصحيفة «كورييري ديللا سيرا» التى تصدر فى ميلانو يوم ١٧ مارس وهو: «اختطاف مورو... البلاد ترفض الابتزاز التهديدى» بدقة رد فعل أغلب القراء. وفى اليوم التالى وصف يوجينيو سكالفارى رئيس تحرير صحيفة «لا ريوبليككا» التى تصدر فى روما أى تبادل مفترض بأنه «ليس مستحيلاً فقط بل أنه لا يمكن اقتراحه». واستشهد سكالفارى بقضية ماريو سوسى قاضى جنوا الذى كانت الألية الحمرء قد اختطفته فى ١٩٧٤. ولم تعقد أية صفقة فى تلك الحالة، وتمسك سكالفارى بأنه لا يمكن معاملة مورو بشكل مختلف عن أى مواطن آخر. وعلى الفور تفجرت مجادلات حول الدفاع عن الدولة، وأصول الألية الحمرء. وانتقدت صحيفتى «الكورييري» و«لا ريوبليككا» بقسوة لا جهاز أمن الدولة فحسب، بل وأيضاً موقف صحيفة «لوتا كوتيتنوا» وهى تنطق بلسان اليسار خارج البرلمان وتقرأ على نطاق واسع، وتصف نفسها بأنها «ليست مع الدولة ولا مع الألية الحمرء».

ومع ذلك فقد كان أسوأ شيء أنه كان يبدو أن الخط الذى تسير عليه «لوتا كوتيتنوا» كان يحظى بتأييد ضمنى من اثنين من القاصصين المثقفين، هما البرتو مورافيا، وليوناردو سكياسكيا. وفى ٢٠ مارس، نشر مورافيا مقالاً مطولاً أعلن فيه أنه لا صلة له بالموضوع بالنسبة للعملية برمتها. أما سكياسكيا الذى كان قد فشل فى إصدار بيان شعائرى بتأييد الدولة، فقد شجته صحيفة «بايزا سيرا» المملوكة للشيوخين فى روما. وقد رد عليها بأنه كان «مستاءً وقد ستم من تشويه آرائه بواسطة الجبهة والأغبياء». والواقع أن سكياسكيا كان مشتمراً بما أسماه فيما بعد «ميلودراما حب الدولة» وهو موقف كانت الصحف والسياسيين يحاولون فيه أن يبرز بعضهم

بعضاً في «مباراة عناد» تسم بالرياء.

وفى ٢٠ مارس، نهبت مكالة تليفونية من الآلوية الحمراء صحيفة «المساجيرو» التي تصدر في روما إلى توزيع البلاغ الأول للآلوية الحمراء ومعه صورة للأسير. وأعلنت الرسالة «محاكمة» الدو مورو، الذي أسمته العامل الرئيسى في تحويل إيطاليا إلى «دولة إمبريالية متعددة الأجناس». ونصحت الآلوية الحمراء الجمهور بالا يصدق «صحافة النظام» (الصحف اليومية والتليفزيون) وذكرت أنها سوف تنقل نتائج المحاكمة علناً. ولكن الآلوية الحمراء ذاتها كانت تعتمد على «صحافة النظام» فى الوصول إلى الجماهير العامة، وتسمى بوضوح إلى استخدام الصحف للتأثير على ما كانت ترى أنهم جماهير واسعة من المتعاطفين معها. وقد نشرت كل الصحف الكبرى صورة مورو التي التقطت له وخلقه علم الآلوية الحمراء كما نشرت الصحف (باستثناء صحيفة «يونيتا» الشيوعية التي نشرت رواية منقحة النص الكامل لبلاغ الآلوية الحمراء).

وقد حوّل وصول الصورة اهتمام الجماهير إلى محنة الأسير، بينما أثارت رسالة الآلوية الحمراء ( وهى الأولى من تسع رسائل) قضية الصحافة ذاتها. وتوقعا لانتقاد سكياسكيا، لاحظ العالم أومبرتو ليكو فى أواخر مايو أن الصحافة قد خلقت صورتين لمورو خلال الاختطاف ، لا تمت أيهما إلى الحقيقة: مورو السورمان، الذى يقاوم ببطولة، ومورو كاتب الرسائل، للحطم والمنهك بصورة مأساوية. والواقع أن المتعاطفين من الحزب المسيحى الديمقراطى الداعمين إلى الحزم، كانوا يميلون فى البداية إلى تعزيز مورو، وقد كانت الصورة بالطبيعة مناسبة لهذا الغرض. كان مظهر الأمير هزئلاً، غير أن الملامح الكثيرة الرونية، كانت تبين بشكل لا يشوبه الخطأ أنها ملامح مورو فى ظروف أكثر طبيعية. ومن ثم فقد كان فى إمكان من يشاهدها أن يفترض أن السجن لا بد أنه كان يقاوم الآلوية الحمراء، ويقدم درساً للدولة وللجمهور بوجه عام.

ورغم أن بعض المراقبين كشفوا أمنية معينة وخداع للنفس فى معالجة الصحف المبدئية لسجن مورو، فإن نشر صورة مورو والمناقشات التي تلت ذلك، عززت صورة سجين سياسى مثالى - قوى العزيمة فى وجه المحنة - ومن ثم فإنها عززت دعوة

الصحف الاولى، الانكاسية اساساً، إلى الحزم. وبغض النظر عن المزايا الضمنية لهذا الخط، فإن الصحف لم يكن في استطاعتها أن تناقض نفسها بدون الاعتراف بارتكابها سوء تقدير مبدئي خطير.

وعن قرار الصحافة بأن تنشر بلاغ الآلوية الحمراء، كتب أومبرتو إيكو فيما بعد ملاحظاً: «لم تفعل الصحف في الشهرين الأخيرين شيئاً إلا مناقشة موقفها، وإمكاناتها الخاصة، ومسئولياتها، وتكيفها». وهذا صحيح بصفة خاصة عن المدة من ٢١-٢٣ مارس، عندما عاجلت سلسلة من المقالات مسألة الإرهاب والرقابة. ففي ٢١ مارس نشرت صحيفة «الكورييري» حديثاً مع يوجينيو مونتالي الشاعر الفائز بجائزة نوبل، والصحفي أحياناً، تحت عنوان «قضية لضمائرن». وقد وافق مونتالي على قرار نشر الصورة، ولكن ليس البلاغ، الذي تصور أنه يمكن أن «يغذي خيال الشباب». وفي ٢٣ مارس قدمت صحيفة «الكورييري» حديثاً مع الحبير الشهر في الاتصالات الجماهيرية، مارشال ماكلوهان. وقد حذّر ماكلوهان تخفيض التغطية بل ومنع النشر تماماً. وأعلن أن الإرهابيين يبحثون عن صورة لذاتهم في «هوية جديدة» وهم يستخدمون وسائل الإعلام من أجل أغراضهم. وأن منع النشر الكلي لكل الأخبار، بما فيها التلفزيون، سوف يعيد «إحساساً بالواقع» لبعض الوقت على الأقل. ومضى ماكلوهان إلى مناقضة نفسه، فقال إنه ليست هناك قواعد آلية للسلوك في مثل تلك الظروف.

غير أن سيامة منع النشر تماماً كانت بالنسبة للغالبية غير ممكنة بشكل عملي في إيطاليا، وليس هناك أي دليل على أن الحكومة بحثتها بشكل جدي قط. وقد تحدث باولو جراسي رئيس شبكة (راي) التلفزيونية الحكومية عن لسان الكثيرين، عندما قال في ٢٥ مارس: «إن دولتنا يجب أن يتم توجيهها بالإقتناع لا بأوامر عسكرية». وبالنسبة لأغلبية واضحة، فإن الرقابة الحكومية سوف تكون خطوة نحو نوع النظم القمعية التي يسعى إليها الآلوية الحمراء أنفسهم. وفي النهاية نشرت كل الصحف تقريباً رسائل مورو، التي بدأت في الوصول بعد ٣٠ مارس.

وقد كان قرار الصحف الرئيسية إعطاء تغطية كبيرة لكل تفاصيل القضية، وبالتالي أصبحت متبراً للآلوية الحمراء، ويعزز سياسة الحزم للصحف ذاتها، مع



افتراض معارضة الجمهور للتفاوض من أجل إطلاق سراح مورو. وسرعان ما أصبحت أهمية سياسة الحزم الصارمة بالنسبة للشيوعيين والمسيحيين الديمقراطيين واضحة (وخاصة أن الانتخابات الإدارية كان مقرراً إجرائها يوم ١٤ مايو في بعض المدن). وفي ذلك الحين كان الحزب الشيوعي الإيطالي حساساً بصفة خاصة للتهديد بزعزعة استقرار الديمقراطية الإيطالية بواسطة مجموعة مشتركة من القوات الداخلية والخارجية. وكان الحزب قد أعد استراتيجية «حل وسط تاريخية»، وهو يضع في ذهنه انقلاب شيلبي في ١٩٧٣، وكان يعتبر نفسه هدفاً رئيسياً للآلوية الحمراء ومن يفترض أنهم وراءهم. كما كان الشيوعيون يعترفون أيضاً بأن الآلوية الحمراء تحظى بتأييد فعلى في بعض المصانع، وتستمد قوة من رد فعل شعبي ضد اتجاهات المراجعين في الحزب الشيوعي الإيطالي. والواقع أن الآلوية الحمراء لم تخف رغبتها في أن تستولي على الرموز الماطفية، وتقاليد المقاومة، وقاعدة تأييد الحزب الشيوعي الإيطالي. وكان عداء رعاة الحزب الشيوعي تجاه الآلوية الحمراء عميقاً وشديداً، وإذا كان أي تلميح بالانحراف عن سياسة الحزم سوف يشجع بالتأكيد توجيه اتهامات بالانفاق من مراقبين معادين للشيوعية مثل كاتب العمود الصحفي الشهير البرتو روتشي، ومن نقاد «الشيوعية الأوروبية» في الولايات المتحدة وكل مكان آخر. ولنفس السبب كان دفاع الحزب الشيوعي الإيطالي عن الدولة الإيطالية يعتبر نوعاً من «طقوس المرور» من المتعاطفين غير أعضاء الحزب. وقد أبدى أوجو لامالفا رئيس الحزب الجمهوري، وهو من أكثر المؤيدين الرسميين لمنح الحزب الشيوعي دوراً في الحكومة، ملاحظة في إبريل ذكر فيها أن موقف الشيوعيين غير المرن، أثبت أنه هو ومورو ذاته كانا على حق في الثقة بهم. ورغم أن مورو كان أهم محاور معهم، والذي لا غنى عنه على الأرجح، فإن الشيوعيين لم يجدوا أمامهم خياراً إلا وأن يعارضوا عقد صفقة لإنقاذ حياة مورو من أجل حماية الدور الجديد للحزب الشيوعي الإيطالي في النظام السياسي، والذي كان مورو نفسه قد ساعد في جعله ممكناً.

وكانت أغلبية من رعاة الحزب المسيحي الديمقراطي مهتمة مثل الحزب الشيوعي الإيطالي بتجنب أي شيء يشابه الحل الوسط، إذ أنها كانت حساسة بالنسبة للاتهامات التي كانت توجه بأن الحزب المسيحي الديمقراطي هو المستول

الأساسي عن ضعف الدولة، كما أنها كانت لا تريد أن يحتل الحزب مكاناً ثانياً بعد الحزب الشيوعي الإيطالي في حبه لسياسة الصرامة والقسوة. وكان الحزب المسيحي الديمقراطي يخشى حدوث حركة ارتجاعية عنيفة من الجماهير والبوليس قد تنجم عن أية صفقة لإنقاذ مورو. وكان من الصعب توثيق الضغوط من الحكومتين الأمريكية والألمانية الغربية على الحزب المسيحي الديمقراطي، ولكن لا شك أنها قامت هي أيضاً بدور. وقد بدا أن الرأي العام يؤيد سياسة الحزب المسيحي الديمقراطي، حيث أظهر استطلاع للرأي أجرى في أوائل إبريل أن ٧٧ في المائة من الشعب يعارضون أية صفقة تعقد مع الالوية الحمراء. وأخيراً فإنه بغض النظر عن حسابات أعضاء الحزب الذين يحتمل أن تحسن أوضاعهم ب وفاة مورو (مثل رئيس الوزراء أندريوتي) أو أولئك الذين رعموا أن خط مورو السياسي كان أكثر أمناً بدون مورو بعد ١٦ مارس، فقد جادل أصدقاؤه، ومن بينهم بنينو راكانيشي سكرتير الحزب، بنية طيبة على أن سياسة الحزب كانت تعبيراً عن رسالة مورو السياسية الخاصة.

وكان من الواضح أن هناك ضغطاً كبيراً من رجال السياسة وصحافة الحزب على الصحف المستقلة لتأييد سياسة الحزب. وقد ناقشت صحيفتا «يونيتا» و«البولولو» بعضها البعض في إظهار إخلاص متفان لسياسة التشدد. بل أن المرء يمكن أن يستنتج أن هناك تفاهماً شفهياً تقريباً منذ البداية بأنه ينبغي ألا تكون هناك أية محاولة فعلية للسيطرة على الصحافة، وأن تكون المعلومات عن القضية متاحة طاملاً كانت غير مضرة بموقف الحكومة. وقد مضى جيورجيو يوتشا المعلق المعروف إلى أبعد من ذلك عندما أكد على أن «الصحف ووسائل الإعلام وضعت نفسها بطريقة تتسم بالانضباط والخضوع تحت أوامر الأحزاب السياسية». غير أن مثل هذه الاتهامات تجاهلت دوافع أخرى خفية لسلوك الصحافة، تشمل إقتناع الكثيرين بإخلاص بأنه ليس هناك فعلاً أى بدليل لسياسة الحزب. ورغم رفض الصحف للمراقبة، فإن الصحف كانت تتألم بشكل واضح من مشكلة الشكل والمآزق الأخلاقي الذي يرتبط بتهينة متبر للالوية الحمراء، وقد استمرت تغطية مسألة مورو وسط تضارب جدوى من جانب الصحافة ذاتها.

ويصورة جوهرية أنه ما أن قررت الصحافة في الواقع أن تستغل محنة مورو إلى

أقصى حد لتبني الصحف، ولكي تقدم دعائية مجانية للألوية الحمراء خلال ذلك، حتى أصبح تأييد فكرة المفاوضات أمراً لا يمكن التفكير فيه بالنسبة لأغلب رؤساء التحرير. وبالإضافة إلى عوامل أخرى كانت تميل إلى تعزيز سياسة الحزم خلال الأيام الأولى من هذه المسألة - الأثر المذهل للعملية ذاتها، وتفسير الصورة الفوتوغرافية لمورو، والضغط السياسي الحتمي - فإن «الحزم» كان يعكس أيضاً قلق الصحافة على صورتها العامة، وتمثل في بعض الحالات على الأرجح صفقات عقدها رؤساء التحرير والصحفيين بضمائرهم الخاصة القلقة.

### المرحلة الثانية: ٣٠ مارس إلى ٢١ أبريل

بدأت المرحلة الثانية من المحنة برسالة مورو في ٢٩ مارس إلى فرانشيكو كوسيجا وزير الداخلية، يطالب فيها بإجراء مفاوضات. وأصبحت مسألة صحة رسائل مورو هي أكثر الأشياء المثيرة للجدل والانقسام المرير حول المسألة. ويبدو واضحاً، بعد أكثر من عشر سنوات، إن رسائل مورو كانت مكتوبة بخطه أساساً، رغم أن كثيرين كانوا يعتقدون في ذلك الحين أنها انتزعت، أو كتبها أسروه المهرة بشكل شيطاني بارع.

ومع كل ذلك، فإن السمة المميزة للنهج السياسي لمورو، كان السعي إلى حوار مع اليسار، ومحاولة تتسم بالصبر والثبات لإحداث انقسام في المعارضة، بالتعاون مع العناصر المعتدلة وعزل المتطرفين. وإذا كان مورو قد رأى في الألوية الحمراء ظاهرة سياسية لا إجرامية، وحاول أن يعيدهم إلى جادة الصواب وإحداث انقسام بينهم، فقد كان ذلك أمراً طبيعياً، مثلما كانت رغبته في ألا يصبح شهيداً لما يعتبره نموذجاً نظرياً وغير إيطالي «للدولة».

وتشير الروايات التي ذكرها خاطفو مورو فيما بعد، إلى أن مورو سرعان ما فهم من هم الألوية الحمراء، وما الذي يطلبونه ثمناً لحياته. وبالإضافة إلى إطلاق سراح زملائهم في السجن، والمعلومات التي في حيازة مورو (أو هكذا كانوا يعتقدون) عن القضاة المالية للحزب المسيحي الديموقراطي، والارتباطات مع إرهاب الجناح اليميني فيه، فقد كانت الألوية الحمراء تسعى للحصول على نوع من الشرعية

السياسية، تتمثل ضمناً في مفاوضات مباشرة مع الدولة (أو الحزب المسيحي الديموقراطي) مقابل تبادل «المعتقلين السياسيين». ووفقاً لذلك، فإنه يبدو أن فكرة أول رسالة كانت محاولة من مورو لفتح قناة سرية، تجري من خلالها وساطة بين الالوية الحمراء والدولة. وإذا كان يجب أن يبقى ذلك سرّاً، فقد كان ذلك واضحاً من فقرات الرسالة ذاتها. ويمكن للمرء أن يتخيل رد فعل مورو عندما قررت الالوية الحمراء أن يفيدوا من قيمة الدعاية المفترضة للرسالة وجعلها متاحة للجمهور. (وقد لاحظت الالوية الحمراء فيما بعد رغبة مورو في أن تبقى رسائل معينة سرّاً). وقد مضت الرسالة بسرعة إلى حميم المسألة، حيث شرح مورو أنه يواجه:

خطر أن يطلب منه أو يبحث على أن يتحدث بطريقة يمكن أن تكون كريمة وخطيرة في مواقف حاسمة... إن المبدأ الذي يقول أنه لا يجب أن يجلب الاختطاف فوائد أمر يحتمل الأخذ والرد في حالات عامة، يكون الأذى فيها للضحايا أمراً محتملاً إلى حد بعيد. ولكنه لا يعتمد في ظروف سياسية، حيث يكون الضرر المؤكد والذي لا يمكن حسابه لا للشخص المعنى فحسب، بل للدولة أيضاً. إن التضحية بالبريء باسم مبدأ مجرد من الشرعية، في حين أن حالة واضحة من الضرورة يجب أن يقنع المرء لإنقاذه، أمر لا يمكن السماح به.

ومع افتراض الصورة السائدة لمورو، فإن نشر الرسالة أحدث صدمة كبرى. وقد طالبت صحيفة «الكورييري» بمعرفة: «من الذي كتب هذه الرسالة؟ أهو الدو مورو رئيس الحزب المسيحي الديموقراطي ورجل الدولة.. أم أنها كتبت بواسطة رجل له نفس ملامحه... ولكنه أصبح واهناً في سجن قاس؟» ورأت صحيفة «لا ريبوبليكا» أن التعذيب النفسى لمورو كان أمراً محتملاً، وأعربت عن عدم تصديقها أن مورو سوف يضحي بسمعته من أجل إنقاذه الجسماني. وفي نفس اليوم أظهرت الصفحة الأولى لصحيفة «كارلينو» رسماً ليد مورو وهي تمسك بقلماً، وقد برزت اليد من فوهة بندقية. واستبعدت افتتاحية صحيفة «يونيتا» بعنوان «الحزم» صحة الرسالة، وصحة

آية رسائل قد تظهر مستقبلاً من «سجن الشعب» للألوية الحمراء. ولم تذكر الصحف تهضم رسالة كوسيجا، حتى وصلت نسخة من رسالة ثانية إلى مكتب صحيفة «لا ريبوبليكا» في ميلانو يوم ٤ إبريل، وكانت هذه المرة موجّهة إلى راكائيني سكرتير الحزب. وظهرت الرسالة مع البلاغ رقم ٤ في أغلب صحف اليوم التالي. ولم يبذل مورو الآن أية محاولة لإخفاء استيائه، وجاء فيها:

أننى سجين سياسى وضع فى موقف لا يمكن تحمله بقراركم اللفظ لإغلاق آية مناقشة تتعلق بأشخاص آخرين محتجزين... وأود أن أوضح لكم أننى أقول هذه الأشياء بفكر واضح تماماً وبدون معاناة لأى قهر شخصى... على الأقل بالقدر من الوضوح الفكرى الذى يمكن أن يكون لدى المرء فى موقف غير عادى، حيث لا أحد يعزبه وهو يعرف ما ينتظره. والحقيقة أننى أشعر أيضاً بأنكم جميعاً قد تخليتم عنى قليلاً.

وقد أدت الرسالة الثانية إلى إصدار بيان رسمى من الحزب المسيحى الديمقراطى، يعلن أن مثل هذه الكلمات لا يمكن أن «تنسب معنوياً» إلى مورو. وأعلن يوجينيو سكالفارى رئيس تحرير صحيفة «لا ريبوبليكا» أنه على الرغم من أن الألوية الحمراء قد فشلت فى الفوز بكشف أية معلومات هامة من مورو، أو استخدامه لإثارة انقسام فى الحزب المسيحى الديمقراطى، فإنها نجحت فى تحويل «رجل إلى وضع دمية». ولم يكن لدى مونتالى أى شك فى أن مورو كان مفهوماً، رغم أنه يعترف «بأننا لا نعرف أية وسائل استخدموها لانتزاعها منه، سواء كانت التعذيب، أو العقاقير، أو مسدس فى العنق». وأخيراً أكلت صحيفة «أورزفاتورى رومانو» بأنه لا يمكن التعرف على «قيم ومبادئ» مورو فى رسالة راكائيني.

وقا أشارت الرسالة الثانية إلى محادثات أجريت قبل عدة سنوات مع رفاق فى الحزب، أيد فيها مورو مبدأ المساومة مع المخطافين. وأكد لويجى جوى أحد هؤلاء الرفاق، كلمات مورو، ولكن آخر هو باولو إميليو نافيانى أنكرها. وفى ١٠ إبريل،

تلقت الصحف مذكرة طويلة من مورو، ترسم صورة مليئة بالعبارات الساخرة لمستقبل تافياتى السياسى. وأكار مورو ضمناً إلى أن تافياتى عندما كان وزيراً للدفاع والداخلية كان صنيعة للأمريكيين، الذين ربما كانوا، إلى جانب الألمان، وراء الرفض الحالى للتفاوض.

وكان هجوم مورو العلنى على حزبه هو القشة الأخيرة بالنسبة للكثيرين، بل أن إعلانات عن موته السياسى جاءت قبل بلاغ الألووية الحمراء فى ١٥ إبريل الذى أعلن نهاية مورو والحكم بإعدامه. ويرى جيانفرانكو بياتسيزى الآن، أنه حتى لو كان مورو قد عاد، فإنه «لم يكن فى أية حال هو الزعيم المسيحى الديوقراطى ذا المكانة العليا والسلطة». ولاحظ ساتندرو فيولا أن مورو لم يكشف عن شيء جديد، وأن ما تبين الآن هو «سقوط مورو الإنسان». وأعلن مونتانلى فى مقال بعنوان «جنازة سياسية» أن الشخص الذى تحتجزه الألووية الحمراء، وتجره على الكلام لم يعد رئيساً للحزب المسيحى الديوقراطى. ونحن نأمل بكل قلوبنا أن يعاد مورو إلى أسرته، ولكنه اختفى كشخصية سياسية فى ١٦ مارس. وكان بين الأصوات القليلة التى حوت كلمات رقيقة نوعاً ما، صحيفة «كارلينو» التى تصدر فى بولونيا، والتى ذكرت أنه إذا كانت الألووية الحمراء قد نجحت فى أن تنتزع من مورو مجرد هجوم عنيف غير ضار على تافياتى، فإن «النسيج المعنوى» لمورو لابد أن يكون أقوى مما لدى خاطفيه. والواضح أن الألووية الحمراء اعترفت فيما بعد أن الأسير كان غير راضٍ، أو غير قادر على أن يقدم أية معلومات جديدة مثيرة.

وكان من الطبيعى أن يمنح أكثر مؤيدى سياسة الحزب تشدداً تصديقاً أقل لنداءات مورو لإجراء مفاوضات، وأن يصابوا بخيبة أمل كبرى من سلوك الأسير. كما كان من الطبيعى أيضاً أن يقر أولئك الذين كانوا يؤكدون القدرات غير العادية للألووية الحمراء أن الرسائل ليست من مورو فحسب، بل وإنها جزءاً من مشهد مسرحى متقن. ولكن مثل هذا المنطق كان من الصعب أن يتلمه أولئك الذين كانوا يشككون فى سياسة «الحزب» منذ البداية، وقد استخدم حكم الإعلام الذى أصدرته الألووية الحمراء، لزيادة حدة الجدل. وقد رفض إنزو فورنشيللا، وهو صحفى على صلة بالحزب الشيوعى الإيطالى، «التفسير الرسمى» ورأى أن مطالبة مورو بإجراء

مبادلة، أمر يتفق تماماً مع مفهومه الكاثوليكي للسياسة. وفي نفس الوقت، قال جيوفاني جويزو للصحف، وكان محامياً عن الالوية الحمراء في محاكمات تورين، أنه لا يزال من الممكن إنقاذ مورو، وأن المشكلة الحقيقية [كانت] هي الاعتراف بالوضع السياسي للالوية الحمراء.

وفي ١٩ أبريل نشرت الصحف «البلاغ الزائف» الشهير رقم ٧، الذي أعلن أن الالوية الحمراء قد نفذت الحكم، وأنه من الممكن العثور على جثمان مورو في بحيرة جبلية متجمدة محاطة بالجليد في ذلك الحين. وكانت الآراء متفوتة حول حقيقة وصحة الوثيقة، واستمرت المناقشات بينما كان رجال البوليس الذين حصلتهم طائرتهم الهليكوبتر يفتشون البحيرة. وقد تأكد موقف المتشككين في اليوم التالي، عندما بعثت الالوية الحمراء صورة فوتوغرافية لمورو وهو يحسك نسخة من صحيفة «لا ريبوبليكا» الصادرة في اليوم السابق. ولأول مرة طالبت الالوية الحمراء بإجراء تبادل مع «المعتقلين الشيوعيين» على أن يأتي الرد خلال يومين.

وكانت العناوين الرئيسية للصحف في ٢١ أبريل تمكس الإحساس بأن ذروة القصة تقترب من نهايتها. فقد ذكرت افتتاحية صحيفة «لا كورييري»، «أنه لن تتم المفاضلة على الجمهورية». وقال سكالفاري إنه لا يمكن أن تكون هناك حلول وسطى: «فإما التضحية بحياة إنسان أو ضياع الجمهورية». ولكن الصحيفة امتشهدت أيضاً بقول لجويس برانكا الرئيس السابق للمحكمة الدستورية، (وهي أعلى هيئة قضائية في إيطاليا) الذي ذكر إن «حماية الهيئة المفترضة للدولة لا تساوي حياة إنسان شريف». وفي حديث آخر، لاحظ جياتي باجيت بوزو، رجل الدين المؤرخ، «إن عقد صفقة لن يكون استسلاماً، ولكنه (سيكون) عملاً نبيلاً من دولة يضع دستورها القيمة الأولى للحياة البشرية كأحد غاياته النهائية... ولن تستطيع الحديث عن مبادئ سخيفة للدولة يعقوية حرة لم يعد لها وجود».

وظهر نداء في صحيفة الجناح اليساري «لوتا كوتيتونا» يدعو إلى اتخاذ خطوات «ضرورية ورسمية» لإطلاق سراح مورو، وكان ذلك يوم ١٩ أبريل. ورغم أن البيان تعتمد أن يكون مبهماً بشأن إجراء مبادلة، فقد وقعه سبعون من «أصدقاء مورو» البارزين، وكان بينهم رجال لاهوت، وفنانون، ومثقفون. كما أصدر المؤتمر الأسقي

الإيطالي (للاساقفة الكاثوليك) نداء مماثلاً في نفس اليوم. وفي مساء اليوم التالي، وصلت رسالة ثانية إلى زاكاني، تسربت محتوياتها خلال الأيام العديدة التالية، وقد جاء فيها:

سوف أقول بوضوح: أننى من جانبى لن أغفر أو أبرر موقف أى شخص... إن البلاد تتجه إلى الحزب المسيحى الديمقراطى فى المقام الأول لأن هذه هى مسئوليته، وبسبب الحكمة التى يظهرها دائماً فى تبني الاعتبارات الاخلاقية الإنسانية لسبب وجود الدولة. فإذا قدر للحزب أن يفشل الآن، فستكون هذه هى أول مرة. وسوف ينجرف الحزب فى الدوامة وينتهى... إن دمي سوف يقع عليكم، على الحزب وعلى الدولة. فكروا فى ذلك بعناية يا أصدقائى الاعزاء. كونوا مستقلين. ولا تنتظروا إلى الغد. بل انظروا إلى بعد غد.

وفى ٢١ أبريل، وهو اليوم التالى لوصول الرسالة، والبلاغ رقم سبعة للألوية الحمراء معاً، التقى بتينو كراكسى مع كبار زملائه فى الحزب بروما. وكان كراكسى قد تم تعيينه فى منصب سكرتير الحزب الاشتراكى فى المؤتمر الحالى للحزب فى تورين، وكان على اتصال منذ ذلك الحين مع جيوفانى جويزو الاشتراكى ومحامى الدفاع فى محاكمات الألوية الحمراء بتورين. وفى ٢١ ابريل حصل كراكسى على الضوء الأخضر من حزبه لمحاولة إنقاذ مورو. وكانت مبادرته هى الخروج الحقيقى «الحزب المفاوضات» وبداية المرحلة الأخيرة للمسألة.

### المرحلة الثالثة: ٢١ أبريل إلى ٩ مايو

لقد أيد أشخاص مختلفون سياسة «الحزب» لأسباب مختلفة، تتراوح بين المصلحة السياسية والقلق على استقرار النظام، أو خليط من الإثنين. وللأسبب نفسه، كانت المفاوضات تجتذب أناساً لأسباب عاطفية، ودينية وسياسية متنوعة. وبعد ٢٠ ابريل، كان من الطبيعى أن تجرى محاولات محمومة لإيجاد بديل لعدم عمل أى



شيء، والاعتراف رسمياً بالآلوية الحمراء. وفي ٢٢ أبريل نشرت الصحف نداء البابا بولس السادس المكتوب باليد إلى «رجال الآلوية الحمراء» لإطلاق سراح مورو «بلا شروط». وبعد ثلاثة أيام قدمت الآلوية الحمراء في (بلاغهم الثامن) أسماء ثلاثة عشر سجيناً لمبادلتهم، بينهم ريناتو كورتشيو مؤسس الآلوية الحمراء. وفي اليوم التالي عرض التلفزيون ونشرت الصحف نداء من كورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة إلى الآلوية الحمراء.

كان كراكسى على استعداد للمضى إلى أبعد من ذلك، وكانت أسبابه سياسية بصفة أساسية. كان هدف كراكسى أن يجعل حزبه الاشتراكي هو القوة الثالثة الحاسمة في السياسة الإيطالية. وكان يبحث عن وسائل لجعل الحزب الاشتراكي الإيطالي متميزاً سياسياً وأيديولوجياً عن الحزب المسيحي الديمقراطي، وعن الحزب الشيوعي الإيطالي بصفة خاصة. كما كان هدف كراكسى على المدى المتوسط، هو الائتلاف مع الحزب المسيحي الديمقراطي، وبذلك يضطر الشيوعيين للعودة إلى المعارضة. وهكذا فإنه كان يبحث عن وسائل لتحطيم منطق «الوفاق الوطني»، أي أحداث انقسام في التحالف بين المسيحيين الديمقراطيين والحزب الشيوعي الإيطالي. وكان اقناع المسيحيين الديمقراطيين بأن تتخلى عن سياسة الحزم وسيلة واضحة لعمل ذلك. وكان كراكسى يحسب أنه سوف يكسب دعاية إيجابية سواء نجح في ذلك أم لا. كما كان يعتمد على كسب أصدقاء في الجناح اليميني للمسيحيين الديمقراطيين الذين كان يأمل في أن يصبح الحزب الاشتراكي حليفاً لهم في النهاية (وقد فعل ذلك في أوائل ١٩٨٠). وأخيراً فقد كان كراكسى مقتنعاً كما يبدو بأن هناك شخصاً وراء الآلوية الحمراء. وأنه لو أمكن معرفة الشخص الخارجى الذى يستغلهم خلال المفاوضات وقد تبين - كما كان كراكسى يشبهه - من أنه من الشرق، فسيكون هذا أفضل كثيراً لكراكسى وأسوأ كثيراً للشيوعيين.

وكان كراكسى يدرك أن الجماهير لا تريد مبادلة صريحة للمسجونين، وكان حريصاً على أن يتحدث عن «حل إنساني» أو «مبادرة من جانب واحد». وفي ٢٨ أبريل، اقترح الحزب الاشتراكي الإيطالي سراً على الحزب المسيحي الديمقراطي فكرة عرض العفو عن عدة إرهابيين محكوم عليهم بتهم طفيفة (أو إطلاق سراح معتقلين

لم يحاكموا بسبب سوء حالتهم الصحية) وتحسين الاحوال فى السجون الخاصة التى يحتجز فيها الإرهابيين. ورغم أن تفاصيل خطة كراكسى لم يمكن الحصول عليها إلا فى ٣ مايو، فإن الجدل العام ازداد شدة حول مسألة عقد صفقة.

وقد عاد مورو نفسه إلى الدخول فى الجدل يوم ٢٤ ابريل. حيث عاد فى رسالة ثالثة إلى راكائينى يكرر مناشدته لضمائر أصدقاءه المسيحيين الديمقراطيين، وربط إنقاذه بالمصالح العليا للدولة. وقال أن الحزب المسيحى الديمقراطى والدولة برفضهم «مبادلة عدة أسرى للحرب» سوف يعيدون فى الواقع إدخال عقوبة الإعدام التى كانت قد ألغيت بعد الحرب باعتبار ذلك «علامة أولى لإيجاد ديموقراطية حقيقية». «وأن منظمة الدولة [أى الحزب المسيحى الديمقراطى والبوليس] بجمودها والتمسك باسم سبب الدولة، سوف تصدر دون تفكير فعلى حكماً بالإعدام من أجل الدفاع عن حالة سجن باررة [لزعماء الألوية الحمراء المعتقلين]. وهذا شيء بالغ الخطورة». وختم مورو نداءه بأنه يطالب بعدم حضور أحد من الحكومة أو مسئولى الحزب إلى جنازته، بل بحضورها فقط «القاتل الذى كانوا يهتمون بأمره فقط».

ولكن فى الأسبوع الأخير من ابريل، احتدم الجدل بين الذين استمروا فى التأكيد على سياسة الحزم، وأنكروا كتابة مورو للرسائل، وأولئك الذين كانوا يسعون للتفاوض مع الألوية الحمراء، ويصرون على أن الرسائل حقيقية. وفى ٢٥ ابريل نشرت صحيفة «إيل بويولو» بياناً موقعاً من خمسين «من أصدقاء ألدو مورو القدماء»، وبينهم رجال دين عديدين ومثقفون كاثوليك، جاء فيه: «إن ألدو مورو الذى نعرفه، ببصيرته الروحية والسياسية والصحفية... لا وجود له فى الرسائل المرسلة إلى راكائينى، والتى نشرت على أنها منه». وكان باجيت بورو واحداً من القاتل الذى لم يقبلوا رسائل مورو باعتبارها رسائله فحسب، بل أنه زيد أيضاً الخط الشبه بتفكير مورو فى الرسائل التى قدمت. وكان صحيحاً أن التفاوض مع الألوية الحمراء يتضمن نوعاً من الاعتراف السياسى بالإرهابيين، ولكن الألوية الحمراء كانت تمثل أيضاً جمهوراً سياسياً معيناً. وتساءل بورو قائلاً: «هل تستفيد الدولة من إضفاء طابع سياسى معين على الألوية الحمراء، أم أنه من الأفضل دفعهم إلى الوراء نحو أحياء الاقليات والعنف؟».

وفى ٣٠ إبريل نشرت الصحف رسالة مطولة، تبين أنها رسالة مورو العلنية الأخيرة. وهاجم مورو فيها بمرارة مرة أخرى فشل الحزب المسيحي الديمقراطي، حتى لإجراء مناقشة جادة حول إمكان حل بلا عنف. وكان «يشعر بحزن عميق» لأن أصدقاءه القدماء قد نسبوا حججه الخاصة إلى الالوية الحمراء وقال متسائلاً: «ليس هناك أدنى تماثل فى الآراء بينى وبين الالوية الحمراء». ووفقاً لآى منطق «يستطيع المرء أن يستنتج أن الدولة سوف تتدمر، فى حالات نادرة، إذا بقى إنسان يرى على قيد الحياة، وأن يتم التعويض عن ذلك بذهاب شخص آخر إلى المنفى بدلاً من ذهابه إلى السجن؟ إن السؤال بأكمله هنا تواءم».

ورأى كراكسى وآخرون بصيصاً من الأمل فى إشارة مورو فى رسالته الأخيرة إلى إمكان مبادلة «مقابل شخص آخر» بدلاً من ثلاثة عشر شخصاً كما أشارت الالوية الحمراء فى ٢٤ إبريل. وفى اجتماع عاصف يسوده التوتر مع زعماء الحزب المسيحي الديمقراطي عقد مساء يوم ٢ مايو، اقترح كراكسى تقديم إيماءة من جانب واحد وذلك بإصدار عفو من رئيس الجمهورية عن إرهابى محكوم عليه (لا يكون واحداً من قائمة الالوية الحمراء الثلاثة عشر) ويكون ذلك فى الواقع هو مبادلة واحد مقابل واحد. وقيل أن كراكسى خلال الاجتماع انفجر قائلاً: «إن البعض هنا يريد أن يموت مورو، وسوف أعلن ذلك فى الميادين العامة». وفى ذلك الحين، كان هناك ضغط شديد داخل الحزب المسيحي الديمقراطي نفسه لإحداث تغيير فى اتجاه كراكسى. وقد رفض راكاتيتى عرض كراكسى بأن تتقدم الدولة بإيماءة مسبقة، ولكنه اقترح فى بيان رسمى أن الحكومة ستعرض عفواً كرد على إطلاق سراح مورو، واتباع سلوك آخر (لم يحدد) بواسطة الالوية الحمراء يشير إلى نبذ العنف. وكان هذا الموقف كثيراً جداً على أنديريوتى رئيس الوزراء، والذي رأى أن فافاننى، وهو أحد زعماء الحزب المهمين ويعارض مثل كراكسى أى تعاون بين الشيوعيين والمسيحيين الديمقراطيين، قد أخذ الآن يتحرك لمساعدة الاشتراكيين. وفى ٣ مايو أصدر أنديريوتى بياناً يؤكد فيه مرة واحدة أخرى سياسة حزم صارمة باسم الحكومة. وفى النهاية رفضت كل الصحف الرئيسية مبادرة كراكسى.

وعلى الرغم من أن الصحف نشرت أن أى اجتماع للمجلس القومى للحزب

المسيحي الديموقراطي لن يعقد إلا بعد انتخابات ١٤ مايو، فإن الهيئة الإدارية للحزب اجتمعت في ٩ مايو لتحديد موعد اجتماع المجلس (الذي سيدرس قضية مورو). وفي الصباح أطلق الرصاص على مورو.

## النتائج

لم يثير أى حدث وقع في إيطاليا بعد الحرب مثل هذه الأسئلة الأساسية عن دور الصحافة أو بسبب اندلاع مثل هذا الجدل الحاد. فقد اتهم النقاد الصحف بأنها سمحت لأنفسها بأن يتلاعب بها سياسيو الحزب والالوية الحمراء معاً. وكلا الانتقادين مبالغ فيهما. ولأن أغلب الصحف كانت حساسة بالنسبة لكلا الاتهامين، فقد حاولت تجنب هذه الشراك سواء من الاستسلام للسلطة أو لخدمة الإرهابيين. وكانت أسباب مساندة أغلب الصحف لسياسة الحكومة متنوعة ومعقدة. وكانت تتضمن بلا شك اقتناعاً حقيقياً، وحقيقة أن الجماهير ذاتها بوجه عام كانت تعتبر مؤيدة لسياسة الحزب. وعلى أية حال فقد أصبح تقويض «الحظ المشدّد» أمراً لا يمكن التفكير فيه، بعد أن اتخذت الصحف قرارها المبدئي بمنح تغطية كاملة لأعمال وبلاغات الالوية الحمراء.

وفي الوقت نفسه، أعطت أغلب الصحف المستقلة مساحة وفيرة لخصوم سياسة الحزب وكانت تنتقد بشدة فشل الحكومة في إحراز أية نتائج. ورغم أن الصحف رفضت في النهاية حظر النشر الكلي للأخبار أو الرقابة الذاتية، باعتبارهما غير عمليين وغير مرغوب فيهما، فقد اتخذ القرار بعد مناقشات موجزة ولكنها حادة حول الموضوع. كما أن القضايا المثيرة للجدل عن أصول الالوية الحمراء وبعد نظر مورو، قد أذيعت بصورة كاملة وجرى تحليلها، والحزن عليها.

فماذا بشأن التهمة المقابلة بأن الصحف كانت تزايد على الالوية الحمراء؟ ليس هناك أى دليل على أن نشر بلاغات الالوية الحمراء قد أكسبتها أنصاراً أو متعاطفين جدد. بل على العكس فإن أعمال الالوية الحمراء من البداية إلى النهاية نجحت فقط في إثارة الاشتمزاز، وساعدت على تحريك حملة أدت إلى اعتقال وإدانة أغلب الالوية الحمراء خلال السنوات العديدة التالية. وكان فشلهم في إحداث بروليتاريا

ثورية، مثل فشلهم في انتزاع اعترافات مثيرة من مورو، هي صورة من «الغباء القاتل» [كما قال سكياسكي] والانتزاع عن الواقع الذي كان يميز الالوية الحمراء.

وربما كان للتغطية الضخمة آثار أخرى أكثر خبثاً بلا قصد. وقد منحت أجزاء من الصحافة بالتأكيد للالوية الحمراء فعالية أكبر، وعدم مرونة، وحبذاً أكثر عما كانوا عليه في الحقيقة. ولعل هذا التعزيز قد أثر على صورة الالوية الحمراء ذاتهم، وأدت بهم إلى المبالغة في تقدير نفوذهم، وتأخير مناقشة الشروط إلى ما بعد وضع سياسة الحزم بقوة. ولا شك أن قوة الخط المتشد الذي تعززت وانعكست في الصحافة، كانت مفاجأة للالوية الحمراء. وربما تكون قد أغرت الالوية الحمراء في النهاية على تشديد موقفهم وقتل ألدو مورو في لحظة غضب وإحباط وتحمّد.

إن معاملة الصحف لمورو نفسه ورسائله لم تزد بالتأكيد محاولات الأسير للتوسط في إيجاد حل للقضية، أو لعمل ما كان يفترض أنه أحد نقاطه الأساسية، وإن كانت لأسباب واضحة لا تقال - وهي أن المفاوضات قد تحدث انقساماً في الالوية الحمراء، ومن ثم فإن التعامل معهم قد يخدم مصالح الدولة. غير أن إعلان الصحافة عن موت مورو السياسي عقب رسالته في ١٠ أبريل ربما يكون (إذا كان قد علم به) قد أثر على حسابات مورو الخاصة: فهو بعد أن أسقط مستقبله كسياسي، ربما أصبح أقل عزيمة بشأن تبرير دفاعه من أجل حياته. ولعل موته السياسي الظاهر جعل الالوية الحمراء تميل أيضاً إلى عقد صفقة، على أساس أن عودته لن تؤدي إلا إلى بلر بلور الانشقاق داخل صفوف العدو.

ويبدو من الواضح أن استراتيجية مورو لإنقاذ نفسه قد ارتبطت في النهاية بمعرفته أن الصحف سوف تنشر رسائله، والأمل في أن يحظى هذا النشر بتأييد جماهيري وسياسي لحججه. وكانت تلك إساءة فادحة في الحساب. غير أن التزام الصمت لن يحسن بالضرورة فرصه من أجل البقاء حياً. ومن الصعب ألا يشعر المرء بتعاطف كبير حيال مورو في عزله المأساوية. وقد اعترفت الالوية الحمراء ذاتها فيما بعد بوقاره وذكائه، وأنه رفض أساساً أن يعمل لحسابهم بتقديم معلومات مفيدة أو محرّجة.

وفي التحليل الأخير، فإن الدروس التي يستخلصها المرء من القضية، وتقدير

المرء لسارك الصحافة هى دروس صعبة، فقد كان من المستحيل فعلاً بالنسبة للإيطاليين فصلها عن تقدير المرء لسياسة الحزب ذاتها. ويتفق أغلبهم اليوم على أن التضحية بحياة مورو - إذ أن هذا ما حدث فعلاً - قد أسهم فى تفكك الأولوية الحمراء، وتقوية النظام السياسى القائم. أما فيما يتعلق باستراتيجية مورو «للتضامن الوطنى» فقد كان يبدو أنه كان مقررًا لها أن تهزم على أية حال، رغم أنه لو بقى واضعها حيًا، فربما كانت ستبقى إلى ما بعد أوائل ١٩٧٩ عندما انسحب الحزب الشيوعى الإيطالى من الائتلاف.

غير أن هذا لا يعنى القول بأن مبادلة السجناء كانت ستعجل بانزلاق إيطاليا إلى الفوضى، كما أعلن البعض. كما أن المرء لا يستطيع أن يستنتج أن الرفض الجازم للتفاوض مع الإرهابيين سياسة حكيمة أو عملية. ولكن الصحافة، مثل غالبية الجماهير - سرعان ما أدركت أن قضية مورو كانت فريدة فى نوعها. ولم يكن من الممكن مبادلة مورو على وجه الخصوص لأنه كان مورو - وليس مواطنًا عادياً - وبسبب الظروف المروعة لاختطافه. إذ كان مورو يجسد أكثر من أى شخص آخر تقريباً «قلب الدولة» - دولة كانت عرضة للخطر، ولا تحظى بالتقدير ومن ثم فإنه كان ينبغي الدفاع عنها، وكما ذكر البعض يومئذ، بحزب غير إيطالى نوعاً ما.

### ملاحظة

١ - ظهرت صورة موسعة من هذا المقال فى مجلة SAIS ، الجزء ٨ ، ص ٢ (صيف / خريف ١٩٨٨).

## تكنولوجيا الاتصالات الجديدة والعملية السياسية الدولية

ديفيد ويست

التنبؤ بآثار التغيير التكنولوجي عمل غير دقيق. ولا يحتاج المرء إلا أن يتذكر مسئول الحكومة البريطانية، الذي كان يعتقد بشكل معقول تماماً، إن التليفون الكهربائي لن يقدر له الانتشار قط في إنجلترا، حيث يوجد هناك إمدادات وفيرة من حملة الرسائل الرخيصة الأجر. ومن المسير اليوم أن تجمع مجموعة من الأشخاص لمناقشة أثر وسائل الإعلام على العملية السياسية، دون أن يثير البعض، سواء بلهجة مفعمة بالأمل أو باستخفاف، مشكلة التليفزيون. وسوف يعقب ذلك حديث طويل محتدم إلى حد ما حول الآثار الواسعة، ولكنها لم تفهم جيداً، لهذا الوسيط الجماهيري. ومع التسليم بأن هذا موضوع جديد يتطور بسرعة، تتكيف آراء أغلب الأشخاص عنه إلى حد كبير بواسطة أدلة من الروايات، فإن هذا التشوش لا يثير أية غرابة.

وهناك أمر واحد واضح - وهو أننا نكتشف اليوم التأثير الأولي فقط للأشكال

الجديدة من التوزيع الإلكتروني الدولي، وخلق «دبلوماسية شعبية». فالزعما الوطنيون، يوجهون نداءاتهم بصورة متزايدة إلى جماهير الناخبين في دول أخرى بصورة مباشرة. وهذا الحديث السياسي الذي كثيراً ما يشمل لاعبين غير مفوضين من طبقة الموظفين يوجد إلى جانب المعاملات التقليدية والمحكومة بين الحكومات.

ويسبب هذا التوتر بين هذين الشكلين من الاتصالات بالفعل قدراً كبيراً من الشقاء، ويتطلب تعديلاً هاماً في الطريقة التي نحاول بها إدارة شئوننا الخارجية. وليس هناك وجود للشئون «الخارجية» بمعناها الدقيق من بعض النواحي. كما أن رسم خط فاصل بين قضايا السياسة الداخلية والخارجية أخذ يزداد صعوبة، حيث تتسع دائرة جماهير المعلومات وتصبح متأثرة بسيول متدفقة عبر الحدود من معلومات أقل تصفية بصورة متزايدة.

وتتخذ تلك النظم من التوزيع الإلكتروني أشكالاً متعددة، تعجل وتزيد تفاعل المعلومات على المستوى الفردي والجماعي. ولا ريب في أن من أهم هذه الأشكال، وخاصة بالنسبة للجمهور، وبالتالي للعملية السياسية، هو التلفزيون. ولهذا فإن التركيز هنا سيكون على التلفزيون. لأن تفهم ما يفعله التلفزيون الآن للدول أمر ضروري إذا أراد المرء أن يفهم الفكر فيما يمكن أن يفعله للعالم مستقبلاً.

### ثورة التلفزيون

كلما تحدث المرء عن الأهمية المتزايدة للتلفزيون عبر الحدود، فسوف يسأل البعض بالتأكيد عن السبب الذي يجعل تأثيره مختلفاً عن التكنولوجيا الأكثر قدماً، كالإذاعة ذات الموجة القصيرة، وبرقيات الصحف، والتلغراف الكهربائي لصمويل مورس، أو حمامات رويتر. والرد على ذلك لن يكون مختلفاً إلى هذا الحد، لولا حقيقة أنه جزء من عملية، وصلت إلى جماهير خطيرة. ونتيجة لذلك، فإنه يحدث ثورة في العملية، لا مجرد استمرارها فحسب.

وكانت أغلب التكنولوجيات التي تغير الحملات السياسية القومية اليوم في الولايات المتحدة كانت موجودة بالفعل في عام ١٩٨٤، ولكنها في حملة ١٩٨٨ استخدمت لأول مرة بشكل شامل - ولكن لم تستغل بعد إمكانياتها الكاملة. وإذ خال



تكنولوجيا جديدة فى مصطلحات التسويق الاستهلاكى الحديث يمر عادةً بفترة فاصلة لمدة عشرين عاماً على الأقل قبل أن يبدأ تأثيرها الهام. وهو ما يصدق على التلفزيون، وأجهزة تسجيل شرائط الفيديو، والأقمار الصناعية.

لقد بدأ التلفزيون على أساس قومى فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا يتخذ على الأرجح دوراً هاماً حقاً فى العملية السياسية الداخلية فى الستينيات. ونحن نشهد الآن تأثيراته على العملية الدولية وسوف يزداد إدراكنا لها بصورة حيوية خلال التسعينيات. وكان لا بد للاضطراب الشديد الذى أصاب سوق المال «وال ستريت» فى أواخر ١٩٨٧ من أن يجعل الجميع يدركون فى ألم وجود وأهمية التجارة الداخلية على مدار الساعة، يحفزها تطور تكنولوجيا الآلات الحاسبة وإرسال الأقمار الصناعية. وهناك تطورات مماثلة بدأت تنشط فى الحياة السياسية العالمية. ونحن نعرف النظام المالى الدولى العصبى بمعاملاته الفورية، ولكننا لسنا على علم تام بمعادلاته الدبلوماسية والسياسية. ورجال المال، كالعادة، على رأس المتعطف.

ولقد أصبحنا الآن معتادين على الوجود المنتشر فى كل مكان للتلفزيون، ومن الصعب تماماً أن نتذكر العالم الذى لم يكن موجوداً فيه. فمنذ ثلاثة وخمسين سنة، فى عام ١٩٣٦، هزم فرانكلين روزفلت منافسه ألف لاندون بأغلبية ساحقة، وبدأ المتحررون الفاشيون حصار مدريد، وكان سوموزا على وشك اغتصاب السلطة فى نيكاراغوا، بينما كان إدوارد الثامن فى إنجلترا يوشك على التخلي عن عرشه. ولم يظهر أى من هذه الأحداث فى التلفزيون أو يذاع بواسطته. وفى نفس العام، ابتكر جراح برتغالى، هو الدكتور إيجاز - مونيز، أولى تقنيات العملية الجراحية فى فصوص المخ الأمامية، وفى تطور قد يبدو أنه لا صلة له، تم افتتاح أول خدمة تلفزيونية منتظمة فى العالم بواسطة هيئة الإذاعة البريطانية، وشاهدتها قلة مختارة على معدات بدائية باهظة الثمن.

إن التلفزيون يتخطى الآن كل الطبقات والحدود. ويخلق صوراً فورية عبر الحدود من الصعب تقييمها، ومن المستحيل السيطرة عليها، فقد راد تعقيد العلاقات الدولية. والتلفزيون، لا الواقعى فقط بل والخيالى أيضاً، يخلق الأيقونات والصور العالمية المشتركة، ويكفل أوسع محيط ثقافى، يتم فيه حل شفرات الرسائل السياسية

المعقدة بصورة صحيحة أو غير صحيحة. ويرى بعض الدبلوماسيين التقليديين إن الأمواج المتلاطمة للسياسات العالمية، قد أصابها الخيل بواسطة تدخل التلفزيون. غير أن العاملين في التلفزيون يقولون أنه يستخلم لاطلاع الناس. وإن الأسلوب الذي يؤدي به التلفزيون عمله، والدوافع التحتية هي شيء جانبي. وسوف يكون على الساسة ومسؤولي الحكومة أن يتعلموا كيف يخرون عباب تلك المياه المتلاطمة، مثلما كان على جنرالات حرب القرم في الأيام الغابرة أن يتكيفوا مع وجود وليم هوارد راسل، والانتقادات القاسية لصحيفة «التايمز» اللندنية.

ومن الممكن تحديد بعض الآثار المحتملة الطويلة المدى للعيش مع التلفزيون. وبالمثل يستطيع المرء أن يحلل التأثير الذي لا مثيل له لنمو الاتصالات عبر الحدود، في دول كانت قد ضبخت نظم التلفزيون قبل ذلك.

وهناك نموذج صغير وإن كان مفيداً وهو جزيرة برمودة، التي تمجد نفسها داخل مخروط الإرسال لنظام الأقمار الصناعية المنخفضة الطاقة للولايات المتحدة. ويعتبر شعب برمودة بوجه عام في بحبوحة من العيش، وكثيرون منهم ابتاعوا أطباق الأقمار الصناعية لاستقبال العديد من الإشارات التي لم تكن موجهة إليهم في الواقع. وكان من نتائج ذلك ضعف القاعدة الاقتصادية لنظام التلفزيون الوطني في برمودة. وقد يترتب على ذلك عدد من النتائج غير المقصودة، اجتماعية وسياسية معاً. وقد كافحت كندا التي تعتبر أسواقها الأساسية في متناول إشارات التلفزيون الأمريكي المادية، ضد هذه المشكلة سنوات. والآن، ويعد أن غيرت الأقمار الصناعية الأفكار التقليدية للمساكنات، فقد أصبحت بقية العالم كندية بصورة ما.

ومن بين الفوائد الممكنة للتلفزيون أنه أعطى الكثيرين من الأشخاص منظوراً أوسع عن العالم. غير أنه لايد أن يكون بعض الشك قد ألقى على نوعية مثل هذا المنظور. فهو بالمقارنة بالمطبوعات ليس تخطيطياً، وليس عقلانياً أو تأثيرياً بصورة فطرية. وعندما يتناول التلفزيون موضوعات جادة فعلاً، فإنه يكون مشغولاً بالصورة، وقل أن يكون باعثاً على التأمل أو منظماً مثل الأشياء المطبوعة. وقد أصبح زعمائنا يعتمدون على الصور بدلاً من الحجج والبراهين، ويعبرون عن أفكارهم بقبضات صوتية أو بإعلانات سياسية حادة. إن الحديث العقلاني تم تجنبه.

والمعلومات مؤثرة، ولكنها قل أن تغطي التحليل أو الشرح. وتصبح هذه المشكلة القومية أكثر شدة في بلبلة تلاقي الثقافات الدولية من سوء الفهم.

وهناك ميزة رئيسية أخرى للتلفزيون وهي إلغاء الاعتماد على القرائن - حيث أن الزمان والمكان، ولا سيما في عصر الأقمار الصناعية، قد اندثرا. وقد بلغت عدم الاستمرارية المتأصلة في العملية التي بدأها صمويل مورس وتلغرافه الكهربائي نضجها في عصر التلفزيون. وتختلف مشاهدة التلفزيون عن القراءة من نواح عديدة. فالعين لا يمكنها أن تنعم النظر في جهاز التلفزيون مثلما تفعل مع الصحيفة، لكي تختار الأشياء التي تهتمها من بين تلك التي لا تهتم بها، ولا تستطيع أن تتباطأ أمام فكرة مثيرة للاهتمام - إذا كانت هناك مثل تلك الفكرة.

إن أخبار التلفزيون ليست إلا قفزات فقط، والمشاهد أسير لها. وكثيرون من منسقي الأخبار يقرأون نهاية خبر ما في الخبر التالي بصورة حمقاء دون توقف أو تغيير لطبقة الصوت، حتى لا يفلت المشاهد من قبضتهم. ويعتقد كثير من الأشخاص وخاصة الذين يتظاهرون بالجدية أن التلفزيون في أفضل أحواله هو ملعب للأخبار من أنحاء العالم. والمشكلة هي أن التلفزيون يصر على إخبارنا بأشياء لم نطلبها وليست لدينا أية استجابة عليها. ومن الممكن أن يكون لنا جميعاً آراء، ولكن دون أية سلطة. والاستمرار في إطلاعنا على المشكلات إلى الحد الذي يشعر فيه المرء بأنه عاجز عن التغلب عليها لابد أن يترك آثاره. ويصبح موقفنا هو إما الإحباط المؤلم، أو الأكثر احتمالاً، عزلة دفاعية. وحتى مجامعات أثيوبيا يمكن أن تفقد أثرها أو الاهتمام بها.

وقد بطلت محاولات إرسال معلومات ومناقشات معقدة في التلفزيون، وذلك بالاندفاع الذي لا يكل لأغلب المحتويات الأخرى للتلفزيون وطبيعة الوسيط نفسه. علاوة على أن التلفزيون حتى في أكثر أشكاله الخيالية يجد صعوبة كبرى في التعامل بشكل يتسم بالغموض، لأنه درب مشاهديه في دول عديدة على توقع التبسيط المستمر، والتنبيه، والإثارة، والحل البسيط للمأرق الإنسانية. وقد تآثرت تلك القيم لسوء الحظ على سياساتنا. وأصبحت الأعمال الاستعراضية تؤثر على تقديرنا للأخبار بصورة هامة. وبالتالي فإن تلك القضايا التي لا تكون لها فائدة

للميادين العامة، والولع بالأعمال الاستعراضية - ولعل أكثر اثنين منها إلحاحاً هما الرقابة على التسليح، والعجز في الميزانية - لا يحظيان حتى بأقل تغطية.

وهناك تأثير وطني ودولي آخر للتليفزيون يتضمن التهويل والتضخيم. ويبدو أن هناك قصصاً وقضايا واتجاهات، وطنية ودولية معاً يبالغ فيها التليفزيون. غير أن ذاكرة التليفزيون في نفس الوقت غالباً ما تخطئ قليلاً. وهناك قصص درامية تعرض عبر الشاشة ليلة أو نحو ذلك ثم تختفي، دون أن تختتم أحياناً. ويتفاعل ذلك مع عامل آخر، وهو تعجيل التأثير. فالمعلومات تتحرك بشكل أسرع، ورد فعل الأشخاص يكون أكثر سرعة. ويساعد الرد الفوري والتفاعل الفوري على توليد هذه الأمواج المتلاطمة في بحر السياسة الدولية. والاضطراب السريع لعمل التليفزيون المستمر والتفاعل شيء حقيقي ولا بد من التعامل معه، ولكنه يمكن أن يكون مضللاً.

### الثورة تأتي إلى أوروبا

سوف تكون آثار هذا التدفق من المعلومات في أوروبا خلال العقد المقبل أكثر إثارة عما هو في الولايات المتحدة، حيث يتناقص الدور الأبوي لخدمة الإذاعة العامة والمنظم إلى حد كبير. [ولم تجرب الولايات المتحدة هذا النظام الأبوي قط]. وسوف يدخل قادمون جدد مندفعون إلى السوق الأوروبية، مستخدمين نظم إرسال متنوعة للحصول على نصيبهم. وهناك لاعبون ذوو أسماء مثل ميردوخ، وماكسويل، وبيرولسكوني، وهيرسانت، وبويج، وتيرنر، وموهن سوف يدورون ويتعاملون، وسيصبح البعض الملوك الجدد لهذه اللعبة العالمية الكبرى.

وسوف يركب القادمون الجدد موجة من التخصصية. وستختفي القيود والالتزامات العامة لمؤسسات الإذاعة القديية. وسوف تحطم أوروبا النظام القديم من أجل تنشيط صناعة التكنولوجيا العالية، وتغلب إلى الخدمات التليفزيونية أموالاً جديدة وطاقات جديدة. وقد تغيرت الاتجاهات الأيديولوجية، ولم يعد حكم الصقوة موضة شائعة. وستقوم السوق بالتوزيع، ويمضي التفكير، وهؤلاء الذين كانوا يتنحلون «المنافع الاجتماعية» التي كان يشجعها النظام الخاضع للتنظيم فيما سبق، سيكون عليهم فقط أن يجربوا حظوظهم. إنها ثورة ذات مغزى سياسي كبير.

وسوف تعنى من بعض النواحي مزيداً من حرية الاختيار، ولكن أحداً لا يعرف بعد ما يمكن أن يدمر أثناء ذلك.

وتقدر اللجنة الأوروبية أنه سيكون لدى أوروبا بحلول عام ١٩٩٠ تسعون قمراً صناعياً وقنوات تعمل بالكابلات عامة وخاصة معاً تقريباً. وسيكون ذلك بالإضافة إلى الشبكات الموجودة. وفي حين أن هذه الأرقام موضوع شك إلى حد بعيد، وقد لا تحمل الكثير من الواقع التجارى، فإنها مع ذلك، توضح تماماً بالفعل حقيقة أنه سيكون هناك تلفزيون أكثر عدداً وتنوعاً. وسيكون أقل تنظيماً وأقل قومية. كما أن الأموال التى يجرى استثمارها على قدرة إرسال الكابلات لها دلالتها. فالمانيا الغربية على سبيل المثال تستثمر حوالى عشرة بلايين دولار فى تلفزيون الكابلات، وتستثمر فرنسا ١٢ بليون دولار أخرى. وفى بريطانيا، بلايين من الأموال الخاصة التى تهرى القامرة بها على القمر الصناعى للإرسال المباشر.

وتتوقع لجنة المجموعة الأوروبية اتفاق ملايين عديدة على برنامج لخدمات تلفزيون القمر الصناعى المباشرة، وأيضاً على أثمار صناعية ذات طاقة عالية. وكل هذا هو محاولة لتكوين سوق متحدة للإذاعة من ٣٢٠ مليون شخص يتشرون عبر اثنتى عشرة دولة تتحدث تسعة لغات أساسية ولها قوانين مختلفة.

وتعتمد اللجنة الأوروبية أن تنشئ بحلول ١٩٩٢ سوقاً واحدة لكل السلع والخدمات، تشمل الإذاعة. ومن ثم سوف تكون بعض التنظيمات الوطنية التى تحكم الإذاعة غير ضرورية أو غير مشروعة. غير أن ذلك ينطبق فقط على التجارة فيما بين المجموعة الأوروبية. أما فيما يتعلق بالبرامج التلفزيونية، فإن بعض أعمال اللجنة (تحت ضغط من الفرنسيين) موجه إلى حماية أوروبا من الولايات المتحدة.

وتتشرط توجيهات اللجنة أيضاً أن تتخذ دول المجموعة الأوروبية برامج، ومعايير مشتركة للإعلان، وتقترح أن يتم صنع أغلب برامجها التلفزيونية، كلما أمكن، داخل نطاق المجموعة الأوروبية، باستثناء تلك التى تغطى الأخبار والرياضة. وهى تطالب الإذاعة والتلفزيون بأن ينفقوا كثيراً فى نظم الترجمة والتوضيح (الدبلجة)، بحيث يسمح للبرامج أن تذاغ فى وقت واحد بلغات متعددة. كما تسعى اللجنة إلى تشجيع الإنتاج الأوروبى المشترك.

إن الاهتمامات التي تقف وراء محاولات اللجنة بناء صناعة أوروبية وحماية البرامج الأوروبية من المنافسة الأمريكية، تجارية وثقافية معاً. فإذا ضاعفت بسرعة عدد القنوات، فيكون عليك بوضوح أن تكون حراً في استيراد برامج بأسعار حدية لكى تحملاً طاقة الاستيعاب هذه. ونظراً لأن تكاليفها الأصلية قد استهلكت فى سوقها المحلية الضخمة، فإن البرامج الأمريكية حدية فى سعرها. إذ بينما يتكلف صنع تمثيلية لمدة ساعة فى فرنسا ٥٠٠ ألف دولار على الأقل، فإن حلقة من مسلسل مثل «دلاس» يمكن أن تشتري بما لا يزيد كثيراً على ٣٠ ألف دولار. علاوة على أنه مهما كانت التخفيضات التى قد تكون لدى بعض الشعوب والساسة الأوروبيين بشأن الهوية الثقافية، فليس هناك من ينكر الجاذبية التى للبرامج الأمريكية لدى المشاهدين الأوروبيين. وبالتالي، فإن الأوروبيين سوف يريدون أولاً تنمية قاعدة إنتاجهم الخاص، ولكنهم يعلمون أن مضاعفة قنوات توزيعهم تعتبر مهمة بسيطة نسبياً إذا قورنت بإيجاد القدرة على صنع برامج جيدة. وحقيقة أن نظم التوزيع يحتمل كثيراً أن تحصل على إعانات لأسباب تتعلق بالسياسة الصناعية تجعل هذا الإدراك أكثر وضوحاً.

إن هذه المشكلة التى سرعان ما سوف تصبح عالمية للحفاظ على الهوية الثقافية فى عصر التلفزيون العالمى تشاهد بصورة أكثر وضوحاً فى أوروبا، لأنه فى أوروبا يكون الإحساس باكثر الآثار المفاجئة لنظم التوزيع الجديدة. ولن تمر أغلب الدول الأقل تقدماً بنفس التغيير، لأنها لا يمكنها تحمل تكاليف نظم الإرسال الضرورية، كما أنها لم تصبح بعد سوقاً جذابة إلى حد كاف. (ومع ذلك فإن بعض هذه الدول تقع فعلاً داخل مخروط خدمات إرسال الأقمار الصناعية الموجه إلى دول أخرى، ومن الممكن أن تصبح النتائج مدمرة لهذه الدول). ولن تمر الولايات المتحدة من جانبها بتجربة مثل هذا التأثير الواضح على الأرجح، لأنه لم يكن لديها نفس القدر من التنظيم، أو نفس القيود على منافذ التلفزيون، أو الإنتاج الذى يخضع لإعانات حكم النخبة.

غير أن التحول الرئيسى فى هيكل الاتصالات الجماهيرية فى أوروبا، وتحررها من الحدود الجغرافية التقليدية بسبب الأقمار الصناعية وتكنولوجيا الكابلات، سوف

يكون له تضمينات سياسية بعيدة المدى. ويمكن أن يشاهد هذا الإدراك بشكل أكثر وضوحاً في فرنسا. وفي حين أن الصراع في دول أوروبية أخرى قد يكون أقل حيوية إلا أنه ليس أقل حقيقة. قفى بريطانيا على سبيل المثال، كان يبدو أن مارجريت ثاتشر كانت تحاول المستحيل. إذ أن ثاتشر التي تؤمن في حماسة بالقطاع الخاص وقوى السوق، تسعى لوقف الإذاعات التي لا توافق عليها - وهو موقف من العسير الحفاظ عليه، وخاصة عندما تبدأ الكثير من الإشارات من دول أخرى ذات سيادة.

إن التكنولوجيا، وطموح تنظيم العمل سوف يكون حافزاً على حدوث تغيير سريع غير متقن في أنحاء العالم. وقد لا تبقى المعالم التنظيمية المألوفة. إذ أن إنتشار نظم الكابلات، وانتشار نظم أخرى من التوزيع المحلي عندما تتحد مع الأقمار الصناعية يمكنها توصيل إشارات حول العالم، سوف تترك كلاً من الأسواق والمشاهدين: ماذا نشاهد؟ من أين جاء وإلى من ينتمي؟ وسوف يصبح محامو حقوق النقل مشغولين وأغنياء معاً.

### الآثار السياسية

وسوف تتأثر العملية السياسية الدولية أيضاً. فهناك بالفعل نظام إلكتروني عالمي لجمع الأخبار، وقد أصبحت إذاعات التلفزيون خلال السنوات القليلة الماضية على الهواء من أطراف الأرض أمراً شائعاً. ويتسع نشر هذه المعلومات إلى الجماهير العالمية الآن إلى حد كبير، كما أصبحت تنقع بصورة أقل. ولا يظهر التلفزيون اهتماماً كبيراً بالحدود الدولية أو الجغرافيا التقليدية. واقتصاديات القمر الصناعي لا تتأثر بالمسافات، فكل شيء يعتبر مجاوراً. وقد أخذت تكاليف الإرسال في الانخفاض بينما ترتفع تكاليف العمال. وقد تكون هناك سلطة تحرير أقل تحفظاً. ونتيجة لهذا كله ستصبح المحادثات الدولية أقل تعقيداً وأكثر شعبية، وأكثر صعوبة في الإدارة. ونحن نشهد رحيل حراس البوابات.

ونظراً للتقارب بين التكنولوجيات الأساسية، فإن الحكومات الوطنية أخذت تفقد السيطرة على اتصالاتها الوطنية الخاصة. وتجعل الأقمار الصناعية الجغرافيا التقليدية ومفهوم المسافات شيئاً تافهاً. كما أن الكابلات تضاعف نظم التوصيل

المحلية، وتتمتع الإشارات البعيدة، كما تمنح أجهزة تسجيل شرائط الفيديو الأفراد القدرة على الاحتفاظ بالإشارات وعرضها، بينما تقوم الحاسبات الآلية بتصنيف المعلومات، كما أن تكنولوجيا تخفيض الحجم وإزالة لغز الفيديو تسمح باستخدامه بواسطة الأشخاص العاديين. وكانت هذه التقدمات التقنية مصحوبة بنمط لإلغاء القطاع العام والخصخصة - وأصبح هناك رواج مصلحة بين الأيديولوجيا والتكنولوجيا.

وكانت شبكة التلفزيون القديمة في داخل دول معينة عامل تماسك تاريخي، وتجربة وطنية مشتركة. وقد أخذ هذا الموقف الآن في الاختفاء، ذلك لأن التكنولوجيا تخلق فرصاً تجارية وأخطاراً معاً في سوق دولية مجزأة، ولأن الشبكات الكبرى أخذت تفقد التحكم في مواعيد برامج التلفزيون، وبالتالي في المستهلكين. وسوف تظل بعض الحواجز بطبيعة الحال - السوق، والثقافة، والقواعد التنظيمية واللغة. وأيضاً تلك المعايير المختلفة للإرسال الفني (وأحياناً تقام الحواجز بشكل متعمد لأسباب تتعلق بنزعة الحماية). وسوف تستطيع أية دولة تريد حماية وعزل نفسها حقاً عن المعلومات الاقتصادية العالمية أن تفعل ذلك، وذلك بإدارة نظام اتصالاتها الوطني وفقاً لمعايير لا تتفق كثيراً مع تلك الخاصة بدول أخرى. غير أن الثمن سيكون فادحاً.

ويلوح في الأفق عدد من تطورات جديدة سوف تؤثر على النطاق الدولي، لا للتلفزيون فحسب بل والصحف، وأجهزة الراديو والتليفونات وأشياء أخرى أيضاً. وسوف يؤدي وصول نظم الألياف البصرية إلى زيادة الروابط عبر العالم إلى حد مثير. كما سيقيم جبل جديد من الأقمار الصناعية، وخاصة في أوروبا، بتوصيل إشارات ذات طاقة عالية إلى المستهلكين الذين لديهم أجهزة استقبال صغيرة. وهناك أقمار أخرى في مرحلة الإنتاج سيكون لها مخروط إرسال يغطي كلاً من شرق الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. كما سوف توجد القدرة على تحويل الإشارات على الأقمار الصناعية.

كما سيكون هناك تقدمات هامة في استخدام التصوير البعيد من الأقمار الصناعية «جاسوس في السماء». وسيكون تأثير هذه التقدمات وزيادة إمكان الحصول



على هذه التكنولوجيا بالذات، تأثيراً هاماً على الشؤون العالمية. ويعتبر التصوير من بعيد بواسطة الأقمار الصناعية بالفعل عاملاً في الرقابة على التسليح، ولما كانت بعض قدراتها المتقدمة لم تعد هي الأرض المحرام المقصورة على جماعة المخابرات، فإنها تستطيع أن تقوم بدور حاسم في إدارة الكوارث الطبيعية، وفي جمع الأخبار. كما يمكن أن يكون أثرها على القانون الدولي والتجارة كبيراً.

إن التنبؤ بأثر هذه التغييرات التكنولوجية بالضبط على الجهاز العصبي للعالم أمر عسير. وكل ما يمكننا التأكيد منه هو أن كل ما هو مألوف لنا سوف يتغير. فالجمع بين التدفق الزائد من الأقمار الصناعية، وتكنولوجيا كاميرات تسجيل الفيديو، على سبيل المثال، سوف يجعل كل المجتمعات أكثر قابلية للاكتشاف.

والخاصية المسيطرة لما نمر به الآن هو أنها خاصة أكثر منها حكومية. فهي الدافع إلى أسواق وأرياح مستقبلية، تنتج تقنيات مبتكرة، وتحطم الضوابط التنظيمية والحكومية. وقوى السوق هذه لها قوتها السياسية الخاصة، وهي في دول عديدة تكمل سياسات الحكومة التي ترى أن صناعة المعلومات الإلكترونية شيء حيوي للرعاة الاقتصادي للدولة.

وفي عصر وسائل الإعلام الجماهيرية، والإشارات المتزايدة عبر الحدود، والمعلومات غير المنقحة، فإن المعلومات المتاحة بشكل علني، والانطباعات الجماهيرية، تقرر بصورة متزايدة إدارة العلاقات الدولية. وتصيب الكارثة السياسي الذي يقلل من شأن قوة الصور في أن تؤثر جذرياً على آراء وأمزجة جمهور ناخبه. إذ أنه بسبب تكنولوجيا الاتصالات الجديدة، فإن تساع وتأثير هذه الصور يمكن أن يكون هائلاً. إننا نعيش اليوم في عالم من الديمقراطية الشعبية. وإذا استعرنا كلمات رونالد ريجان، وهو أحد رجال الصورة، «فإنك لم تر شيئاً بعد».



## لا بطلنة...

## ولا شريرة

سيمون سيرفاتى

إن العلاقة المناوئة بين السلطة التنفيذية للحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام ليست أمر يمكن تفاديه، أو يثير الأسف. وكما كتب والتر ليبمان إن الرؤساء الأمريكيين «يعلنون، ويصرحون، وينكرون، ويجادلون. ولكنهم لا يستقيمون ويلذكرون القصة، فيقولون لماذا فعلوا ما فعلوه، وما رأيهم فى ذلك، وكيف يشعرون حياله»<sup>(١)</sup>. ونشر القصة هو ما يفعله الصحفيون فى الولايات المتحدة بشكل أفضل - وربما أحسن وأكثر من أية مجموعة أخرى من الصحفيين فى العالم.

وكان يبدو أن شكوى ليبمان التى كتبت بعد أسابيع من دخول أمريكا الحرب العالمية الثانية، تشجع الصحافة الأمريكية على أن تستمر فى تحدى التفسير الرسمى للأحداث، حتى فى لحظة طوارئ قومية بصفة خاصة. ولم يكن ذلك يعتبر أمراً غير عادى، أو غير ملائم على الأقل: فقد كانت هذه هى تقاليد الصحافة الأمريكية منذ أكثر من ١٥٠ عاماً. غير أنه مع انتهاء الحرب، كانت العلاقة الفطرية المناوئة بين وسائل الإعلام والسلطة التنفيذية قد أخذت تخف تدريجياً، وغالباً ما كانت السلطة

والحقيقة يتبعان طريقتيها المتفصلين. ويقول الرئيس أيزنهاور في ذكرياته عن سنواته الأولى في البيت الأبيض: «كانت عادة روتينية أن تنكر المسؤولية عن حدث محرج عندما تكون هناك فرصة حتى بنسبة واحد في المائة أن يصدّقك»<sup>(١)</sup>. وكانت السياسات التي تضعها السلطة التنفيذية على أساس أكثر الحسابات لا مبالاة بالمصلحة يجرى تبريرها بسهولة بعبارات منمقة لخدمة الذات (بل وأحياناً خادعة) وكانت تقبل من أغلب الصحفيين، بل ومن أغلب الدارسين أيضاً بالنسبة لهذه المسألة، دون أي انتقاد. ومع اقتراف الصحافة لكي تظهر نفسها باعتبارها شريكاً للحكومة، كانت إنكارات المشرّين تؤخذ عادة بمحتاها الظاهري: ففي كوريا، وجواتيمالا، ولبنان، وكوبا، وأماكن أخرى، كان استخدام القوات الأمريكية بشكل سافر أو مستر نادراً ما يثير المناقشات التي صاحبت أعمالاً مماثلة في السنوات الأخيرة. فقد كانت تلك سنوات تلقين تقريباً أصبح دور أمريكا خلالها ملفوفاً في أساطير.

وفي الستينيات، حطمت حرب فيتنام الكثير من تلك الحرافات، وعدلت بشكل عميق شروط العلاقة بين الصحافة والسلطة التنفيذية، حيث كانت تلك العلاقة قد تطورت خلال العقد السابق. ومع ذلك فإن دور الصحافة طوال الحرب كان موافقاً بالكاد: فهي ليست بطلة أو أفضل من ذلك، ولا شريرة أو أسوأ، ونادراً ما كانت الصحافة تستحق الفخر أو اللوم من ذلك، والذي تلقته على نطاق واسع لوضع نهاية للحرب. ومن ١٩٥٥ إلى ١٩٦٥، أخذ نطاق واتساع التدخل الأمريكي في الهند الصينية يتصاعد باطراد، ولكن الصحافة الأمريكية ظلت طوال ذلك غير مبالية، بل ومحبذة للحرب. وفي أواخر ١٩٦٥ اتخذت أغلب الصحف مواقف في افتتاحياتها تؤيد سياسات الإدارة في الهند الصينية، بل وتصعيد التورط الأمريكي أيضاً. وكانت مطالبتها بالانسحاب عن طريق التفاوض غامضة في جوهرها، قليلة في عددها. وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» في إبريل ١٩٦٥ أن الرئيس وروط الأمة في معركة كبيرة في فيتنام، وأنه «ليس هناك غير القلائل من أنصار السلام... الذين يطالبون بالانسحاب سريع. ويفهم الأمريكيون جميعاً بالفعل وجوب أن تبقى في فيتنام حتى المستقبل القريب على الأقل». ومع تدفق المعلومات بل وسبل الوصول إليها لمجّح المصدر إلى حد كبير تحت إدارة الحكومة والقوات المسلحة، وبدأ أن كثيرين من

الصحفيين الأمريكيين يميلون بشكل فردي إلى تأييد المجهود الحربي. وكتب ديفيد هالبرشتام يقول: «إن فيتنام جزء مشروع من الالتزام [الأمريكي] العالمي، وربما كانت واحدة من خمس أو ست دول في العالم التي تعتبر حيوية حقاً للمصالح الأمريكية... وربما تكون جذيرة بالترام أكبر من جانبنا (٢)».

وأخيراً، فإن الصحافة المناوئة لم تكن هي التي عجلت بالفشل الأمريكي في فيتنام. وعلى العكس فإن الأدلة المتصاعدة على الفشل عجلت وراحت من تفاقم عداة الصحافة، التي رادت تغطيتها كثافة، وتحسنت في التنظيم بعد أن بدأ الرأي العام الأمريكي يتحول ضد الحرب (٣). وبلا ريب، فإنه بسبب أن الصحافة كانت القناة الموصلة لحل هذه الأدلة، فإنها قامت بدور هام في تيسير هذا التحول. وكانت القناة الموصلة حاسمة بصفة خاصة في حالة التلفزيون والذي كانت لصوره عن الحرب - من حقول الأرض في فيتنام، إلى شوارع شيكاغو - تأثيراً لم يسبق له مثيل على الإدراك الحسي للجماهير. ولكن معارضة الحرب وجدت هاملاً مساعداً في أماكن أخرى: حيث الانتقاد العلني لسياسات الإدارة من زعماء الكونغرس والمسؤولين السابقين، الذين كانوا يشجعون عبر السنين، ويؤيدون التدخل الأمريكي لا في فيتنام فقط، بل وأيضاً السياسات التي ساعدت على حدوث هذا التدخل وشكلت توسعه.

وعلى أية حال، فإنه في أثناء الجدل الشديد الممتد وبعده حول فيتنام، برز موقف يتسم بالشكوك في أنحاء البلاد حول دور أمريكا في العالم، والسياسات التي ابتكرتها السلطة التنفيذية للقيام بهذا الدور. وربما كانت الولايات المتحدة قد أساءت إعدادها تاريخياً لكي تتغلب على الآثار الجانبية لصعودها إلى القوة. فالديمقراطية لا تسمح كثيراً بالسرية: ومن هنا كان رد الفعل القوي بل والانتفاخي لحالات إفساء الحقيقة أو حتى ملاحظة الخداع. وهكذا فإنه بينما عكس حادث خليج تونكين نية أقل كثيراً [إذا كانت هناك أية نية] لتضليل متعمد، عند القمة على الأقل، عما كان معتقداً بصورة شائعة، فإن الاستنتاج الواسع الانتشار بأن إدارة جونسون قد خدعت شعبها بصورة تلقائية (والزعماء في الكونغرس أيضاً) أضعف ثقة الجمهور (والكونغرس) بصورة انتشرت في كل مكان. وكان الشعور بهذا الكشف أكثر عمقاً لأنه حدث في وقت كان فيه أعلى ممثل للدولة - وهو الرئيس - يفتقر إلى المصداقية

التي كان يتمتع بها أسلافه المباثرون.

وقد بدا أن كلا من ليندون جونسون وريتشارد نيكسون يشتركان في الميل إلى الخداع الذى أدى إلى تعميق الشكوك التى أثارها أعمال كل منهما. وبينما ضعفت الثقة القانونية، أخذت الصحافة والإدارة يعتمدان بصورة متزايدة على علاقة أكثر سرية، تقوم على تلميحات من تسريب الأخبار والحدع. وأفسح الافتراض المسبق القديم بوجود «نحن» جماعية للمجال إلى العديد من الجماعات والجماهير الأكثر ضيقاً وتغزقاً (ومن بينها لجان موسعة إلى حد كبير فى الكونغرس وهيئات العاملين فى اللجان الفرعية) مما زاد بصورة جوهرية عدد نقاط الدخول فى العملية السياسية.

ولا يمكن المبالغة فى تأثير هذه الانقسامات - داخل السلطتين التنفيذيتين والتشريعية للحكومة الأمريكية، وكذلك بينهما وبين الجماهير العامة المنقسمة بشكل مماثل. وفى الكونغرس تحول الإذعان اللا مبالى فى السنوات السابقة إلى تحدٍ شرس للإدارة الدبلوماسية اليومية للحكومة. وقد زاد الجدل المرير بين السلطتين التنفيذيتين والتشريعية للحكومة من إرباك الجمهور بشأن مصالح الدولة ودورها فى العالم. وقد استمرت الانفصالات التى كشفت أولاً خلال السنوات الأخيرة لحرب فيتنام، فى أن تشكل مناوعات السياسة الخارجية التى كانت تزعم بطرق مختلفة كل إدارة من نيكسون إلى ريجان. وكما كان متوقفاً فإن اهتمام هذه المناوعات بالأفكار المطلقة أفلقها الحاجة إلى رؤية الفروق الضئيلة، ولعبة الارتباطات التى كانت غالباً تحدد النجاح أو الفشل فى السياسة الخارجية. وبصورة متزايدة، كانت أية جماعة معادية للسياسات أو لأراء جماعات أخرى حول قضايا تتراوح بين الرقابة على التسليح إلى أمريكا الوسطى، تجد فى الصحافة أفضل وسيلة لكى تُسمع وتؤثر على السياسة.

ولا ريب أنه كانت هناك دائماً فى الطريقة التى تدير بها أمريكا سياستها الخارجية دعوة مفتوحة للنضال من أجل الامتياز الذى لا جدال فيه لتوجيه تلك السياسة. ولكن النضال الآن كان يشن بصورة أكثر صخباً فى الصحافة وبراسطتها،والتي كانت تغطيتها العدائية للسياسات الرسمية تزداد وفقاً لذلك، حتى وإن كان أغلب حالات تسريب المعلومات التى تقوم عليها مثل هذه التغطية تأتى فى الأغلب من السلطة التنفيذية.

غير أن التصور الناتج عن الصحافة باعتبارها التجسيد المتناسك لحزب معارض والتي ساعدت يدها الخفية على تشكيل مواقف عامة وعززت السياسة القومية، فمن الممكن المبالغة فيها بسهولة. إن الصحفيين لا يصنعون السياسات الأمريكية في العالم: إنهم يقدمون هذه السياسات وتأثيرها في العالم فقط لجذب اهتمام الشعب الأمريكي، والذي تقوض ردود أفعاله بعد ذلك حجم التأييد أو المعارضة التي تحظى بها الإدارة. وفي الستينيات تمت ترجمة الارتباك حول فعالية الطرق المستخدمة لتحقيق أهداف الدولة في فيتنام، مهما كان من الممكن تحليدها، إلى شكوك عامة، وإعادة تقييم للأهداف، والطرق، والكفاءة، لا في فيتنام فحسب، بل وفي كل مكان آخر في العالم. وقد بدا أن الدولة قد عقدت العزم حيثل على اتباع سياستين خارجيتين، إحداهما للحدود وفض الاشتباك، والأخرى للغفران وإعادة التجديد، وبذلك تدخلت صور من التذبذب والتشوش استمرت وازدادت بعد انتهاء حرب فيتنام. ولعل أهم الخطايا التي ارتكبتها الصحافة هي محاولة إعطاء بعض النظام لثل هذه الفوضى، حيث أصبح مخبرو الصحف يجرى تشبيهم من بعض النواحي بالمارسين، الذين تعزى محاولاتهم لإعادة بناء وتفسير الأحداث، والقرارات، والسياسات، والتشريعات عامة إلى ترابط وتماسك نادراً ما كانا موجودين في الوقت الذي تكشف في الأحداث، وصنعت القرارات، وبدأت السياسات، وتم إقرار التشريعات. ولكن الصحافة بعملها ذلك لم تضع أى برنامج خاص بها، وعندما كان إجماع الرأى يظهر فعلاً حول أية قضية بعينها، كان من النادر أن يتحدد بواسطة تحيز يتم بالقضاء والقدر.

وعلى الرغم من أن ذلك كان مرتبطاً بالجدل المرير الدائر حول حرب فيتنام، فإنه يجب عدم الخلط بين الجدل الحالي حول دور وسائل الإعلام في السياسة الخارجية، وبين الجدل التقليدى حول دور أمريكا في العالم. وإذا طرحنا جانباً الانتقادات التي تركزت على قضايا سياسية معينة، أو كانت مدفوعة بتفضيلات أيديولوجية، فإن أى تقييم لدور الصحافة الأمريكية في السياسة الخارجية يشير إلى ثلاث نتائج عريضة جعلت كلها نسبية بواسطة حدود إجماع رأى الأمة حول هذه القضايا، وأيضاً بالحدود الموضوعة للصحافة بواسطة مصالح جمهورها، وخاصة في

حالة التليفزيون وطبيعة الوسيط ذاتها.

أولاً، إن التغطية المناسبة للأخبار الخارجية وفيرة بل وقد تكون في اإردباد<sup>(٥)</sup>. وقد ساعدت مثل تلك التغطية على إلقاء الضوء على المناطق المظلمة من جهل الجمهور، والذي كان يشكل عدم المبالاة العام في أمريكا حيال أحداث العالم. وكانت الأزمات في الخارج يتم جلبها إلى غرف معيشتنا على الفور تقريباً. وقد بدأ ذلك بفيتنام بطبيعة الحال. ولكن الاستخدام المتطور لتكنولوجيا تتحسن بصورة مطردة منذ ذلك الحين سهل عملية التغطية للأحداث الدولية على الهواء. وعبر السنين شكلت صور السلام والحرب، الإذلال والكبرياء، والجوع، والأمل واليأس، والعنف والأمل المتجدد تعرض البلاد للسياسة الخارجية، واحتلت ذاكرتها الجماعية: قائد طائرة شركة الخطوط الجوية العالمية ومسدد الإرهابي مصوب إلى رأسه في مطار بيروت، وخيبة الأمل على وجه جورج شولتز وزير الخارجية وهو يلذع النتائج النهائية لمؤتمر القمة في ريكيافيك؛ والشاب الذي تصدى للذباية في بكنغ؛ والرجل الكهل الذي يقف فوق سور برلين ويحطمه بالمطرقة والأرميل - هذه الصور كلها وغيرها اقتحمت أبصار العالم، وقد استمرت تنقل على الهواء في أذهان المواطنين لسنوات تالية. ووسعت كلها نطاق حساسية الجماهير تجاه الأخطار والفرص في أنحاء العالم، حتى ولو كانت تختبر غالباً حدود الحقيقة، وبأكثر الطرز الملموسة.

وكما تظهر استطلاعات الرأي والدراسات، فإن الأمريكيين لا يعرفون الكثير عن العالم، بل إنهم قد لا يهتمون قط بمعرفة المزيد عنه. ولكن ذلك لم يمنعهم من اكتساب منافذ وفيرة - وأحياناً تتسم بالذكاء - للوصول إلى أية معلومات يمكن الحصول عليها كلما وقعت أزمة وازداد الطلب على مثل تلك المعلومات: حروب جديدة بخوضها أو إنهاؤها، برامج للمساعدات وهل هي جديدة بالبده فيها أو تجنّبها، نفقات الدفاع وهل تستحق التسليم بها أو إعادة النظر فيها، وما إلى ذلك. وينظرة إلى الوراء نجد أن سجل الصحافة الأمريكية في نقل العالم إلى الوطن، وسجل الشعب الأمريكي في الاستجابة للعالم، ليس سيئاً - بل إن هذه السجلات عند مقارنتها بسجلات دول صناعية أخرى في أوروبا وآسيا، نجدتها أفضل منها.

وتبقى هناك بالتأكيد حالات قصور في نطاق وتنوع واستخدام التغطية



الصحفية. ومع وجود أغلب المراسلين الأمريكيين في اثنتي عشرة دولة فقط، فإن الأخبار الخارجية لاتزال تميل إلى أن تنبثق من عدد صغير من الأماكن، مما يترك مناطق شاسعة من العالم موضع تجاهل إلى حد كبير وراء العناوين الرئيسية التي يزول أثرها بسرعة، والتي توجبها أحياناً أزمة مفاجئة. علاوة على أن التقدم في التغطيات الخارجية التي تقدمها الصحف القومية الرئيسية كانت أكثر توازناً بسبب انسحاب مثل هذه التغطيات في الصحف الأصغر والأكثر محدودية التي يقرؤها غالبية الأمريكيين. وغالباً ما يفضل رؤساء التحرير في الاستخدام الجيد للأخبار التي تتيحها لهم برقيات وكالات الأنباء والخدمات التكميلية الأخرى، والتي يعتمدون عليها عادة في أخبارهم الخارجية. فإذا كان الأمر كذلك، فإنه شيء يبعث على الأسى، إذ أن الصلة المتزايدة لأخبار السياسة الخارجية بالاهتمامات المحلية يجب أن تحت على زيادة تغطية السياسة الخارجية لا الإقلال منها.

والوضع بالنسبة لمزيد من المعلومات، وليس معلومات أقل، يعد شيئاً أساسياً حتى في حالة حوادث الإرهاب المثيرة للجدل - حتى إذا كان هناك احتمال بحدوث بعض التجاوزات. وهناك على سبيل المثال اتفاق كرية تم بواسطة هيئة الإذاعة القومية للأخبار، لإبقاء تحركات أحد الإرهابيين سرّاً، مقابل إدلائه بحديث يؤكد فيه أكثر الأشياء إثارة للاشمئزاز، حيث استغل الفرصة للتهديد بعمل ضد أمريكيين محددين بالاسم داخل الحدود الأمريكية<sup>(١)</sup>. وبالمثل، فإنه يبدو أن إحدى الشبكات استأجرت طائرة خلال أزمة رهائن شركة الخطوط الجوية العالمية، لمتابعة تحركات محتمل استخدامها في وقت كان التدخل العسكري موضع بحث جدي بواسطة الحكومة، ونشر هذا الخبر قد يزود الإرهابيين بمعلومات سرية عن ضربة وشيكة الوقوع.

هذه الأمثلة، بين أمثلة أخرى، تجعل من الممكن التسليم بأن هناك حدوداً لتغطية قضايا ذات عواقب تهدد الأرواح أو مسائل هامة تتعلق بالأمن القومي. غير أنه مع التسليم بالحاجة - بل وحتى الرغبة - من حيث المبدأ إلى وضع بعض حدود لما يمكن أو يجب أن ينشر في مثل تلك الحالات، فمن الذي تكون له سلطة تحديد تلك القيود بصفة خاصة، وربما كان الأهم من ذلك هو، كيف يتسنى تطبيق تلك القيود، وبواسطة من وضد من؟ ليس هناك قضية واضحة للصواب أو الخطأ هنا -

عن صحافة سيئة وحكومة جيدة أو العكس بالعكس. فقد يكون هناك أفراد قلائل من الحاقدين على كل جانب - ربما كانوا مصدرًا لتسرب متعمد أو فادح الشن [مع افتراض الحالة غير العادية لوجود مصدر واحد] أو يؤلفوا خبراً ضاراً مقصوداً [مع افتراض الحالة غير المؤكدة لمؤلف يدرك بوضوح إمكانية الضرر]. ولكن هذه استثناءات، مهما كانت أية حالة واحدة منها مثيرة للالتزاع، لا تبرر فرض قواعد تستهدف بناء علاقة هي غير قابلة للبناء بفطرتها. وخلاصة القول، فإن الصحافة بتقلها للمعلومات يجب أن تبقى كلب حراستها الخاص فى تحديد ما يصلح للطبع وما هو ملائم لأن يرى.

ثانياً، إن تغطية الأخبار الخارجية تتم بصورة جيدة بوجه عام وتزداد تحسناً. ويصدق ذلك على التلفزيون أيضاً، حيث يتعلم المخبرون والمتجسسون التغلب على القيود المفهومة للوسيط. وهذه القيود معروفة جيداً، وهى تشجب الكثير مما يشاهد فى التلفزيون، والتقديم السلطى، والمبالغة فى جعل الواقع مؤثراً. وقد كتب ديفيد جيرجن فى مكان آخر من هذا الكتاب أن التلفزيون: «يحب الملاحم الذى يفوز فيها البعض ويخسر البعض. وهو يمقت القصص المثيرة للملل والمعقدة، وسوف يتجاهلها عادة إذا كان هذا ممكناً». ويضيف ديفيد ويستر: «إنه يعبر عن الأفكار بصوت القضمات بينما يتجنب الحديث المنطقي. إن المعلومات تتحرك ولكنها نادراً ما تحلل أو يتم تفسيرها. .. ولا تستطيع أن تتوانى على فكر ممتع». وكيف يتسنى أن يكون الأمر غير ذلك عندما ينذر أن تتجاوز فقرة الخبر «الطويل» دقيقتين، أى ما يعادل حوالى ٣٥٠ كلمة منطوقة؟

ومع ذلك، فإنه بعد أن أصبحت كل الشبكات الثلاث الكبرى تخصص الآن أكثر من نصف الوقت المخصص لأخبارها للأخبار الدولية [وهو ما يقدر بالثلثين فى إذاعة متوسطة لبرنامج «أخبار العالم الليلة» فى شبكة إيه. بى. سى.] فإن المستجيب يستحقون الفضل لتقديمهم تغطية قد تتجاوز ما يطلبه الجمهور. علاوة على أن الشبكات فى محاولتها دعم مادتها، حققت اعتماداً أفضل على الكلمات باعتبارها إضافة مفيدة للصور [وتشمل كلمات من خبراء أكاديميين خارجيين يستعان بهم لتقديم تحليل للمخلفات] أو حتى بديل فعال للصور. وقد أبدى بيتر جينينجز ملاحظات

عقب القيود الصحفية الجارفة التي فرضتها حكومة جنوب أفريقيا على الصحف في نوفمبر ١٩٨٦ فقال: «مهما كانت الصورة هامة... فهناك العديد من الأشياء التي نتعلم عملها بدون الإبصار».<sup>(٧)</sup> غير أنه في حالة جنوب أفريقيا، بقيت التغطية التلفزيونية بصورة مؤقتة، من خلال وسائل مختلفة من التصوير تشمل استخدام صور على درجة عالية من التقنية ومقابلات مع الشهود لنقل المشاهد التي لم يكن في استطاعة آلات التصوير تسجيلها.

غير أنه لا يمكن استبدال قوة الصورة قط: فكما تتلاشى الصورة من الشاشة، فكذلك يحدث لتأثير الكلمات التي يستمر قولها على التلفزيون، أو تكتب في الصحف. وبالعكس، فإنه طالما بقيت الصورة على الشاشة فإن تأثيرها لا يمكن أن يضعف بسهولة. وكان الأداء المنقول لتلفزيونياً للقمع الوحش في أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا في الستينيات قد شكل اشمزاز الجمهور الذي أدى إلى تحرك الكونجرس لتغيير قوانين البلاد في الداخل وسياسة الدولة في الخارج. وقد دخلت هذه الصور عندئذ غرف المعيشة في البلاد من بيئات أخرى - أطفال يموتون جوعاً في إثيوبيا، وقمع عنصري في جنوب أفريقيا، وضرب عشوائى في الأراضي المحتلة، وعنف قاس في أمريكا الوسطى، والحماسة الديمقراطية المتقدة في شرق أوروبا. وهناك وفي كل مكان آخر، كان مصورو التلفزيون يصفون على كلمات المخبرين الصحفيين واقعاً حقيقياً، وإثارة للمشاعر حولت تأثير وسائل الإعلام في السياسة الخارجية، بصفة خاصة إلى استخدام القوة.

وبطبيعة الحال، فإن هذا الاعتماد على الإبصار، والحاجة المتعلقة به من أجل العمل، وإثارة الشفقة، التي هي جزء جوهري من التلفزيون، يمكن أن يشوه إذاعة الأخبار ويخلق انحيازاً خاصاً به. غير أن تأثيرات هذا الانحياز لا يمكن التنبؤ بها دائماً. فقد كانت تغطية التلفزيون لمبادرة الدفاع الاستراتيجى على سبيل المثال متقلبة، ولكنها تبدو إجمالاً أنها تنقل شكوكاً في رؤية الرئيس أكثر مما تؤيدها. ومع ذلك فإنه نظراً لتأكيداتها على بحث الحيوية أكثر منها على الوصف، فقد كانت أخبار التلفزيون المذاعة عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى في أغلب الأحوال مرتبطة بعرض التجارب الناجمة أو حتى الصور التي تغذى خيال المشاهدين وبدت أنها تؤكد أن

التجاء الرئيس الراحل نظام دفاعى سيكون إيذاناً بجعل الأسلحة النووية شيئاً مألوفاً الإعمال والزوال. وجعل التأثير المتجمع لتلك الصور تغطية مبادرة الدفاع الاستراتيجية أكثر تأثيراً فى التلفزيون إلى حد ما، مما كان فى الصحافة المكتوبة، بل لعله ساعد فى شرح سبب بقاء تأييد الجمهور للمبادرة مرتفعاً بوجه عام على مر السنين. ووفقاً لذلك، فإنه حتى عندما ثار الجدل ضدها، كان الكونجرس - وهو حكم جيد للشعور العام - يميل إلى منح مطالب الرئيس للاعتمادات المالية معاملة إيجابية نسبياً.

وهناك قيد آخر على تغطية وسائل الإعلام فى التلفزيون وما وراءه، له علاقة بتعرف المخبرين على القضايا - لا للمادة المباشرة لتلك القضايا فحسب، بل وعلى بيئتها فى الزمان والمكان أيضاً. وكما هو الحال الآن، فإن المخبرين قد تبهرهم غطى الأحداث. فهم تحت ضغط للاهتمام بتدقيق مطرد من القصص التى تتنافس على حيز فى الصفحة الأولى، يصبحوا محرومون من الوقت اللازم لجمع أو استيعاب الخلفية المطلوبة لكل منها. فقد تقدم طوكيو أو طهران المكان والتاريخ، ولكن القصة مع ذلك قد تكتب خالية من معرفة كافية باللغة أو تعرض سابق للثقافة، والتى يمكن اكتسابها فى الوقت المناسب، وقد يبقى للمخبر الصحفى فى مكتب خارجى فترة كافية ليصبح مؤهلاً للمهمة. وفى غضون ذلك، فإن رأى العام وهو يواجه كل هذا العدد من القصص المديدة، يتوق إلى المزيد من التحليلات: فماذا يعنى كل ذلك - بالنسبة لى فى وطنى، ولنا فى أنحاء البلاد، بل وفى العالم؟ والجمهور كما أشار مايكل موستيج، يترك مع «الصفحة الأولى بدون أى منظور للصفحات الخلفية»<sup>(٨)</sup>.

وعلى الرغم من أنه لا داعى للمبالغة فى هذه العيوب أيضاً، فإن الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية الرئيسية فى أرجاء البلاد ستكون حكيمة إذا خصصت موارد إضافية لتدريب مخبريها قبل إرسالهم إلى الميدان فى مهمة دائمة أو شبه دائمة. ويتلقى موظفو وزارة الخارجية مثل هذا التدريب عادة فى معهد الخدمة الخارجية، مع حلقات دراسية مستقلة، وفصول للغة؛ وكذلك الصحفيون، وكذلك أيضاً رؤساء التحرير، بل ومحررو العناوين الرئيسية، يستطيعوا استخدام مثل هذا التدريب من

أحد «معاهد الصحافة الأجنبية» مما يساعد على دعم مؤهلاتهم قبل تولي مسؤولية مهام جديدة. <sup>(٩)</sup> والصحفيون في أفضل أحوالهم هم دارسو الحاضر، حتى لقد قيل أن الدارسين في أفضل حالاتهم هم أيضاً صحفيو الماضي.

ثالثاً، يبقى وصول الحكومة إلى وسائل الإعلام مفتوحاً بوجه عام، وتدفق المعلومات حراً بصورة إجمالية. ولا ينبغي أن تستيع العلاقة المتأونة بينهما حدوث مواجهة، كما أنها لا تمنح التعاون. وأمثلة «الخداع الاستراتيجي» قليلة، والدروس المستخلصة من أمثلة معينة غالباً ما تكون مبالغاً فيها لأنها ليست وفيرة على وجه الدقة. وكما ذكر برنارد كالب ذات مرة بذكاء شديد «إن الثقة في كلمة أمريكا هي نبض الديمقراطية». غير أن السبب في ذلك أن هذه الثقة يحترمها عادة صانعو السياسة، بحيث أن مجرد قصور تشويه المعلومات (كذلك الذي دفع كالب إلى الاستقالة في أكتوبر ١٩٨٦) سوف يخلق اهتماماً بالغاً، ويثير الكثير من الانفعال. وفي ١٩٨٦ وجدت الحملة التي أطلق عليها «تشويه المعلومات» والتي قيل أن إدارة الرئيس ريجان قد شنتها ضد ليبيا طريقها إلى قصة نشرت في الصفحة الأولى من صحيفة «وال ستريت جورنال» وذلك بسبب «أخطاء» المثير الصحفي نفسه، وليس نتيجة محاولة «خداع» متعمد من الإدارة، أو حتى مسئولين قلائل ممن يبيعون الأكاذيب لحسابهم الخاص»<sup>(١٠)</sup>.

والسلطان التنفيذية والتشريعية للحكومة الأمريكية ليست أقل حاجة من وسائل الإعلام لإجراء تنظيم داخلي، إذا أريد إجراء تحسين في علاقاتهما المتبادلة، وكذلك علاقة كل منهما بالصحافة. وكما لاحظ النائب ليس أسبين: «إن كل إدارة تريد أن تختار أحد أمرين: أن تحفظ أسرارها، وأن تكشفها كلما كان ذلك مفيداً لأرائها السياسية، وسياساتها». واستغلال إفشاء المعلومات من أجل مكاسب سياسية، أو فائدة سياسية - سواء لخدمة عقيدة أيديولوجية، أو من أجل طموح شخصي - هو انحراف صارخ عن الخطوط التوجيهية التي يجب أن تستخدم كأساس لتقديم المعلومات للصحافة: «لا أكاذيب، ولا تضليل، وأن تكون شيئاً وشيك الحدوث قدر الإمكان داخل قيود أمنية». وهنا أيضاً فإنه طريق ذا اتجاهين: وحتى عندما ينفذ الكونجرس والإدارة التزامهما بترتيب نفسيهما، فإن وسائل الإعلام الحزبية تواجه

أيضاً التزاماً بممارسة ضبط النفس أو مراعاة الحرص على الأقل في الاعتماد على مصادر مجهولة في نشر أخبارها اليومية.

والاعتماد على علاقة خفية بين الحكومة والصحافة أمر ضار بكليهما، ويميل إلى زيادة الشك المتبادل، وشكوك الجمهور أيضاً بدلاً من تبديدها. فإذا قدمت للصحفيين صورتان مختلفتان لواقعة ما، إحداها للنشر، والأخرى بعيداً عن الأنظار، فإن بعض الغموض في أخبارهم المنشورة يجب ألا يشير أية دهشة. ففي إدارة ريجان، على سبيل المثال، ولأن كثيرين من كبار المسؤولين كانوا «يشرحون» تصريحات مختلفة للرئيس عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي بأشكال مختلفة، فقد زاد الجدل تشوشاً بصورة متزايدة. وخلاصة القول، أن أية إدارة تريد أن تكون مفهومة بصورة ثابتة يجب أن تسعى لجعل نفسها مفهومة باستمرار. وكما يكتب روبرت ماكفرلين في هذا الكتاب: «إن الأهلية لتولي منصب عام تقضي إلى ما هو أبعد من القدرة على تصور سياسة معقولة. إذ أن أولئك الذين يكفلون بصياغة سياسة الأمن القومي لابد أن يكونوا قادرين على شرح هذه السياسة من خلال وسائل الإعلام، ويعلمهم ذلك يجب أن يتجنبوا مهاجمة المعتقدات أو المؤسسات التقليدية، والصرامة الأيديولوجية».

إن العلاقات العدائية بين وسائل الإعلام والسلطة التنفيذية للحكومة عند النظر إليها بمنظور أوسع تعتبر علاقة صحية نسبياً، تكفل منافذ وفيرة لأحداث دولية، وتنتج أمة حسنة الاطلاع إلى حد معقول. وإذا كان الصحفيون يجدون أنفسهم في خلاف مع الحكومة وهم يقومون بمسئولياتهم وفقاً لأصولهم الخاصة، فإن هذا أمر يتبع نمطاً عادياً للتاريخ السياسي الأمريكي. وأية علاقة تقسم فيها السلطة بين المؤسستين بقدر متساو لن تخدم المصلحة القومية ولا مصلحة الجماهير. وحالات الجدل التي تحيط بدور وسائل الإعلام في السياسة الخارجية بصفة دورية، يجب ألا تسمح بحجب الانتصار الرئيسي للنظام الأمريكي في التوفيق بين حرية الكلام والسياسة التي تتسم بالكفاءة. وإذا كانت هناك «مشكلة»، فإن هذه المشكلة تكون أكثر قابلية لأن تكون سلسلة القياد من أنواع العلاج المقترحة. وهذا استنتاج مثير بشدة. ولكن نزاع الإثارة

عن حالة العلاقات بين وسائل الإعلام والحكومة، قد يقطع طريقاً طويلاً نحو تحسين هذه العلاقات.

## ملاحظات

١- نيويورك هيرالد تريبيون، ٢٩ يناير، ١٩٤٢. عمود صحفي لليمان اعيد نشره في كتاب «ليمان المثالي» تأليف كليتون روسيتر وجيمس لير (نيويورك: كتب فيتج ١٩٦٥)، ٤٧٠.

٢ - دوايت د. أيزنهاور، «شن السلام، ١٩٥٦ - ١٩٦١» (جاردن سيتي، نيويورك: دابلداي وشركاه - ١٩٦٥)، ٥٥١.

٣- لقد تم الاستشهاد بكل من افتتاحية نيويورك تايمز وديفيد هالبرستام في كتاب نورمان بودهوريتز: «لماذا نحن في فيتنام؟» (نيويورك: سيمون وشوستر، ١٩٨٢)، ٨١ - ٢.

٤ - انتظر كلارنس ر. ويات، «جنود من الورق: الصحافة الأمريكية في فيتنام» مجلة كوفلكت الموسمية (صيف ١٩٨٩)، ٢١ - ٤٠.

٥ - ستيفن هيس في كتاب ديفيد م. روين وآن ماري كانيجهام، «الحرب والسلام، ووسائل الإعلام الحربية» (جامعة نيويورك: محاضر مؤتمر ١٨ - ١٩ مارس، ١٩٨٣)، ١٦٦.

٦ - في الوقت الذي أجرى فيه هذا الحديث في دولة عربية لم يذكر اسمها، كان عباس مطلوباً من السلطات الأمريكية والإسرائيلية والإيطالية بتهم أنه قاد عملية اختطاف السفينة «أكيلي لاورو». وقد انتقد بعد أعضاء هيئة الإذاعة القومية للأخبار، بين آخرين كثيرين، ملائمة هذا الترتيب. وقيل أن «النيويورك تايمز» رفضت عرضاً مماثلاً من عباس.

٧ - اقتبس في كتاب بيتر ج. بوير «جنوب أفريقيا والتلفزيون: تغييرات التغطية»، «نيويورك تايمز» ٢٩ ديسمبر، ١٩٨٦.

٨ - مايكل موستنغ وهنري جريجز الصغير، «التلفزيون في الجبهة»، السياسة الخارجية (ربيع ١٩٨٠)، ٧٣.

٩ - باعتراف الجميع فإن الصحفيين في منظمات الأخبار الكبرى يتلقون فعلاً مثل هذا التدريب وخاصة من أجل مواقع مثل موسكو حيث اللغة عصبية. ولكن هذه العادة تستحق مزيداً من التوسع.

١٠ - ديفيد س. مارتين وجون ل. والكوت، «أفضل خطط وضعت: حرب أمريكا ضد الإرهاب» (نيويورك: هاربر، ورو، ١٩٨٨)، ٣٨٠.



## فى الخلىج:

### حروب الصحافة

ستيفن س. روزنفلد

كان ينبغي أن تكون حرب العراق من وجهة نظر الصحافة حرباً سهلة. فقد كانت حرباً شعبية فى الوطن على وجه العموم. وقد وفر ذلك على وسائل الإعلام أى تكرار فعلى للانقسام الذى نشأ فى فيتنام بين القوات المسلحة التى كانت تخوض تلك الحرب، وبين الصحافة التى كانت تنشر أخبار الحرب، التى تعكس كما هو الحال دائماً المصادر والتوترات فى المجتمع الأكبر. ولم يكن صدام حسين مثل هو تشى منه: ففى شخصه وأداته، لم يكن حتى لدى أقلية من الأمريكين ما يدفعهم إلى احترامه أو على الأقل تفهم موقفه. ولم تكن هناك أية ظروف تخفف تقدير الحقد المطلق على صدام، والذى دفع جورج بوش إلى بله الحرب.

وعلاوة على ذلك، فإنها كانت حرباً يمكن كسبها بسهولة. وقد تبخرت أسباب القلق التى سبقت الحرب حول نتائجها، أو بدقة أكثر حول تكاليفها المحتملة وخاصة فى الأرواح البشرية، عندما بدأت الحرب الجوية فى ١٦ يناير ١٩٩١ [بتوقيت واشنطن] والحرب البرية فى ٢٣ فبراير. وبعد مائة ساعة كان كل شىء قد انتهى على أرض المعركة، واختفى أى ادعاء بإبعاد الصحافة عن تغطية الأحداث وسط

الارتياح العام والابتهاج الوطنى. بينما كان هؤلاء الجنود العراقيون فى حالة تثير الشفقة وهم يلوحون بالأعلام البيضاء، وقد استسلموا إلى صحفيين غير مسلحين، وجدوا دون أن يدروا - بالنسبة لأغلب النوايا والأغراض - كانت الصحافة فى جانب الأجهزة الرسمية.

وهكذا كان من دواعى السخرية أن تبدأ ما يمكن تسميتها باسم حروب الصحافة فى الخليج. ومن الغريب كما يبدو أنه عند استعادة الأحداث، وبينما كانت الحرب تتكشف تدريجياً بعد استيلاء صدام حسين على الكويت، أصبح النقاش الحاد حول أدوار وسائل الإعلام ومستولياتها شيئاً ثابتاً ومستمرأ. وكان الافتراض المشترك، هو أن وسائل الإعلام كانت على خلاف مع القوات المسلحة، وأن القضايا التى تكمن بينهما كانت حقيقية وملحة إلى حد يكفى معالجتها حتى أثناء احتدام الحرب.

ولم يكن هناك أحد فى وسائل الإعلام يتوقع هذا التطور أو يرغب فيه. إذ كان كل ما تريده وسائل الإعلام هو أن تقوم بتغطية الحرب وفقاً لما هو مفترض من الروتين المهنى المعتاد. غير أن وسائل الإعلام وجدت نفسها على خط جبهتها الخاص الأقل شأنأ، وأن عليها أن تدافع عن نفسها، لا ضد السلطات العراقية التى كانت تنصرف بالطريقة المتوقعة من حكومة دكتاتورية معادية فى حرب، بل ضد السلطات الأمريكية وأشخاص عديدين آخرين فى الوطن، وهو انعكاس غريب وغير مريح.

وكان التفسير البسيط لهذا التحول هو فيتنام. وصحيح أن أحداثاً أخرى عديدة فى الثقافة زادت الاتهامات التى ظهرت على السطح فى الخليج سوءأ. ولكن فيتنام أقيمت كثيرين من العسكريين بأنه برغم ما قاموا به من عمل جيد فى المعركة، وكان فى استطاعتهم أن يعلنوا أنهم المحزوا مهمتهم، فإن موقفهم قد أضعف بواسطة مؤسسة قومية متحررة من النخبة فى الإعلام، لم تكن مدربة على الحرب، ودعاة إثارة، معادية للحرب، وفى الواقع ثقافة ثانية. وهذه الجماعة من الصحفيين بجداول أعمالها الخاص (الذى يبدأ مشيراً إلى تجنب الخدمة العسكرية) قيل أنها رزعزت التأييد الداخلى للقوات المسلحة باعتبارها مؤسسة، والحرب الفيتنامية باعتبارها سياسة قومية. وهجوم «تيت» الذى هلكت فيه قوات الفيتكونج فى عملية عسكرية، وصف على نطاق واسع فى الولايات المتحدة على أنه نصر للفيتكونج، ونشرت كحدث هام

فى الصفحات الأولى.

وسيكون لدى الصحفيين العديدين الذى دعوا للمشاركة فى جلسات لقاء لا تحصى مع الضباط العسكريين خلال أعوام إحساس عن مدى العداء العميق الراسخ فى نفوسهم تجاه وسائل الإعلام. وسيكون الأمر كذلك حتى بالنسبة للضباط الأصغر سناً الذين لم يشهدوا الخدمة فى فيتنام. وسوف يكون الرد النموذجى، هو أن الصحافة كانت تقوم بعملها فقط وليست الصحافة هى التى أضعفت التأييد للحرب، ولكنها الحرب ذاتها، وخاصة خسائرها البشرية. ورغم الحقيقة التى فى هذا التأكيد، فإنه يمكن أن يبدو أشبه بتبرير هش خاص ودفاعى. وقد أظهرت حرب الخليج إلى أى مدى ظل العنصر الفيتنامى غير الهضم.

### غزو جرينادا

إن الحروب الأمريكية حروب علنية بشكل نموذجى: فالجمهور الأمريكى يطالب بأن تعبر أهدافها عن مثل حليا أمريكية، وأن تكون إدارتها تحت الفحص والتدقيق. ومع ذلك فإن الرئيس ريجان فى غزوه لجرينادا فى عام ١٩٨٣ طبق هذه الدروس ذات الجانب الواحد من حرب فيتنام بعمل انتقامى. وكان هذا خروجاً تاريخياً على المشاركة التقليدية لوسائل الإعلام. ومع أن الطلقات الأولى التى أطلقت فى الثورة الأمريكية قد «سمعت فى أرجاء العالم»، فإن إدارة ريجان تأكدت من أن الطلقات التى أطلقتها فى جرينادا لن تسمع إلا بعد أن تنصرف هى فيما بعد.

وكان النموذج الذى اتبعته إدارة ريجان هو السيطرة الواسعة التطاق التى كانت مارجرىث ثاتشر قد فرضتها على الصحافة البريطانىة [الأكثر إذعائاً بكثير] فى استعادة جزر فوكلاند فى العام السابق. وبدلاً من الإبقاء على المشورية المدنية أساساً فى أيدي المدنيين لموازنة حاجة القوات المسلحة إلى السرية مع حق الجمهور فى أن يعرف، فإن فريق ريجان فوض هذه المشورية إلى العسكريين. وانطلق العسكريون، انتقاماً لتجاوزات حقيقية أو متخيلة للصحافة فى فيتنام، إلى التعامل مع المعلومات كأية سلعة حرة أخرى. وكان لدى الصحفيين فى فيتنام رعاية رسمية للذهاب إلى أى مكان تقريباً تقودهم إليه مبادراتهم أو غراتهم. (وقد قال الكولونيل هارى

سامرز «إن الجبهة لم تشهد مثل هذا الازدحام قط». أما في جرينادا فقد منعت الأوامر الرسمية الصحفيين من تغطية العملية حتى انتهت فعلاً.

وفي إشارة غير سعيدة لما سوف يحدث، أظهر الجمهور تأييده لتكريم الصحافة بواسطة العسكريين في جرينادا. ولعل الأهم من ذلك - هو أن الصحافة التي كانت لاتزال في حالة عدم توازن مما حدث في فيتنام - كانت بطيئة في إدراك كيف كان يجري تفويض وضعها القانوني - وهي هفوة أثرت بصورة مباشرة على الموقف التمس الذي وجدت نفسها فيه في الخليج العربي. وكانت شكوى وسائل الإعلام في جرينادا هو أنه كان لها حق ومستولية تغطية الأخبار، وأنها منعت من تغطية قصة هامة. وهنا تفكك التحليل الصحفي الجماعي: إذ أنه بدلاً من توضيح المشكلة باعتبارها تمجوراً لسيطرة الحكومة، فإنها توضحت باعتبارها رفض حرية وصول الصحافة. وهكذا فإنها كانت مجرد خطوة صغيرة إلى الموقف الذي أضفيت فيه الشرعية على دور القوات المسلحة في منح حرية الاقتراب أو رفضها.

وبعد جرينادا قام رئيس الأركان المشتركة - لا البيت الأبيض، ولا الزعامة المدنية للبتاجون - وهما الطرفان المسئولان بحق - بتعيين لجنة حول موضوع تغطية القتال. وكان يرأسها ميجور جنرال وينانت سيدل الرئيس المتقاعد لقسم المعلومات بالجيش، والذي أخذ بعض رجال الصحافة إلى الخارج. ولم تطلب اللجنة من الوزير أن يفعل الشيء الصحيح وهو إعطاء الفرصة للصحفيين في الحرب التالية، بل طالبت بأن تضع القوات المسلحة الصحافة في الحسبان بشكل أفضل. وخلاصة القول أن لجنة سيدل كانت في الظاهر لجنة للإصلاح، وفي الحقيقة أنها كررت غلطة المدنيين في البتاجون في حرب جرينادا، عندما تركت القوات المسلحة تضع القواعد. وقد فعلت ذلك بالتأمر العام مع الفيلق الصحفي، الذي شارك في عملها، وقبل بوجه عام توصيته الرئيسية لإنشاء تجمع لوسائل الإعلام تحت سيطرة عسكرية.

وهكذا جاءت إلى الصحافة الأمريكية ظاهرة جليدة غير محبوبة، وغير ملحوظة إلى حد كبير: وهي استعداد من وسائل الإعلام لقبول تنظيم حكومي. وقد قبلت منظمات صحفية هامة الطلب الرسمي الذي لم يسبق له مثيل بأن يتم تسجيلها، وأن تكون «مستولة» عن تغطياتها، وأن تقر العقوبات (خسارة عضوية التجمع) لانتهاك

القواعد. وفي الواقع أنها قبلت نفس المتطلبات، التي عندما تقدم في دولة أجنبية، فإن الصحفيين يشجبونها بشدة باعتبارها اختصارات لنظام شمولي أو أحد نظم العالم الثالث. وكان العيب الرئيسى الذى تعرف عليه الصحفيون بين الإجراءات الجديدة هو أنهم لن يضمنوا دائماً مكاناً فى التجمع.

وقد اختبرت القواعد الجديدة فى التدخل فى بنما فى ديسمبر ١٩٨٩. وقد حزنّت الصحافة، ولكن عمل التجمع الصحفى، كما كان العسكريون يقصدون، كأداة للتحكم.

## حرب الخليج

فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ غزا صدام حسين الكويت، وأرسلت القوات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية. وبدأت فيالق أمريكية ودولية صحفية ضخمة تتجمع فى المنطقة، مع فرق أخرى تعمل فى واشنطن. وعلى الفور بدأت تنفيذ قواعد جرينادا. وفى السعودية، حيث المصدر الرئيسى للمعلومات اليومية، كانت جلسات تقديم البلاغات اليومية يديرها ضباط أمريكيون وبريطانيون وسعوديون، وضباط عسكريون آخرون. وكانت فرص الصحفيين لجمع معلومات بجهدهم الخاص تنظمها التجمعات التى أصبحت الآن شيئاً مألوفاً.

ومع أن أغلب الذين كانوا يقدمون البلاغات للصحافة كانوا خبراء حازمين ومثقفين، فإن البلاغات الصحفية لم تكن كافية للصحفيين قط - وخاصة للمراسلين الذين كانت فيتنام قد علمتهم أن الحقيقة لا يمكن الحصول عليها إلا مع القوات فى الميدان. وكان يبدو للكثيرين من هؤلاء الصحفيين أن الجلوس فى إحدى الخيام فى السعودية على مسافة مئات الأميال من الأعمال العسكرية، وتنطية بلاغ صحفى يشاهده العالم بأسره على الهواء على شبكة كابلات خبرية (سى. إن. إن) فى نفس الوقت، عمل مناف لاختلاق المهنة وغير مجدى.

وعلاوة على ذلك، فقد كان فى استطاعة المشاهدين الدوليين أن يروا شرائط الفيديو المذاعة رسمياً للقنابل العنيفة وهى تسقط على أهداف العدو بدقة. وقد أصبحت هذه الصور هى بمثابة التوقيع، وبالنسبة للكثيرين مجد الحرب الجوية.

وكانت بالتأكيد تسيطر على انطباعات الحرب عندما نقلت فى المرحلة الجوية الأولى للحرب، وقد صنعت حواشى للأخبار التى كان أغلب المراسلين يذيعونها وينشرونها.

لم يكن الأمر مجرد أن المراسلين تسبقهم البلاغات الصحفية، وتغضى عليهم شرائط الفيديو، بل أنه كان فى استطاعة الجمهور أيضاً أن يرى الصحفيين وهم يوجهون أسئلة فى اجتماعات الاستماع إلى البلاغات، وهنا بدأ يتفتح انشقاق. وكان الصحفيون على حق، رغم أنهم لم يكونوا بارعين وأذكياء دائماً فى الإلحاح بالأسئلة. ولكن الجمهور - الذى لم يكن معتاداً كثيراً على مشاهدة الصحفيين أثناء ممارسة مهنتهم - كانت تضايقه طريقة تبدو أحياناً أنها تتخطى حدود اهتمامات أمن معقولة. وكان برنامج: «ليلة السبت على الهواء»، وهو صورة وصفية لجلسات البلاغات التى يسأل فيها الصحفيون أسئلة غير حساسة، مثل: («أين ستوقع أن تكون قواتنا أكثر تعرضاً للهجوم؟») وهو سؤال استيعب ثانياً حداً من الرئاسة. وكان الاستماع إلى أعضاء من وسائل الإعلام يشكون من منع المعلومات، التى من حق الجمهور أن يعرفها، أمراً لا يحتمل بالنسبة لأعضاء كثيرين من الجمهور. وبدأ تيار معاد للصحافة يتدفق فى برامج «الدرشة» بالتلفزيون، وفى باب الرسائل إلى المحرر، وندوات أخرى فى الوطن.

وفشلت شكاوى الصحافة بشأن التجمعات الصحفية أيضاً فى الحصول على استجابة من الجمهور. فقد كانت قواعد التجمع تسم بالتقييد، وأحس الجمهور أنه المقصود بها. إذ كانت تتطلب أن تسافر القلة المتقاه [مائة أو نحو ذلك من بين ألف أو أكثر] من الصحفيين فى مجموعات مختارة للعمل تحت أعين وأذان مراقبيهم الرسميين، وأن تكون هناك مشاركة فيما يصلون إليه مع زملاء ليسوا مختارين فى التجمع، ويقدمون أخبارهم أيضاً إلى ضباط عسكريين من أجل الفحص الأمنى - رغم أنه فى نهاية إجراء للاستئنافات، ستكون الكلمة الأخيرة للصحفى أو منظمة الأخبار الأم.

وقد وجد بعض المراسلين ذوى الخبرة أنه ليس هناك الكثير مما يدعو إلى التذمر. وقال ديفيد لامب من صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»: «إن مراجعة الأمن هى

مجرد مراجعة للإدراك السليم. وقد بدأت مقيدة للغاية ثم اختصرت، وهي الآن بصورة أساسية مجرد عدم الكلام عن أى شيء سيعرض قوات الحلفاء للخطر، وهي أساساً نفس القيود التي كانت لدينا في فيتنام. ولا أرى أن هذه عقبة للعمل هنا على الإطلاق». واختصاراً للخطوط التوجيهية التي وضعت في البتاجون بالتشاور مع الصحفيين، كان بين القواعد التي أسفطت، حظر إظهار جنود أمريكيين جرحى في محنة.

وقد شعر مراسلون آخرون ممن اشتركوا في حرب فيتنام بالاستياء. وقال مالكولم براون من صحيفة «النيويورك تايمز» أن نظام التجمع قد حول الصحفيين إلى «مستخدمين أساساً بلا أجر في وزارة الدفاع». وبالنسبة لأى مراسل حربى حقيقى، كان حرمانه من فرصة لتلوق مشاهد وأصوات الحرب - أى إجباره على أن يرى الحرب من منظور بلاغ رسمى بعيداً من وراء خطوط صديقة - هو الموت بعينه.

وفي إحدى المرات تمت الموافقة على ٨٢٠ خبراً من أخبار التجمع، ومن بين الحالات الخمس التي كانت القوات المسلحة قد اقترحت إجراء تفتيحات فيها واستأنف الصحفيون ذلك، تم البت في أربع منها لصالح وسائل الإعلام، وفي الحالة الخامسة تم إقناع منظمة الأخبار بعدم نشر تفاصيل جمع معلومات للمخابرات. وهذا في حد ذاته لا يوحى بإسراف الرقابة.

ومع ذلك فإننى أرى أن للصحفيين وجهة نظر. فلم يكن الأمر أن هيوباً أمريكية خطيرة وحالات محرجة قد أخفيت عنهم مثلما حدث في فيتنام، ولكن بالأصح أن أخباراً مشروعة منعت عنهم. كان الجانب التقنى من نظام التجمع مرهقاً: صحفيون قليلون للغاية في التجمع، وقيود كثيرة للغاية على تحركاتهم، ومحاباة كثيرة للغاية مفترض أنها تظهر لانتقاء الصحفيين، وإجراءات بطيئة ومزعجة للغاية لنقل أخبارهم والموافقة عليها.

لم يكن غريباً إذن أن يتسلل بعض مخبرى الصحف المحبطين والمغامرين لتغطية الأخبار بأنفسهم. وقد أثار ألمهم أن عدداً منهم تم احتجازه وتفتيشه وتهديده بالإبعاد بواسطة السلطات الأمريكية والسعودية. غير أنه في معركة الخافجى في شهر

ينابر، قدم المخبرون والمصورون الذين ذهبوا إلى هناك من تلقاء أنفسهم روايات تنبض بالحياة. وقد جاء بعض أفضل الأفلام عن الحرب البرية من نفوس قليلة جسورة، انفصلوا عن التجمع. ولم تكن هذه الفزوات بلا ثمن. فقد أمسك العراقيون يوب سيمون مراسل هيئة كولومبيا للإذاعة وطاقمه، وسجنوا وتعرضوا للترويع لمدة ٤٠ يوماً. كما أمسك العراقيون ٤٠ صحفياً دولياً آخرين (١١ أمريكياً) بينما كانوا يتجهون إلى البصرة بعد توقف القتال. وقد مر هؤلاء الصحفيون بأحداث مثيرة للتوتر قبل أن يعودوا سالمين.

وكان سبعة وعشرون مراسلاً أمريكياً قد نزلوا إلى الشاطئ في نورمندي يوم فتح الجبهة الثانية وبعثوا أخبارهم عن القتال في نفس اليوم وسجلوا مكانها وتاريخها. غير أن أحداً من المراسلين الأمريكيين لم يخصص «النورمندي» الخليج أو استطاع أن يبعث وضماً مباشراً مماثل في اليوم الأول. وقد أوقف ريتشارد تشيني وزير الدفاع إعطاء البلاغات الصحفية عند بدء الهجوم. ولم يكن هناك أية أخبار يومية من التجمع، ولا أية بلاغات: وهو حظر كامل على الأخبار لم يسبق له مثيل في التاريخ الأمريكي. ولأن عدداً قليلاً من الصحفيين فقط خاطروا بجلب سخط القوات المسلحة، استطاع الأمريكيون في الوقت المناسب أن يعلموا بالاستيلاء على الدولة التي كان الحلفاء يحاولون تحريرها لأكثر من ستة أسابيع.

إنه أمر مرهق، وإن كان ضرورياً على الأرجح، أن تناقش فكرة أن الصحفيين يسعون وراء الخبائث الصحفية، حيث يتساقط كل منهم على الآخر في جهل وخطرة، لكي يفشوا الأسرار العسكرية عن تحركات القوات، وخصائر المعركة وما إلى ذلك. ولأنك أن هناك حمقى ومخادعين بيننا. ولكن القوات المسلحة باعتبارها دائماً المصدر في هذه المسائل تعرف جيداً كيف تحفظ الأسرار التي لا بد من المحافظة عليها. وفي إمكانها أن تُبقي الصحافة في الظلام، أو تستطيع أن تتعاون بعروض من الثقة ووعود بقصص أكبر مقبلة. وكان قد أشيع بواسطة البتاجون أثناء الحرب أن بعض مخبري الصحف كانوا في الحقيقة يحتفظون ببعض أسرار حقيقية. ومع ذلك فإن الانعكاس اللاإرادي لفيتنام على القوات المسلحة، ورغبتها الغريزية في الاحتفاظ بالسيطرة يعاودها بقوة.



## إرسال الأخبار من بغداد

كانت الحرب البرية قصيرة نسبياً، أربعة أيام بالكاد، بينما كانت الحرب الجوية طويلة نسبياً، سبعة أسابيع تقريباً، ولعل أهم جزء منها لا يمكن تغطيته إلا في الدولة التي يتم قصفها. وقد أضفى ذلك أهمية غير عادية على الأخبار المنبعثة من بغداد، أي نشر رأى صدام حسين الغريب عن العالم.

وكان لصدام حسين منذ وقت بعيد جاذبية لدى صحافة الغرب. وكان التعبير عن هذه الجاذبية هو الاتجاه إلى إلقاء اللوم على وسائل الإعلام عن متاعبه السياسية، وأن يضع وسائل الإعلام في قلب المؤامرة الصهيونية الإمبريالية المفترضة، والتي هي مسئولة عن نكبات العراق. ولاشك من أنه في مكان ما في هذه السلسلة المترابطة من العنف، والشك، وقصر النظر السام الميثوس منه، والتحيز، يكمن تفسير مناقشاته الشهيرة لوسائل الإعلام مع متحدثين أجانب.

وفي إحدى هذه المناقشات مع السناتور آلان سيمبسون من ولاية وايومنغ، حيث قال سيمبسون مؤكداً لمستمعيه المتلهف: «أعتقد أن مشكلاتكم تكمن مع وسائل الإعلام الغربية، وليس مع حكومة الولايات المتحدة». ثم كان هناك الحوار الذي أجراه صدام عشية غزوه للكويت، مع السفارة الأمريكية إبريل جلاسبي. فقد شكّا من «حملة وسائل الإعلام» ضده، وقد أجابت السفارة جلاسبي، وفقاً لنص عراقي أذيع فيما بعد بقولها: «لقد رأيت برنامج ديان سوير في تليفزيون إيه. بي. سي. وكان ما جاء في ذلك البرنامج شيئاً رخيصاً وغير منصف. وتلك صورة حقيقية لما يحدث في وسائل الإعلام الأمريكية - حتى بالنسبة للمساسة الأمريكيين أنفسهم. وهذه هي الطرق التي تستخدمها وسائل الإعلام الغربية. وإنني سعيدة لأنك تضيف صوتك إلى الدبلوماسيين الذين يتصدون لوسائل الإعلام. ولأن ظهورك في وسائل الإعلام، حتى لمدة خمس دقائق، سوف يساعدنا على جعل الشعب الأمريكي يفهم العراق. وميزداد ذلك الفهم المتبادل. وإذا كانت للرئيس الأمريكي سيطرة على وسائل الإعلام لكان عمله أكثر سهولة». ومرة أخرى فإنه من الممكن للمرء أن يخمن فقط عن مدى تأثير هذه الملاحظات على الطريقة التي اتصل بها صدام بوسائل الإعلام خلال الحرب.

وفي الفترة التي أعقبت يوم ٢ أغسطس، قام صدام بتطبيق صورة من سياسة الافتتاح الروسية «الجلاسنوست» glasnost وإظهار ثقة قزة، وتبين أنه لا مبرر لها في مسألة قضية العراق وفي اقتناعه الشخصي الخاص، فقد دعا بعض شخصيات من التليفزيون الأمريكي والشخصيات العامة الصديقة لإجراء أحاديث معه. غير أن هذه المبادرة تلاشى أثرها بسبب الاشتزاز العالمي الذي قوبلت به محاولته لاستغلال الأجانب الذين احتجزهم في العراق لاستخدامهم كدروع بشرية. وكان رد فعله مع الطفل الانجليزى الشجاع ذا الأعوام الخمسة الذي ربت صدام على رأسه هي القشة الأخيرة لدى المشاهدين.

وفي تلك الفترة سمح صدام أيضاً لمجموعة كاملة من الصحفيين الأجانب بالبقاء والعمل تحت رقابة صارمة في بغداد. ولعله أراد أن يكون لديه بعض الشهود الموثوق بهم تحت يده ضد احتمال أن يبدأ الحلفاء قصف «قلب بغداد» - وهي كلمات أثارت الدهشة، حتى أن الجنرال مايكل دوجان رئيس أركان السلاح الجوي استخدمها في حديث سبتمبر الذي كلفه وظيفته.

ومع بدء الحرب الجوية، خفض صدام حسين بشدة عدد الصحفيين الأجانب. وعلى الفور أصبح أحدهم، وهو بيتر آرنيث المديع المخضرم لشبكة «سى. إن. إن»، أكثر الصحفيين امتداداً وأكثرهم ذمماً في الحرب. وقد تعرض للذم والمديح لنفس الأشياء بالضبط: من أجل البقاء في مكانه في ظروف خطيرة، ومن أجل ما كان يقدمه من داخل الحدود التي سمح العراقيون له بمشاهدتها والإذاعة منها، كشاهد حيان رصين يرصد الحسائر التي أحدثتها القصف الجوي. وكان المعجبون به يعتقدون أنه يؤدي عمله بريادة جأش لمهمة صحفية كلاسيكية تنشر من وراء خطوط العدو.

وكان من يهاجمونه - وهو هجوم سرعان ما أصبح شخصياً وفاحشاً بصورة متزايدة - يسير وفقاً لخطئين. فأحد الرأي يرى أن ما يفعله كان مضرراً فعلاً بل أنه أمر غير وطني، أن يكون المخبر الصحفي وراء خطوط العدو، لأن ما يرسله لن يكون غير تعزيز للأهداف الدعاية لمن يستضيفونه. والخط الآخر يرى أن آرنيث نفسه كان يرتكب هفوات مهنية تضفى المصداقية على دعايات صدام. فروايته عن قصف ما رحمت السلطات العراقية أنه مصنع للبن الأطفال، وقالت السلطات

الأمريكية أنه كان مصنعاً للأسلحة البيولوجية، أصبحت قضية شهيرة. وبالمثل، فإن رسائله عن مئات الوفيات من المدنيين في غارة أمريكية على مخبأ للغارات الجوية في بغداد، قالت أمريكا أنه كان يستخدم مخبأ لقيادة عسكرية، اجتذبت نيراننا عاثلة على أرويت.

وقد رفض عدد من منظمات الأخبار الغربية الفرصة لإبقاء مراسل في بغداد، على أساس أن العمل المهني لا يمكن أن يؤدي في تلك الظروف. ويمكنني أن أدلل على أن العمل بقدر كاف، وإن لم يكن عملاً على مستوى مهني كامل، كان من الممكن إنجازه. وكل المتكرين المميزين بشأن الدعاية، والرقابة، والسيطرة العراقية، كانت تجري باستمرار بواسطة مذيعي س. إن. إن ومذيعين آخرين. وكان من المهم عدم ترك صدام هو المصدر الوحيد الذي لا نزاع عليه في إعطاء الصورة الحقيقية الخارجة من بغداد. وكانت هناك أخبار ذات قيمة كبيرة عن الروح المعنوية العراقية، يبعث بها مراسلون دخلوا خلال الحرب الجوية، واحتفظوا بقصصهم الكاملة لإرسالها من عمان في الأردن.

وفيما يتعلق بأرويت، فإن انطباضي عنه، في النهاية، أنه جلب للحلفاء قدراً من الخزي عن الإهمال والقصف الذي لا يمكن قبوله للمدنيين أقل مما يتعلق بالدقة النسبية والهدف من الحملة الجوية. وقد كان هذا هو إسهامه الخاص لقضية الحلفاء. وقد تبين من استطلاع للرأي أجرته صحيفة «واشنطن بوست» وشبكة أخبار إيه. بي. سي في ١٦ فبراير ١٩٩١ أن ثمانية من بين كل عشرة أشخاص ممن سئلوا قالوا أن صدام حسين وحكومته كانوا هم الملمون عن قصف مخبأ بغداد. وبالمثل، فإنه وفقاً لاستطلاع الرأي، فإن مستوى التأييد لقرار الدخول في حرب ضد العراق ظل على المستوى المرتفع الذي كان عليه قبل ذلك بأسبوعين.

وقد أعطى استطلاع للرأي أجره مركز التاييز ميرور للشعب والصحافة في ٣٠ يناير ١٩٩١، وحظي بإشادة واسعة وعلامات جيدة للصحافة عن تغطيتها للحرب. ولكن ٧٨ في المائة ممن سئلوا قالوا أيضاً أن القوات المسلحة كانت تطلع الجمهور على أقصى قدر ممكن من المعلومات في الظروف القائمة، وقال ٧٩ في المائة أن الرقابة كانت «فكرة طيبة»، وذكر ٥٧ في المائة أنه لو كان لهم حق الاختيار بين الرقابة

العسكرية على المعلومات أو ترك أمرها فإنهم سيفضلون رقابة عسكرية أكبر. وفي استقصاء لصحيفة «واشنطن بوست» وشبكة إيه. بي. سي، قال ٦٢ في المائة ممن سئلوا أنه مع التحذير كان يجب على الولايات المتحدة أن تقصف فندق بغداد - الذي قيل أيضاً أنه كان مركزاً للاتصالات العراقية - وكان يقيم فيه المراسلون الأجانب. وأيد خمسة في المائة فقط قصف الفندق بدون إنذار.

وأخيراً نظم السناتور هربرت كول عضو لجنة الشئون الحكومية جلسة استماع في الكونغرس في ٢٠ فبراير لإعداد لجنة للمناقشة. وقد اتبع بيت وليامز المتحدث باسم البيتاجون، الاستراتيجية المخلصة التي تقتصر على الدفاع، بالاعتراف بخطأ صغير في تنفيذ الضوابط، حتى وإن كان يصّر على ضرورتها البالغة. وأعلن كراج هايتز من صحيفة «هيوستون كرونكل»: «أن أفه صورة من المبالغة هي الإيحاء بأن القوات المسلحة الأمريكية في حرب أيضاً مع وسائل الإعلام الخيرية في الخليج العربي». وإذا كانت جلسة الاستماع قد أثبتت شيئاً فهو أن الكونغرس ليس له أي دور في إصدار حكم أو حتى تحديد الخلافات بين القوات المسلحة ووسائل الإعلام.

## أداء وسائل الإعلام

الدور الأول لوسائل الإعلام دائماً هو أن تروي القصة. ونظراً لعدم معرفة وسائل الإعلام لتاريخ وسياسات الخليج بوجه عام، فإن الصحفيين أيضاً، مع بعض استثناءات مشرفة، كانوا أكثر معرفة بالكاد بأخطار صدام حسين من إدارة بوش قبل ٢ أغسطس. وكانت الصحافة قد فاتتها القصة بأكملها تقريباً، فقد فشلت على سبيل المثال في تغطية حالات التوتر العميقة والطويلة بين العراق والكويت قبل الحرب. وما عرفت الصحافة فيما بعد من عملها اليومي ومن الاختصاصيين في الميدان كان إلى حد بعيد يكفي مجال «الإدراك السريع للأمور». وقد يقول المرء بتهور أن عدم الاستعداد الجماعي لوسائل الإعلام لحرب الخليج ربما كلف القراء والمشاهدين الكثير إلى حد كبير في الفهم الجماعي في الوقت المناسب، أكثر مما سلبه البيتاجون فيما بعد بإدارة الأخبار. ومن سوء الحظ أن شكوى الصحفيين من هفوات الحكومة غالباً ما تكون أسهل من هفواتهم الخاصة.

وكانت وسائل الإعلام نشطة ومتهمة فيما تنشره عن الحشد العسكرى وإدارة الحرب فى المملكة السعودية، وذلك داخل حدود الرقابة العسكرية للحلفاء. وكانت بعض الأخطاء اليومية التى لا مفر منها على الأقل فى قصة حرب اندلعت بسرعة قد وقعت - مثل ما ذكر فى اليوم الأول عن «إبادة معظم» الحرس الجمهورى، وما قيل عن إلقاء الغازات على تل أبيب فى الليلة الأولى. وكان قد سمح للصحفيين، من خلال خطأ لم يرتكبه هم، بإلقاء مجرد نظرة خاطفة على العراق أثناء الحرب، بينما لم يسمح لهم بأية نظرة مباشرة على الإطلاق على الكويت. وخلال الحرب البرية بقيت وسائل الإعلام بعيداً من تلقاء نفسها.

وفى دورهم الثانى لتصنيف الرسائل السياسية المعقدة للمتقاتلين، كان أداء وسائل الإعلام متفاوتاً. فقد كانت هناك متابعة جيدة لنوابا صدام حسين ومناوراته، ولكن الصحافة كانت أقل كفاءة على الأرجح فى تفسير سياسات الكرملين والبيت الأبيض. وكان الموقف الكامن بينهما معقداً بصورة غير عادية. ولكن كيف أننا لم نكن قط واثقين تماماً عن سبب دخول أمريكا الحرب؟ وكان لهذا تأثير مباشر على النتائج المتوقعة والطريقة التى يمكن أن تبنى بها هذه النتائج.

ويشير كل ذلك السؤال الآخر عما يجب عمله لإيجاد أفضل صحافة، وخاصة فى بيئة حرب. وعلى الرغم من حروب الصحافة فى الخليج، فإن وسائل الإعلام الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية لم تكن أكثر استعداداً لقبول البلاغات والأهداف الرسمية، واستخدام كلمة «نحن» الوطنية فى وصف الحرب. وقد جاء أغلب ذلك من شخصية صدام حسين، وهو جزء آخر من مهارات الرئيس بوش، الذى أحاط الحرب بهالة من الأهداف الرفيعة، والقبول الوطنى، والموافقة الدولية، وأخيراً بالنجاح.

ولم يكن أغلب الصحفيين فى حاجة إلى إقناعهم بعدالة الحرب. وقد وجد الصحفيون أن إدارة وتكاليف الحرب من الممكن تحملها، وأن القيود على التغطية مرهقة، ولكنها ليست قابلة للفساد. وقد استدعى ذلك مثلاً احتجاج اتحاد الحقوق المدنية الأمريكية وبعض جماعات السلام فى دعوى على وزارة الدفاع بسبب إغلاق وزارة الدفاع مشرحة قاعدة دوفر التابعة للسلاح الجوى. وكانت الوزارة قد بررت

تصرفها بأنها تريد حماية خصوصية أسر العسكريين، ولم تزعم مطلقاً بأن الامر يتعلق بالأمن القومي. ولم تشترك أية منظمة من منظمات الاخبار الامريكية الكبرى فى قضية ثانية أقامتها ١٣ دار للنشر والكتاب - بينها مجلة «نيشان» Nation و«فيليدج فويس» Village Voice - ضد البيتاجون بسبب القيود على تغطية الاخبار.

غير أن الشيء المهم هو أن اثنتين من صحف الإثارة التى أسهمت كثيراً فى حرب فيتنام، كانتا مفتقدتين هذه المرة. إذ أنه بعد أن بدأت الحرب لم يكن هناك أى جمهور تساوره الشكوك فيما يمكن إثارته، ولم يكن علينا أن نتغلب على آلام الحسائر الامريكية. كما كان هناك عنصر آخر مفقود، إذ كان الجنرال كولين باول رئيس الأركان المشتركة قد ناشد وسائل الإعلام فى وقت مبكر من الحرب الجوية بقوله «فقوا بى»، وقد أظهرت الأدلة أن أغلب وسائل الإعلام فعلت ذلك.

وكانت هناك أدلة واضحة أيضاً على أن القيادات العسكرية والمدنية قد تعلمت شيئاً هاماً من فيتنام، وأنها لم تمارس أية خدع متعمدة كما كان الحال فى الأسلوب القديم. أو على الأقل لم يظهر شيء منها على السطح عند انتهاء الحرب. وكان أكثر القرارات إثارة للجدل هو رفض إجراء أية مفاوضات مع صدام حسين، ورفع مستويات القوات فى شهر نوفمبر، والتحرك نحو الحرب، وقد اتخذها الرئيس لا القوات المسلحة، وأمام أنظار الجمهور حيث يمكن أن تناقش وتنتقد. وكان الموقف الذى سبب الخلاف فى حرب فيتنام - عندما كان الرؤساء يواجهون ضغطاً بين السخط فى الوطن والإحباط فى الميدان - وهو لم يظهر فى حرب الخليج.

وهناك دور ثالث لوسائل الإعلام، وهو تشجيع إجراء مناقشات عامة واسعة ومتنوعة حول السياسة، وخاصة أن الصحافة (المطبوعة والتلفزيونية معاً) منحت مساحة كبيرة ووقتاً إلى مجموعة من الأشخاص المؤهلين والقادرين على الحديث من خارج الصحافة اليومية خلال الشهور الطويلة السابقة لانضمام الولايات المتحدة إلى حرب صدام. ونذكر على سبيل المثال المبارزة التحقيقية فى وسائل الإعلام العديدة بين هنرى كسينجر وريجينيو بريزنسكى. وقد دعى العسكريون الاستراتيجيون إلى المناقشة التى حولتنا جميعاً إلى جنرالات نظريين لفترة وجيزة. ووجد بعض الاختصاصيين أنفسهم أمام تنبؤات أصبحت فيما بعد بمثابة العدالة الإلهية الوحيدة.

وقد تركز الجدل الذي ثار في وسائل الإعلام في الغالب على البناات السياسية للتيار السائد للحزب أو الحزب. وكان هذا التركيز على الوسط هو قوة وضعف الحوار السياسي الأمريكي. غير أنه مهما كانت عيوب السياسة الأمريكية فإنه لا يمكن لومها على نقص مناقشتها في الخارج بصورة كافية.

وكان لاداء وسائل الإعلام الأمريكية جانباً شتيراً. وهو كيف استغلت الحكومة الأمريكية واستخدمت وسائل الإعلام؟ ومن المقيد هنا أن ننظر إلى ما وراء الاستخدام العسكري للصحافة في حماية الأمن، ووسائل الراحة، والمرونة العملية، واحترام الذات. وهناك الأهداف الأكثر تأثيراً لدعم تأييد الجمهور الأمريكي للحرب، والمساعدة على خلع العراق بواسطة المنين والعسكريين معاً.

وكانت الإدارة في الوطن قد عقدت العزم على الاحتفاظ بثقة الجمهور بأن الحرب تمضي بصورة جيدة، ولكنها لا تثير توقعات ترتفع إلى مستويات قد تخلق مشكلات تتعلق بالمصداقية. وقد غير الجنرال توماس كيلي، الذي كان يطلع الصحفيين على الأخبار في البتاجون، والذي قال في البداية أنه من الممكن إلحاق الهزيمة بالقوات العراقية «بسرعة»، أقواله في اليوم التالي إلى «في تنظيم جيد». وقال فرانك جريير مستشار الإعلام (الديموقراطي) بطريقة بارعة للغاية: «أنهم يذيعون دائماً معلومات تبين أن القوات الأمريكية تتجاوز ما كان متوقفاً، في حين أنهم يحلزون دائماً من الإفراط في الثقة». وكان للرئيس والجنرال نورمان شوارتسكوف القائد العام للقوات المتحالفة ونجم الحرب لدى وسائل الإعلام المهمة السعيدة ليكونا على مستوى نجاح تستطيع وسائل الإعلام إخاعته، ولكنها لا تنكوه.

وقد نقلت وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون الرسالة المذهلة لسيطرة التكنولوجيا الأمريكية - وهي القنبلة سمارت. ونظراً لأن أغلب الأعداد الكبيرة لخسائر الأرواح العراقية (المدنية والعسكرية) لم تقم آلات التصوير بتغطيتها، مثلما حدث بالنسبة للخسائر الأمريكية القليلة في الأرواح، فإن الصور المروعة التي كان يخشاها صناع السياسة الأمريكية، لم تحدث. ولم تصل الاحتجاجات علي الحرب - وهي قصة أخرى كبيرة مثيرة للجدل في فيتنام - إلى الأبعاد اللازمة لإثارة جدل شديد حول تغطية وسائل الإعلام للاحتجاجات. وقد أكدت مجلة «تشانس» Chance أن

الأخبار الأولى عن الحملة البرية جاءت من المراسلين المصاحبين للقوات العربية - وهي تذكرة بأن القوات الأمريكية لم تكن تحمل العبء بأكمله. أما الأخبار السيئة مثل حوادث الموت من نيران صديقة، وعملية قصف مخبأ ببغداد، فقد كانت تكتم بسرعة وسط تفاصيل إضافية.

وذكر ضابط جيش كبير لصحيفة «وال ستريت جورنال» أن «بعض الأشخاص يقولون أن وسائل الإعلام هي العدو، ولكن وسائل الإعلام في الحقيقة هي ميدان معركة وعليك أن تفوز عليها». ويدون أن يذكر المنتجون بشكل محدد قط أن مشاة البحرية كانوا يهبطون إلى الشاطئ، فإنه ظل يحوم حول هذا الاحتمال. وقد تلت ذلك تغطية صحفية كاملة للمناورات البرمائية لمشاة البحرية، وقد خدع صدام بهذا الهجوم الخادع الذي كان أثرة حاسماً للغاية على النجاح النهائي لاستراتيجية الحلفاء، وهو ما بث البهجة في نفس شوارتسكوف.

وقد أشاد الجنرال أيضاً بما وصفه فيما بعد بأنه أخبار سابقة لأوانها ومبالغ فيها عن حشد القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية. والواقع أنه كانت هناك قوات قليلة للغاية على الأرض - وقد حجبت القيادة أعدادها - حتى لا تتعرض لخطر هجوم هراقي. وقد لا يرى كثيرون من المواطنين أى خطأ، وكثير من الصواب في حالات كهذه، حيث استخدم فيها العسكريون وسائل الإعلام كأداة استراتيجية. وقد يوافق صحفيون كثيرون على ذلك على أساس أن السبب وجيه، فالحكومة لم تكن تكذب فعلاً في الواقع، ولا ينبغي أن يتحجب الصحفيون عندما هزموا في المبارزة اليومية لفهم ما يجري حقاً من المصادر الرسمية.

ولو كانت الحرب قد سارت بشكل سيء، لكانت الصحافة الآن تناضل ضد اللوم المزدوج المعتاد: أنها أضعفت موقف السلطات الشرعية الموجودة، وأنها كانت ودية للغاية مع السلطة. غير أنه مع تحقق النصر، كان يبدو أن الاتهام العام داخل الصحافة وخارجها هو ترك شكاوى الصحافة، والشكاوى ضد الصحافة تخمد.

وسوف ينتهي بعض الأشخاص إلى تقرير أن حروب الصحافة كانت أقل بشأن القضايا الكبرى عنها بشأن بعض حالات السخط الصغيرة. لقد حصل الجمهور فعلاً على الكثير من الأخبار في حينها، ولم تحول الصحافة حقاً اهتمام القوات



المسلحة أو إدارتها للحرب. وكانت الأسئلة التي ثارت فعلاً حول علاقة العمل بين وسائل الإعلام والقوات المسلحة تميل إلى أن تكون على الهامش تقريباً. إن الصحفيين يحبون أن يشعروا بأن اهتماماتهم هي مركز الكون. غير أنهم يجب ألا يدهشوا عندما يريد بقية الجماهير العامة أن تنتقل إلى أماكن أخرى.

لقد قدمت الحرب لقطة خاطفة عن أين تقف الصحافة مع الثقافة: في مكان غير مؤكد ومتأرجح، حاضرون وغير موثوق بهم في نفس الوقت. وفي تناقض حاد، كان إسهام القوات المسلحة وسمعتها وقيمها تفوق بمليح لا خلاف عليه. لقد كانت فيتنام من بعض النواحي هي حرب وسائل الإعلام، والعراق هي حرب القوات المسلحة. وبصريح العبارة، فإن القوات المسلحة استجابت للمقياس القاسي الذي وضعه الجنرال دوايت أيزنهاور، الذي كان يعرف عن أي شيء يتكلم، في الحرب العالمية الثانية وهو: «إن القائد في الميدان يجب ألا ينسى قط أن من واجبه التعاون مع رؤساء حكومته في مهمة الحفاظ على الروح المعنوية للمدنيين، والتي ستكون مساوية لكل غرض». وإذا كان قصر الحرب ومحاجها قد سهل مهمة القوات العسكرية في هذا الموضوع، فإنه لا ينبغي أن يحرمها مكافأتها المناسبة في نظر الجمهور واحترام الذات.

ولا يجب أن يساور الصحفيين أي قلق بشأن منزلتهم في استطلاعات الرأي، ولكنهم يجب أن يشعروا بالقلق بشأن ما إذا كانوا يقومون بعمل يتكافأ مع امتيازهم الدستوري وهدفهم المهني. ومع ذلك فإن عملهم يختلف إلى حد كبير عن واجب القوات العسكرية للحفاظ على «الروح المعنوية للمدنيين» والذي هو متابعة مستقلة لحقيقة الحرب.

ويبدو أنه من الأثنية أن تواصل الصحافة العزف على وتر وضع ترتيبات لتغطية القتال. فالقواعد الأساسية المحددة للأمن، والأعداد، والإمدادات أمور قابلة للجدل دائماً. ولكن عندما يجري استبعاد الصحافة من تغطية أحداث بالغة الأهمية، فإن طابع العلاقة بين الحاكمين والمحكومين يتغير بشكل دقيق. وفرصة الشعب في الحصول على المواد اللازمة لتقدير الوقت المناسب وعدم التحيز في استخدام السلطة سوف تقل إن لم تتعدم. وكذلك سوف تقل فرصة رئيس السلطة التنفيذية لكسب

أى كبح مفيد على تدفق المعلومات إلى أن تصل إليه من جنوده وجهازه البيروقراطى.

وتبدو هذه الحجة نظرية أكثر مما ينبغى وسط نشاط زمن الحرب. وتبقى حقيقة أن سياسة الإعلام فى أية دولة ديمقراطية تؤثر على أكثر العلاقات الداخلية حساسية وهشاشة، وهى العلاقات التى تحدد الجوهر. فإذا لم يكن الصحفيون على استعداد لفهم قضيتهم الخاصة على أفضل وجه، وإثبات أنهم على حق، فإنهم يفقدون حقهم فى الشكوى.

ولكن لا ينبغى على الصحافة أن تدرك دورها فقط، بل أن عليها أن تؤدي عملها جيداً أيضاً. فتللك هى مسئوليتها الأولى: ألا تتخذ موقفاً أو آخر نحو السياسات العامة، أو السلطات العامة، بل أن تكون ذات كفاءة وضمير حى - تتنافس ولكن ليس بدون مسئولية - فى تعقب الأخبار ومعنى الأخبار. ولا يعفى التعديل الأول الصحفيين من تبعة مسئولية المآرق الأخلاقية للمواطنين، وقضية الواجب الوطنى لا تغتفر بسهولة. ومع ذلك فإنه لا ينبغى على الصحفيين أن يختاروا بأية حال بشأن واجبهم المهنى. وحول هذه المسألة الحاسمة، أستشهد برسالة تلقيتها من كولونيل فى الجيش واسع الاطلاع خلال الحرب:

إن المخبرين العسكريين فى وسائل الإعلام الرئيسية هم عادة شبان ذوى خلفيات منروسة يئفى ليج فى علوم السياسة أو الشؤون الخارجية - وهم مفيدون فى نشر أخبار مسائل الرقابة على التسليح، ولكن لا يعلمون إلا القليل عن غيرها. وقد لاحظت خلال السنوات الخمس الماضية أنهم يراجعون ما تعلموه عن طريق الكولجوس مفوضاً بمن هم ضد التكنولوجيا... والإصلاح السياسى الصحيح للمؤتمرات الحزبية. ولا عجب أن كان العراقيون قد افترضوا أننا جيش «كيستون كوس» وهى العصابة التى لم تكن تستطيع أن تطلق النار، بشكل مباشر. وهو أمر مؤسف.

وعندما يستعرض المرء نشر الأخبار العسكرية خلال السنوات

العشر الماضية، فإنه يرى أن اهتماماً قليلاً للغاية قد وجه إلى التغييرات في قواتنا أو البعث الثام في تفكيرنا منذ فيتنام. وكان أمراً عتماً لى ومثيراً للدهشة للغاية هو أن الجترالات فى هذه الحرب كانوا يقاتلون فى الحرب الصحيحة - بأسلحة صحيحة، وتاكتيكات صحيحة، وتدريب صحيح، والقوات الصحيحة. وبالمقارنة، فإن الصحافة، وحركة الاحتجاج، وسامتنا - بل وحتى صدام - كانوا يحاولون أن يعيدوا قتال فيتنام . إنه أمر مخز. ولعل سبب نجاحنا هو لأنه من بين هذه الجماعات، كان العسكريون وحدهم هم الذين فقدوا المكانة، والسلطة، أو رأس المال السياسى فى العصر الذى أعقب فيتنام. أما الآخرون فقد كانوا هم الصاعدون. وتذكر، فساد السلطة والمكانة.

إننى لست على استعداد للقول بأن الصحافة فاسدة. فقد كان هناك الكثير من الأشياء الممتازة فى تغطية الحرب على الجبهة الداخلية وفى أرض المعركة أيضاً. ولكننى أعتقد أن أعضاء وسائل الإعلام لابد أن يكونوا متفتحين للانتقاد ومراجعة الدوافع والمشاعر الذاتية، بقدر ما هو مطلوب من عناصر المجتمع الأخرى. إن أفضل إنهاء لحروب الصحافة فى الخليج سيكون هدنة يسودها التأمل.



**PART III: DO THE MEDIA MATTER?**

9. The News Media and National Security

*Richard R. Burt*

10. Woefully Inadequate: The Press's Handling of Arms Control

*Kenneth L. Adelman*

11. U.S. Intelligence: Current Problems in Historical Perspective

*William E. Odom*

12. A View from the Executive Branch

*Robert C. McFarlane*

**PART IV: BEYOND THE BELTWAY**

13. Foreign Policy and the Provincial Press

*Charles W. Bailey*

14. The Norman Conquest: Freedom of the Press in Britain and America

*Harold Evans*

15. The Italian Press and The Moro Affair

*John L. Harper*

16. New Communications Technology and the International Political Process

*David Webster*

Neither Hero nor Villain

*Simon Serfaty*

In the Gulf: The Wars of the Press

*Stephen S. Rosenfeld*

# Contents

*Acknowledgements*

*Notes on the Contributors*

*Foreword by Marvin Kalb*

*Preface*

*The Media and Foreign Policy*

*Simon Serfaty*

## PART I : WHO SETS THE AGENDA?

1. The Strategic Defense Initiative: The President's Story

*Philip L. Geyelin*

2. Libya: A Government Story

*R. Gregory Nokes*

3. Diplomacy in a Television Age: The Dangers of a Teledemocracy

*David R. Gergen*

4. Congress and the Media: Forces in the Struggle Over Foreign Policy

*Robert J. Kurz*

## PART II: WHO SAYS WHAT?

5. Leakers, Terrorists, Policy Makers and the Press

*John P. Wallach*

6. Terrorism, Media Coverage and Government Response

*Robert B. Oakley*

7. The Care and Handling of Leaks

*Robert J. McCloskey*

8. Secrets

*Michael A. Ledeen*



# THE MEDIA AND FOREIGN POLICY

Simon Sarfaty

## هذا الكتاب

يقع هذا الكتاب بعد إضافة حقة للتدوينات المتداولة بين وسائل الإعلام الجماهيرية باعتبار أنه وثائق الإعلام أصبحت من الأمور الهامة التي تؤثر على تداعيات السياسات مع سماتها الداخلية. ويحظى الكتاب على اختيار جيد من القضايا الحديثة والتي تمتثل في جوانب حالات حرب البلقان، والأمير، والتجارب التي لا يمكن للصحافة والتجار وبين الإعلام والعلاقات بين الحكومة والجمهور. وقد تمت إضافة حرب البلقان.

ويتميز هذا الكتاب بالأساسية في اختياره، والتركيز على القضايا التي لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية. ويحظى الكتاب على اختيار جيد من القضايا الحديثة والتي تمتثل في جوانب حالات حرب البلقان، والأمير، والتجارب التي لا يمكن للصحافة والتجار وبين الإعلام والعلاقات بين الحكومة والجمهور. وقد تمت إضافة حرب البلقان.



الطبعة الأولى: ١٩٨٠

١٨٩